

فتح المعين شرح قرة العين تصنيف العالم
العلامة الشيخ زين الدين بن عبد العزيز
المليباري تلميذ ابن حجر الهيتمي
الشافعي نفعنا الله
به وعلو منته
آمين

﴿فهرسة فتح المعين بشرح قرعة العين﴾
 قد التزمنا بحماية هوامشه بتقريرات من حاشية الفاضل المحقق
 الشيخ علي باصبرين حفظه الله تعالى وأدام النفع به آمين

مكتبة

باب الصلاة	٤
حدث ترك الصلاة	٤
فصل في شروط الصلاة	٥
الطهارة الاولى الوضوء	٥
شروطه	٦
فروضه	٨
سننه	١٠
(تتمة) يتيمم عن الحدثين الخ هو باب التيمم	١٣
نواقض الوضوء	١٣
الطهارة الثانية الغسل	١٥
موجبه	١٥
مبطل الحيز والنقاس	١٦
فروض الغسل	١٦
سننه	١٦
(وثانيها) أي ثاني شروط الصلاة (طهارة بدن) الخ وهذا هو باب بيان النجاسة وازالتهما	١٧
(قاعدة مهمة) وهي ان ما أصله الطهارة وغلب على الظن نجسه الخ	٢٢
(تتمة) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث الخ وهو باب الاستنجاء	٢٣
(ورابعها معرفة دخول وقت) وهذا باب المواقيت	٢٤
(فرع) يكره تحريم الصلاة لاسبابها الخ	٢٥
فصل في صفة الصلاة	٢٦
فصل في أبعاد الصلاة ومقتضى سهو السهو	٤٣
(تتمة) تسن سجدة التلاوة لقارئ وسامع الخ	٤٦

٤٧	فصل في مبطلات الصلاة
٥٠	فصل في الاذان والاقامة
٥٣	فصل في صلاة النفل (وفيه صلاة العيدين والكسوفين والاستسقاء)
٥٨	فصل في صلاة الجماعة
٦٩	فصل في صلاة الجمعة
٧٣	(فرع) يحل الحر يرافقه الخ وهذا باب اللباس
٧٦	(تمة) يجوز لبس افرس فراطو ولا قصر رباعية الخ وهذا باب القصر والجمع
٧٧	فصل في الصلاة على الميت
٨٤	باب الزكاة
٨٤	زكاة النعدين والتجارة
٨٥	(فرع) يجوز للرجل تختم بخاتم فضة الخ وهذا باب ما يحل استعماله للرجال والنساء من الذهب والفضة
٨٦	زكاة الزروع والثمار
٨٦	زكاة الماشية
٨٧	زكاة الفطر
٨٩	فصل في أداء الزكاة (وفيه من تصرف اليهم وهم الاصناف الثمانية)
٩٣	(تمة) في قسمة الغنينة والفيء
٩٤	صدقة التطوع
٩٥	باب الصوم
١٠٣	(تمة) يسن اعتكاف الخ وهو باب الاعتكاف
١٠٣	فصل في صوم التطوع
١٠٥	باب الحج والعمرة
١٠٦	أركانه
١٠٧	شروط الطواف
١٠٨	واجبات الحج

باب الجهاد	٢٣٦
باب القضاء	٢٤٣
باب الدعوى والبيئات	٢٥٣
فصل في جواب الدعوى وما يترتب عليه	٢٥٦
فصل في الشهادات	٢٦٠
(خاتمة في الايمان)	٢٦٧
باب في الاعتناق	٢٦٩
التدبير	٢٧٠
الكتابة	٢٧٠
أم الولد	٢٧١

﴿تم الفهرست﴾

١٩٦	فصل في الخلع
١٩٩	فصل في الطلاق
٢٠٤	(فائدة) يجوز تعليق الطلاق الخ
٢٠٤	(مهمة) يجوز الاستثناء بنحو لا
٢٠٤	(فرع) في حكم المطلق بالثلاث
٢٠٥	فصل في الرجعة
٢٠٦	فصل الايلاء حلف زوج الخ
٢٠٦	فصل انما يصح الظهار الخ
٢٠٦	فصل في العدة
٢١٠	(فرع) في حكم الاستبراء
٢١١	فصل في النفقة
٢١٧	(فرع) في فسخ النكاح
٢٢٠	(تلمحة) يجب على مولى الخ وهو باب نفقة الاقارب
٢٢١	فصل والاولى بالخضانة وهي تربية من لا يستقل الى التمييز أم الخ
٢٢٢	باب الجنابة
٢٢٤	الدية
٢٢٦	(تلمحة) يجب عند هيجان البحر وخوف الغرق القاء غير الحيوان الخ
٢٢٦	(خاتمة) تجب الكفارة على من قتل الخ
٢٢٦	باب في الردة
٢٢٨	باب الحدود (حد الزنا)
٢٣٠	حد القذف
٢٣٠	حد الشرب
١٣١	حد السرقة
٢٣٣	(خاتمة) في قاطع الطريق
٢٣٣	فصل في التعزير
٢٣٤	فصل في الصيال (واتلاف البهائم وحكم الختان وثقب الاذن)

باب في العارية	١٤٦
فصل الغصب استيلاء الخ	١٤٨
باب في الهبة	١٤٩
باب في الوقف	١٥٣
باب في الاقرار	١٦١
باب في الوصية	١٦٣
باب الفرائض	١٦٧
الحجب	١٦٩
العصيات	١٦٩
فصل في بيان أصول المسائل	١٧٠
فصل صح ايداع محترم الخ وهو باب الوديعة	١٧١
فائدة الكذب حرام الخ	١٧١
فصل لوالته قط شيا الخ وهو باب الالقطة	١٧٢
باب النكاح	١٧٢
أركانه	١٧٥
محرماته	١٧٧
الاولياء	١٨٦
فصل في الكفاءة	١٨٧
عيوب النكاح	١٨٨
(تتمة) يجوز للزوج كل تمتع منها الخ	١٨٩
فصل في نكاح الامة	١٨٩
فصل في الصداق	١٩٠
(تتمة) يجب عليه لزوجة موطوءة ولو أمة الخ	١٩٢
(خاتمة) الوليمة لعرض سنة الخ وهو باب الوليمة	١٩٢
(فروع) يندب الاكل في صوم نفل ولو مؤكدا لارضاء ذى الطعام الخ	١٩٣
فصل في القسم والنشوز	١٩٤

صفحة	سنة	
١٠١		فصل في محرمات الاحرام
١٠٢		(مهمات) يس من متاكد الحرقا در تضحية الح (وهذا باب الاضحية والعقيقة)
١٠٣		(فرع) يس اكل أحد الادهان الخ * وفيه مسائل شتى كالا كتحال والخضاب ووصل الشعر وغير ذلك وفيه بحث الصيد والذبايح والاطعمة
١١٤		(فائدة) أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة الخ
١١٤		(فرع) نذكر فيه ما يجب على المكاف بالندرا الخ وهو باب النذر
١١٧		(باب البيع)
١٢٠		الربا ومحرمات البيع
١٢١		فصل في خيارى المجلس والشرط وخيار العيب
١٢٣		فصل في حكم المبيع قبل القبض
١٢٤		فصل في بيع الاصول والثمار
١٢٥		فصل في اختلاف المتعاقدين
١٢٦		فصل في القرض والرهن
١٣١		(تمة) المفاسد من عليه دين الخ وهو باب التفليس
١٣١		فصل يحجر يحنون وصبا الخ
١٣٢		فصل في الحوالة
١٣٣		(تمة) يصح من مكاف رشيد ضمان بدين الخ وهو باب الضمان
١٣٤		واعلم أن الصلح جائز الخ وهو باب الصلح
١٣٥		باب فى الوكالة والقراض
١٤١		(تمة) الشراكة نوعان الخ وهو باب الشراكة
١٤٢		فصل انما تثبت الشفعة اشرك الخ وهو باب الشفعة
١٤٣		باب فى الاجارة
١٤٦		(تمة) تجوز المساقاة الخ وهو باب المساقاة

ما مراد به علم عبدة النقيبة الى الله

بوك محمد بن بوك عبد الله بع

ب عبد الرحمن باعنا دحل

عمر الله له ولوالديه

جميع المسلمين

محمد بن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الفتح الجواد المعين * على التفقه في الدين * من اختاره من العباد
* وأشهد أن لا اله الا الله شهادة تدخلنا دار الخلود * وأشهد أن سيدنا محمدا
عنده ورسوله صاحب المقام المحمود * صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه
صلاة وسلاما أفوز بهما يوم المعاد * وبعد * فهذا شرح مفيد على كتابي
المسمى بقررة العين بجهات الدين * بين المراد * ويتم المقاد * ويحصل
المقاصد * ويبرز الفوائد * وسهية بفتح المعين بشرح قررة العين بجهات
الدين * وأنا أسأل الله الكريم المنان * أن يعم الانتفاع به للخاصة والعامّة
من الأخوان * وأن يسكنني به الفردوس في دار الأمان * انه أكرم كريم
وأرحم رحيم (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولف والاسم مشتق من السمو وهو
العلو من الوسم وهو العلامة والله علم للذات الواجب الوجود وأصله اله وهو اسم
جنس لكل معبود ثم عرف بال وحذفت الهمزة ثم استعمل في المعبود بحق وهو

الاسم الا عظم عند الاكثر ولم يسم به غيره ولو نعتنا والرحمن الرحيم صفتان بنينا
 للابا لغة من رحم والرحمن أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى
 ونعوهم رحم الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة (الحمد لله الذي هدانا) أي دانا
 (لهذا) التأليف (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) اليه والحمد لله الوصف
 بالجميل (والصلاة) وهي من الله الرحمة المقرونة بالاعظيم (والسلام) أي التسليم
 من كل آفة ونقص (على سيدنا محمد رسول الله) لكافة الثقلين الجن والانس اجماعا
 وكذا الملائكة على ما قاله جمع محققون ومحمد علم منقول من اسم المفعول المضعف
 موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم بالهام من الله
 لحذره والرسول من البشر ذكر حر أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وان لم يكن له
 كتاب ولا نسخ كبوشع عليه السلام فان لم يؤمر بالتبليغ فنبى والرسول أفضل من
 النبى اجماعا ومع خبر ان عدد الانبياء عليهم الصلاة والسلام مائة ألف وأربعة
 وعشرون ألفا وان عدد الرسل ثلثمائة وخمسة عشر (وعلى آله) أي أقاربه
 المؤمنين من بنى هاشم والمطلب وقيل هم كل مؤمن أي في مقام الدعاء ونحوه
 واختير لخير ضعيف فيه وجزم به النووي في شرحه لم (وصحبه) وهو اسم جمع
 لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنان بنبينا صلى الله عليه وسلم ولو أعمى وغير
 مميز (الفائزين برضا الله) تعالى صفة لمن ذكر (وبعد) أي بعد ما تقدم من البسملة
 والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف الحاضر ذهنا (مختصر)
 قل لفظه وكثر معناه من الاختصار (في الفقه) هو لغة الفهم واسطلاح العلم
 بالاحكام الشرعية العملية المكتوب من أدلتها التفصيلية واستمداده من الكتاب
 والسنة والاجماع والقياس وفائده امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه
 (على مذهب الامام) المجتهد أبي عبد الله محمد بن ادريس (الشافعي رحمه الله
 تعالى) ورضي عنه أي على مذهب اليه من الاحكام في المسائل وادريس والده
 هو ابن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد رزيد بن هاشم بن
 المطلب بن عبد مناف وشافع هو الذي ينسب اليه الامام وأسلم هو وأبوه السائب
 يوم بدر وولد امامنا رضى الله عنه سنة خمسين ومائة وتوفي يوم الجمعة سلخ رجب سنة
 أربع ومائتين (وسميته بقرة العين) بيان (مهمات) احكام (الدين) انتخبته
 وهذا الترخ من الكتب المعتمدة لشجنا خاتمة المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر

(قوله) ولقوله أي العلماء
 العارفين بربهم الدنيا
 والآخرة ورحيم الآخرة
 وعبارة ابن حجر فالرحمن
 أبلغ منه بشهادة الاستعمال
 ولا يعارضه الحديث
 الصحيح بالرحمن الدنيا
 والآخرة وبارحمهما
 والقياس لان زيادة
 البناء تدل على زيادة
 المعنى غالباً وجعل يعنى
 الرحيم كاللجنة المادل على
 جلال النعم الذي هو
 المفسود الا عظم لا يغفل
 عما دل عليه من دقائقها
 فلا يسأل ولا يعطى اه

الهيتهى وبقية المجتهدين مثل وجيه الدين عبد الرحمن بن زياد الزيدى رضى الله
عنهما وشيخى مشايخنا شيخ الاسلام المجدد زكريا الانصارى والامام الامجد احمد
المزجد الزيدى رحمهما الله تعالى وغيرهم من محققى المتأخرين معتمدا على ما جزم
به شيخنا المذهب النورى والرافى فمحقق والمتأخرين رضى الله عنهم (واجباً من)
ربنا (الرحمن أن ينتفع به الاذكباء) أى العقلاء (وأن تقر به) أى بسببه (عنى غدا)
أى اليوم الآخر (بالنظر الى وجهه الكريم) بكرة وعشياً آمين

باب الصلاة

هى شرعا أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختمة بالتسليم وسميت بذلك
لاشتمالها على الصلاة لغة وهى الدعاء والمفروضات العينية خمس فى كل يوم وإبالة
معلومة من الدين بالضرورة فيكفر جاحداً ولم يجتمع هذه الخمس لغير نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم وفرضت ليلة الاسراء بعد النبوة بعشرين سنة وثلاثة أشهر ليلة
سبع وعشرين من رجب ولم تجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةيتها (انما
تجب المكتوبة) أى الصلوات الخمس (على) كل (مسلم مكلف) أى بالغ عاقل ذكر
أو غيره (طاهر) فلا تجب على كافراً صلى وصبي ومجنون ومغشى عليه وسكران بلا
تعذر لعدم تكليفهم ولا على حائض ونفساء لعدم صحتها منهم ما ولا قضاء عليهم بل
تجب على مرتد ومعتد بسكر (ويقتل) أى المسلم المكلف الطاهر حداً بضرب عنق
(أن أخرجهما) أى المكتوبة عامداً (عن وقت جميع) أيها ان كان كسلاً مع اعتقاد
وجوبها (ان لم يتب) بعد الاستئابة وعلى مذنب الاستئابة لا يضمن من قتله قبل
التوبة لكنه يأثم ويقتل كفران تركها جاحداً وجوبها فلا يغسل ولا يصلى عليه
(ويبادر) من صر (بفائت) وجوباً ان فات بلا عذر فيلزمه القضاء فوراً قال شيخنا
احمد بن حجر رحمه الله تعالى والذي يظهر أنه يلزمه صرف جميع زمنه للقضاء ما عدا
ما يحتاج لصرفه فيما لا بد له منه وأنه يحرم عليه التطوع انتهى ويبادر به مذبان فان
بعذر كنوم لم يتعده ونسيان كذلك (ويسن ترتيبه) أى الفائت فيقضى المصبح قبل
الظهر وهكذا (وتقدمه على حاضرة) لا يخاف فوتها ان فات بعذر وان خشي فوت
جماعتها على المعتمد واذ فات بلا عذر فيجب تقدمه عليها أما إذا خاف فوت الحاضرة
بأن يقع بعضها وان قل خارج الوقت فيلزمه البدء بها ويجب تقديم ما فات بغير عذر
على ما فات بعذر وان فقد الترتيب لانه سنة والبدار واجب ويندب تأخير الرواتب

قوله باب الصلاة
لم يراع ما عليه المتقدمون
والمتأخرون من تقديم
الطهارات بأنفسها
ووسائلها الا رابع
ومقتضاها الاربعة
لانها شرط وهو مقدم
طبعاً فاسبغاً بقديم
وضماً كما عليه أكثر
المصنفين اهتماماً بما بالمقصود
بالذات وأفضل العبادات
الظاهرة الصلاة بعد
طلب العلم الواجب
ففرضه أفضل الفروض
وسنته أفضل السنن
فطلب ما زاد عن فرض
الكفاية أفضل من صلاة
الثانوية وتليه الصلاة
قاله وم فالج فالزكاة اه

من الفوائت بعذر ويجب تأخيرها عن الفوائت بغير عذر ﴿تنبيه﴾ من مات
وعليه صلاة فرض لم تقض ولم تقدر عنه وفي قول أنها تفعل عنه أوصى بها أم لا حكاة
العبادى من الشافعى لخبر فيه وفعل به السبكي عن بعض أقاربه (ويؤمر) ذوقها
ذكر أو أنثى (مميز) بأن صار يأكل ويشرب ويستنجى وحده أى يجب على كل
من أبويه وإن علم أن الوصى وعلى مالك الرقيق أن يأمر (بها) أى الصلاة ولو قضاء
وبجميع شروطها (السبع) أى بعد سبع من السنين أى عند تمامها وإن ميز
قبيلها أو ينقضى مع صبغة الأمر التمديد (ويضرب) ضربا غير مبرح وجوبا من ذكر
(عليها) أى على تركها ولو قضاء أو ترك شرط من شروطها (العشر) أى بعد
استكمال الحديث الصحيح مر والصلب بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر
سنين فاضربوه عليها (كصوم أطاقيه) فإنه يؤمر به لسبع ويضرب عليه لعشر
كالصلاة وحكمة ذلك التمرين على العبادة لئلا يسهل تركها ويحث الأذرعى
في فن صغير كافر نطق بالشهادتين أنه يؤمر بدبا بالصلاة والصوم ويحث عليهما من
غير ضرب لبيأف الخبر بعد دبلوغه وإن أبى القياس ذلك انتهى ويجب أيضا على من
مرغبه عن المحرمات وتعليمه الواجبات ونحوها من سائر الشرائع الظاهرة ولو
سنة كسواك وأمره بذلك ولا ينتهى وجوب ما مر على من مر إلا ببلوغه رشيدا
فأجرة تعليمه ذلك كالفـ رآز والآداب في ماله ثم على أبيه ثم على أمه ﴿تنبيه﴾
ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات أبوين أن وجوب ما مر عليها فالزوج وقضيته
وجوب ضربها ولو في الكبيرة كما مر به جمال الإسلام البرزى قال شيخنا وهو
ظاهر أن لم يخش نشوزا وأطلق الزركشى النذب (وأول واجب) حتى على الأمر
بالصلاة كما قالوا (على الآباء) ثم على من مر (تعليمه) أى المميز (أن نبينا محمدا
صلى الله عليه وسلم بعث بمكة) وولدها (ودفن بالمدينة) ومات بها

﴿فصل في شروط الصلاة﴾

الشرط ما يتوقف عليه صحة الصلاة وأيسر ما هو قدمت الشروط على الأركان لأنها
أولى بالتقديم إذا لم شرط ما يجب تقديمه على الصلاة واستمراره فيها (شروط
الصلاة خمسة أحدها طهارة عن حدث وجنابة) الطهارة لغة النظافة والخلوص
من الدنس وشرعاً رفع المنع المترتب على الحدث أو النجس (فالأولى) أى الطهارة
عن الحدث (الوضوء) وهو بضم الواو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة معتقدا

(قوله وفعل به السبكي عن
بعض أقاربه) اعلم أنه
اجتمع معنا العمل بمقتضى
المعتمد وهو ترك
والعمل بمقتضى
المرجوح وهو وقضاء
القائمة عن الغير ومن
المعلوم أن ما فيه الجرى
على المعتمد هو الأفضل
بما فيه الجرى على
الضعيف وإن جاز العمل
به في غير قضاء وافتاء اهـ

بنيّة وبفتحها ما يتوضأ به وكان ابتداء وجوبه مع ابتداء وجوب المكتوبة تلبية
الاسراء (وشروطه) أي الوضوء (كشروط الغسل) خمسة أحدها (ماء مطلق)
فلا يرفع الحدث ولا يزال النجس ولا يحصل سائر الطهارة ولو مستنونة إلا الماء المطبق
وهو ما يقع عليه اسم الماء بلا تقييد وان رشح من بخار الماء الطهور المأخوذ أو استهلك
فيه الخليط أو تغير به واقعة الواقع كما أن الجمر بخلاف ما لا يذ كر إلا مقيدا كما ورد
(غير مستعمل في) فرض طهارة من (رفع حدث) أصغرا وأكبرا ولو من طهر حتى
لم ينو أو صبي لم يميزا طواف (و) إزالة (نجس) ولو معفو عنه (قليل) أي حال كون
المستعمل قليل لا أي دون القلتين فإن جمع المستعمل فبلغ قلتين فطهر كما لو جمع
النجس فبلغ قلتين ولم يتغير وان قل به بدت فريقة فعلم أن الاستعمال لا يثبت إلا
مع قلة الماء أي وبه انفصله عن المحل المستعمل ولو حكما كأن جاوز منكب المتوضي
أو ركبته وان عاد لمحل أو انتقل من يد لاخرى نعم لا يضر في الحدث انفصال الماء
من الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من الرأس إلى الخواصر - درهما
بغلب فيه التقاذف **فرع** لو أدخل المتوضي يده بقصد الغسل عن الحدث
أولا بقصد بدنه - دنية الجنب أو تليث وجهه - حدث أو بعد الغسل - له الأولى أن قصد
الاقتصار عليها بلانية أغتراف ولا قصد أخذ الماء لغرض آخر صار مستعملا
بالنسبة لغيره فله أن يغسل بها ما بقي ساعدها (و) غير (متغير) تغيرا
(كثيرا) بحيث يمنع الطلاق اسم الماء عليه بأن تغيرا أحد صفاته من طعم أو لون
أو ريح ولو تقديريا أو كان التغير بما على عضو المتطهر في الأصح وانما يؤثر التغيران
كان (بخايط) أي مخالط للماء وهو ما لا يميز في رأي العين (طاهر) وقد (غنى)
الماء (عنه) كزعفران وثمر شجر نبت قرب الماء وورق طرح ثم تقئت لا تراب
وملح ماء وان طر حافيه ولا يضر تغيرا لا يمنع الاسم لقلته ولو احتمالا بأن شك أنه كثير
أو قليل وخرج بقولي بخايط المجاور وهو ما يميز للناظر كعود ودهن ولو طيبين ومنه
النجور وان كثرت وظهور نجور يحس به خذ لا فالجمع ومنه أيضا ماء أغلى فيه نجور وثمر
حيث لم يه - لم انفصال عين فيه مخالطة بأن لم يصل إلى حد بحيث يحدث له اسم آخر
كالرقة ولو شك في شيء أمخاط هو أم مجاور له حكم المجاور وبقولي غنى عنه
ملا يستغنى عنه كما في مفره ومحمرة من نجوطين وطحلب مفتت وكبريت وكالتغير
بطول المكث أو بأوراق متناثرة بنفسها وان تقئت وبعثت الشجرة عن الماء

(قوله فغسل) أي بما
من تقييد المستعمل
بقليل (قوله أي وبعد
انفصاله) أو ما قبل
انفصاله فهو طهر (قوله
كان جاوز) مثال للانفصال
بحكم جمع انفصاله حسا
(قوله من الكف إلى
الساعد) أي لا انفصال
العضو (قوله ولا في
الجنب) أي عدم وجوب
الترتيب ولا ن جميع
جسده عضو واحد
بالنسبة للغسل بشرط
خلية التقاذف

(أو نجس) وإن قل التغير (ولو كان) الماء (كثيرا) أي قلتهين أرا أكثر في صورتي
التغير بالطاهر والنجس والقلتان بالوزن خمسة ما تقرطل بغدادى تقريبا
وبالمساحة في المربع ذراع وربع طول وعرضا وعمقا بذراع البد المعادلة وفي
المدور ذراع من سائر الجوانب بذراع الأدمى وذراعان هما بذراع النجار وهو
ذراع وربع ولا نجس قلنا ماء ولو احتمالا كان شلث في ماء أبلغه ماء أم لا وإن تيقنت
قلته قبل بملاقاة نجس مالم يتغير به وإن استملكت النجاسة فيه ولا يجب التباعد
عن نجس في ماء كثير ولو بال في البحر مثلا فارتفعت منه رغوة فهي نجسة إن تحقق
أنها من عين النجاسة أو من المتغير أحد أوصافها والا فلا ولو طرحت فيه بكرة
فوقعت من أجل الطرح قطرة على شيء لم يتنجسه وينجس قليل الماء وهو مادون
القلتين حيث لم يكن وارد ابوصل نجس إليه يرى بالبصر المعتدل غير معفوع عنه في
الماء ولو معفوع عنه في الصلاة كغديره من رطب ومائع إن كثيرا بوصول مبتلة لادم
لحمها سائل عند شق عضومنها كعقرب ووزغ إلا أن تغير ما أصابته ولو يسيرا
فحينئذ نجس لا سرطان وضعف في نجس به ما خلا فالجمع ولا بميتة كانت شوها من
الماء كالعلق ولو طرحت فيه ميتة من ذلك نجس وإن كان الطارح غير مكلف ولا أثر
لطرح الحى مطاوعا واختار كثيرون من أئمتنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس مطلقا
إلا بالتغير والجاري كرا كروفي القديم لا ينجس قايله بالتغير وهو مذهب مالك قال
في المجموع سواء كانت النجاسة مائعة أو جامدة والماء القليل إذا تنجس يظهر
ببلوغه قلتهين ولو عاء متنجس حيث لا يتغير به والكمير يظهر بزوال تغيره بنفسه
أو جماع زيد عليه أو نقص عنه وكان الباقي كثيرا (و) ثانیها (جری ماء على عضو)
مغسول فلا يكفي أن يمس الماء بجريان لأنه لا يسمى غسلا (و) ثالثها (أن لا يكون
عليه) أي على العضو (مغير للماء تغيرا ضارا) كزعفران وصندل خلا فالجمع
(و) رابعها (أن لا يكون على العضو) (حائل) بين الماء والمغسول (كنورة) وشمع
ودهن جامد وعين حبر وحناء بخلاف دهن جارأي مائع وإن لم يثبت الماء عليه
وأثر حبر وحناء وكذا يثبت ترط على ما جزم به كثيرون أن لا يكون وشمع تحت ظفر
يمنع وصول الماء لما تحته خلا فالجمع بينهم الغزالي والزرکشی وغيرهما وأطالوا
في ترجيحهم وصرحوا بالمساحة عما تحتها من الوسخ دون نحو العجين وأشار الأذري
وغيره إلى ضعف ما اتهم وقد صرح في التمهة وغيرها بما في الروضة وغيرها من عدم

(قوله على عضو مغسول)
قيد به إلا يرد عليه
واجب الرأس وهو المصح
لأنه لا جرى فيه (قوله لأنه)
أي من الماء للعضو
بلا جريان (قوله لا يسمى
غسلا) أي مع أن واجب
الوجه واليد والرجلين
الغسل (قوله خلا فالجمع)
حيث قالوا بالتسامح
بالتغير جماعا على العضو
المغسول

المساحة بشئ مما تحتها حيث منع وصول الماء بحمله وأفتى البخوي في وسخ
 حصل من خبار بأنه يمنع صحة الوضوء بخلاف ما نشأ من بدنه وهو العرق المجهود
 وجزم به في الأنوار (و) خامسها (دخول وقت لداثم حدث) كسلس ومستحاضه
 ويشترط له أيضا أن يدخله فلا يتوضأ كالتميم لفرض أو نفل مؤقت قبل وقت فعله
 وأصل صلاة جنازة قبل الغسل وتحتية قبل دخول المسجد والرااتب المتأخرة قبل فعل
 الفرض ولزم وضوآن أو نعيمان على خطيب دأثم الحدث أحدهما للخطبتين
 والآخر بعدهما الصلاة جمعة ويكفي واحداهما لغيره ويجب عليه الوضوء
 لكل فرض كالتميم وكذا غسل الفرج وإبدال القطنه التي بفمه
 والعصاة وإن لم تزل عن موضعهما وعلى نحو ساس مبادرة بالصلاة
 ولو أخر لصحتها كانتظار جماعة أو جمعة وإن أخرت عن أول الوقت وكذا هاب إلى
 مسجد لم يضره (وفروضه) سنة أحدها (نية) وضوء أو أداء (فرض وضوء) أو رفع
 حدث غير دأثم حدث حتى في الوضوء المجدد أو الطهارة عنه أو الطهارة لنحو
 الصلاة مما لا يباح إلا بالوضوء أو استباحة مفتقر إلى وضوء كالصلاة ومس
 المحفف ولا تسكني نية استباحة ما يندب له الوضوء كقراءة القرآن أو الحديث
 وكدخول مسجد وزيارة قبر والاصل في وجوب النية خبرا عما لا يعمل بالنيات
 أي انما صحتهما إلا كمالها ويجب قرنها (عند) أول (غسل) جزء من (وجه) فلو قرنها
 باثنائه كفي ووجب إعادة غسل ما سبقها ولا يكفي قرنها بما قبله حيث لم يستصحها
 إلى غسل شئ منه وما قرنها هو أوله فتفوت سنة المضمضة إن اغسل معها شئ من
 الوجه كحمة الشفة بعد النية فالأولى أن يفرق النية بأن ينوي عند كل من غسل
 الكفين والمضمضة والاستنشاق سنة الوضوء ثم فرض الوضوء عند غسل الوجه
 حتى لا تفوت له فضيلة استحباب النية من أوله وفضيلة المضمضة والاستنشاق
 مع انغسال حمة الشفة (و) ثانيها (غسل) ظاهر (وجهه) لآية فاغسلوا وجوهكم
 (وهو) طولا (ما بين منابت) شعر (رأسه) غالبا (و) تحت (منتهى لحية) بفتح
 اللام فهو من الوجه دون ماتحته والشعر النابت على ماتحته (و) عرضا (ما بين
 أذنيه) ويجب غسل شعر الوجه من هذب وما حجب وشارب وعنفقة ولحية وهي
 ما نبت على الذقن وهو مجتمع اللحيين وعذار وهو ما نبت على العظم المحاذي للأذن
 وعارض وهو ما انحط عنه إلى اللحية ومن الوجه حمة الشفتين وموضع الغم وهو

فما نبت عليه الشعر من الجهة دون محل التخفيف على الاصح وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والنزعة ودون وتدال اذن والترعتين وهما يباضان يكتنفان الناصية وموضع الصلع وهو ما بينهما اذا انحسر عنه الشعر ويسن غسل كل ما قبل انه ليس من الوجه ويجب غسل ظاهر وباطن كل من الشعور السابقة وان كثف اندرة الكثافة فيها لا باطن كثيف لحية وعارض والكثيف ما لم تر البشرة من خلاله في مجلس التخطا طب عرفا ويجب غسل مالا يتحقق غسل جميعه الا بغسله لان ما لا يتم الواجب الا به واجب (و) ثالثها (غسل يديه) من كفيه وذراعيه (بكل مرفق) لآية ويجب غسل جميع ما في محل الفرض من شعر وطفروان طال * (فرع) * لو نسي اعادة فاعلمت في ثبات أو اعادة وضوء لنسيان له لا تجدد واحتياط أجزاءه (و) رابعها (مسح بعض رأسه) كالنزعة والبياض الذي وراء الاذن بشر أو شعر في حذوه ولو بعض شعرة واحدة لآية قال البغوي ينبغي ان لا يجزئ أقل من قدر الناصية وهي ما بين الترعتين لانه صلى الله عليه وسلم لم يمسح أقل منها ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشهور عنه وجوب مسح الربع (و) خامسها (غسل رجليه بكل كعب) من كل رجل لآية أو مسح خفيهما بشروطه ويجب غسل باطن ثقب وشق * (فرع) * لو دخلت شوكة في رجله وظهر بعضها وجب قلعها وغسل محلها لانه صار في حكم الظاهر فان استترت كلها صارت في حكم الباطن فيصح وضوءه ولو تنفط في رجل أو غيره لم يجب غسل باطنه ما لم يتشقق فان تشقق وجب غسل باطنه ما لم يرتق * (تنبيه) * ذكرنا في الغسل أنه يعني عن باطن عقد الشعر أي اذا انعقد بنفسه وألحق بها من ابتلى بنحو طبع لصق باصول شعره حتى منع وصول الماء اليها ولم يمكن ازالته وقد صرح شيخنا وشيخنا زكريا الانصاري بأنه لا يلحق بها بل عليه التيمم لكن قال تلميذه شيخنا والذي يتجه العفو لا ضرورة (و) سادسها (ترتيب) كما ذكر من تقديم غسل الوجه فاليد من الرأس فالرجلين لاتباع ولو انغمس محدث ولو في ماء قليل بنية معتبرة مما امر أجزاءه عن الوضوء ولو لم يمكن في الانغماس زمانا يمكن فيه الترتيب نعم لو اغتسل بنية فيشترط فيه الترتيب حقيقة ولا يضر نسيان لعة أو اوع في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ماء داء أعضاء مانع كشمع لم يضر كما استظهره شيخنا ولو أحدث وأجنب أجزاء الغسل عنها بنية ولا يجب تبقي عموم الماء جميع العضو

(قوله يديه) أي كل يد
اصولية أو زائدة التمسك
بالاصولية أو حاذتها بان
نبتت من منبت الاصولية
فوجب غسل ما يحاذي
محل الفرض من تحويد
ثانية خارجة وبعد قطع
الاصولية تستحب تلك
المحاذاة على الوجه وبه
صرح جميع متأخرون وقول
بعضهم يجب غسل
الجميع وقولهم المحاذي
جري على الغالب ضعيف

بل يكفي غلبة الظن به * (فرع) * لو شك المتوضئ أو المغتسل في تطهير عضو قبل الفراغ من وضوئه أو غسله طهره ~~وكذا~~ ما بعده في الوضوء أو بعد الفراغ من طهره لم يؤثر ولو كان الشك في النية لم يؤثر أيضا على الوجه كما في شرح المنهاج لشيخنا وقال فيه قياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزمه إعادته أو بعضه لم يلزمه فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل العضو لا بعضه (وسن) للمتوضئ ولو جمعا معصوب على الوجه (تسمية أوله) أي أول الوضوء لا اتباع وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم وتجب عند أحمد ويسن قبلها التعوذ وبعد الشهادتان والحمد لله الذي جعل الماء طهورا ويسن لمن تركها أوله أن يأتي بها أثناءه قائلا بسم الله أوله وآخره لا بد فرائعه وكذا في نحو الأكل والشرب والتأليف والاكتحال مما يسن له التسمية والمنقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول السنن التسمية وبه جزم النووي في المجموع وغيره فيمنوى معها عند غسل اليدين وقال جمع متقدمون أن أولها السؤال ثم بعد التسمية * (فرع) * تسن التسمية لتلاوة القرآن ولو من أثناء سورة في صلاة أو خارجها أو غسل وتيمم وذبح (فغسل الكفين) معالي السكوعين مع التسمية المقترنة بالنية وإن توضأ من نحو أبريق أو علم طهره ما لا يتباع (فسوال) عرضا في الأسنان ظاهرا وباطنا وطولا في اللسان للخبر الصحيح لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء أي أمر إيجاب يحصل (بكل خشن) ولو بنحو خرقه أو أشنان والعود أفضل من غيره وأولاه ذو الريح الطيب وأفضله الأراك لا بصبغه ولو خشنة خلا فلا اختاره النووي وإنما يتأكد السؤال ولولم لا أسنان له لكل وضوء (لكل صلاة) فرضها ونفلها وإن سلم من كل ركعتين أو استاك لوضوئها وإن لم يفصل بينهما فاصل حيث لم يخش نخس فيه وذلك لخبر الحميدي بإسناد جيد ركعتان بسؤال أفضل من سبعين ركعة بلا سؤال ولو تركها أولها تداركه أثناءها بفعل قليل كالتعميم ويتأكد أيضا التلاوة قرآن أو حديث أو علم شرعي أو تغير فمريحا أولونا بنحو نوم أو أكل كربة أو سن بنحو صفة أو استيقاظ من نوم وإرادته ودخول مسجد ومثله وفي السجود عند الاحتضار كادل عليه خير المحبين ويقال أنه يسهل خروج الروح وأخذ بعضهم من ذلك تأكده للمريض وينبغي أن ينوي بالسؤال السنة ليثاب عليه ويباع ريقه أول استيقاظه وإن

(قوله عرضا) لو قال
وعرضاه وفتح العين
لأنه يكون الاستيقاظ
عرضا سنة مستقبلة وذلك
لخبر إذا استنكتم فاستاكوا
عرضا ويكره طولا لخبر
مرسل فيه وخشية إدماء
الأسنة وفساد عمود
الأسنان ومع ذلك يحصل
به أمم السنة اهـ ج
والعمود جمع
كفلس وفلس اللحم الذي
بين الأسنان ظاهرا
وباطنا أي ظاهرها
وباطنها اهـ

لا يصح ويندب التخليل قبل السؤال أو بعده من أثر الطعام والسؤال أفضل
 منه خلافاً من عكس ولا يكره سؤال غيره أذن أو علم رضاه والاحرم كاخذه من مالك
 الغير ما لم تجر عادة بالأعراض عنه ويكره للصائم بعد الزوال أن لم يتغير فيه بخونوم
 (فضمضة فاستنشق) للاتباع وأقله ما يصل الماء إلى الفم والأنف ولا يشترط
 في حصول أصل السنة إدارته في الفم ومجبه منه ونثره من الأنف بل تسن كالمبالغة
 فيه المظفر للأصبع (و) يسن (جهه ما بثلاث غرف) يتمضمض ثم يستنشق
 من كل منها (ومسح كل رأس) للاتباع وخروجاً من خلاف مالك وأحمد فان
 اقتصر على البعض فالأولى أن يكون هو الناصية والأولى في كيفيته أن يضع يديه
 على مقدم رأسه ماصفاً مسجته بالأخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما مع
 بقية أصابعه غير الإبهامين إقفاه ثم يردهما إلى المبدأ أن كان له شعر ينقلب
 والأفلية تصر على الذهاب وإن كان على رأسه عمامة أو نكسوة تم عليها بعد مسح
 الناصية للاتباع (و) مسح كل (الاذنين) ظاهراً وباطناً وصماخيه للاتباع
 ولا يسن مسح الرقبة إذ لم يثبت فيه شيء قال النووي بل هو بدعة وحديثه موضوع
 (ودلك أعضاء) وهو امرار اليد على عقب ملاقاتها للماء خروجا من خلاف من
 أوجبته (وتخليل الحية كثة) والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل مع
 تفريقها وبغرفة مستقلة للاتباع ويكره تركه (و) تخليل (أصابع) أي
 أصابع اليدين بالتشبيك والرجلين بأي كيفية كان والأفضل أن يخللها
 من أسفل بخنصر يده اليسرى مبتدئاً بخنصر الرجل اليمنى ومختتماً بخنصر
 اليسرى أي يكون بخنصر يسرى يديه ومن أسفل مبتدئاً بخنصر يميني رجله
 ومختتماً بخنصر يسراه (و) اطالة (الغرة) بأن يغسل مع الوجه مقدم رأسه
 وأذنيه وصفحتي عنقه (و) اطالة (تججيل) بأن يغسل مع اليدين بعض
 العضدين ومع الرجلين بعض الساقين وغايته استيعاب العضد والساق وذلك لخبر
 الشيخين أن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم
 أن يطيل غرته فليطيل زاد مسـ لم وتججيله أي يدعون بيض الوجوه والأيدي
 والارجل ويحصل أقل الاطالة بغسل أدنى زيادة على الواجب وكما هو باستيعاب
 مامس (وتثليث كل) من مغسول ومسوح وذلك وتخليل وسؤال وبسملة وذكر
 عقبه للاتباع في أكثر ذلك ويحصل التثليث بغمس اليد مرة واحدة في ماء قليل إذا

(قوله وذلك وتخليل) في
 الخفة ويظهر أنه مخبر بين
 تأخير ثلاثة كل من هذين
 عن ثلاثة الغسل وجعل
 كل واحدة منها عقب كل
 من هذه الثلاثة وإن
 الأولى أولى (قوله وذكر
 عقبه) لو حذف عقبه لم كان
 أولى ليشمل كل ذكر
 ويسن تثليث الدعاء
 أيضاً والتعوذ وسائر
 الأقوال والأفعال حتى
 النية ولو لفظة واحدة على
 خلاف فيها

حركه امرتين ولورد ماء الغسلة الثانية حصل له أصل سنة التثايت كما استظهره
 شيخنا ولا يجزى تثايت عضو قبل اتمام واجب غسله ولا بعد تمام الوضوء ويكره
 النقص عن الثلاث كالزيادة عليها أي بنية الوضوء كما بحثه جمع وتحريم من ماء
 موقوف على التطهر * (فرع) * بأخذ الشاك أثناء الوضوء في استيعاب أو عدد
 باليقين وجوبا في الواجب ونديا في المندوب ولو في الماء الموقوف أما الشك بعد الفراغ
 فلا يؤثر (وتيامن) أي تقديم يمين على يسار في اليدين والرجلين وانحوا أقطع
 في جميع أعضاء وضوئه وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمن في تطهره
 وشأنه كله أي مما هو من باب التكريم كما كتحال وإس تخوقيص ونعل وتقليم
 نظف وحقا نحر رأس وأخذ وعطاء وسواك وتخليل ويكره تركه ويسن التياسر
 في ضده وهو ما كان من باب الإهانة والأذى كاستنجاء وامتنحاط وخلع لباس ونعل
 ويسن البداءة بغسل أعلى وجهه وأطراف يديه ورجليه وإن صب عليه غيره وأخذ
 الماء إلى الوجه بكفيه معا ووضع ما يغترف منه عن يمينه وما يصب منه عن يساره
 (ولاء) بين أفعال وضوء السليم بأن يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله
 وذلك للاتباع وخروج من خلاف من أوجبه ويحب السلس (وتعهد) عقب
 و(موق) وهو طرف العين الذي يلي الأنف والحناط وهو الطرف الآخر بسببتي
 شقيهما ومحل يذب تعهدهما إذا لم يكن فيهما رص يمنع وصول الماء إلى محله والا
 فتعهدهما واجب كما في المجموع ولا يسن غسل باطن العين بل قال بعضهم يكره
 للضرر وإنما يغسل إذا تنجس لغاظ أمر النجاسة (واستقبال) القبلة في كل وضوئه
 (وترك تكلم) في أثناء وضوئه بلا حاجة بغير ذكر ولا يكره سلام عليه ولا منه ولا رده
 (و) ترك (تنشيف) بلا عذر للاتباع (والشهادتان عقبه) أي الوضوء بحيث لا يطول
 فاصل عنه عرفا في قول مستقبلا للقبلة رافعا يديه وبصره إلى السماء ولو أعى أشهد
 أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لما روى مسلم عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من تضاف قال أشهد أن لا إله إلا الله الخ فتحت له
 أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء زاد الترمذي اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتطهرين وروى الحاكم وصححه من تضاف ثم قال سبحانك اللهم
 وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب في رق ثم طبع
 بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة أي لم يتطرق إليه ابطال كما صحت حتى يرى ثوابه

العظيم ثم صلى و يسلم على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد و يقرأ أن أنزلناه كذلك
 ثلاثا بالرفع يد وأما دعاء الأعضاء المشهورة فلا أصل له يعتد به فلذلك حذفته تبعها
 الشيخ المذهب النووي رضي الله عنه وقبل يستحب أن يقول عند كل عضو أشهد
 أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله الخ بر رواه
 المستغفرى وقال حسن غريب (وشربه) من (فضل وضوئه) لخبران فيه شفاء من
 كل داء ويسن رش ازاره أى ان توهم حصول مقدر له كما استظهره شيخنا وعليه
 يحمل رشه صلى الله عليه وسلم لم لازاره وركة تان بعد الوضوء أى بحيث تنسبان
 اليه عرفاته فوتان بطول الفصل عرفاء على الأوجه وعند بعضهم بالاعراض
 وبعضهم بحفاف الأعضاء وقيل بالحدث و يقرأندباني أول ركعتيه بعد الفاتحة
 ولوأثم ظلموا انفسهم الى رحيماء وفي الثانية ومن يعمل سوا أو يظلم نفسه الى
 رحيماء **فائدة** يحرم التطهر بالمسبل للشرب وكذا بماء جهل حاله على الأوجه
 وكذا حمل شئ من المسبل الى غير محله (وايقصر) أى المتوضئ (حتما) أى وجوبا
 (على) غسل أو مسح (واجب) فلا يجوز تثايت ولا اتيان ساثر السن (اضيق وقت)
 عن ادراك الصلاة كما فيه كما صرح به البغوى وغيره وتبعه المتأخرون اسكن أفتى
 في فوات الصلاة لو أكل سننها بأن ياتى اولها ولم يدرك ركعة وقد يفرق بأنه ثم اشتغل
 بالمقصد ودفع كان كالومتى في القراءة (أو قلة ماء) بحيث لا يكفي الا افرض فلو كان معه
 ماء لا يكفيه لتممة طهره ان ثلث أو أتي السن او احتاج الى الفاضل لعطش محترم
 حرم استعماله فى شئ من السن وكذا يقال فى الغسل (وندبا) على الواجب بترك
 السن (لادراك جماعة) لم يرج غيرهما نعم ما قيل بوجوبه كالدلك ينبغى تقديم علمها نظير
 ما مر من نذب تقديم الفاتت بعذر على الحاضرة وان فاتت الجماعة (تممة) يتيمم
 عن الحدثن لفقد ماء وخوف محذور من استعماله بتراب طهور له غبار وأر كانه نية
 استباحة الصلاة المفروضة مقرونة بنقل التراب ومسح وجهه ثم يديه ولو تيقن ماء
 آخر الوقت فانتظاره أفضل والا فتجبل تيمم واذا امتنع استعماله فى عضو
 وجب تيمم وغسل صحيح ومسح كل السائر اضر ترعه بماء ولا ترتيب بينهم الجنب
 أعضوين فتيممان ولا يصلى به الا فرضا واحدا ولو نذر اوضح جئنا نزع فرض
 (ونواقضه) أى أسباب نواقض الوضوء أربعة أحدها تيقن (خروج شئ) غير
 منه عينا كان أو ريحا رطبا أو جافا معتادا كبول أو نادرا كدم بأسورا أو غيره

* (فوائد) * يستحب
 الادهان غبا أى وقتا
 بعد وقت عند الحاجة لغين
 محرم والا كتحبال وأن
 يكون بائنا وأن يكون وترا
 ثلاثة فى اليمنى وثلاثة فى
 اليسرى وقص الشارب
 الى ان تظهر حمرة الشفة
 ظهورا بينا وتقليم الظفر
 والافضل يوم الخميس
 والاثنين أو بكرة الجمعة
 وأن يدرأ بسبب بابه اليمنى
 فالوسطى فاليسرى فالخمس
 فالإبهام ثم يختصر اليسرى
 الى الإبهام وفى الرجلين
 يختصر اليمنى الى الخمس
 اليسرى وأورد بعضهم
 حديثا يقتضى خلاف
 ذلك اسكن لم يصح اه

انفصل أولا كدودة أخرجت رأسها ثم رجعت (من أحد سبيلي) المتوضى (الحى)
 دبرا كان أو قبلا (ولو) كان الخارج (باسورا) نابتا داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه
 ليكن أفقى العلامة المكمل الرداد بعدم النقص بخروج الباسور نفسه بل بالخارج
 منه كالدوم وعند مالك لا ينتقض الوضوء بالنادر (و) ثانيا (زوال عقل) أى تمييز
 بسكر أو جنون أو غم أو نوم للخبر الصحيح فمن نام فليتبوضأ وخرج بزوال العقل
 النعاس وأما ثلث أمه السكر فلا ينتقض بهما كما إذا شك هل نام أو نعس ومن علامة
 النعاس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه (لا) زواله (بنوم) قاعد (ممكن مقعده)
 أى إليه من مقره وإن استند لما لو زال سقط أو احتجب وليس بين مقعده ومقره
 تخاف وينتقض وضوءه ممكن اتبعه بعد زوال ألبتة عن مقره لا وضوءه شك هل
 كان ممكنا أولا وهل زالت ألبتة قبل الميضة أو بعدها وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر
 نوم لا أثر له بخلافه مع الشك فيه لأنها مرجحة لاحد طرفيه (و) ثالثا (مس فرج
 آدمى) أو محل قطعه ولو أيت أو صغير قبلا كان الفرج أو دبره متصلا أو مقطوعا لا
 ما قطع فى الختان والناقض من الدبر ملتقى المنفذ ومن قبل المرأة ملتقى شفريرها على
 المنفذ لا ما وراءهما كحمل ختانها نعم يندب الوضوء من مس نحو العانة وباطن
 الالبسة والانتئين وشعر نبت فوق ذكر أو أصل فخذ وليس صغيرة وأمر دوا برص
 ويهودى ومن نحو صدره ونظر بشهوة ولو إلى محرم وتلفظ بمصيبة وغضب وحمل ميت
 ومسه وتقص ظفرو شارب وحلق رأسه وخرج بآدمى فرج الميعة إذا لا يشتهى
 ومن ثم جاز النظر إليه (ببطن كف) أقوله صلى الله عليه وسلم من مس فرجه وفى
 رواية من مس ذكره فليتبوضأ وبطن المكف هو بطن الراحين وبطن الأصابع
 والمخرف الهماع عند انطباقهما مع يسير تحامل دون رؤس الأصابع وما بينهما
 وحرف المكف (و) رابعها (تلاقى بشرتى ذكر وأنثى) ولو بلا شهوة وإن كان
 أحدهما مكرها أو مية المكن لا ينتقض وضوء الميت والمراد بالبشرة هنا غير
 الشعر والسن والظفر قال شيخنا وغير باطن العين وذلك أقوله تعالى أولا مستم
 النساء أى استم ولو شك هل ماله شعر أو بشرة لم ينتقض كما لو وقعت يده على بشرة
 لا يعلم أهى بشرة رجل أو امرأة أو شك هل لمس محرما أو أجنبية وقال شيخنا
 فى شرح العباب ولو أخذ به عدل بلمسه له أو بنحو خروج ريج منه فى حال نومه
 محملا وجب عليه الاخذ بقوله (بكبر) فيه ما فلا تنقض بتلاقيهما مع صغريهما أو فى

(قوله وتلاقى بشرتى ذكر
 وأنثى) أى يقينا أو ظنا
 منزلا منزلة اليقين كخبر
 عدل عند ابن حجر خلافا
 للرملى حيث قال لا ينقض
 بالخبر العادل لان غاية
 ما يفيد اخباره الظن
 فقط ونحن لا نبطال متيقنا
 بظن ضده كفى ع ش
 وقوله بشرتى ذكر وأنثى
 أى الواضح كل منهما
 المشتبه لذوى الطباع
 السليمة ولو صبيا أو ممسوحا
 أو عتيقا أو مكرها بعضو
 أملى أو زائدا ولو جنبا
 عند الرملى خلافا لابن حجر

أحدهما الانتفاء مظنة الشهوة والمراد بذي الصغر من لا يشتهى عرفا غالبا (لا)
تلاقى بشرتهما (مع محرمية) بينهما بنسب أو رضاع أو ماهرة لا انتفاء مظنة
الشهوة ولو اشتبهت محرمه بأجنبيات محصورات فلمس واحدة منهن لم ينتقض
وكذا بغير محصورات على الأوجه (ولا يرتفع يقين وضوء أو حدث بظن ضده)
ولا بالشك فيه المفهوم بالأولى في أخذ باليقين استحصاله **خاتمة** يحرم بالحدث
صلاة وطواف وسجود وحمل مصحف وما كتب لدرس قرآن ولو بعض آية كلوح
والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحالة الكتابة دون ما بعدها وبالكتابة لنفسه
أو غيره تبرعا أو لآخره لا حمله مع متاع والمصحف غير مقصود بالحمل ومس ورقه
ولو البياض أو نحو ظرف أعد له وهو فيه لا قلب ورقه يعود إذا لم ينفصل عليه
ولا مع تفسير زاد ولو احتمالا ولا يمنع صبي محرم حدث ولو جنبا حمل ومس نحو
مصحف الحاجة تعلمه ودرسه ووسايتهم ما كحمله لا مكتوب والاتباع به لا يعلم ليعلم
منه ويحرم تمكين غير المميز من نحو مصحف ولو بعض آية وكتابته بالعجمية ووضع
نحو درهم في مكتوبه وعلم شرعي وكذا جعله بين أوراقه خلافا لشيخنا وتمزيقه عبثا
وباع ما كتب عليه لا شرب محو ومذا الرجل للمصحف ما لم يكن على مرتفع ويسن
القيام له كالعلم بل أولى ويكره حرق ما كتب عليه إلا لغرض نحو صيانة فغسله
أولى منه ويحرم بالجنابة المكت في المسجد وقراءة قرآن بقصده ولو بعض آية
بحيث يسمع نفسه ولو صبيا خلافا لما أفنتى به النووي ونحو حيض لا بخروج طلق
صلاة وقراءة وصوم ويجب قضاؤه لا الصلاة قبل يحرم قضاؤها على الأوجه (و)
الطهارة الثانية الغسل هو اغتسال الماء على الشيء وشرعا سيلانه على جميع
البدن بالنية ولا يجب فوراً وان عصي بسببه بخلاف نجس عصي بسببه والأشهر
في كلام الفقهاء ضم عينه لكن الفتح أفصح وبضمها مشتركتين الفعل وماء الغسل
(موجبه) أربعة أحدها (خروج منية أولاً) ويعرف بأحد خواصه الثلاث من
تلذذ بخروجه أو تدفق أو رجح بين رطبا وبيضا ويض جافا فان فقدت هذه
الخواص فلا غسل نعم لو شك في شيء أم نى هو أو مذى تخير ولو بالتشبهى فان
تساء جعله منيا واغتسل أو مذيا وغسله وتوضأ ولو رأى منيا مجففا في نحو ثوبه لزمه
غسل وإعادة كل صلاة تيقنها بعده ما لم يحتمل عادة كونه من غيره (و) ثانيها
نحول حشفة أو قدرها من فاقدها ولو كانت من ذكر مقطوع أو من بجمية

أوميت (فرجا) قبل الأودبرا (ولو ابهية) كسمكة أوميت ولا يعاد غسـ له لانقطاع
تسكينه (و) ثالثها (حيض) أي انقطاعه وهو دم يخرج من أنفـ رحم المرأة
في أوقات مخصوصة (وأقل سنه تسع سنين قربة) أي استكمالها نعم ان رأتة قبل
تمامها بدون ستة عشر يوما فهو حيض وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما
كأقل طهر بين الحيضتين ويحرم به ما يحرم بالجنابة ومباشرة ما بين سرتها وركبتها
وقيل لا يحرم غير الوطء واختاره النووي في التحقيق لحـ برمسلم اصنعوا كل شئ
الا انكاح واذا انقطع دمها حل لها قبل الغسل صوم لاوطء خـ لا فالما يحشمه
العلامة الجلال السيوطي رحمه الله (و) رابعها (نفاس) أي انقطاعه وهو دم
حيض مجتمع يخرج بعد فراغ جميع الرحم وأقله لحظة وغالبه أربعون يوما وأكثره
ستون يوما ويحرم به ما يحرم بالحيض ويجب الغسل أيضا بولادة ولوبـ لا بلل والقاء
علقة ومضغة وموت مسلم غير شهيد (وفرضه) أي الغسل شيان أحدهما (نية رفع
الجنابة) للجنب أو الحيض العائض أي رفع حكمه (أو) نية (اداء فرض الغسل)
أو رفع حدث أو الطهارة عنه أو أداء الغسل وكذا الغسل للصلاة لا الغسل فقط
ويجب أن تكون النية (مقرونة بأوله) أي الغسل يعني بأول مغسول من البدن
ولو من أسفله فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ولو نوى رفع الجنابة
وغسل بعض البدن ثم نام فاستيقظ واراد غسل الباقي لم يحتج الى إعادة النية (و)
ثانيهما (تعميم) ظاهر (بدن حتى) الانطفار وما تحتها (الشعر) ظاهرا وباطنا
وان كثف وما ظهر من نحو منبت شعرة زالت قبل غسلها وصماخ وفرج امرأة
عند جلوسها على قدميها أو شقوق (وباطن جدرى) انفتح رأسه لا باطن فرجة
برئت وارتفع قشرها ولم يظهر شيء مما تحتها (ويحرم) فتح الملتحم و (ما تحت قلفة)
من الاقلف فيجب غسل باطنها لانها مستحقة الزالة لا باطن شعر انعقد بنفسه
وان كثروا لا يجب مضغته واستنشاق بل يكره تركهما (جماء طهور) ومراة
يضر تغير الماء تغيرا ضارا ولو جمعا على العضو خلا فالجمع (ويكفي ظن عمومه) أي
الماء على البشرة والشعر وان لم يتيقنه فلا يجب تيقن عمومه بل يكفي غلبة الظن به
فيه كالوضوء (وسن) للغسل الواجب والمندوب (تسمية) أوله (وازالة القذر) طاهر
كثي ومخاط ونجس كذى وان كفى اهما غسلة واحدة وأن يبول من أنزل قبل
ان يغتسل ليخرج ما بقي بجرا (ة) بعد ازالة القذر (مضمضة واستنشاق ثم وضوء)

(قوله وكذا الغسل للصلاة)
أي أو الطـ واف أو من
المصحف أو حله أو قراءة
القرآن أو تمكين الحليل
بالنسبة للحيض أو الملك
في المسجد أو الطهارة
لصلاة أو نحوها مما علم
أو رفع الحدث أو الحدث
الا كبرأوه من جميع البدن
وهو أفضل من الاطلاق
فيحزى في جميع ما ذكر
لتعرضه للقصور في غير
رفع الحدث ولا سـ ملزم
رفع المطلق رفع المقيد فيه
اه شيخنا

كامل لا يتابع رواه الشيخان ويسن له استصحابه الى الفراغ حتى لو أحدث سن له
اعادته وزعم المحاملي اختصاصه بالغسل الواجب ضعيف والافضل عدم تأخير
غسل قدميه عن الغسل كما صرح به في الروضة وان ثبت تأخيرهما في البخاري
ولو توطأ أثناء الغسل أو بعده حصل له أصل السنة لكن الافضل تقديمه ويكره
تركه وينوي به سنة الغسل ان تجردت جنابته عن الاصغر والانوي به رفع الحدث
الاصغر أو نحوه خروجاً من خلافه وجبه القائل بعدم الاندراج ولو أحدث بعد
ارتفاع جنابة أعضاء الوضوء لم يمس الوضوء مرتباً بالنية (فتعهد معاطف)
كالاذن والابط والسرة والموق ومحل شق وتعهد أصول شعر ثم غسل رأس
بالافاضة عليه بعد تحايله ان كان عليه شعر ولا تيامن فيه لغيره أقطع ثم غسل شق
أيمن ثم أيسر (وذلك) لما اتصل به يده من بدنه خروجاً من خلافه من أوجبه (وتتليث)
لغسل جميع البدن والدلك والتسمية والذكر عقبه ويحصل في راكبت تحرك جميع
البدن ثلاثاً وان لم ينقل قدميه الى موضع آخر على الأوجه (واستقبال) للقبلة
وموالاة وترك تكام بلا حاجة وتنشيف بلا عذروتين الشهادتان المتقدمتان
في الوضوء مع مامعهما عقب الغسل وأن لا يغتسل لجنابة أو غيرها كالوضوء
في ماء راكداً لم يستبحر كتابه من غير جار * (فرع) * لو اغتسل لجنابة ونحو
جمعة بينهما حصل وان كان الافضل افراد كل بغسل أو لاحدهما حصل فقط
(ولو أحدث ثم أجنب كفي غسل واحد) وان لم ينوم معه الوضوء ولا رتب أعضاء
* (فرع) * يسن لجنب وحائض ونفساء بعد انقطاع دمها غسل فرج ووضوء
لنوم وأكل وشرب ويكره فعل شيء من ذلك بلا وضوء وينبغي أن لا يزلوا قبل
الغسل شعراً أو ظفراً وكذا دمالان ذلك يرد في الآخرة جناباً (وجازت كشفه)
أي للغسل (في خلوة) أو بحضور من يجوز نظره الى عورته كزوجة وأمة والسنن
أفضل وحرمان كان ثم من يحرم نظره اليها كما حرم في الخلوة بلا حاجة وحصل
فيها لا دني غرض كما يأتي (وثانها) أي ثاني شروط الصلاة (طهارة بدن) ومنه
داخل القدم والانف والعين (وملبوس) وغيره من كل محمول له وان لم يتحرك
بحركته (ومكان) يصلي فيه (عن نجس) غير مفعو عنه فلا تصح الصلاة معه ولو
ناسياً أو جاهلاً بوجوده أو بكونه مبطلاً لقوله تعالى وثيابك فطهر والشيخين
ولا يضر محاذاة نجس لبدنه لكن تكره مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس

(قوله كتابه من غير جار) أي فانه يكره نحو
الوضوء منه كسابقه ويكره
التكلم لغير حاجة
كالتنشيف بلا عذروتين
الاستعانة بغسل الأعضاء أما
صب الماء فقط بخلاف الأولى
وأما باحضار الماء فلا بأس
بها كما في م ر والمراد
من كراهة الاستعانة
بصب الماء والتنشيف في
عبارة من غيرها خلاف
الأولى وأما الزيادة على
الثلاث بقينا فمكرهه

والعقف كذلك ان قرب منه بحيث يعبر محاذياله عرفا (ولا يجب اجتناب
 النجس) في غير الصلاة ومحل في غير التضمخ به في بدن أو ثوب فهو حرام بلا حاجة
 وهو شرعاً مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من فهو (كروث وبول ولو)
 كذا من طائر وسمك وجراد وما لا نفس له سائلة أو (من ما كول) لحمه على الأصح
 قال الاصطخري والرويانى من أئمتنا ككلاهما وأحمدانهم طاهران من الماء كول ولو
 راثت أرقاءت بهيمة حبان كان صلبا بحيث لو زرع نبت فمتنجس بغسل ويؤكل
 والافنجس ولم يبينوا حكم غير الحب قال شيخنا والذي يظهر أنه ان تغير عن حاله
 قبل البلع ولو يسهل فنجس والا فمتنجس وفي المجموع عن الشيخ نصر العفوع بول
 بقرا الدياسة على الحب وعن الجويني تشديد التكبير على البحث منه وتطهيره وبحت
 الفزارى العفوع عن الفأرة اذا وقع في مائع وعمت البلوى به وأما ما يوجد على
 ورق بعض الشجر كالرفوة فنجس لانه يخرج من باطن بعض الديدان كما شوهه
 ذلك ولبس العنبر ووثا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر (ومضى) بمجتمعة للامر
 بغسل الذكرو منه وهو ماء أبيض أو أصفر رقيق يخرج غالباً عند ثوران الشهوة وبغير
 شهوة قوية (وودى) بمهمله وهو ماء أبيض كدر تخين يخرج غالباً عقب البول
 أو عند حمل شئ ثقيل (ودم) حتى ما بقى على نحو عظم الكنه معفو عنه واستثنوا منه
 الكبد والطحال والسمك أى ولون ميت ان انعقد والعلة والمضغة وابنا يخرج
 بلون دم ودم بيضة لم تفسد (وتيج) لانه دم مستحيل وصديد وهو ماء رقيق يخالطه دم
 وكذا ماء جرح وجدرى ونفط ان تغير والا فساؤها طاهر (وقى معدة) وان لم يتغير
 وهو الراجع بعد الوصول للمعدة ولو ماء أما الراجع قبل الوصول اليها فيبنا
 أو احتمالاً فلا يكون نجساً ولا متنجساً خلافاً للقال وأفتى شيخنا ان الصبي اذا ابتلى
 بتتابع القى عفى عن ثدى أمه الداخلى فيه لا عن مقبله أو محاسه وكرة وابن غير
 ما كول الا الأدمى وجرة نحو بهير أما المني فطاهر خلافاً لما لاك وكذا بلغم غير معدة
 من رأس أو صدر أو سائل من فم نائم ولو نثنا أو أصفر ما لم يتحقق انه من معدة
 الا من ابتلى به فيه عفى عنه وان كثرت وطوبه فرج أى قبل على الأصح وهى ماء أبيض
 متردد بين المذنى والعرق يخرج من باطن الفرج الذى لا يجب غسله بخلاف
 ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر قطعا وما يخرج من وراء باطن الفرج فانه
 نجس قطعا ككل خارج من الباطن وكالماء الخارج مع الولد أو قبله ولا فرق

بين انفصالها وعدمه على العمد قال بعضهم الفرق بين الرطوبة الطاهرة
والنجسة الاتصال والانفصال فلوانفصلت في الكفاية عن الامام انها نجسة
ولا يجب غسل ذكر المجامع والبيض والولد وأفتى شيخنا بالغفوع رطوبة الباسور
لمبتلى بها وكذا بيض غير مأكول ويحل أكله على الأصح وشعره مأكول وريشه
إذا أبيض في حياته ولو شك في شعر أو نحوه أهوم مأكول أو من غيره أهمل
انفصل من حي أو ميت فهو طاهر وقياسه ان العظم كذلك وبه صرح في الجواهر
وبيض الميتة ان تصاب طاهر والا فنجس وسور كل حيوان طاهر طاهر فلو نجس
فيه ثم وقع في ماء قابل أو مائع فان كان بعد غيبته يمكن فيها طهارته بولوجه في ماء كثير
أو جارم نجسه ولو هرا والنجسه قال شيخنا كالسبيوطي تبعه البعض المتأخرين
انه يعني عن يسير عرفان شعر نجس من غير مغاظ ومن دخان نجاسة وعماء على
رجل ذباب وان روى وماء على منفذ غير آدمي مما خرج منه وذرق طير وماء على
وروث ما نشؤه من الماء أو بين أوراق شجر النار جبل التي تستريحها البيوت
عن المطر حيث يعصر صون الماء عنه قال جمع وكذا ما تلقاه الفيران من الروث
في حياض الاخلية اذا عم الابتلاء به ويؤيده بحث الفزارى وشروط ذلك كله اذا
كان في الماء أن لا يغير رائحته والزيادة طاهر ويعني عن قليل شعره كالنلات وكذا
أطماقوه ولم يبينوا ان المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء المأخوذ منه
قال شيخنا والذي يتجه الأول ان كان جامدا لان العبرة فيه بحمل النجاسة فقط فان
كثرت في محل واحد لم يعف عنه والا عفي بخلاف المائع فان جميعه كالشيء الواحد
فان قل الشعر فيه عفي عنه والا فلا ولا نظرا لما أخذ حينئذ ونقل الحب الطبري
عن ابن الصباغ واعتمده انه يعني عن جرة البعير ونحوه فلا ينجس ما شرب منه وألحق
به فم ما يجتر من ولد البقرة والضأن اذا التقم أخلاف أمه وقال ابن الصلاح يعني
عما اتصل به شيء من أفواه البهائم مع تحقق نجاستها وألحق غيره بهم أفواه
المجانين وجزم به الزركشي (وكيفية) ولو نحو ذباب عمالا نفس له سائلة خلا فالله قال
ومن تبعه في قوله بطهارته لعدم الدم المتعفن كماله وأبي حنيفة فالميتة نجسة وان
لم يسل دمه وكذا شعرها وعظمها وقرنها خلا فلا ينجس حنيفة اذا لم يكن عليها دم
وأفتى الحافظ ابن حجر العسقلاني بعمدة الصلاة اذا حمل المصل ميتة ذباب ان كان
في محل يشق الاحتراز عنه (غير بشر وملك وجراد) لحل تناول الأخيرين وأما

(قوله في الجواهر) هو
شرح البسيط قال ع ش
أي وان وجد مرميا
فليس كاللحم لجريان
العادة برمي العظم ولو وجد
قطعة لحم في اناء أو خرقة
به لا دلالة مجوس فيها فهي
طاهرة أو مرمية مكشوفة
فنجسة أو في اناء أو خرقة
والمجوس بين المسلمين
أوليس المسلمون أغلب
فكذلك فان أغلب المسلمون
طاهرة اه

الآدمي فاقوله تعالى ولقد كرمتنا بني آدم وقضية التكريم أن لا يحكم بنجاسته
بالموت وغير صيد لم تدرك ذكاته وجنين مذكاته مات بذكاته ويحل أكل دودها ك
معه ولا يجب غسل نحو القم منه ونقل في الجواهر عن الأصحاب لا يجوز أكل سم
ملح ولم ينزع ما في جوفه أي من المستقذرات وظاهره لا فرق بين كبيره وصغيره
إلكن ذكر الشيطان جواز أكل الصغير مع ما في جوفه اعسر تنقية ما فيه (وكسكر
أي صالح للاسكار فدخلت القطرة من المسكر (مانع) كخمر وهي المتخذة
العنب ونبذ وهو المتخذ من غيره وخرج بالمائع نحو البنج والحشيش ونظيره
تخلت بنفسها من غير صاحبته عين أجنبية لها وان لم تؤثر في التحليل كحصا
ويشبهها في الطهارة الدن وان تشرب منها أو غلت فيه وارتفعت بسبب الغليان
نزلت أما إذا ارتفعت بلا غليان بل بفعل فاعل فلا تطهر وان غمر المرتفع قبل جفافه
أو بعده بخمر أخرى على الأوجه كما جزم به شيخنا والذي اعتمد به شيخنا المحقق
عبد الرحمن بن زياد أنها تطهر وان غمر المرتفع قبل الجفاف لا بعده ثم قال لو صب
خمر في إناء ثم أخرجت منه وصب فيه خمر أخرى بعد جفاف الإناء وقبل غسله
تطهر إذا تخللت بعد نقلها منه في إناء آخر انتهى والدايل على كون الخمر خالصة
الحموضة في طعمها وان لم توجد نهاية الحموضة وان قدفت بالزبد ويطهر رجلا
نجس بالموت باندباغ نقاه بحيث لا يعود إليه نت ولا فساد لو وقع في الماء (وككالب
وخنزير) وفرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره ودود ميتة ما طاهر وكذا النجس
عن كبت على المشهور كما قاله السبكي والأذري وجزم صاحب العدة والحاوي
بنجاسته وما يخرج من جلد نحو حية في حياتها كالعرق على ما أفتى به بعضهم
إلكن قال شيخنا فيه نظر بل الأقرب أنه نجس لانه جزء من جسد منفصل من حي فهو
كميته وقال أيضا لو نزل كلب أو خنزير على آدمية فولدت آدميا كان الولد نجسا
ومع ذلك هو كافي بالصلاة وغيرها وظاهره أنه يعني بما يضطر إلى ملامسته وأنه
يجوز إمامته إذا أعاد عليه ودخوله المسجد حيث لا رطوبة للجماعة ونحوها
انتهى ويطهر من نجس بعينية بغسل خزيل أصفاته من طعم ولون وريح ولا يضر بقاء
لون أو ريح عسر زواله ولون مغلاظ فان بقيامه عالم يطهر ومن نجس بحمكة كبول
جف ولم يدرك له صفة يجري الماء عليه مرة وان كان حيا أو لحما طبع نجس أو ثوبا
صبغ نجس فيطهر بالطناب صب الماء على ظاهرها كسيف سقى وهو محمي بنجس

(قوله بحيث لا يعود إلخ)
وذلك لا يتأتى إلا بنزع
الفضلات من دم ولحم
بحريره وهو ما لدغ اللسان
بحرارة كقرط وشب
بالموحدة وشث وذرق
طبر للخبر الحسن يطهرها
أي الميتة الماء والقرط
ولا يكفي الدبغ بالماء
ولا يشمس وثراب وملح وان
جف وطاب ريحه لان
قوته لم تنزل أعودها
بنقعه في الماء

و يشترط في طهر المحل ورود الماء القليل على المحل المتنجس فان ورد متنجس على ماء قليل لا كثير تنجس وان لم يتغير فلا يطهر غيره وفارق الوارد غيره بقوته لانه لو كان عاملا فلو تنجس فيه كفى أخذ الماء يده اليه وان لم يعملها عليه كما قال شيخنا ويجب غسل كل ما في حد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في اناء متنجس وادارته بجوانبه ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل تطهيره حتى بالغرغرة * (فرع) * لو أصاب الارض نحو بول وجف فصب على موضعه ماء فغمره طهر ولو لم يصب أي يغور سواء كانت الارض صلبة أم رخوة واذا كانت الارض لم تتشرب ما تنجست به فلا بد من ازالة العين قبل صب الماء القليل عليها كالماء لو كانت في اناء ولو كانت النجاسة جامدة فتفتت واختلطت بالتراب لم يطهر كالمختلط بنحو صديد بافاعة الماء عليه بل لابد من ازالة جميع التراب المختلط به ما وافق بعضهم في مصحف تنجس بغيره عفو عنه بوجوب غسله وان أدى الى تلفه وان كان لينيم قال شيخنا ويتعين فرضه فيما اذا مست النجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما اذا كانت في نحو الجلود أو الحواشي * (فرع) * غسالة المتنجس ولو عفو عنه كدم قليل ان انفصلت وقذرات العين وصفاها ولم تتغير ولم يزد وزنها بعد اعتبار ما يأخذها الثوب من الماء والماء من الوسخ وقد طهر المحل طاهرة قال شيخنا ويظهر الاكتفاء فيها بالظن * (فرع) * اذا وقع في طعام جامد كسمن فآرة متلافات ألقيت وما حواها مما سها فقط والباقي طاهر والجامد الذي اذا عرف منه لا يتراد على قرب * (فرع) * اذا تنجس ماء البئر القليل بملاقاة نجس لم يطهر بالترج بل ينبغي أن لا يترج لئلا يكثر الماء بنبع وأوصى ماء فيه أو الكثير بتغيره لم يطهر الا بزواله فان بقيت فيه نجاسة كثر فآرة ولم يتغير فطهر وترد راسه ماله اذا لا يخلو منه ولو فلان ترج كاه فان اغترف قبل الترج ولم يتيقن فيما اغترفه شعر لم يضروا نطفه عـ لا بتقديم الاصل على الظاهر ولا يطهر متنجس بنحو كلب الاسبيع غسالات بهد زوال العين ولو بمرات فزيلة مرة واحدة احداهن بتراب تيمم ممزوج بالماء بأن يكدر الماء حتى يظهر أثره فيه ويصل بواسطة الى جميع أجزاء المحل المتنجس ويكفي في الراكد تحريكه سبعا قال شيخنا يطهر ان الذهب مرة والعود أخرى وفي الجمارى مرور سبع جريات ولا تتريب في أرض ترابية * (فرع) * لو مس كلبا دخل ماء كثير الم تنجس يده ولو رفع كلب رأسه من ماء وفيه مترطب ولم يعلم بمسسه لم ينجس قال مالك وداود الكلب

قوله بتراب تيمم أي
طهر ولم يستعمل قبل في
رفع حدث ولا في ازالة
نجس ويكفي هنا كونه
طينا رطبا لانه تراب بالقوة
لا بخيار الصحبة (قوله
بتراب) سواء وضع التراب
ثم صب الماء عليه أو وضعه
أرض الماء ثم فوفه
التراب

طاهر ولا ينحس الماء القليل بولو غموا نجا يجب غسل الأثناء بولو غموا تعبدوا (ويعني
 عن دم نحو برغوث) مما لا تنفس له سائلة كغيره وضو قتل لا عن جلده (و) دم نحو
 دمل) كثره وجرح وعن قيحه وصدیده (وان كثر) الدم فيه ما وانتشر بهرق
 أو فحش الأول بحيث يطبق الثوب على النقول المعتمدة (بغير فعله) فان كثر بفعله
 قصدا كان قتل نحو برغوث في ثوبه أو عصر نحو دمل أو حمل ثوبا فيه دم براغيث مثلا
 وصلى فيه أو فرشته وصلى عليه أو زاد على ما بوسه لا لغرض كتجمل فلا يعفى الا عن
 القليل - على الأصح كفاي التحقيق والمجموع وان اقتضى كلام الروضة العفو عن
 كثير دم نحو الدمل وان عصر واعتمده ابن النقيب والاذرعي ومحل العفو هنا وفيما
 يأتي بالنسبة للصلاة لا نحو ماء قليل فينحس به وان قل ولا أثر للاقاة البدن له وطبا
 ولا يكاف تنشيف البدن له (و) عن (قليل) نحو دم (غيره) أي أجنبي غير
 مغلظ بخلاف كثيره ونه كما قال الاذرعي دم انفصل من بدنه ثم أصابه (و) عن
 قليل نحو دم (حيض ورحا) كفاي المجموع ويقاس به ما دم سائر المنافذ
 الا الخارج من معدن النجاسة كحل الغائط والمرجع في القلة والكثرة
 العرف وما شئت في كثرته له حكم القليل ولو تفرق النجس في محال ولو جمع كثير
 كان له حكم القليل عند الامام والكثير عند المتولي والغزالي وغيرهما يرجعه
 بهضه - ويعني عن دم نحو فصد وجسم محله ما وأن كثر وتصع ضلابة من آدمي لثته
 قبل غسل القدم اذا لم يبتلع ريقه - فهنا لان دم اللثة معفو عنه بالنسبة الى الريق ولو
 رصف قبل الصلاة ودام فان رجي انقطاعه والوقت متسع انتظره والا تحفظ
 كالسبب خلافا لمن زعم انتظاره وان خرج الوقت كما تؤخر لغسل ثوبه المتنجس
 وان خرج و يفرق بقدره - هذا على ازالة النجس من أصله فلزمته بخلافه
 في مسألتين وعن قليل طين محل مرور متيقن نجاسته ولو لم يغلظ للمشقة ما لم يبق
 عينه مميزة ويختلف ذلك بالوقت ومحل من الثوب والبدن واذا تعين عين النجاسة
 في الطريق ولو مواطئ كلب فلا يعفى عنها وان عمت الطريق يوقى على الوجه وأفتى
 شيخنا في طريق لا طين به سابل فيها فذر الأذى وروث الكلاب والمياه ثم وقد
 أصابها المطر بالعفو عند مشقة الاحتراز (قاعدة مهمة) وهي ان ما أصابه
 الطهارة وغاب على الظن تنجسه الغلبة النجاسة في مثله فيه قولان معروفان بقولي
 الأصل والظاهر أو الغالب أرجحهما انه طاهر صلا بالاصل المتيقن لانه أضبط

من الغالب المختلف بالاحوال والازمان وذلك كثياب خمار وحائض وصبيان
وأواني متدينين بالنجاسة وورق يغلب نثره على نجس ولعاب صبي وجوخ اشهر
عمله بشحم الخنزير وجبن شامي اشهر عمله بانفحة الخنزير وقد جاءه صلى الله عليه وسلم
جينة من عندهم فأكل منها ولم يسأل عن ذلك ذكره شيخنا في شرح المنهاج (و)
يعني من (محل استجمار) عن (ونيم ذباب) وبول (وروث خفاش) في المكان وكذا
الثوب والبدن وان كثرت اعسر الاحترار عنها ويعني عما جف من ذرق سائر
الطيور في المكان اذا عمت البلوى به وقضية كلام المجموع العفو عنه
في الثوب والبدن ايضا ولا يعني عن به - رالفار ولوياب - على الاوجه - لكن
أفتى شيخنا ابن زياد كيهض المتأخرين بالعفو عنه اذا عمت البلوى به
كعمومه في ذرق الطيور ولا تصح - لاقه من محل مستجمرا أو حيوانا بمنزله
نجس أو مذكي غسل مذبحه دون جوفه أو ميتا طاهرا كآدمي - مما لم يغسل
بالنزه أو بيضة مذرة في باطنها دم ولا صلاة قابض طرف متصل بنجس وان لم يتحرك
بحركته * (فرع) لو رأى من يريد صلاة وثوبه نجس غير معفو عنه لزمه
اعلامه وكذا يلزمه تعليم من رآه يخل بواجب عبادة في رأى مقلده * (تتمة) يجب
الاستنجاء من كل خارج - لوث بماء - يكفي فيه - غلبة ظن زوال النجاسة ولا يسن
حينئذ شتم يده وينبغي الاسترخاء لئلا يبقى أثرها في تضاعيف شرح المقعدة أو بثلاث
مسحات تعم المحل في كل مرة مع تنقية بجامد قالع ويندب لداخل الخلاء أن يقدم
يساره ويمينه لا نصرافه بعكس المسجد وينحى ما عليه معظم من قرآن واسم نبي
أو ملك ولو مش - تركا كهزير وأحمدان قصده به معظم ويسكت حال خروج خارج
ولو عن غير ذكر وفي غير حال الخروج عن ذكر ويعد ويستتر وأن لا يقضى حاجته
في ماء مباح را كدمالم يستجرومته - دث غير ملوك لا حدود طريق وقيل يحرم
التغوط فيها وتحت متمر يملكه أو - لو - لم رضا مالكة والاحرم ولا يستقبل
عين القبلة ولا يستدبرها ويحرم ان في غير المذبح حيث لا سائر فلو استقبلها بصدرة
وحول فرجه عنها ثم بال لم يضر بخلاف عكسه ولا يستأكل ولا يبرز في بوله وأن يقول
عند دخوله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث والخروج غفرانك الحمد لله
الذي أذهب عني الأذى وعافاني وبعد الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق
وحصن فرجي من الفواحش قال البغوي لو شك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره

لم يلزمه اعادته (وثالثها ستر رجل) ولو صبيا (وأمة) ولو مكاتبه وأم ولد (مابين سرية
وركبة) لهما ولو خاليا في ظلمة للخبر الصحيح لا يقبل الله صلاة حائض أي بالغ الاجتهاد
ويجب ستر جزء منهما ليتحقق به ستر العورة (و) ستر (حرة) ولو صغيرة (غير وجه
وكفين) ظهرهما وبطنهما الى الكوعين (بما لا يصف لونا) أي لون البشرة
في مجلس التخطيب كذا ضرب طه بذلك أحمد بن موسى بن عجيل وبكفي ما يحكي لحلم
الاعضاء لكنه خلاف الاولى ويجب الستر من الاعلى والجوانب لامن الاسفل
(ان قدر) أي كل من الرجل والحرة والأمة (عليه) أي الستر أما العاجز عما يستر
العورة فيه - لي وجوب عاري بالاعادة ولومع وجود ساتر متنجس تعذر غلبه لامن
أمكنه نظه - يره وان خرج الوقت ولو قدر على ساتر بعض العورة لزمه الستر
بما وجد - وقدم السواتين فالقبل فالدبر ولا يصلي عاريا مع وجود حرير بل لا يسأله
لانه يباح للحاجة ويلزم التطيب لو عدم الثوب أو نحوه ويجوز انكتس اقتداء بهار
وليس للعاري غصب الثوب ويسن للمصلي أن يلبس أحسن ثيابه ويرتدي ويتعمم
ويتقمص ويتطيبس ولو كان عنده ثوبان فقط لبس أحدهما وارتدى بالآخر
ان كان ثم ستره والا جعله مصلي كما أفق به شيخنا **فرع** يجب هذا الستر
خارج الصلاة أيضا ولو بثوب نجس أو حرير لم يجز غيره حتى في الخلوة - لكن الواجب
فهما - ترسوأتي الرجل ومابين سرية وركبة غيره ويجوز كشفها في الخلوة ولومن
المسجد لا دني غرض كتبريد وصيانة ثوب من الدنس والغبار عند كنس البيت
وكغسل (ورابعها معرفة دخول وقت) يقينا أو ظنا فنصلي بدونها لم تصح صلاته
وان وقعت في الوقت لان الاعتبار في العبادات بما في ظن المكلف وبما في نفس
الامر وفي العقود بما في نفس الامر فقط (فوقت ظهر من زوال) لشمس (الى
مصرطل) كل (شيء مثله غير ظل استواء) أي الظل الموجود عنده ان وجد وسميت
بذلك لانها أول صلاة ظهرت (ف) وقت (عصر) من آخر وقت الظهر (الى غروب)
جميع قرص شمس (ف) وقت (مغرب) من الغروب (الى مغيب الشفق) الاحمر
(ف) وقت (عشاء) من مغيب الشفق قال شيخنا وينبغي نذب تأخيرها الزوال الاصفر
والايض خروجها من خلاف من أوجب ذلك ويمتد (الى) طلوع (فجر صادق) وقت
(صبح) من طلوع الفجر الصادق لا الكاذب (الى طلوع) بعض (الشمس) والعصر
هي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به فهي أنضل الصلوات ويلها الصبح ثم العشاء

(قوله فوقت ظهر) فآؤه
للفصحى أي اذا أردت
بان أوقات الخمس
فأقول لك وقت ظهر الخ
وبدأهم ههنا تأسيابا بتعليم
جبريل النبي صلى الله
عليه وسلم به لانه به عند
باب الكعبة الخمس
في أوقاتها مرتين في يومين
مبتدئا بالظهر إشارة الى
أن دينه صلى الله عليه
وسلم بظه - ر على سائر
الاديان ظهرها على
بقية الصلوات وبآية أقم
الصلاة لدولة الشمس

ثم الظهر ثم المغرب كما استظهره شيخنا من الأدلة وإنما فضّلوا جماعة الصبح والعشاء
لأنهم ما اشقوا قال الرافعي كانت الصبح صلاة آدم والظهر صلاة داود والعصر صلاة
سليمان والمغرب صلاة يعقوب والعشاء صلاة يونس عليهم الصلاة والسلام انتهى
واعلم أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً فله التأخير عن أوله إلى وقت
يسمى بشرط أن يعزم على فعلها فيه ولو أدرك في الوقت ركعة لأدونها ما أكل أداء
والإقضاء ويأثم بإخراج بعضها عن الوقت وإن أدرك ركعة نعم لو شرع في غير
الجمعة وقد بقي ما يسعها جازله بلا كراهة أن يطولها بالقراءة أو بالذكرك حتى يخرج
الوقت وإن لم يقع منها ركعة فيه على المعتمد فإن لم يبق من الوقت ما يسعها أو كانت
جمعة لم يجز المدة ولا يسر الإقتصار على أركان الصلاة لأدراك كل ما في الوقت
﴿فرع﴾ يندب تجهيل صلاة ولو عشاء لا قول وقتها لخبر أفضل الأعمال الصلاة
لا قول وقتها وتأخيرها عن أوله لتيقن جماعة أثناءه وإن خش التأخير لم يضق
الوقت وظنّها إذا لم يفحش عرفاً لا شك فيها مطلقاً والجماعة القليلة أول الوقت
أفضل من الكثيرة آخره ويؤخر المحرم - صلاة العشاء وجوباً بالاجل خوف
فوت حج بفوت الوقوف بعرفة لو صلّاها متمكناً لأن قضاءه صعب والصلاة
تؤخر لأنها أسهل من مشقتها ولا يصلح بالصلاة شدة الخوف ويؤخر أيضاً وجوباً
من رأى نحو غريق أو أسير لو أنقذه خرج الوقت ﴿فرع﴾ يكره النوم بعد
دخول وقت الصلاة وقبل فعلها بحيث ظن الاستيقاظ قبل ضيقه لعادة أولاً يقاط
غيره ولا حرم النوم الذي لم يغلب في الوقت ﴿فرع﴾ يكره تأخير الصلاة
لأسبابها كالنفيل المطلق ومنه صلاة التسابيح أو ما سبب متأخر كر كعتي
استخارة وإحرام بعد أداء صبح حتى ترتفع الشمس كرمح وعصر حتى تغرب وعند
استواء غير يوم الجمعة لا ماله سبب متقدم كر كعتي وضوء وطواف وتحتية وكسوف
وصلاة جنازة ولو عـلى غائب وإعادة مع جماعة ولو أمّا وكفاثة فرض أو نفل
لم يقصد تأخيرها للوقت المـكروه أيقضها فيه أو يداوم عليه فلو تحرى
إيقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المـكروه من حيث كونه مكروهاً فتحرم
مطلقاً ولا تتبعه ولو فائتة يجب تضاؤها فوراً لأنه معاند للشرع (وخامسها
استقبال) عين (القبلة) أي الكعبة بالصدر فلا يكفي استقبال جهتها خلافاً لابي
حنيفة رحمه الله تعالى (الأي) حق العاجز عنه وفي صلاة (شدة الخوف)

(قوله بالصدر) أي فلا
يكفي بنحو الوجه وإنما هو
شرط لجمعة صلاة قادر على
الاستقبال لقوله تعالى
فول وجهك شطر المسجد
الحرام والاستقبال لم
يجب في غير الصلاة فتعين
أن يكون فيها وقد ورد أنه
صلى الله عليه وسلم قال
للمسيء صلاته وهو خالد بن
رافع الزرقى إذا قمت إلى
الصلاة فأسبغ الوضوء ثم
استقبل القبلة رواه الشيخان

ولو فرضا فيصلي كيف أمكنه ماشيا ورا كبا مسة قبلا أو مستديرا كهارب من
حر يقوسيل وسبع وحية ومن دائن عند اعسار وخوف حبس (و) الافي (نقل
سفر مباح) لقاصد محل معين فيجوز النقل را كبا و ماشيا فيه ولو قصر انعم بشرط
أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع النداء من بلده بشرط وطه المقررة في الجمعة
وخرج بالمباح سفر المعصية فلا يجوز ترك القبلة في النقل لابق ومسا فر عليه
دين حال قادر عليه من غير اذن دائنه (و) يجب (على ماش اتمام ركوع وسجود)
لسهولة ذلك عليه وعلى راكب اتمامهما (واستقبال فيه ما وفي تحريم) وجلوس
بين السجدين فلا يمشي الافي القيام والاعتدال والتشميد واللام ويحرم
انحرافه عن استقبال صوب مقصده عامدا عالما مختارا الا الى القبلة ويشترط
ترك فعل كثير كعدو وتحريك رجل بلا حاجة وترك تعم دوط عنجبس ولو يابسا
وان عم الطرريق ولا يضروطء باس خطا رلا يكاف ماش التحفظ عنه ويجب
الاستقبال في النقل راكب سفينة غير ملاح واعلم أنه يشترط أيضا في صحة الصلاة
العلم بفرضية الصلاة فلو جهل فرضية أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها لم
تصح كما في المجموع والروضة وتبين فروضها من سننها نعم ان اعتقد العامي أو العالم
على الاوحد الكلي فرضا صحت أو سنة فلا والعلم بكيفيةها الآتي بيانها قريباً
ان شاء الله تعالى

❖ فصل في صفة الصلاة ❖

(أركان الصلاة) أي فروضها أربعة عشر يجعل الظم أئينة في محالها ركناً واحداً
أحدها (نية) وهي القصد بالقلب لخبر انما الاعمال بالنيات (فيجب فيها) أي
النية (قصد فعلها) أي الصلاة لتتميز عن بقية الافعال (وتعينها) من ظهر أو غيره
لتتميز عن غيرها فلا يكفي نية فرض الوقت (ولو) كانت الصلاة المفعولة (نقلاً)
غير طاق كالرواتب والسنن المؤقتة أو ذات السبب فيجب فيها التعيين بالإضافة
الى ما يعينها كسنة الظهر القبلية أو البعدية وان لم يؤخر القبلية ومثلها كل
صلاة لها سنة قبلها وسنة بعدها وكعيد الاضحى أو الاكبر أو الفطر أو الاصغر
فلا يكفي صلاة العيد والوتر سواء الواحدة والزائدة علمها ويكفي نية الوتر من غير
عدد ويحمل على ما يريد على الاوجه ولا يكفي فيه سنة العشاء أو راتبتها

والتراويح والضحي وكاستقاء وكسوف شمس أو قمر أما النفل المطلق فلا يجب فيه تعيين بل يكفي فيه نية فعل الصلاة كما في ركعتي التحية والوضوء والاستخارة وكذا صلاة الأوابين على ما قاله شيخنا ابن زباد والعلامة السيوطي رحمه الله تعالى والذي جزم به شيخنا في فتاويه أنه لا بد فيها من التعيين كالضحي (و) يجب (نية فرض فيه) أي في الفرض ولو كفاية أو نذرا وإن كان النأي صديا يميز عن النفل (كما صلى فرض الظهور) مثلا أو فرض الجمعة وإن أدرك الإمام في تشهدهما (وسن) في النية (إضافة إلى الله) تعالى خروجا من خلاف من أوجبها وليتحقق معنى الإخلاص (وتعرض لاداء أو قضاء) ولا يجب وإن كان عليه فائتة مماثلة للوذاة خلافا لما اعتمده الأذري والاصح صحة الاداء بنية القضاء وعكسه إن عذر بخوغيم والابطال قطعا لتلاعبه (و) تعرض (لاستقبال وعدد ركعات) للخروج من خلاف من أوجب التعرض لهما (و) سن (نطق بمنوى) قبل التكبير ليساعد اللسان القاب وخروجا من خلاف من أوجب له ولو شك هل أتى بكمال النية أولا أو هل نوى ظهرا أو عصرافان ذكر بعد طول زمان أو بعد اتبانه بركن ولو قوليا كالقراءة بطلت صلاته أو قبلها ما فلا (و) ثانيا (تكبير محرم) للخبر المتفق عليه إذا قف إلى الصلاة فكبر سمي بذلك لأن المصلي يحرم عليه به ما كان حلالا له قبله من مفصلات الصلاة وجعل فاتحة الصلاة ليستحضر المصلي معناه الدال على عظمة من تهيا لخدمته حتى تتم له الهيبة والخشوع ومن ثم زيد في تكراره إيدوم استصحاب ذنبك في جميع صلاته (مقرونا به) أي بالتكبير (النية) لأن التكبير أول أركان الصلاة فتجب مقارنتها به بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها مما مر وغيره كالقصر للقاصر وكونه مأمورا مأموما في الجمعة والقعدة المأموم في غيرهما مع ابتدائه ثم يستمر مستحسبا لذلك كله إلى الرائ في قول صحيحه الرافعي يكفي قرنها بأوله وفي المجموع والتفصيل المختار ما اختاره الإمام والغزالي أنه يكفي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضر الصلاة وقال ابن الرفعة أنه الحق الذي لا يجوز سواه وصوبه السبكي وقال من لم يقرب به وقع في الوسواس المذموم وعند الأئمة الثلاثة يجوز تقديم النية على التكبير الزمن البسير (ويتعين) فيه على القادر لفظ (الله أكبر) لا اتباع أو الله الأكبر ولا يكفي أكبر الله ولا الله أكبر وأعظم ولا الرحمن أكبر ويضربا خلافا بحرف

(قوله لتلاعبه) في التحفة
أخذ البارزي من هذا أن
من مكث يحل عشرين سنة
يصلي الصبح لظن دخول
وقته ثم بان خطأه لم يلزمه
الأقضاء واحدة لأن صلاة
كل يوم تقع عما قبله إذ
لا يشترط نية القضاء ولا
يعارضه النقص على أن
من صلى الظهر بالاجتهاد
فبان قبل الوقت لم يقع
من فاتته عليه لأن هذا
فمن أدى بقصد الذي
عليه من غير أن يقصد الذي
دخل وقتها

من الله أكبر وزيادة حرف يغير المعنى كذمهزة الله وكأف بعد الباء وزيادة واو قبل الجلالة وتخلل واوساكنة أرمحركة بين السكنتين وكذا زيادة مد الالف التي بين اللام والهاء الى حد لا يراه أحد من القراء ولا يضر وقفة يسيرة بين كلمتيه وهي سكتة التنفس ولا ضم الراء ﴿فسرع﴾ لو كبر مرات ناويا الافتتاح بكل دخل فيها بالوتر وخرج منها بالشفع لانه لما دخل بالاولى خرج بالثانية لان زمة الافتتاح بها متضمنة لقطع الاولى وهكذا فان لم ينو ذلك ولا تخلل قبط - ل كعادة لفظ النية فباعه الاول ذكرا لا يؤثر (ويجب اسماعه) أي التكبير (نفسه) ان كان صحيح السمع ولا عارض من نحو غلط (كسائر ركن قولي) من الفاتحة والتشهد والسلام ويعتبر اسماع المندوب القولي لحصول السنة (وسن جزم رائه) أي التكبير خروج من خلاف من أوجبه وجهه به لا مام كسائر تكبيرات الانتقالات (ورفع كفيه) أو أحدهما ان تعسر رفع الاخرى (بكشف) أي مع كشفه - ما وبكره خلافه ومع تفريق أصابعهما تفريقا وسطا (حذو) أي مقابل (منكبيه) بحيث يحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإيهامه شحمتي أذنيه وراحته من منكببيه للاتباع وهذه الكيفية تسن (مع) جميع تكبير (تحرم) بأن يقرنه به ابتداء وبينهما معا (و) مع (ركوع) للاتباع الوارد من طرق كثيرة (ورفع منه) أي من الركوع (و) رفع (من تشهد أول) للاتباع فيهما (ووضعهما تحت صدره) وفوق سرته للاتباع (آخذنا بيمنه) كوع (يساره) وردهما من الرفع الى تحت الصدر أولى من ارسالهما بالكيفية ثم استئناف رفعهما الى تحت الصدر قال المتولي واعتمده غيره ينبغي أن ينظر قبل الرفع والتكبير الى موضع سجوده ويطلق رأسه قليلا ثم يرفع (و) ثالثها (قيام قادر) عليه بنفسه أو غيره (في فرض) ولو مندورا أو معادا ويحصل القيام بنصب فقار ظهره أي عظامه التي هي مفاصله ولودباسه تنادى شئ بحيث لو زال اسقط ويكره الاستناد لا بانحناء ان كان أقرب الى أقل الركوع ان لم يجز عن تمام الانتصاب (واعاجز شق عليه قيام) بأن لحقه به مشقة شديدة بحيث لا تحتمل عادة وضبطها الامام بأن تكون بحيث يذهب معها خشوعه (صلاة قاعدا) كراكب سفينة خاف غودور ان رأس ان قام وساس لا يستمسك حذو الا بالعود ويحتمل القاعد للركوع بحيث يحاذي جهته ما قدم ركبتيه ﴿فسرع﴾ قال شيخنا يجوز ان يرض أمكنه

(قوله قيام) انما أخدوه
عن النية وتكبير التحريم
مع تقدمه عليهم ما لانها
ركبان في كل صلاة بخلافه
فانه ركن في الفريضة
فقط ولان ركبتيه انما
هي معهما أو بعدهما اذ هو
قبليهما شرط وانما الشرط
تقدمه عليهم ما لتوقف
مقارنته لهما عادة على
ذلك فلو أمكنت مقارنته
بدونه صحت الصلاة وان
لم يتقدم عليهم ما ولا يكون
تقدمه حينئذ شرطا

القيام بلا مشقة لو انفرد لا ان صلى في جماعة الامع جلوس في بعضها الصلاة
معهم مع الجلوس في بعضها وان كان الافضل الانفراد وكذا اذا قرأ الفاتحة فقط
لم يقرأ أو والسورة فعد فيها جازله قراءتها مع القعود وان كان الافضل تركها
انتهى والافضل للقاعد الاقتراش ثم التربع ثم التورك فان عجز عن الصلاة قاعدا
صلى مضطجعا على جنبه مستقبلا للقبلة بوجهه ومقدم يده ويكره على الجنب
الايسر بلا عذر فستلقي على ظهره وأخضاه الى القبلة ويجب أن يضع تحت رأسه
نحو مخدة ليس يستقبل بوجهه القبلة وان يومئ الى صوب القبلة راكعا وساجدا
وبالسجود أخفض من الائمة الى الركوع ان عجز عنه ما فان عجز عن الائمة
برأسه أو مأبأ جفانه فان عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة
مادام عقله ثابتا وانما أخرى القيام عن سابقه مع تقدمه عليهم لانهم اركان
حتى في النفل وهو ركن في الفريضة فقط كتنفل فيجوز له أن يصلي النفل قاعدا
ومضطجعا مع القدرة على القيام أو القعود ويلزم المضطجع القعود للركوع
والسجود امامه مستقبلا فلا يصح مع امكان الاضطجاع وفي المجموع اطالة القيام
افضل من تكثير الركعات وفي الروضة تطويل السجود افضل من تطويل
الركوع (و) رابعها (قراءة فاتحة كل ركعة) في قيامها الخبر الشيخين لا صلاة لمن لم
يقرأ بفاتحة الكتاب أى في كل ركعة (الركعة مسبوق) فلا تجب عليه فيها
حيث لم يدرك زمان سبع الفاتحة من قيام الامام ولو في كل الركعات السابقة
في الاولى وتختلف المأموم عنه بزمعة أو نسيان أو بطل حركة فلم يقم من السجود في كل
مما بعده الا والامام راكع فيتحمل الامام المتطهر في غير الركعة الزائدة
الفاتحة أو بوقيتها عنه ولو تأخر مسبوق لم يشغل بسنة لان تمام الفاتحة فلم يدرك
الامام الا وهو معتدل لغت ركعته (مع بسملة) أى مع قراءة البسملة فانها آية منها
لانه صلى الله عليه وسلم قرأها ثم الفاتحة وعدّها آية منها وكذا من كل سورة
غير براءة (و) مع (تشديدات) فيها وهي أربع عشرة لان الحرف المشدد بحرفين
فاذا خفف بطل منها حرف (و) مع (رعاية حروف) فيها وهي على قراءة مائة وثلثون حرفا
مائة وواحد واربعون حرفا وهي مع تشديداتها مائة وخمسة وخمسون حرفا
(ومخارجها) أى الحروف كخرج ضاد و غـ يرها فلوا بديل قادر أو من أمكنه التعلم
حرفا بآخر ولو ضاد ابطاء أو لحن لحناء يغـ يرها المعنى ككسرتاء أنعمت أو ضمها أو كسر

كف اياك لاضمه فان تعد ذلك وعلم تخريمه بطائ صلاته والافقر أنه نعم ان
 أعاده على الصواب قبل طول الفصل كـ ل علمها أما جزم لم يمكنه التعلم فلا تبطل
 قراءته. طائدا وكذا الاخذ لنا لا يفهم المعنى كفتح دال بعد ل لكنه ان تعد محرم
 والا كره ووقع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في الهمد لله بالها في النطق
 بالاقاف المترددة بينهما وبين الـ كف وجزم شيخنا في شرح المنهاج بالبطلان فهما
 الا ان تعذر عليه التعلم لم قبل خروج الوقت لكن جزم بالهجة في الثانية شيخه
 زكريا وفي الاولى القاضي وابن الرفعة ولو خفف قادرا وعاجز مقصر مشددا كان
 قرأ الـ رحن بفك الادغام بطالت صلاته ان تعد وعلم والافقر أنه تلك الحكمة
 ولو خفف اياك عامدا عالما بعنا كفر لانه ضوء الشمس والاسجد لله ولو شد
 مخففا صح ويحرم تعدده كوقفه لطيفة بين السنين والتأمن من نستعين (و) مع رعاية
 (موالاة) فيها بأن يأتي بكلماتها على الولا بأن لا يفصل بين شي منها وما بعده
 بأكثر من سكتة التنفس أو العتي (فيعيد) قراءة الفاتحة (بتحليل ذكر أجنبي)
 لا يتعارف بالهالة فيها وان قل كبرض آية من غيرها وكبحمد عا طس وان سن فيها
 تكسار جهلا شعاره بالاعراض (ولا) يعيد الفاتحة (ب) تحال ماله تعاقب الصلاة
 ك(تأمين وسجود) لتلاوة امامه معه (ودعاء) من سؤال رحمة واستعانة من عذاب
 وقول لي وأنا على ذلك من الشاهدين (لقراءة امامه) الفاتحة أو آية السجدة
 أو الآية التي يسن فيها ما ذكر اكل من القارئ والسامع مأموما أو غيره في صلاة
 وخارجها فلو قرأ المصل آية أو سمع آية فيها اسم محمد صلى الله عليه وسلم لم تنذب
 الصلاة عليه كما أفتى به النووي (و) لا (بفتح عليه) أي الامام اذا توقف فيها بقصد
 القراءة ولو مع الفتح ومحملة كما قال شيخنا ان سكوت والاقطع الموالة وتقديم نحو
 سبحان الله قبل الفتح يقطعها على الوجه لانه حينئذ بمعنى تنبيه (و) يعيد الفاتحة
 بتحليل (سكوت طال) فيها بحيث زاد على سكتة الاستراحة (بلا عذر) فيها ما من
 جهـ روهـ ولو كان تحلل الذكر الاجنبي أو السكوت الطويل سهوا أو جهلا
 أو كان السكوت لتذكرا آية لم يضر كالأول كرآية منها في محلها ولو لم يضر عذرا أو عاد إلى
 ما قرأه قبل واستمر على الوجه بغير فروع ولو شك في أثناء الفاتحة هل يسهل فأنها
 ثم ذكر أنه يسهل أعاد كلها على الوجه (ولا أثر لشك في ترك حرف) فأكثر من
 الفاتحة أو آية فأكثر منها (بعد تمامها) أي الفاتحة لان الظاهر حينئذ تمضيها

(قوله بأن لا يفصل) تمثيل
 للولا والمطلوب (قوله منها)
 أي الفاتحة (قوله وما بعده)
 هو في ظاهره صادق حتى
 بما لم يكن منها وما وليس
 بما راد بل المراد أن لا يفصل
 بين شي منها وبين ما بعده
 الكائن منها أيضا والاذن
 ما ذكره فوضح الفساد اذ
 لا تجب الموالة بين آخر
 الفاتحة وما بعده من آمين
 والسورة

تامة (واستأنف) وجوب ان شك فيه (قبله) أى التمام كما وشك هل قرأها أولا
 لان الاصل عدم قراءتها وكالفاتحة في ذلك سائر الاركان فلو شك في أصل المجود
 مثلا أتى به أو بعده في نحو وضع اليد لم يلزمه شئ ولو قرأها غافلا فظن عند صراط
 الذين ولم يتيقن قراءتها لزمه استئنافا ويجب الترتيب في الفاتحة بأن يأتي ماعلى
 نظمها المعروف لافي التشهد ما لم يخل بالمعنى لكن يشترط فيه رعاية تشديدات
 وموالاة كالفاتحة ومن جهه ل جميع الفاتحة ولم يمكنه تعلمها قبل ضيق الوقت ولا
 قراءتها في نحو مصحف لزمه قراءة سبع آيات ولو تم فرقة لا ينقص حروفها عن
 حروف الفاتحة وهي بالبسملة والتشديدات مائة وستة وخمسون حرفا باثبات ألف
 مالا ولو قدر على بعض الفاتحة كرره لبلغ قدرها وان لم يقدر على بدل فسبعة
 أنواع من ذكر كذلك فوقوف بقدرها (وسن) وقيل يجب (بعد تحريم) بفرض
 أو نفل ما عدا صلاة جنازة (افتتاح) أى دعاؤه سرا أن أمن فوت الوقت وغلب على
 ظن المأموم ادراك ركوع الامام (مالم يشرع) في تعوذ أو قراءة ولو هو (أو يجلس
 مأموم) مع امامه وان أمن مع تأمينه (وان خاف) أى المأموم (فوت سورة) حيث
 تسن كما ذكر شيخنا في شرح العباب وقال لان ادراك الافتتاح محقق وفوات
 السورة موهوم وقد لا يقع وورد فيه أدعية كثيرة وأفضلها ما رواه مسلم وهو وجهت
 وجهى أى ذاتى للذى فطر السموات والارض حينئذ أى ما تلاعن الاديان الى
 الدين الحق مسلما أو ما أنامن المشركين ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب
 العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنامن المسلمين ويسن المأموم يسمع قراءة امامه
 الاسراع به ويزيد ندبا المنفرد وامام محصورين غير ارقاء ولا نساء متر وجات رضوا
 بالتطويل لفظا ولم يطرأ غيرهم وان قل حضوره ولم يكن المسجد مطروقا ما ورد
 في دعاء الافتتاح ومنه ما رواه الشيخان اللهم باعد بينى وبين خطاياى كما باعدت
 بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياى كما ينقى الثوب الابيض من الدنس
 اللهم اغسلنى من خطاياى كما يغسل الثوب بالماء والتلج والبرد (ف) بعد افتتاح
 وتكبيرة صلاة عيد ان أتى بها يسن (تعوذ) ولو في صلاة الجنازة سرا وفي الجهرية
 وان جلس مع امامه (كل ركعة) مالم يشرع في قراءة ولو هو واوهو في الاولى أكد
 ويكره تركه (و) يسن (وقوف على رأس كل آية) حتى على آخر البسملة خلافا لجمع
 (منها) أى من الفاتحة وان تعلقت بما بعدها لا لا تباع والاولى أن لا يقف على

(قوله أى ذاتى) كنى عنها
 بالوجه إشارة الى أن
 المصلى ينبغي أن يكون كما
 وجهه لا مقبلا بكايته على
 الله تعالى لا يلتفت لغيره
 بقلبه في لحظة منها وينبغي
 محاولة الصدق عند
 التلفظ بذلك خذرا من
 الكذب في مثل هذا
 المقام (قوله فطر) أى
 أبداع على غير مثال سبق

أنعمت عليهم لانه ليس بوقف ولا منتهى آية عندنا فان وقف على هذا لم تسن الاعادة من أول الآية (و) يسن (تأمين) أى قول آمين بالتحفيف والمذوح حسن زيادة قرب العالمين (عقبها) أى الفاتحة ولو خارج الصلاة بعد سكتة لطيفة مالم يتلفظ بشئ سوى رب اغفرلى ويسن الجهر به فى الجهرية حتى للمأموم لقراءة امام تبعاله (و) سن للمأموم فى الجهرية تأمين (مع) تأمين (امامه ان سمع) قراءته لخبر الشيخين اذا أمن الامام أى اراد التأمين فأمنا وفاقه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وليس لنا ما يسن فيه تحرى مقارنة الامام الا هذا واذا لم يتفق له موافقته أمن عقب تأمينه وان أخر امامه عن الزمن المسنون فيه التأمين أمن المأموم جهرا وآمين اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح ويسكن عند الوقف * (فرع) * يسن للامام أن يسكت فى الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة ان علم أنه يقرأها فى سكتته كما هو ظاهر وأن يشتغل فى هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهى أولى قال شيخنا وحيد شاذلي فظهر أنه يراعى الترتيب والموا لا بينهما وبين ما يقرؤه بعدها * (فائدة) * يسن سكتة لطيفة بقدر سبحان الله بين آمين والسورة وبين آخرها وتكبير الركوع وبين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة (و) سن (آية) فأكثر والاولى ثلاث (بعدها) أى بعد الفاتحة ويسن لمن قرأها من اثنا عشرة البسملة نص عليه الشافعى ويحصل أصل السنة بتكرير سورة واحدة فى الركعتين وباعادة الفاتحة ان لم يحفظ غيرها وبقرأة البسملة لا يقصد انهاء التى هى أول الفاتحة وسورة كاملة حيث لم يرد البعض كفى التراويح أفضل من بعض طويلا وان طال ويكره تركها رعاية لمن أوجها وخرج ببعدها ما لو قدمها عليها فلا تحسب بل يكره ذلك وينبغي أن لا يقرأ غير الفاتحة من يلحن فيه لخنا بغير المعنى وان عجز عن التعلم لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة وترك السورة جائز ومقتضى كلام الامام الحرمه (و) تسن (فى) الركعتين (الاوليين) من رباعية أو ثلاثية ولا تسن فى الاخيرتين الا المسبوق بأن لم يدرك الاوليين مع امامه فيقرأها فى باقى ضلته اذا تداركه ولم يكن قرأها فيما أدركه مالم تسقط عنه اكونه مسبوقا فيما أدركه لان الامام اذا تحمل عنه الفاتحة فالسورة أولى ويسن أن يطول قراءة الاولى على الثانية مالم يرد نص بتطويل الثانية وأن يقرأ على ترتيب المصحف وعلى التوالى مالم تكن التى تليها أطول ولو تعارض الترتيب وتطويل الاولى كأن قرأ

الاخلاص فهل يقرأ الفلق نظرا لترتيب أو السكوتر نظرا لتطويل الاولى كل
محتمل والا قرب الاول قاله شيخنا في شرح المنهاج وانما تنس قراءة الآية لامام
ومتفرد (وغير مأموم سمع) قراءة امامه في الجهرية فتسكروه وقبل تحريم المأموم
لم يسمعها أو سمع صوتا لا يميز حروفه فيقرأ سر السكوت بسن له كما في أولي السرية
تأخير فاخته عن فاتحة امامه ان ظن ادراكها قبل ركوعه وحينئذ يشتغل بالدعاء
لا القراءة وقال المتولي وأقره ابن الرفعة بذكره الشروع فيها قبله ولو في السرية
للخلاف في الاعتداد بها حينئذ ولجريان قول بالطلان ان فرغ منها قبله
• (فرع) • بين المأموم فرغ من الفاتحة في الثالثة أو الرابعة أو من التشهد
الاول قبل الامام ان يشتغل بدعاء فهم ما أو قراءة في الاولى وهي أولى (و) بين
للعاشر (في) صلاة (جمعة وعشاؤها) سورة (الجمعة والتساقون) أربع وهل
أناك (في) (صحبها) أي الجمعة اذا اتسع الوقت (المنزىل) السجدة (وهل أنى) (و)
في (مغربها) الكافرون والاخلاص) ويسن قراءتهما في صبح الجمعة وغيرها
للمسافر وفي ركعتي الفجر والمغرب والطواف والتهمة والاستخارة والاحرام
للاستباع في الكل • (فرع) • لو نزل أحد المعينتين في الاولى أنى مما في الثانية
أدرك في الاولى ما في الثانية قرأ فيها ما في الاولى ولو شرع في غير السورة المعينة
ولو سهوا نطقها أو قرأ المعينة ندبا وعند ضبط وقت سورتان قصيرتان أفضل من
بعض الطويلتين المعينتين خلافا لافارقي ولو لم يحفظ الا إحدى المعينتين قرأها
وبدّل الاخرى بسورة حفظها وان فاتته الولاية ولو اتى في ثانية صبح الجمعة مثلا
وسمع قراءة الامام هل أنى فيقرأ في ثانيته اذا قام بعد سلام الامام الم تنزيل كما أنى
به السكال الرداد وتبعه شيخنا في فتاويه ما كان قضية كلامه في شرح المنهاج انه
يقرأ في ثانيته اذا قام هل أنى واذا قرأ الامام غيرها قرأها المأموم في ثانيته وان
أدرك الامام في ركوع الثانية فكالم لم يقرأ شيئا يقرأ السجدة وهل أنى في ثانيته
كما أنى به شيخنا • (تنبيه) • يسن الجهر بالقراءة لغير مأموم في صبح وأولي
العشاين وجمعة وفيما يقضي بين غروب شمس وطلوعها وفي العبدن قال شيخنا ولو
قضاء والتراويح ووتر رمضان وخوف القمر ويكره للمأموم الجهر للنهي عنه
ولا يجره صل وغيره ان شوش على نحونا ثم أوصل فيكره كما في المجموع وبحث
بعضهم المنع من الجهر بقرآن أو غيره بحضرة المصل مطلقا لان المسجد وقف على

(قوله والا قرب الاول)
أي كونه يقرأ الفلق وما
المانع من أن يقرأ فيها اذا
كان اماما بعضا من الفلق
سراية برز من قراءة
المأموم فاخته ثم يجهز
الامام بياقي السورة فيجوز
الفضائل الاربع الترتيب
والعصر والمواالة وكون
المأني سورة كاملة في
كل الركعتين

المصالح أي أصالة دون الوعاط والقراء ويتوسط بين الجهر والاسرار في التوافل المطلقة أي لا (و) سن لمنفرد وامام ومأموم (تسكيري كل خفض ورفع) لا تباع (لا) في رفع (من ركوع) بل يرفع منه قائلًا سمع الله من حمده (و) سن (مدته) أي التسكيري إلى أن يصل إلى المنتقل إليه وان فصل بجلسة الاستراحة (و) سن (جهره) أي بالتسكيري لا تنتقل كالبحر (لامام) وكذا مبلغ احتيج إليه لكن ان نوى التذكر أو الاستماع والابطال صلاته كما قال شيخنا في شرح المنهاج قال بعضهم ان التبليغ بدعة منكرة باتفاق الأئمة الاربعة حيث بلغ المأمومين صوت الامام (وكره) أي الجهره (لغيره) من منفرد ومأموم (و) خامسها (ركوع بانحناء بحيث تنال راحتاه) وهما ماعد الاصابع من الكفين فلا يكفي وصول الاصابع (ركبتيه) لو اراد نضعهما على ما عندا اعتدال الخلفه هذا أقل الركوع (وسن) في الركوع (تسوية ظهر وعنق) بأن يمددهما حتى يصيرا كالصفحة الواحدة لا تباع (وأخذ ركبتيه) مع انهما متفرقتيهما (بكفيه) مع كشفهما وتفرقة أصابعهما تقريقا وسطا (وقول سبحان رب العظميم وبحمده ثلاثا) لا تباع وأقل التسبيح فيه وفي السجود مرة ولو بنحو سبحان الله وأكثره احدى عشرة ويريد من مرندبا اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعهدي وشعري وبشري وما استعانت به قديمي أي جميع جسدي لله رب العالمين ويسن فيه وفي السجود سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي ولو اقتصر على التسبيح أو الذكركم التسبيح ألفه ل وثلاث تسبيحات مع اللهم لك ركعت إلى آخره أفضل من زيادة التسبيح إلى احدى عشرة ويكره الاقتصار على أقل الركوع والمبالغة في خفض الرأس عن الظهر فيه ويسن لذكر أن يجافي مرفقيه عن عنجهيه وبطنه عن نخذه في الركوع والسجود وان غيره أن يضم فيه ما بهضه لبعض * (تنبيه) * يجب أن لا يقصد بالهوى للركوع غيره فلو هوى لسجود تلاوة فلما بلغ حد الركوع جمع له ركوعا لم يكف بل يلزمه أن ينتصب ثم يركع كتنظيره من الاعتدال والسجود والجلوس بين السجودتين ولو شك غير مأموم وهو ساجد هل ركع لزمه الاقتصار فوراثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعا (و) سادسها (اعتدال) ولو في نفل على المعتمد ويتحقق (بعود) بعد الركوع (ابده) بأن يعود لما كان عليه قبل ركوعه قائما كان أو قاعدا ولو شك في اتمامه عاد إليه غير المأموم

(قوله وخامسها) أي
خامس أركان الصلاة
(قوله ركوع ثبوته
بالكتاب والسنة
واجتماع الأئمة وهو لغة
الانحناء وشرا انحناء
ذكر المصنف أقله وأكمله
بالنسبة للقائم أو مالا لاعد
فأقله أن تحاذي جهته
تمام ركبتيه وأكمله أن
يحاذي محل سجوده

فوراً وجوباً وإبطالاً صلاته والمأموم يأتي بركعة بعد سلام إمامه (ويسن أن
 يقول في رفعه) من الركوع (سمع الله من حمده) أي تقبل منه حمده والجهريه لا يمام
 ومبلغ لانه ذكر انت قال (و) أن يقول (بعد انتصاب) للاعتدال (ربنا لك الحمد
 ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد) أي بعدهما كالكرسي
 والعرش وملء بالرفع صفة وبالنصب حال أي ماثلاً بتقدير كونه جسماً وأن يزيد
 من مرأه لى الثناء والمجد ألقى ما قال العبد وكان لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا
 معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجـد منك الجـد (و) سن (قنوت بصبح) أي في اعتدال
 ركعته الثانية بعد الذي كرر الراتب على الأوجه وهو إلى من شيء بعد (و) اعتدال
 آخره (وترتصف أخيراً من رمضان) للاتباع ويكره في النصف الأول كبقية السنة
 (و) بسائر مكتوبة من الخ من في اعتدال الركعة الأخيرة ولو سبقا قنوت مع
 إمامه (لنازلة) نزلت بالمسلمين ولو واحد تعدى نفعه كاسر العالم أو الشجاع وذلك
 للاتباع وسواء فيها الخوف ولو من عدو مسلم والمخط والوباء وخرج بالمكتوبة
 التفل ولو عيدا والمندورة فلا يسن فيها (رافعا يديه) حذو منكبيه ولو حال الثناء
 كسائر الأدعية للاتباع وحيث دعا التحصيل شيء كدفع بلاء عنه في بقية عمره جعل
 بطن كفيه إلى السماء أو لرفع بلاء وقع به جعل ظهرهما اليها ويكره الرفع لخطيب
 حالة الدعاء (بحوالهم اهـ) ذني فيمن هديت إلى آخره) أي وعافني فيمن عافيت
 وتوأن فيمن توليت أي مههم لا ندرج في سالكهم وبارك لي فيما أعطيت وقني
 شر ما قضيت فأنك تقضي ولا يقضي عليك وأنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت
 تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك ونسئ آخره
 الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله ولاتسن أوله ويزيد فيه من
 مرقنوت عمـر الذي كان يقرنت به في الصبح وهو اللهم اناسـتـعـينـك ونستغفرك
 ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك
 ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليه نسبي ونخفد
 أي نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بال كفار ملحق ولما كان
 قنوت الصبح المذكور أو لا ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قدم على هذا فمن ثم
 لو أراد أحدهم ما فقط اقتصر على الأول ولا يتعين كلمات القنوت فيجزئ عنها
 آية تضمنت دعاء ان قصده كآخر البقرة وكذا ادعاء محض ولو غـير أثور قال شيخنا

(قوله ولا تسن أوله) قال
 ابن حجر خلافاً لمن زعمه ولا
 نظرك كونها تسن أول
 الدعاء لأن هذا مستثنى
 رعاية للوارد فيه

والذي يتجه ان القانت لنازلة يأتي بقنوت الصبح ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة
(وجهه) أي القنوت مذبا (امام) ولو في السرية لأمام وم لم يسمع ومنفرد
في سران به مطلقا (وأمن) جهرا (أموم سمع) قنوت امامه لادعائه ومن الدعاء
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيؤمن له على الاوجه أما الشاه وهو فانك
تقفى الى آخره في قوله سر اماما وم لم يسمع أو مع صوتا لا يفهمه فيقنت سرا
(وكره لامام تخصب من نفسه بدعاء) أي بدعاء القنوت لان من تخصب من نفسه
بالدعاء فيقول الامام اهـ دنا وماهطف عليه بلفظ الجمع وتضيقه ان سائر الادعية
كذلك وبته من حمله على ما لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم وهو امام بلفظ الافراد وهو
كثير قال بعض الحفاظ ان ادعيته كلها بلفظ الافراد ومن ثم جرى بعضهم على
اختصاص الجمع بالقنوت (و) سابعها (مجدود مرتين) كل ركعة (على غير محمول)
له (وان تحرك بحركته) ولو نحو سر بر يتحرك بحركته لانه ليس بمحمول له فلا
يضر السجود عليه كما اذا سجد على محمول لم يتحرك بحركته كطرف من رداءه
الطويل وخرج بقولي على غير محمول له ما لو سجد على محمول يتحرك بحركته كطرف
من عمامته فلا يصح فان سجد عليه بطات الصلاة ان تعمد وعلم تحريمه والا أعاد
السجود ويصح على بدعيه وعلى نحو منديل يده لانه في حكم المنفصل ولو سجد
على شيء فالتصحيح به صحيح ووجب ازالته للسجود الثاني (مع تنكيس) بأن ترتفع
عجزته وما حولها على رأسه ومنكبيه لاتباع فلوا انعكس او تساويا لم يجزئه نعم ان
كانه علة لا يمكنه معها السجود الا كذلك أجزاء (بوضع بعض جبهته بكشف) أي
مع كشف فان كان عامها حائل كعصابة لم يصح الا ان يكون لراحة وشق عليه
ازالته مشقة شديدة فيصح (و) مع (تخامل) بجبهته فقط على مصلاه بأن يناله ثقل
رأسه خلافا للامام (و) وضع بعض (ركبتيه) بعض (بطن كفيه) من الراحة
وبطون الاصابع (و) بعض بطن (أصابع قدميه) دون ما عدا ذلك كالخرف
والطراف الاصابع وظهورها ولو قطعت أصابع قدميه وقدر على وضع شيء من
بطنهما لم يجب كما اقتضاه كلام الشيخين ولا يجب التحامل عليهما بل يسكن ككشف
غير الركبتين (وسن) في السجود (وضع أنف) بل يتأكد على برصع ومن ثم اختبر
وجوه ويسن وضع الركبتين برألامه فرقتين قدر شبر ثم كفيه حذو منكبيه
رافعا ذراعيه عن الارض ونائرا أصابعه مضومة للقبلة ثم جبهته وأفعه معا وتفرق

(موله ولو في السرية) أي
ولا يفرق بين التوراة
والقضية (قوله على
الاجبه) أي المقعد
عند ابن حجر وم
تخلو لا لغزى والجوهرى
ولا يعارضه خبر غم أنف
رجل ذكرته عنه فلم
يصل على لان التأمين على
الصلاة عليه في معنى
الصلاة (قوله سجود) هو افعة
التطامن أي الميل وقيل
التذل والخضوع (قوله
مرتين كل ركعة) أي
للكتاب والسنة واجماع
الامة وكردون غيره لانه
أبلغ في التواضع وعند
المصنف السجودين ركنا
واحدا وهذا هو ما صحه في
البيان والموافق لما يأتي
في مجتبه التقدم والتأخر
انها ركعتان وهو
ما صحه في البسيط

قدمية قدر شبر ونصهما موجهاً أصابعهما للقبلة وبراذهما من ذبله ويسن فتح
 عينيه حالة السجود كما قاله ابن عبد السلام وأقره الزركشي ويكره مخالفة الترتيب
 المذكور ورواهم وضع الأنف (وقول سبحان ربّي الأعلى وبحمده ثلاثاً) في السجود
 للاتباع ويزيد من منتهى الملهمة لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي
 للذي خلقه وصوره وخلق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين
 ويسن اكثار الدعاء فيه ومما ورد فيه اللهم اني أعوذ بك من مخطئك ومجمعاتك
 من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم
 اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأرله وآخره وعلايته وسره قال في الروضة تطويل
 السجود أفضل من تطويل الركوع (و) تأمها (جلوس بينهما) أي المجدتين
 ولو نزل على المعتقد ويحب ان لا يقصد برفعه غيره فلو رفع فزعاً من نحو واسع عقرب
 أعاد السجود ولا يضر اعادة وضع يديه على الأرض الى المجددة الثانية اتفاقاً خلافاً
 لمن وهم فيه (ولا يطوله ولا اعتدالاً) لانهما غير مقصودين لذاتهما بل شرعا لفصل
 فكانا قصيرين فان طول أحدهما فوق ذكره الم شروع فيه قدر الفاتحة في الاعتدال
 وأقل التتمد في الجلوس عامداً عالماً بطلت صلواته (وسن فيه) أي الجلوس بين
 المجدتين (و) في (تشهد أول) وجلسة استراحة وكذا في تشهد أخير ان تعقبه
 سجودهم (افتراش) بأن يجلس على كعب يسراه بحيث يلي ظهره الأرض
 (واضعها كفيه) على فخذه (قريباً من ركبتيه) بحيث تسامتهما رؤوس الأصابع
 ناشر أصابعه (فإن لا رب اغفر لي وآخره) تتمته وارحمني واجبرني وارفعني
 وارزقني واهدني وعافني للاتباع ويكره اغفر لي ثلاثاً (وسن) (جلسة استراحة)
 بقدر الجلوس بين المجدتين للاتباع ولو في نفس وان تركها الامام خلافاً لشيخنا
 (القيام) أي لاجله من سجود آخر تلاوة ويسن اعتماده على بطن كفيه في قيام من
 سجود وقعود (و) تأمها (طمانينة في كل) من الركوع والسجود والجلوس
 بينهما والاعتدال (ولو) كانا (في نخل) خلافاً لافوار وضابطهما ان تستقرأ أعضاؤه
 بحيث يفصل ما انتقل اليه عما انتقل عنه (و) طائرها (تشهد أخير وأوله) يرواه
 الشافعي والترمذي (التحيات لله الى آخره) تتمته سلام عليك أيها النبي ورحمة
 الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً
 رسول الله ويسن لكل زيادة المباركات الصلوات الطيبات وأشهد الثاني ونعربف

(قوله اكل) أي لكل
 من لا يفرق بين ذكر
 وغيره كجاء وصغير

السلام في الموضعين لا البسملة قبله ولا يجوز ابدال لفظ من هذا بأقل ولو جرد فيه
 كالنبي بالرسول وعكسه ومحمد بأحمد وغيره ويكفي وأن محمد عبده ورسوله وأن
 محمد رسول الله ويجب ان يراعى هنا التشديدات وعدم ابدال حرف بآخر والموالات
 لا الترتيب ان لم يخل بالمعنى فلو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا اله الا الله أبطل
 تركه شدة منه كما لو ترك ادغام دال محمد في راء رسول الله ويجوز في النبي
 الهمز والتشديد (و) حادى عشرها (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعده)
 أى بعد تشهد أخير فلا تجزئ قبله (وأقاهم اللهم صل) أى ارحمه رحمة مقرونة
 بالتمتعيم أو صلى الله (على محمد) أو على رسوله أو على النبي دون أحمد (وسن في) تشهد
 (أخير) وقبل يجب (صلاة على آله فيحصل أقل الصلاة على الآل بزيادة وآله مع أقل
 الصلاة في الاول على الاصح لبنائه على التخفيف ولان فيها نقل ركن قولى على
 قول وهو مبطل على قول واختير مقابله لكمة أحاديث فيه ويسن أكملها في تشهد
 أخير وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد
 مجيد والسلام تقدم في التشهد فليس هنا افراد الصلاة عنه ولا بأس بزيادة سيدنا
 قبل محمد (و) سن في تشهد أخير (دعاء) بعد ما ذكر كراهه وأما التشهد الاول فيكره فيه
 الدعاء لبنائه على التخفيف الا ان فرغ قبل امامه فيدعو حينئذ وما ثوره أفضل
 وآكده ما أوجب به بعض العلماء وهو اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ومن
 عذاب النار ومن فتنة الحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال ويكره تركه ومنه
 اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم
 به منى أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت رواه ما مسلم ومنه أيضا اللهم انى
 ظلمت نفسى ظالما كبيرا كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فأغفر لى مغفرة من
 عندك انك أنت الغفور الرحيم رواه البخارى ويسن ان يقص دعاء الامام عن
 قدر أقل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا تكملة الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد أدعية التشهد (و) ثانى عشرها (فعود لهما) أى للتشهد
 والصلاة وكذا السلام (وسن تورك فيه) أى في فعود التشهد الأخير وهو ما يعقبه
 سلام فلا يتورك مسبوق في تشهد امامه الأخير ولا من يسجد له وهو كالأفتراس
 لكن يخرج يسراه من جهة يميناه ويلصق وركه بالأرض (ووضع يديه في) فعود

(قوله دون أحمد) أى فلا
 تجزئ الا تبيان به أى ودون
 الحائس والعاقب والمأخى
 والبشير النذير فلا تجزئ
 هنا وتجزئ في الخطبة
 ويفرق بينهما ما يزيد
 الا تبيان في الصلاة
 والتوسع في الخطبة اه
 م ر باختصار

(تشهد به على طرف ركبتيه) بحيث تسامت رؤوس الأصابع (ثامراً أصابع
يسراه) مع ضمها (وقبضاً) أصابع (يمناه الا المسبحة) بكسر الباء وهي التي تلي
الابهام فيسألهما (و) سن (رفعها) أي المسبحة مع امالتها قليلاً (عند) همزة (الا الله)
للا تباع (وادامته) أي الرفع فلا يضعها بل تبقى مرفوعة الى القيام أو السلام
والا فضل قبض الابهام بجنبهما بأن يضع رأس الابهام عند أسفلها على حرف
الراحة كما قد ثلاثة وخمسين ولو وضع اليمنى على غير الر كبة يشير بسبابتها حينئذ
ولا يسن رفعها خارج الصلاة عند الا الله (و) سن (نظر اليها) أي قصر النظر الى
المسبحة حال رفعها ولو مستورة بنحو كم كما قال شيخنا (و) ثالث عشرها (تسليمه)
أولى وأقلها السلام عليكم للاتباع ويكره عليكم السلام ولا يجزئ سلام عليكم
بالتكبير ولا سلام الله أو سلامي عليكم بل تبطل الصلاة ان تعمد وعلم كما في شرح
الارشاد لشيخنا (وسن) تسليمه (ثانية) وان تركها امامه ونحرم ان عرض بعد
الاولى مناف كحدث أو خروج وقت جماعة ووجود عارسترة ويسن ان يقرن كلا
من التسليمتين (برحمة الله) أي معهما دون وبركاته على المنقول في غير الجنازة لكان
اختير بينهما لثبوتها من عدة طرق (و) مع (التفات فيهما) حتى يرى خده الايمن
في الاولى والايسر في الثانية * تنبيهه * يسن لكل من الامام والمأموم والمنفرد
أن ينوي السلام على من التفت هو اليه ممن على يمينه بالتسليمه الاولى ومن
يساره بالتسليمه الثانية من ملائكة ومؤمني انس وجن وبأيتهم ما شاء على من
خلفه وأمامه وبالاولى أفضل وللمأموم أن ينوي الرد على الامام بأي سلاميه شاء ان
كان خلفه وبالثانية ان كان عن يمينه وبالاولى ان كان عن يساره ويسن ان
ينوي بعض المأمومين الرد على بعض فينويه من على يمينه يسلم بالتسليمه الثانية
ومن على يساره بالاولى ومن خلفه وأمامه بأيته ما شاء وبالاولى أولى * فروع *
يسن نية الخروج من الصلاة بالتسليمه الاولى خروجاً من الخلاف في وجوبه وان
يدرج السلام وان يتقدمه مستقبلاً بوجهه القبلة وان ينهيه مع تمام الالتفات وان
يسلم المأموم بعد تسليمه الامام (و) رابع عشرها (ترتيب) بين أركانها المتقدمة
كما ذكر فان تعمداً لا خ لال بالترتيب بتقديم ركن فعلي كأن سجدة قبل الركوع
بطلت صلواته أما تفديم الركن القولي فلا يضر الا السلام والترتيب بين السنين
كالسورة بعد الفاتحة والدعاء بعد الشهادتين والصلاة شرط للاعداد بسنتها

(قوله ومؤمني انس وجن)
أي ولا يفرق بين المصلي
منهم وغير المصلي ولا يجب
الرد على السامع ولو غير
مصل اذا ليس المصلي متأملاً
نحو خطاب غير الله تعالى حين
سلم لكان يسن الرد عليه

(ولو غيرها مأموم) في الترتيب (بترك ركن) كان سجدة قبل الركوع أو ركع قبل
 الفاتحة أو ما فعله حتى يأتي بالمتروك فان تذكر قبل بلوغ مثله أتى به والا فسيأتي
 بيانه (أو شك) هو أي غير المأموم في ركن هل فعل أم لا كان شكرا كما هل قرأ
 الفاتحة أو سجد أهل ركع أو اعتدل (أتى به) فوراً وجوباً (ان كان) الشك (قبل
 فعل مثله) أي مثل المتكوك فيه من ركعة أخرى (والا) أي وان لم يتذكر حتى
 فعل مثله في ركعة أخرى (أجزأه) عن متروكه ولو غامباً بينهما هذا كله ان علم عين
 المتروك ومحلّه فان جهل عينه وجوز أنه النية أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته ولم
 يشترط هنا طول فصل ولا مضى ركن أو انه السلام به لم وان طال الفصل على
 الوجه أو انه غيرهما اخذ بالاسوأ وبني على ما فعله (وتدارك) الباقي من صلاته
 نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود تلاوة لم يجزئه أماماً مأموم علم أو شك قبل
 ركوعه وبعد ركوع امامه أنه ترك الفاتحة فيقرؤها ويصلي خلفه وبعد ركوعه ما
 لم يعد إلى القيام لقراءة الفاتحة بل يتبع امامه ويصلي ركعة بعد سلام الامام
 (فرع من دخول صلاة بنشاط) لانه تعالى ذم تاركه بقوله واذا قام والى الصلاة
 قاموا كسالى والكليل الثنوبر والتواني (و) (راع قلب) من الشواغل لانه أقرب
 إلى الخشوع (و) (من) (فيها) أي في صلاته كلها (خشوع بقلبه) بأن لا يحضر فيه غير
 ما هو فيه وان تعلق بالآخرة (ويجوارحه) بأن لا يعيث بأحد ما رذلك لثناء الله تعالى
 في كتابه العزيز على فاعليه به قوله قد أفلم المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون
 ولا تنفأ ثواب الصلاة بانه فاته كحادث عليه الاحاديث الصحيحة ولان لنا وجهها
 اختاره جمع انه شرط للهجة ومما يحصل الخشوع استحضاره أنه بين يدي ملك
 الملوك الذي يعلم السر وأخفى يناجيه وانه مما تجلي عليه بالقهر لهدم القيام
 بحق ربوبيته فرد عليه صلاته وقال سيدى القطب العارف بالله محمد البكري رضي
 الله عنه ان مما يورث الخشوع الطالة الركوع والسجود (وتدبر قراءة) أي تأمل
 معانيها قال تعالى أفلا يتدبرون القرآن ولان به يكمل مقصود الخشوع (و) تدبر
 (ذكر) قياساً على القراءة (و) (سن) ادامة نظره محل سجوده لان ذلك أقرب إلى
 الخشوع ولو أسمى وان كان عند السكينة أو في الظلمة أو في صلاة الجنازة نعم السنة ان
 يقف منظره على مسجته عند رفعها في التتم والخبر صحيح فيه ولا يكره تغميض عينيه
 ان لم يخف ضرراً في فائدة بذكره للصلى الذكرو غيره ترك شئ من سن الصلاة قال

(قوله لم يعد إلى القيام
 لقراءة الفاتحة) غلو طاع
 طالما قامدا بطلت صلاته
 أو بجاهلا التصرم
 والبطلان لم تبطل لكن
 لا اضداد بما فعله

شيخنا وفيه نظروا الذي يتجه تخصيصه بما ورد فيه من أي أو خلاف في الوجوب
 (و) سن (ذكر ودعاء سراجها) أي الصلاة أي يسن الأسرار بهم ما لم يفر
 ومأموم وامام لم يرد تعليم الحاضر بولا تأميينهم لدعائه بسماعه وورد في ما أحاديث
 كثيرة ذكرت جملة منها في كتابي إرشاد العباد فاطلبه فإنه مهم وروي الترمذي
 عن أبي امامة قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أي الدعاء أسمع أي أقرب إلى
 الاجابة قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات وروي الشيخان عن أبي موسى
 قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ~~فكنا~~ اذا أتت فتناء على وادخلنا وكبرنا
 وارتفعت أصواتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم
 فانكم لا تدعون أصم ولا غائبا انه حكم سميع قريب باحتججه اليه في غيره للأسرار
 بالذكر والدعاء وقال الشافعي في الام اختيار للإمام والمأموم ان يذكر الله تعالى
 بعد السلام من الصلاة ويخفي الذي ذكره الا أن يكون اماما يريد ان يعلم منه فيجهر
 حتى يرى انه قد تعلم منه ثم يسرفان الله تعالى يقول ولا تجهر به صلاتك ولا تخافت
 يعني والله أعلم لم الدعاء ولا تجهر حتى تسمع غيرك ولا تخافت حتى لا تسمع نفسك
 انتهى **فائدة** قال شيخنا أما المبالغة في الجهر بهم ما في المسجد بحيث يحصل
 تشويش على مصل فينبغي حرمتها **(فروع)** يسن افتتاح الدعاء بالحمد لله
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والختم بها وبآمين وتأمين مأموم سميع دعاء
 الامام وان حفظ ذلك ورفع يديه الطاهرتين خذو من كيبه ومسح الوجه به ما بعده
 واستقبال القبلة حاله الذي ذكر والدعاء ان كان منفردا أو مأموما اماما اذا ترك
 القيام من مصلاه الذي هو أفضل له فالأفضل جهل يمينه الى المأمومين ويساره الى
 القبلة قال شيخنا ولو في الدعاء وانصرفه لا ينافي في نذب الذي ذكره عنها لانه يأتي به
 في محله الذي ينصرف اليه ولا يفوت بفعل الراتبة وانما الفاتية به كماله لا غير وقضية
 كلامهم حصول ثواب الذي كروا جهل معناه ونظريه الاسنوي ولا يأتي هذا
 في القرآن لتعبد بلفظه فائيب قارئه وان لم يعرف معناه بخلاف الذي ذكر لا بد أن
 يعرفه ولو بوجه انتهى ويندب ان ينتقل لفرض أو نقل من موضع صلاته لتشمله
 المواضع حيث لم تعارضه فضيلة مخصوصة أو لم ينتقل فصل بكلام انسان
 والنقل لغير المعتكف في بيته أفضل ان أمن فوته أو تم أو نابه الا في نافلة المبكر للجمعة
 أو ما سن فيه الجماعة أو ورد في المسجد كالحصى وان يكون انتقال المأموم بعد

(قوله ففهم أي الصلاة)
 ويسن الاكتفاء من ذلك
 فقد كان صلى الله عليه
 وسلم اذا سلم منها قال لا اله
 الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو
 على كل شيء قدير اللهم
 لا مانع لما أعطيت ولا
 معطي لما منعت ولا ينفع
 ذا الجدة منك الجسد رواه
 الشيخان

قوله ~~كنا~~ مع النبي الخ
 في نسخة زيادة في سفر

انتقال امامه (ونذب) المصل (توجه نحو جدار) أو عمود من كل شاخص طول ارتفاعه ثلثا ذراع فأكثر وما بينه وبين عقب المصلي ثلاثة أذرع فأقل ثم ان عجزه عن (ف) النحو (عصا مغروزة) كمتاع (ف) ان لم يجد مذنب (بسط مصل) كسجادة ثم ان عجزه عن خط امامه خطا في ثلاثة أذرع عرضا أو طولا وهو أولى لخبر أبي داود اذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئا فان لم يجد فليصب عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما مرا امامه وقيس بالخط المصلي وقدم على الخط لانه أظهر في المراد والترتيب المذكور هو المعتمد خلافا لما يوهمه كلام ابن المقرئ فتى عدل عن رتبة الى ما دونها مع القدرة عليها كانت كالعدم ويسن ان لا يجعل السترة تلقاء وجهه بل عن يمينه أو يساره وكل صف سترة لمن خلفه ان قرب منه قال البغوي سترة الامام سترة من خلفه انتهى ولو تعارضت السترة والقرب من الامام أو الصف الاول فما الذي يقدّم قال شيخنا كل محتمل وظاهر رواهم بقدّم الصف الاول في مسجده صلى الله عليه وسلم وان كان خارج مسجده المختص بالمضاعفة تقديم نحو الصف الاول انتهى واذا صلى الى شيء منها فبسن له واغيره دفع ما بينه وبين السترة المستوفية للشروط وقد نعتى بروره اكونه مكفأ ويحرم المرور بينه وبين السترة حين يسر له الدفع وان لم يجد المار سبيلا مادية صر بوقوف في طريق أو في صف مع فرجة في صف آخر بين يديه فلداخل خرق الصفوف وان كثرت حتى يسدها (وكره فيها) أي الصلاة (التفات) بوجهه بلا حاجة وقيل يحرم واختير للخبر الصحيح لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاة أي برحمته ورضاه ما لم يلتفت فاذا التفت أعرض عنه فلا يكره الحاجة كما لا يكره مجرد الخلع العين (ونظر نحو سماء) مما يليه حتى كثوب له أعلام لخبر البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك أو لخطفن أبصارهم ومن ثم كرهت أيضا في مخطط أو اليه أو عابه لانه يخل بالخشوع (وبصق) في صلاته وكذا خارجها (أماما) أي قبل وجهه وان لم يكن من هو خارجها مستقبلا كما أطلقه النووي (ويميننا) لا يسار الخبر الشيخين اذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجي ربه عز وجل فلا يترقب بين يديه ولا عن يمينه بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى أو في ثوب من جهة يساره وهو أولى قال شيخنا ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهار الشرف الاول ولو كان على يساره فقط انسان بصق عن يمينه اذا لم يمكنه ان

(قوله لا يسارا) أي فلا يكره بل الاولى فعله اذا تعارض مع اليمين (فائدة) في حج فقهية كلامهم ان الطائف براعى ملك اليمين دون الكعبة وهو محتمل نعم ان امكنه ان يطأ طئ رأسه ويبصق لا الى اليمين ولا الى اليسار فهو أولى وكذا في مسجده صلى الله عليه وسلم لم اه

بطأ طئ رأسه ويصق لا إلى اليمين ولا إلى اليسار وإنما يحرم البصاق في المسجد
أن بقي جرمه لا أن استهلك في نحو ماء مضمضة وأصاب جزءاً من أجزائه دون هوائه
وزعم حرمة في هوائه وإن لم يصب شيئاً من أجزائه بعيد غير معول عليه ودون تراب
لم يدخل في وقته قيل ودون حصره لكن يحرم علمه من جهة تقذيرها كما هو
ظاهر انتهى ويجب إخراج نجس منه فوراً عينياً على من علم به وإن أُرصد لأزائه
من يقوم بها معلوم كما اقتضاه إطلاقهم ويحرم بول فيه ولو في نحو طشت وادخال
نعل من نجسة لم يأمن التلويث ورعى بحوقلة فيه مية وقتلها في أرضه وإن قل دمه
وأما القاءه أو دفنها فيه حية فظاهر فتساوى النوى حله وظاهر كلام الجواهر
تحريمه وبه صرح ابن بونس ويكره فصد وحجامة فيه بقاء ورفع صوت ونحو بيع
وعمل صناعته فيه (وكشف رأس ومنكب) واضطجاع ولو من فوق القميص
قال الغزالي في الأحياء لا يرد رداءه إذا سقط أي الاعتذر ومثله العمامة ونحوها
(و) كره (صلاة بدافعة حدث) كبول وغائط وريح للخبر الآتي ولا نهاتخل
بالخشوع بل قال جمع أن ذهب بها بطالت ويسن له تفرغ نفسه قبل الصلاة وإن
فأت الجماعة وليس له الخروج من الفرض إذا طرأت له فيه ولا تأخيرها إذا ضاق
وقته والعبرة في كراهة ذلك بوجودها عند التحريم وينبغي أن يلحق به ما لو عرضت
له قبل التحريم فزالت وعلم من عاداته أنها تعود إليه في الصلاة وتكره بحضرة طعام
أو شراب يشاق إليه خبر مسلم لا صلاة أي كاله بحضرة طعام ولا صلاة وهو بدافعه
الاختيان أي البول والغائط (و) كره صلاة في طريق بنيان لا بركة وموضع مكس
و (بمقبرة) إن لم يتحقق نبشها سواء أصلى إلى القبر أم عليه أم بجانبه كما نص عليه في
الأمم وتحريم الصلاة لقبر بني أو نحو ولي تبركاً أو أعظاما وبحث الزين العراقي
عدم كراهة الصلاة في مسجد طرأ دفن الناس حوله وفي أرض مغسوبة
وتصح بلا ثواب كما في ثوب مغسوب وكذا إن شك في رضا مالكم لا أن ظنه بقرينة
وفي الجلي لوضاق الوقت وهو بأرض مغسوبة أحرم ماشياً ورجحه الغزالي قال شيخنا
والذي يتجه أنه لا يجوز له صلاة شدة الخوف وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها كاله
تركها التخليص ماله لو أخذ منه بل أولى

(قوله ومقتضى) بكسر
الضاد أي سبب فعل
سجود السهو (قوله السهو)
الفرق بينه وبين النسيان
أن النسيان زوال الشيء
من الحافظة والمدركة
مع السهو زواله من
الأولى مع بقائه في الثانية
فائدة * المراد بسجود
السهو ما يفعل الجبر الخال
وإن نسيه سببه ترك
التشهد الأول أو الفوت
عامداً مع ش

* (صل في أبعاص الصلاة ومقتضى سجود السهو) *

(تسن سجدة ثان قبل سلام) وإن كثرا السهو وهما والجلوس بينهما كسجود

الصلاة والجلوس بين سجديتها في واجبات الثلاثة ومن دوابها السابقة كالد كرفها
وقيل يقول فهم ما سجدان من لا يناسم ولا يسهو وهو لا يثق بالحال وتجب نية سجود
السهو بأن يقصده عن السهو عند شروعه فيه (اترك بعض) واحدا من أبعاض
ولو عمدا فان سجد وترك غير بعض عامدا بطلت صلاته (وهو تشهد أول) أي
الواجب منه في التشهد الأخير أو بعضه ولو كلمة (وقعوده) وصورة تركه وحده
كقيام القنوت أن لا يحسنهما اذ ينس أن يجلس ويقف بقدرهما فاذا ترك أحدهما
سجد (وقنوت راتب) أو بعضه وهو قنوت الصبح ووتر نصف رمضان دون قنوت
النازلة (وقيامه) ويسجد تارك القنوت تبعاً لأمامه الحنفي أولاً قنوته في صبح يصلي
سنتها على الوجهين (وصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعدهما) أي بعد
التشهد الأول والقنوت (وصلاة على آل بعد) تشهد (أخير وقنوت) وصورة
السجود وترك الصلاة على آل في التشهد الأخير أن يتيقن ترك أمامه لها بعد أن
سلم أمامه وقبل أن يسلم هو أو بعد أن سلم وقرب الفصل وسعيت هذه السنن أبعاضاً
أقربها بالجبر بالسجود من الأركان (واشك فيه) أي في ترك بعض مما مر من
كالقنوت هل فعله لأن الأصل عدم فعله (ولونسي) منفرداً وأمَام (بعضاً) كالتشهد
أول أو قنوت (وتلبس بفرض) من قيام أو سجود لم يجزله العود إليه (فإن عاد) له
بعد انتصاب أو وضع جبهة عامدا عالماً بتحريمه (بطلت) صلاته لقطعه فرضاً لتفل
(لا) إن عاد له (جاهلاً) بتحريمه وإن كان مخالطاً لئلا يأن هذا مما يخفى على العوام
وكذا ناسياً أنه فيها فلا تبطل لعذره ويلزمه العود عند تعلمه أو تذكرة (لا يمكن يسجد)
لأنه ولزدياة فعوداً واعتدال في غير محله (ولا) إن عاد (مأموماً) فلا تبطل صلاته إذا
انتصب أو سجد وحده سهواً (عليه) أي على المأموم الناسي (عود) لوجوب
متابعة الإمام فإن لم يعد بطلت صلاته إن لم ينو مفارقة أمّا إذا تعمّد ذلك فلا يلزمه
العود بل ينس له كما إذا ركع مثلاً قبل إمامه ولو لم يعلم الساهي حتى قام إمامه لم يعد
قال البغوي ولم يحسب ما قرأ قبل قيامه وتبعه الشيخ زكريا قال شيخنا في شرح
المنهاج وبذلك يعلم أن من سجد سهواً أو جهلاً وأمَام به في القنوت لا يعتدله بما فعله
فيلزمه العود للاعتدال وإن فارق الإمام أخذ من قواله لوطن سلام الإمام فقام
ثم علم في قيامه أنه لم يسجد لم يلزمه العود ليقوم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وإن
جازت لأن قيامه وقع اغواء من ثم لو أتم جاهلاً لغاماً أتى به في عيده ويسجد للسهو

وفيها اذا لم يفارقه ان تذكر أو علم وامامه في القنوت فواضح انه يعود اليه أو وهو
 في السجدة الاولى عادلا اعتدال وسجد مع الامام أو فيما بعده ما قلدي يظهر أنه
 يتابعه ويأتي بركعة بعد سلام الامام انتهى قال القاضي وعمالا خلاف فيه فواهم
 لو رفع رأسه من السجدة الاولى قبل امامه طائفا أنه رفع وأتى بالثانية طائفا أن الامام
 فيها ثم بان أنه في الاولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة له الثانية ويتابع الامام أي فان لم
 يعلم بذلك الا والا امام قائم أو جالس أتى بركعة بعد سلام الامام وخرج بقولي وتلبس
 بفرض ما اذا لم يتلبس به غيره أموم فيعود الناسي ندبا قبل الانتصاب أو وضع الجهة
 ويسجد لاسهم وان قارب القيام في صورة ترك الشهاد أو بلغ حد الر كوع في صورة
 ترك القنوت ولو تعمده غير مأموم تركه فماد عالما عامدا بطلت صلاته ان قارب أو
 بلغ مأمرا بخلاف المأموم (ولنفق) مطلوب (قولي غير مبطل) نقله الى غير محله ولو
 سهوا ركننا كان كفاحا وتشهد أو بعض أحدهما أو غير ركن كصورة الى غير القيام
 وقنوت الى ما قبل الر كوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني في سجدة
 أمانة الفعل فيبطل تعمده وخرج بقولي غير مبطل ما يبطل كالسلام وتكبير
 التحريم بان كبر قصده (ولسه وما يبطل عمده لاهو) أي السهو وكتطويل ركن قصير
 وقابل كلامه وأكل وز ياد ركن فعلى لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا
 وسجد لسهو ووقيس به غيره وخرج بما يبطل عمده ما يبطل سهوه أيضا ككلام
 كثير وما لا يبطل سهوه ولا عمده كالنقل القليل والالتفات فلا يسجد لسهوه
 ولا لعمده (واشك فيهما صلاة واحتمل زيادة) لانه ان كان زائدا فالسجود للزيادة
 والا فللتردد الموجب لضعف النية فلو شك أصلي ثلاثا ثم أربعا مثلاً أتى بركعة لان
 الاصل عدم فعلها وبسجد لسهو وان زال شك قبل سلامه بأن تذكر قبله أنها رابعة
 للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها الى ظنه ولا الى قول غيره أو فعله وان كانوا جمعا
 كثيرا لم يبلغوا عدد التواتر وأما ما لا يحتمل زيادة كأن شك في ركعة من رباعية
 أي ثلاثة أم رابعة فتذكر قبل القيام للرابعة أنها ثلاثة فلا يسجد لان ما فعله منها مع
 التردد لا بد منه بكل تقدير فان تذكر بعد القيام لها يسجد لتردده حال القيام اليها
 في زيادتها (و) سن للمأموم سجدتان (لسهو وامام) متطهروا امامه ولو كان سهوه قبل
 قدونه (وان) فارقه أو بطلت صلاة امام بعد وقوع السهو ومنه أو (ترك) الامام
 السجود جبر اللغز الحاصل في صلاته فيسجد بعد سلام الامام وعند سجوده يلزم

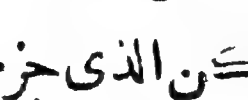
(قوله ان قارب) أي
 الامام وقوله أو بلغ مأمورا
 أي حد الر كوع وقوله
 بخلاف المأموم أي فلا
 يعود بل يتابع امامه
 (قوله لاهو) وهو ما يبطل
 عمده) هذا ثالثا المقتضيان
 لسجود السهو (قوله
 لاهو) أي السهو في
 تركيب العبارة خرازة
 وأولى من صنفه لاهو
 قد بر

المسبوق والموافق متابعته وان لم يعرف أنه سهوا والابطال صلاته ان علم وتعمد
 ويعيد المسبوق ندبا آخر صلاة نفسه (لاسهوه) أى سهوا والمأموم حال القدوة (خلف
 امام) فيتحمله عنه الامام المتطهر لا المحدث ولا ذو خبث خفي بخلاف سهوه بعد
 سلام الامام فلا يتحمله لانقضاء القدوة ولو ظن المأموم سلام الامام فسلم فبان
 خلاف ظنه سلم معه ولا سجود لانه سهو في حال القدوة * (فرع) لو تذكر المأموم
 في تشهد ترك ركن غيرنية وتكبيرة أو شك فيه أتى بعد سلام امامه بركعة ولا يسجد
 في التذكرة لو نوع سهوه حال القدوة بخلاف الشك لفعلة بعد ازايا تقدير ومن
 ثم لو شك في ادراك ركوع الامام أو في أنه أدرك الصلاة معه كاملة أو ناقصة ركعة أتى
 بركعة وسجد فيها للوجود شكه المقتضي للسجود بعد القدوة أيضا ويقوت سجود
 السهوان سلم عمدا وان قرب الفصل أو سهوا وطال عرفا وإذا سجد صار عائدا الى
 الصلاة فيجب أن يعيد السلام وإذا عاد الامام لزم المأموم الساهى العود والابطال
 صلاته ان تعمدا ولم ولو قام المسبوق ليتم فيلزمه العود لمتابعة امامه اذا عاد
 * تنبيه * لو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد وواقعه وجوبا
 في السجود أو قبل أقله تابعه وجوبا ثم يتم تشهده (ولو شك بعد سلام في) اخلال شرط
 أو ترك (فرض غيرنية و) تكبير (تحرر لم يؤثر) والاعسرو شق ولان الظاهر
 مضى على الصحة أما الشك في النية وتكبيرة الاحرام فيؤثر على المعتمد خلافا لمن
 أطال في عدم الفرق وخرج بالشك ما لو تيقن ترك فرض بعد سلام فيجب البناء
 ما لم يطل الفصل أو يبطأ نجسا وان استدبر القبلة أو تكلم أو شى قايلا قال الشيخ
 زكريا في شرح الروض وان خرج من المسجد والمرجع في طول الفصل وقصره
 الى العرف وقيل يعتبر بقصر بالقدر الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر
 ذي اليمين والطول بما زاد عليه والمنقول في الخبر أنه قام ومضى الى ناحية المسجد
 وراجع ذا اليمين وسأل الصحابة انتمى وحكى الراغب عن البويطى ان الفصل
 الطويل ما يزيد على قدر ركعة وبه قال أبو اسحق وعن أبي هريرة أن الطويل قدر
 الصلاة التي كان فيها * قاعدة * وهي ان ما شك في تغيره عن أصله يرجع
 به الى الأصل وجودا كان أو غدا وبطرح الشك فلذا قالوا كعدم مشكوك فيه
 * (تتمة) * تسن سجدة التلاوة لقارئ وسامع جميع آية سجدة ويسجد مصليا
 لقراءته الامام وما فيه سجدة امامه فان سجدا امامه وتختلف هو عنه أو يسجد

(قوله ولان الظاهر مضى
 على الصحة) قال حجج وجه
 ان الشرط كالركن خلافا
 لما وقع في المجوع وقد
 صرحوا بان الشك في
 الطهارة بعد طواف
 الفرض لا يؤثر ويجوز
 دخول الصلاة بطهر
 مشكوك فيه فيما اذا تيقن
 الطهر وشك هل أحدث
 أم لا

هو دون بطلان صلاته ولو لم يعلم المأموم سجوده إلا بعد رفع رأسه من السجود لم تبطل
صلاته ولم يسجد بل ينتظر قائماً أو قبله هوى فإذا رفع قبل سجوده رفع معه ولا يسجد
ويسن للإمام في السرية تأخير السجود إلى فراغه بل بحث نذب تأخيرها في الجهرية
أيضاً في الجوامع العظام لأنه يخاطب على المأمومين ولو قرأ آيتها فركع بأن بلغ أقل
الركوع ثم بداه السجود لم يحز لفوات محله ولو هوى للسجود فلما بلغ حد الركوع
صرفه لم يكفه عنه وفروضها الغير متصل نية سجود التلاوة وتكبير تحريم وسجود
كسجود الصلاة وسلام ويقوا فيها نذباً بسجود وجهي للذي خافه وصوره وشن
سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين * فائدة * تحريم القراءة
بقصد السجود فقط في صلاة أو وقت مكرره وتبطل الصلاة بخلافها بقصد
السجود وغيره مما يتعاقب بالقراءة فلا كراهة مطلقاً ولا يحل التقرب إلى الله تعالى
بسجدة بلا سبب ولو بعد الصلاة وسجود الجهلة بين يدي مشايخهم حرام اتفاقاً

* (فصل في مبطلات الصلاة) *

(تبطل الصلاة) فرضها ونفلها الا صوم واعتكاف (بنية قطعها) وتعليقه بحصول
شيء ولو محالاً عدياً (ونرد فيه) أي القطع ولا مؤاخذه بوسواس قهري في الصلاة
كلايمان وغيره (وبفعل كثير) يقيناً من غير جنس أفعالها ان صدر عن علم
تحريمه أو جهله ولم يعذر حال كونه (ولاء) عرفاني غير شدة الخوف ونفل السفر
بخلاف القليل كخطوتين وان اتسعتا حيث لا وثبة والضربتين نعم لوقوع ثلاثاً
متوالية ثم فعل واحدة أو شرع فيها بطلت صلاته والكثير المتفرق بحيث يعد كل
منقطعة عما قبله وحده البغوى بأن يكون بينهما قدر ركعة ضعيف كما في المجموع
(ولو) كان الفعل الكثير (سهواً) والكثير (كثلاث) مضغبات و (خطوات توالى)
وان كانت بقدر خطوة مغترة وكثر يرك رأسه ويديه ولو معاً والخطوة بفتح الخاء
المره وهي هنا نقل رجل لا مام أو غيره فان نقل معها الأخرى ولو بلا تعاقب
نخطوتان كما عتمد شيخنا في شرح المنهاج  الذي جزم به في شرح الارشاد
وغيره ان نقل رجل مع نقل الأخرى إلى محاذاتها ولا خطوة فقط فان نقل كلا
على التعاقب نخطوتان بلا نزاع ولو شك في فعل أقليل هو أو كثير فلا بطلان وتبطلان
بالوثبة وان لم تعدد (لا) تبطل (بحركات خفيفة) وان كثرت وتوالى بل تذكره
(كتحريك) أصبع أو (أصابع) في حث أو سجدة مع قرار كفه (أو جفن) أو شفة

(قوله وتبطل بالوثبة)
أي الفاحشة وفي عيش
افتي شيخنا الرملي بأن
حركته جميع البدن
كالوثبة الفاحشة فتبطل
بها الصلوة على ج

أَوْ ذَكَرُوا لَإِنْ لَمْ يَتَابَعُوا لِحَالِهَا الْمُسْتَقَرَّةُ كَالصَّابِعِ وَلِذَلِكَ بَحَثُ أَنْ حَرَكَةُ
 اللِّسَانِ إِنْ كَانَتْ مَعَ تَحْوِيلِهِ عَنْ مَحَلِّهِ أَبْطُلَ ثَلَاثُ مِنْهَا قَالَ شَيْخُنَا وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَخَرَجَ
 بِالصَّابِعِ الْكَافَ فَحَرَكْتُهَا ثَلَاثًا وَلَا يَبْطُلُ إِلَّا إِنْ يَكُونُ بِهَ جَرِّ لَا يَصْبِرُ مَعَهُ عَادَةً
 عَلَى هَدَمِ الْحَلْكِ فَلَا يَبْطُلُ لِأَخْرَجَ وَرَقَةً قَالَ شَيْخُنَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ مِنْ أَوَّلِي بِحَرَكَةِ
 اضْطِرَارٍ يَنْشَأُ عَنْهَا عَمَلٌ كَثِيرٌ سَوَّحَ فِيهِ وَأَمْرًا إِلَى دَوْرٍ هَا عَلَى التَّوَالِي بِالْحَلْكِ
 مَرَّةً وَاحِدَةً وَكَذَلِكَ رَفَعَهَا عَنْ صَدْرِهِ وَوَضَعَهَا عَلَى مَوْضِعِ الْحَلْكِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَيْ
 إِنْ أَنْصَلَ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ وَالْأَوَّلُ مَرَّةً عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا (وَبَنَاطِقُ)
 عَمْدُ الْوَبَا كَرَاهٍ (بِحَرْفَيْنِ) وَإِنْ تَوَالِيَا كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا مِنْ غَيْرِ قُرْآنٍ وَذَكَرَ
 أَوْ دَعَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِمَا مَجْرَدَ التَّفْهِيمِ كَقَوْلِهِ مَنْ اسْتَأْذَنُوهُ فِي الدَّخُولِ أَدْخُلُوا بِسَلَامٍ
 آمَنِينَ فَإِنْ قَصِدَ الْقِرَاءَةَ أَوَّالَ ذَكَرَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ التَّنْبِيهِ لَمْ يَبْطُلْ وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ عَلَى
 مَا قَالَهُ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ لَكِنْ الَّذِي فِي التَّحْقِيقِ وَالِدَقَائِقِ الْبَطْلَانُ وَهُوَ الْعَمْدُ وَتَأْتِي
 هَذِهِ الصُّورُ الْآرِبَعَةُ فِي الْفَتْحِ عَلَى الْإِمَامِ بِالْقُرْآنِ أَوَّالَ ذَكَرَ وَفِي الْجَهْرِ بِتَكْبِيرِ
 الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمُبَاحِ وَتَبْطُلُ بِحَرْفَيْنِ (وَلَوْ) ظَهَرَ (فِي تَخْنِجِ غَيْرَتِهِ) نَذْرُ
 قِرَاءَةٍ وَاجِبَةٍ كَفَاتِحَةٍ وَمِثْلَهَا كُلُّ وَاجِبٍ قَوْلِي كَتَمْتُهَا خَيْرٌ وَصَلَاةٌ فِيهِ فَلَا يَبْطُلُ
 بِظَهْرِ حَرْفَيْنِ فِي تَخْنِجِ لَتَعْذِرَ رُكْنَ قَوْلِي (أَوْ) ظَهَرَ فِي (نَحْوِهِ) كَسَعَالٍ وَبُكَاءٍ
 وَعَطَاسٍ وَخُحْخُحٍ وَخَرَجَ بِقَوْلِي لَتَعْذِرَ قِرَاءَةً وَاجِبَةً مَا إِذَا ظَهَرَ حَرْفَانِ فِي تَخْنِجِ
 لَتَعْذِرَ قِرَاءَةً مَسْنُونَةً كَالْوَرْدَةِ أَوَّالِ الْقُنُوتِ أَوَّالِ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ فَتَبْطُلُ وَبَحَثُ
 الرُّكْنِ شَيْ جَوَازُ التَّخْنِجِ لِأَصَانِمٍ لَا خَرَجَ نَخَامَةٍ تَبْطُلُ صَوْمُهُ قَالَ شَيْخُنَا وَيُتَجَهَّزُ جَوَازُهُ
 لِلْفَطْرِ أَيْضًا لَا خَرَجَ نَخَامَةٍ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بَانَ تَزَلَّتْ لِحْدَا ظَاهِرًا وَلَمْ يُمْكِنْهُ اخْرَاجُهَا
 إِلَّا بِهَ وَلَوْ تَخْنِجَ إِمَامُهُ فَبَانَ مِنْهُ حَرْفَانِ لَمْ يَجِبْ مَفَارَقَتُهُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ تَحْرُزُهُ عَنِ الْمَبْطُلِ
 نَعَمْ إِنْ دَامَتْ قَرِينَةُ حَالِهِ عَلَى هَدَمِ عِذْرِهِ وَجِبَتْ مَفَارَقَتُهُ كَمَا بَحَثْنَاهُ السَّبْكَى وَلَوْ ابْتَدَى
 شَخْصٌ بِنَحْوِ سَعَالٍ دَائِمٍ بِحَيْثُ لَمْ يَخْلُ زَمَنٌ مِنَ الْوَقْتِ يَسَعُ الصَّلَاةَ بِالسَّعَالِ مَبْطُلٌ
 قَالَ شَيْخُنَا الَّذِي يَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْهُ وَلَا قَضَاءٌ عَلَيْهِ لَوْ شِئِيَ (أَوْ) يَنْطِقُ (بِحَرْفٍ مَفْهُومٍ)
 كَتَوَعُّفٍ أَوْ بِحَرْفٍ مَدْدٍ وَلَا نَافِعَ فِي الْحَقِيقَةِ حَرْفَانِ وَلَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ
 بِتَلَفُظِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ بِقَرْبِهِ تَوَقُّفٌ عَلَى الْإِظْفَافِ كَتَوَعُّفٍ كَأَنَّ قَالَ نَذَرْتُ لَزِيدٍ بِأَنْفٍ
 أَوْ أَمَاتْتُ فَلَا تَأْوِيلَ لِمِثْلِهِ التَّلَفُظُ بِنِيَّةِ صَوْمٍ أَوْ أَعْتَكُفَ لِأَنَّ التَّوَقُّفَ عَلَى الْإِظْفَافِ
 فَلَمْ تَحْتَجِ إِلَيْهِ وَلَا بِدَعَاءٍ جَائِزٍ وَلَوْ غَيْرُهُ بِالتَّعْلِيقِ وَلَا خَطَابٍ لِلْمَخْلُوقِ فِيهِمَا فَتَبْطُلُ بِهِمَا

وَذَكَرَ الْإِمَامُ وَوَضَعَهَا

(قوله بحرفين) ولو من
 منسوخ أعظمه أو من حديث
 قدسي وإن لم يقبدا
 وذلك لخبره لم أن هذه
 الصلاة لا يعلج فيها شيء
 من كلام الناس

عند التعليق كان شفي الله مريضاً فعلى عتق رتبة أو اللهم اغفر لي ان شئت وكذا
عند خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم ولو عند سماعه لذكره على الأوجه
نحو نذرت لك بكذا أو رحمك الله ولوليت ويسن لمصل سلم عليه الرد بالاشارة باليد
أو الرأس ولو ناطقاً ثم بعد الفراغ منها باللفظ ويجوز الرد بقوله وعليه السلام
كالتميم بركة الله واغفر مصل ردد سلام تحلل مصل وإن عطس فيها ان يحمد
ويسمع نفسه (لا) تبطل (يسير نحو تنحج) عرفاً (لغلبة) عليه (و) لا يسير (كلام)
عرفاً كالكامتين والثلاث قال شيخنا ويظهر ضبط الكامة هنا بالعرف (يسهو)
أي مع سهوه عن كونه في الصلاة بأن نسي أنه فيها لأنه صلى الله عليه وسلم لم يمسلم من
ركعتين تسكماً بقليل معتقداً الفراغ وأجابوه بمجوزين الترخيم بنى هو وهم عليها
ولو ظن بطلانها بكلامه القليل سهواً فتسكاً كغيره لم يذروا خرج به بـير تنحج لغلبة
وكلام به وكثيره ما فتبطل بكثرة ما ولوم غلبة وسهوه وغيره (أو) مع (سبق)
لسان) إليه (أو) مع (جهل تخريمه) أي الكلام فيها (تقرب اسلام) وان كان بين
المسلمين (أو بعد عند العلماء) أي ممن يعرف ذلك ولو سلم ناسياً ثم تسكاً عامداً أي
يسيراً أو جهلاً بتخريم ما أتى به مع علمه بتخريم نفس الكلام أو كون الترخيم مبطلاً
مع علمه بتخريم الكلام لم تبطل لخفاء ذلك على العوام (و) تبطل (بفطر) وصل
لجوفه وان قل وأكل كثير سهواً وان لم يبطل به الصوم فلو ابتاع نخامة ترات من
رأسه لحدا الظاهر من فيه أو ريقاً متنجساً بنحو دم لثته وان ابيض أو متغيراً بحمرة
نحو تنبيل بطلت أما لا كل القليل عرفاً ولا يتقيد بنحو سمسمه من ناس أو جاهل
معدور ومن مغلوب كأن ترات نخامة لحدا الظاهر وعجز عن مجها أو جرى ريقه
بطعام بين أسنانه وقد عجز عن تمييزه ومجه فلا يضر للعذر (و) تبطل (بزيادة ركن
فعلى عمداً) لغیر متابعة كزيادة ركوع أو سجود وان لم يطمئن فيه منه كما قال شيخنا
ان يثنى الجالس الى ان تحاذي جهة ما أمام ركبته ولو اتجه قبل توركه أو افترشه
المندوب لان المبطّل لا يغتفر للمندوب ويغتفر القعود اليه بـير بقدر جلسته
الاستراحة قبل السجود وبعد سجدة التلاوة وبعد سلام امام مسبق في غير محل
تشهده أو ما وقع الزيادة سهواً أو جهلاً لعذره فلا يضر كزيادة سنة نحو رفع اليدين
في غير محله أو ركن قولي كالأمتعة أو فعلی للمتابعة كأن ركع أو سجدة قبل امامه ثم
عاد اليه (و) تبطل (باعتقاد) أو ظن (فرض) معين من فروضها (نهلاً) لتلاعبه لان

(قوله بـير بقدر جلسته
الاستراحة) وقدرها قدر
الجلوس بين السجدة رتبين
بذكره كما في المجمع وقيل
بأن يدمن الطمأنينة
ومعتمداً من وخط كراهة
تطويل جاسة الاستراحة
من قدر الجلوس بين
السجدة رتبين ولا بطلان لو
طال وخالفه ما حج

اعتقد العاصي نفلا من أفعالها فرضاً أو علم أن فيها فرضاً ونفلاً ولم يميز بينهما ولا قصد
 بفرض معين التفليحة ولا أن اعتقد أن الكل فرض * (تبيين) * ومن المبطل
 أيضاً حدث ولو بلا قصد وواصل نجس لا يفي عنه إلا أن دفعه حالاً وإن كشف
 عورة إلا أن كشفها ربح فستر حالاً وترك ركن عمد أو شك في نية التحريم أو شرطها
 مع مضي ركن قولي أو فعلي أو طول زمن وبعض الأقول ككاه مع طول زمن شك
 أو مع قصره ولم يعد ما قرأ فيه * (فرع) * لو أخبره عدل رواية بنحو نجس أو كشف
 عورة مبطل لزمه قبوله أو بنحو كلام مبطل فلا (ونذب لمنه فرد رأي جماعة) مشروعة
 (أن يقاب فرضه) الحاضر لا الفائت (نفلاً) مطلقاً (ويسلم من ركعتين) إذا لم يقم
 لثالثة ثم يدخل في الجماعة نعم إن خشي فوت الجماعة أن تتم ركعتين استحب له قطع
 الصلاة واستئذنها جماعة ذكره في المجموع وبحث الباقين أنه يسلم ولو من ركعة
 أما إذا قام لثالثة أتمها ندباً أن لم يخش فوت الجماعة ثم يدخل في الجماعة
 * (فصل في الأذان والإقامة) *

هما اللغة الاعلام وشرعاً ما عرف من الألفاظ المشهورة فيهما والاصول فيهما
 الاجماع المسبوق برواية عبد الله بن زيد المشهورة ليلة تشاوروا فيما يجمع الناس
 وهي كما في سنن أبي داود عن عبد الله أنه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 بالنافوس يعمل أي ضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً
 في يده فقامت يا عبد الله أتبيع النافوس فقال وما تصنع به فقامت بدعوه إلى الصلاة
 قال ألا أدلك على ما هو خير من ذلك فقامت له بل فقل تقول الله أكبر الله أكبر
 إلى آخر الأذان ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال وتقول إذا قلت إلى الصلاة الله أكبر
 الله أكبر إلى آخر الإقامة فلما أصبحت أنبت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما
 رأيت فقال انهما لا ويا حق إن شاء الله قم مع بلال فأتى عليه ما رأيت فأيؤذن به
 فانه أندي صوتاً من ذلك فقامت مع بلال فجعلت ألقيه عليه فأيؤذن به فسمع ذلك عمر بن
 الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه ويقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد
 رأيت مثل ما رأي فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد قبل آهات بضعة عشر صحابياً
 وقد يسن الأذان لغير الصلاة كما في أذن المهوم والمصروع والغضبان ومن ساء
 خلقه من إنسان أو بهيمة وعند الحريق وعند تغول الغيلان أي تمرد الجحر وهو
 والإقامة في اذني المولود وخلف المسافر (يسن) على الكفاية ويحصل بفعل

(قوله أندي صوتاً) أي
 أعلى صوتاً (قوله في اذني
 المولود) أي فيؤذن في
 الأذن ويقم في اليسرى كما
 سيأتي في محله إن شاء الله
 تعالى (قوله يسن على
 الكفاية الخ) أي لأنه صلى
 الله عليه وسلم لم يأمرهما
 في حديث الأعرابي مع
 ذكر الوضوء والاستقبال
 وأركان الصلاة ولا نهما
 لإعلام بالصلاة فلم يجبا

البعض (أذان وإقامة) لخبر الصحيحين إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم
 (لذكر أولي صبيان) منفردا وإن سمع أذانا من غيره على المعتقد خلافا لما في شرح
 مسلم نعم إن سمع أذان الجماعة وأراد الصلاة معهم لم يسن له على الأوجه (الكتوبة)
 ولو فائتة دون غيرها كالسنن وصلاة الجنازة والمنذورة ولو اقتصر على أحدهما نحو
 ضيق وقت فلاذان أولى به ويسن أذانان لصبح واحد قبل الفجر وآخر بعده فإن
 اقتصر فلاولى بعده وآذانان للجمعة أحدهما بعد صعود الخطيب المنبر والآخر
 الذي قبله انما أحده ثم عثمان رضي الله عنه لما كثرا الناس فاستجاب به عند الحاجة
 كأن توقف حضورهم عليه والا كان الاقتصار على الاتباع أفضل (وسن) (إن
 يؤذن للأولى) فقط (من صلوات توات) كفوائت وصلاتي جمع وفائتة وحاضرة
 دخل وقتها قبل شروعه في الأذان (ويقيم لكل) منها للاتباع (و) (سن) (إقامة لانتى)
 سرا وخنثى فإن أذنت للنساء سر الم يكره أو جهر أحرم (وينادى الجماعة) مشروعة
 في (نفل) كعيد وتراويح وترأفد عنها برضاهان وكسوف (الصلاة) بنصبه أغراء
 ورفعهم مبتدأ (جامعة) بنصبه حالا ورفع خبر المار كور ويجزئ الصلاة الصلاة
 وهلموا إلى الصلاة ويكره حتى على الصلاة وينبغي ندبه عند دخول الوقت وعند
 الصلاة عليه كون نائبين عن الأذان والإقامة وخرج بقول الجماعة ما لا يسن فيه
 الجماعة وما فعل فرادى وينقل مندورة وصلاة جنازة (وشروط فيهما) أى
 في الأذان والإقامة (ترتيب) أى الترتيب المعروف فيهما للاتباع فإن عكس ولو ناسيا
 لم يصح وله البناء على المنتظم منهما ولو ترك بعضهما أتى به مع إعادة ما بعده (وولاء) بين
 كلماتهما نعم لا يضر يسير كلام وسكوت ولو عمدا ويسن أن يحمد سرا إذا عطس وإن
 يؤخر رد السلام وتشهيت العاطس إلى الفراغ (وجهر) أب أدن أو أقام (الجماعة)
 فينبغي اسماع واحد جميع كلماته أما المؤذن أو المقيم لنفسه فيكفيه اسماع نفسه
 فقط (دوقت) أى دخوله (أغير أذان صبح) لأن ذلك للإعلام فلا يجوز ولا يصح قبله
 أب أذان الصبح فيصح من نصف ليل (وسن تثويب) لأذان (صبح) وهو أن يقول
 بعد الخيعلتين الصلاة خير من النوم مرتين ويتقرب لأذان فائتة صبح وكره لغبر صبح
 (وترجييع) بأن يأتي بكلماتي الشهادتين مرتين سرا أى بحيث يسمع من قرب منه
 عرفا قبل الجهر به للاتباع و يصح بدونه (و جعل مسجتيه بصماخيه) في الأذان
 دون الإقامة لأنه أجمع للصوت قال شيخنا إن أراد رفع الصوت به وإن تعذر تيد

جعل الاخرى اوسبابا تسن جعل غيرها من بقية الاصابع (و) سن (فيهما) أى
 فى الاذان والاقامة (قيام) وان يؤذن على موضع عال ولولم يكن للمسجد منارة سن
 بسطحه ثم يباه (واستقبال) للقبلة وكراه تركه (وتحويل وجهه) لا الصدر (فيهما
 عينا) مرة (فى حى على الصلاة) فى المرتين ثم يرد وجهه للقبلة (وتسالا) مرة (فى حى
 على الملاح) فى المرتين ثم يرد وجهه للقبلة ولولا اذان الخطبة أولان يؤذن لنفسه ولا
 يلتفت فى التثويب على نزاع فيه * (تنبيهه) * يسن رفع الصوت بالاذان لمنه فرد فوق
 ما يسمع نفسه ولان يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحدا منهم وان يبالغ كل فى جهره
 لا امر به وخفضه به فى مصلى أقيمت فيه جماعة وانصرفوا وترتيله وادراج الاقامة
 وتسكبر راء الله كبره الاولى فان لم يفعل فلا فصيح الا ضم وادغام دال محمد فى راء
 رسول الله لان تركه من اللحن الخفى وينبغى النطق بهاء الصلاة لا ذو بكره ان من
 محسن قول من دعا الى الله قالت عائشة رضى الله عنها هم المؤذنون وقيل هى افضل
 منهم ارفضت من أحدهما بالانزاع (و) سن (لأمامهما) ما عاين الحروف والالم
 يعتد بهما كما قال شيخنا آخر (ان يقول ولو متوضئا) أو جنبيا أو عاتضا خلافا
 للسبكي فيهما أو مستنجبا فيما يظهر (مثل قواهما) ان لم يلحنا لحننا بغير المعنى فيأتى
 بكل كلمة عقب فراغها منها حتى فى الترتيب وان لم يسمعه ولو سمع بعض الاذان
 أجاب فيه وفيما لم يسمعه ولو ترتب المؤذنون أجاب الكل ولو بعد صلاته وبكره ترك
 اجابة الاول ويقطع للاجابه القراءة والذكر والدعاء وتكره لجماع وقاضى حاجة
 بل يجيبان بعد الفراغ كصلى ان قرب الفصل لا لمن يحمام ومن يذنه ما عدا ذفه
 نجس وان وجد مية طهر به (الا فى حيعلات فيقول) المجيب أى يقول فيها لا حول
 ولا قوة الا بالله العلى العظيم أى لا تحول عن معصية الله الا به ولا قوة على طاعته الا
 بمعونته (و يصدق) أى يقول صدقت وبررت مرتين أى صرت ذا برأى خير كثير
 (ان ثوب) أى أتى بالتثويب فى الصبح ويقول فى كاهتى الاقامة أقامها الله وأدامها
 وجعلنى من صالحى أهلها (و) سن (الكل) من مؤذن ومقيم وسامعهما (أن يصلى)
 ويسلم (على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعد فراغهما) أى بعد فراغ كل منهما ان
 طال فصل بينهما والا فيكفى لهما دعاء واحد (ثم) يقول كل منهما رافعا يديه (اللهم رب
 هذه الدعوة) أى الاذان والاقامة (الى آخره) تتمه التامة والصلاة القائمة آت

(قوله واستقبال المح) فى
 شيخنا الودار المؤذن حال
 اذانه كفى ان سمع آخره
 من سمع قوله اه سمع ونقل
 سمع والا لم يسمى من مران
 الدوران المذكور مكرره
 وخبر جميل المحسن بانه
 يدور للحاجة ككبر البلد
 اه (قوله صدقت وبررت)
 لوقال هذه الكامة فى
 الصلاة بطلت كما لوقال
 الله متعجبا

محمد الوسيلة والفضيلة وابعته مقام محمودا الذي وعدته والوسيلة هي أعلى درجة في الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة ويستأن أن يقول بعد أذان المغرب اللهم هذا أقبال ليلاك وادبر بارئ لارك وأصوات دعائك فاغفر لي وتسبب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الإقامة على ما قاله النووي في شرح الوسيط واعتمده شيخنا ابن زياد وقال أما قبل الاذان فلم أر في ذلك شيئا وقال الشيخ الكبير البكري أم اتسن قبلها ما ولا يسن محمد رسول الله بعد رها ما قال الرويان في البحر يستحب أن يقرأ بين الاذان والإقامة آية الكرسي لخبر أن من قرأ ذلك بين الاذان والإقامة لم يكتب عليه ما بين الصلواتين * (فرع) * أفتى البعلبي فيمن وافق فراغه من الوضوء فراغ المؤذن بأنه يأتي بذكر الوضوء لانه للعبادة التي فرغ منها ثم يذكّر الاذان قال وحسن أن يأتي بشهادتي الوضوء ثم بدعاء الاذان لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم بالدعاء لنفسه

* (فصل في صلاة النفل) *

وهو لغة الزيادة وتشرع ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ويعبر عنه بالمطوع والسنة والمستحب والمندوب ونواب الفرض يفضل به سبعين درجة كما في حديث صحيحه ابن خزيمة وشرع أي كمل نقص الفرائض بل وليقوم في الآخرة لا في الدنيا مقام ما ترك منها العذر كمنسيان كمانص عليه والصلاة أفضل عبادات لبدن بعد الشهادة تب فقرضها أفضل الفروض ونقلها أفضل النوافل ويلها الصوم فالج فالزكاة على ما جزم به بعضهم وقيل أفضاها الزكاة وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف في الأكتار من واحد أي عرفا مع الاقتصار على الأكتار من الآخر والافصوم يوم أفضل من ركعتين وصلاة النفل قسمان قسم لاتسن له جماعة كالرواتب التابعة للفرائض وهي ما تأتي آنفا (يسن) لاخبار الصحيحة الثابتة في السنن (أربع ركعات قبل عصر) (أربع قبل الظهر) (أربع بعد وركتان بعد مغرب) وتذب وصلها بالفرض ولا يفوت فضيلة الوصل باتيانها قبلها ما المذكور المأثور بعد المكتوبة (و) بعد (عشاء) ركعتان خفيفتان (وقبلها ما) ان لم يشتغل بهما عن اجابة المؤذن فان كان بين الاذان والإقامة ما يسعه ما فعلها والا آخرهما (و) ركعتان قبل (صبح) ويسن تخفيفهما وقراءة الكافرون والاخلص فيهما لخبر مسلم وغيره وورد أيضا فيهما ألم نشرح لك وألم تر كيف وان من دوام على

قراءتهم ما فيها زالت عنه هلة البواسير فيسبغون الجوع فيها بينهن ليتحقق الايمان
 بالوارد أخذوا ما قاله النووي في اني ظلمت نفسي ظالما كثيرا كبيرا ولم يكن بذلك
 مطولا اهما اطويلا يخرج عن حد السنة والاتباع كما قاله شيخنا ابن حجر وزياد
 ويندب الاضطجاع بينهما وبين الفرض ان لم يؤخرهما عنه ولو اغير منه بعد الاولى
 كونه على الشق الايمن فان لم يرد ذلك فصل بغير كلام أو تحول ^{تنبية} يجوز
 تأخير الرواتب القبلية عن الفرض وتذكور أداء وقديس كان حضور الصلاة
 تقام أو قربت اقامتها بحيث لو اشتمل بها فوته تحرم الامام فيكره الشروع فيها
 لا تقديم البعدية عليه لعدم دخول وقتها وكذا بعد خروج الوقت على الوجه
 والمؤكد من الرواتب عشرون ركعتان قبل صبح وظهر وبعده وبعده مغرب
 وعشاء (و) يس (وتر) أي صلاته بعد العشاء الخبر الوتر حق على كل مسلم وهو أفضل
 من جميع الرواتب للخلاف في وجوه (وأقله ركعة) وان لم يتقدمها نفل من سنة
 العشاء أو غيرها قال في المجموع وأدنى السكال ثلاث وأكمل منه خمس فصبح فتسع
 (وأكثره احدى عشرة) ركعة فلا يجوز الزيادة عليها بنية الوتر وانما يفعل الوتر أو تارا
 ولو أحرمت بالوتر ولم ينو عددا صح واقصر على ما شاء منه على الوجه قال شيخنا وكان
 بحث بعضهم الحاقه بالنفل المطلق في أن له اذا نوى عددا ان يزيد ويقتصر توهمه
 من ذلك وهو غلط صريح وقوله ان في كلام الغزالي عن الفوراني ما يؤخذ منه ذلك
 وهم أيضا كما يعلم من البسيط ويجري ذلك فيمن أحرمت سنة الظهر الاربع بنية
 الوصل فلا يجوز له الفصل بأن يسلم من ركعتين وان نواه قبل النقص خلافا لمن وهم
 فيه أيضا انتهى ويجوز ان زاد على ركعة الفصل بين كل ركعتين بالسلام وهو
 أفضل من الوصل بتشهد أو تشهدين في الركعتين الاخيرتين ولا يجوز الوصل بأكثر
 من تشهدين والوصل خلاف الاولى فيما عدا الثلاث وفيها مكره لانها في سنة
 في خبر ولا تشهد والوتر بصلاة المغرب ويسن لمن أوتر بثلاث أن يقرأ في الاولى
 سبح وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والمعوذتين للاتباع فلو أوتر بأكثر
 من ثلاث فيسن له ذلك في الثلاثة الاخيرة ان فصل عما قبلها والا فلا كما أفتي به
 البلقيني ولن أوتر بأكثر من ثلاث قراءة الا خلاص في أوابيه فصل أو وصل وان
 يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس ويرفع صوته بالثالثة ثم يقول اللهم اني
 أعوذ بك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك

(قوله الاضطجاع)
 وحكمته ان يذكر
 بذلك فحجة القبر حتى
 يتفرغ للاعمال الصالحة
 وينتهي لذلك (قوله أو
 تحول) أي عن المكان
 الذي صلى فيه الركعتين
 (قوله وكذا بعد خروج
 الوقت) أي لا يفعل
 البعدية التي لم يفعل
 متبوعها ولو بعد خروج
 الوقت فتنبه (قوله والا)
 أي وان لم يفصل الثلاثة
 الاخيرة عما قبلها (فلا)
 أي فلا يسن له ان يقرأ في
 الثلاث الاخيرة ما ذكر
 وصحابة حج به وقوله
 للاتباع وقضيته أن ذلك
 انما يسن ان أوتر بثلاث
 لانه انما ورد فيمن فلو أوتر
 بأكثر من يسن له ذلك
 في الثلاث الاخيرة فصل
 أو وصل محل نظر

أنت كما أثبتت على نفسك وقت الوتر كالتراويح بين صلاة العشاء ولو بعد المغرب
 في جميع التمتع ديم وطلوع الفجر ولو خرج الوقت لم يحز قضاء وهل قبل العشاء
 كالرواتب البعدية خلافا لما رجحه بعضهم ولو بان بطلان عشاءه بعد فعل الوتر أو
 التراويح وقع نقلا مطلقا (فرع) يسن لمن وثق بيقظته قبل الفجر بنفسه أو غيره أن
 يؤخر الوتر كله لا التراويح عن أول الليل وإن فاتت الجماعة فيه بالتأخير في رمضان
 لخبر الشيخين اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراوتأخيره عن صلاة الليل الواقعة فيه
 وإن لم يثق به أن يجعله قبل النوم ولا يندب أعادته ثم إن فعل الوتر بعد النوم حصل له
 به سنة التمسجد أيضا والا كان وترالاتمجد أو قيل الأولى أن يوتر قبل أن ينام مطلقا
 ثم يقوم ويتمسجد أقول أبي هريرة رضي الله عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن أوتر قبل أن أنام رواه الشيخان وقد كان أبو بكر رضي الله عنه يوتر قبل أن ينام
 ثم يقوم ويتمسجد وعمر رضي الله عنه ينام قبل أن يوتر ويقوم ويتمسجد ويوتر
 فترافعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا أخذ بالخزم يعني أبا بكر وهذا
 أخذ بالقوة يعني عمر وقد روى عن عثمان مثل فعل أبي بكر وعن علي مثل فعل عمر
 رضي الله عنهم قال في الوسيط واختار الشافعي فعل أبي بكر رضي الله عنه وأما
 الركعتان اللتان يصلهما الناس جالوسا بعد الوتر فليست من السنة كما
 مرح به الجرجري والشيخ زكريا قال في المجموع ولا تغتر بمن يعتد بسنة ذلك
 ويدعو إليه لجهالة (و) يسن (الضحى) أقوله تعالى يسبحن بالعشي والإشراق
 قال ابن عباس صلاة الإشراق صلاة الضحى روى الشيخان عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل
 شهر وركعتي الضحى وأوتر قبل أن أنام وروى أبوداود أنه صلى الله عليه وسلم
 صلى سبعة الضحى أي صلاتها ثمان ركعات وسلم من كل ركعتين (وأقلها
 ركعتان وأكثرها ثمان) كما في التحقيق والمجموع وعليه إلا كثرون فتحرم الزيادة
 عليها بنية الضحى وهي أفضلها على ما في الروضة وأصلها فيجوز الزيادة عليها بنية
 إلى ثنتي عشرة ويندب أن يسلم من كل ركعتين ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رشح إلى
 الزوال والاختيار فعلها عند مضي ربع النهار لحديث صحيح فيه فان ترادفت فضيلة
 التأخير إلى ربع النهار وفضيلة أدائها في المسجد إن لم يؤخرها فالأولى تأخيرها
 إلى ربع النهار وإن فاتت به فعلها في المسجد لأن الفضيلة المتعلقة بالوقت أولى

بالمراعاة من المتعلقة بالمكان وبين أن يقرأ فيها سورتي الشمس والفهي وورد
أيضا قراءة الكافرون ولا خلاص والوجه ان ركعتي الاشراف من الفهي
خلافا لغيره ومن تبعه (و) يس (ركعتا تحية) لداخل مسجد وان تذكر
دخوله أو لم يرد الجلس خلافا للشيخ نصر وتبعه الشيخ زكريا في شرح المنهج
والحرير بقوله ارأر الجلس للشيخين اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس
حتى يصلي ركعتين وتفوت التحية بالجلوس الطويل وكذا القصر ان لم يسه أو يجعل
و الحق به ما على الوجه ما لو احتاج للشرب فيقعد له قليلا ثم يأتي به الا بطول
قيام أو اعراض عنها ولم أحرم بها قنما القعود لانها ما أو كره تركها من غير
عذر نعم ان قرب قيام مكتوبة جملة أو غيرها وخشي لو اشغلت بالتحية فوات
فضيلة التحريم انظره قائما ويسن لمن لم يتمكن منها ولو حدث ان يقول سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أربعين
وتكرهه لطيب دخول وقت الخطبة ولرب طواف دخل المسجد لا مدرس خلافا
لبعضهم (و) ركعتا (استحارة) واحرام وطواف ووضوء وتأدي ركعتا التحية
وما بعدها ركعتين فأكثر من فرض أو نفل آخر وان لم ينوها معه أي بسقط طلمها
بذلك أما حرول ثوابها فالوجه توقفه على النية لغير انما الاعمال بالنيات كما قاله
جمع متأخرون واعتمده شيخنا لكن ظاهر كلام الاصحاب حصول ثوابها وان لم
ينوها معه وهو مقتضى كلام الجمهور وعرفه رأينا في أولى ركعتي الوضوء بعد
الاستحارة ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم إلى رحيم الله الثانية ومريعمل سوا أو يظلم
نفسه إلى رحيم الله * ومنه صلاة الاقارب وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء
ورويت ستاواربعاً وركعتين وهما الاقل وتأدي بفوائت وغيرها خلافا
لشيخنا والاولى فعلها بعد الفراغ من أد كل المغرب وصلاة التسبيح وهي أربع
ركعات بتسليمة أو تسليمتين وحديثها حسن ثمة طريقة وفيها ثواب
لا ينهاه ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم نضاه أو يتركها الامتهاون بالدين
ويقول في كل ركعة منها خمسة وسبعين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
أكبر خمسة عشر بعد القراءة وعشرا في كل من الركوع والاعتدال والسجودين
والمر بينهما بعد الذكر الواردة فيها وجاسة الاستراحة ويكبر عند ابتدائها
دور القيام ثم يأتى بها في محراب التشهد قبله ويجوز جهل الخمسة عشر قبل

(قوله للشيخ نصر) أي
القائل بعدم طاب التحية
لمن لم يرد الجلس في
المسجد أو تذكر منه
الدخول (قوله ما لو
احتاج للشرب فيقعد له)
أي ولا تفوت التحية بذلك
الجلوس وفي شيخنا
لا تفوت التحية بالجلوس
للوضوء عند خط فان
أطلق في الجلوس هذا
أي لم يلاحظ أن جلوسه
لا يدل الوضوء فاته
التحية كما في الوضوء

القراءة وحيفة يكون عشر الاستراحة بعد القراءة ولو تذكروا في الاعتدال ترك
 تسبيحات الركوع لم يجز العود اليه ولا فعلها في الاعتدال لانه ركن قصير بل
 يأتي بها في السجود يسن أن لا يخلى الأسبوع منها أو الشهر * والقسم الثاني
 ما تسن فيه الجماعة (و) هو (صلاة العيدين) أي العيد الاكبر والصغير بين
 طلوع شمس وزوالها وهي ركعتان ويكبرند في أول ركعتي العيدين ولو مضى
 على الوجه بعد افتتاح سبعا وفي الثانية خمس قبل تعوذ فبهما رافعا يديه مع كل
 تكبيرة ما لم يشرع في قراءة ولا يتدارك في الثانية ان تركه في الأولى وفي إيلتهما
 من غروب الشمس الى أن يحرم الامام مع رفع صوت وهقب كل صلاة ولو جئنا من
 صبح عرفة الى عصر آخر أيام التشريق وفي عشر ذي الحجة حين يرى شيئا من بهيمة
 الانعام أو يسمع صوتها (و) صلاة (الكسوفين) أي كسوف الشمس والقمر
 وأقلها ركعتان كسنة الظهر وأدنى كماها زيادة قيام وقراءة وركوع في كل ركعة
 والاكمل أن يقرأ بعد الفاتحة في القيام الأول البقرة أو قدرها وفي الثاني كما تأتي
 آية منها والثالث كحائث وخمسين والرابع كحائث وأن يسبح في أول ركوع وسجود
 كحائث من البقرة وفي الثاني من كل منهما كثمانين والثالث منهما كسبعين والرابع
 كخمسين (بخطبتين) أي معهما (بعدهما) أي يسن خطبتان بعد فعل صلاة
 العيدين ولو في غد فيما يظهر والكسوفين ويفتح أولى خطبتي العيدين لا الكسوف
 بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولا ينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر
 منه في فصول الخطبة قاله السبكي ولا تسن هذه التكبيرات للحاضرين (و) صلاة
 (استسقاء) عند الحاجة للماء لفقد أو ملوحتة أو قلته بحيث لا يكفي وهي كصلاة
 العيد لكن يستغفر الخطيب بدل التكبير في الخطبة ويستقبل القبلة حالة الدعاء
 بعد صدر الخطبة الثانية أي نحو ثلثها (و) صلاة (التراويح) وهي عشرون ركعة
 بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان لخبر من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر
 له ما تقدم من ذنبه ويحجب التسليم من كل ركعتين فلو صلى أربعين بها بتسليمات لم
 تصح بخلاف سنة الظهر والعصر والضحى والوتر وينوي بها التراويح أو قيام
 رمضان وفعلها أول الوقت أفضل من فعلها أثناءه بعد النوم خلافا لما وهمه
 الحليمي وسهيت تراويح لانهم كانوا يستر بحون اطول قيامهم بعد كل تسليمتين
 وسرا العشرين أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر فرضت فيه لانه وقت

بعد وتشهير ونذكر برقل هو الله أحد ثلاثاً ثلاثاً في الركعات الأخيرة من ركعاتها بدعة غير حسنة لأن فيه إخلالاً بالسنة كما أفتى به شيخنا ورسن التهجيد أجمعاً وهو التنفل أياً لا بعد النوم قال الله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وورد في فضله أحاديث كثيرة وكره له اعتاده تركه بلا ضرورة وبنياً كد أن لا يدخل في الصلاة في الليل بعد النوم ولو ركعتين لعظم فضل ذلك ولا حد له عدد ركعاته وقيل حدتها اثنتا عشرة وإن يكثر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الأخير كد وأفضله عند السحرا قوله تعالى وبالأسحار هم يستغفرون وإن يوقظ من يطمع في تجميده ويندب قضاءه نفل مؤقت إذا فات كالعيد والرواتب والضحي لا ذي سبب ككسوف ونجاسة وسنة وضوء ومن فاته ورده أي من النفل المطلق ندب له قضاؤه وكذا غير الصلاة ولا حصر للنفل المطلق وله أن يقتصر على ركعة يتشهد مع سهو لا يلام ولا كراهة فإن نوى فوق ركعة فله التشهد في كل ركعتين وفي ثلاث وأربع ما كثر أو نوى قدرافله زيادة ونقص إن نوى إقبالها والابطال صلاته فلو نوى ركعتين فقام إلى الثالثة وهو ثم تذكّر فيقع دوجوا ثم يقوم للزيادة إن شاء ثم يسجد لله وآخر صلاته وإن لم يشأ فقد وتشهد وسجد لله وسلم ويسن للتنفل أياً أو غيرها أن يسلم من كل ركعتين للخبر المتفق عليه صلاة الليل مثنى مثنى وفي رواية صحيحة والنهار قل في المجموع الطالة القيام أفضل من تسكين الركعات وقال فيه أيضاً أفضل النفل عيداً كبر فأسفر فكسوف نفخ وف فاستسقاء فوتر فركعة الخ رف بقبية الرواتب فجميعها في مرتبة واحدة فالترابيح فالضحى فركعتا الطواف والتحية والاحرام فالوضوء **فائدة** أما الصلاة المعروفة ليلة الرغائب ونصف شعبان ويوم عاشوراء فبدعة فيجوز وأحاديثها موضوعة قال شيخنا كان شبهة وغيره وأصبح منها ما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخميس في الجمعة الأخيرة من رمضان عقب صلاتها زاعمين أنها تكفر صلوات العام أو العمر المتر وكة وذلك حرام

✽ فصل في صلاة الجماعة ✽

وشرعت بالمدينة وقلها الإمام ومأموم وهي في الجمعة ثم في صبحها ثم الصبح ثم العشاء ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب أفضل (صلاة الجماعة في أداء مكتوبة) لا جمعة (سنة مؤكدة) للخبر المتفق عليه صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة والافضالية تقتضي الندبية فقط وحكمة السبع والعشرين أن فيها

(قوله ولا حصر للنفل المطلق) وهو مالا يتقيد بوقت ولا سبب لخبر الصحيحين الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل فله صلاة ما شاء ولو من غيرنية عدد ولو ركعة يتشهد ولا كراهة فيه فإن أحرماً أكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين كالرباعية وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لأن ذلك معهم وفي الفرائض في الجملة والصحيح منعه في كل ركعة لأنه لم يعمد له نظراً أصلاً اهـ حج

فوا تدريد على صلاة الفذبح وذلك وخرج بالاداء القضاء نعم ان اتفقت مقضية
الامام والمأموم سنت الجماعة والانحلاف الاولى كاداء خلف قضاء وعكسه
وفرض خاف نفل وعكسه وتراويع خاف وتر وعكسه وبالمكتوبة المنذورة
والنافلة فلا تسن فهم الجماعة ولا تذكره قال النووي والاصح أنها فرض كفاية
للرجال البالغين الأحرار المقيمين في المؤداة فقط بحيث يظهر شعارها بحل اقامتها
وقيل أنها فرض عين وهو مذهب أحمد وقيل بشرط اهتة الصلاة لا يتأكد النذب
للنساء تأكده لرجال فإذ لا يذكره تركها الهيم لاهن والجماعة في مكتوبة
لذلك كرمه جدد أفضل نعم ان وجدت في بيته فقط فهو أفضل وكذا لو كانت فيه
أكثر منها في المسجد على ما اعتمده الا ذرعى وغيره قال شيخنا والوجه خلافه
ولو تعارضت فضيلة الصلاة في المسجد والحضور خارجة قدم فيم يظهر لان الفضيلة
المتعلقة بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها أو زمانها والمتعلقة
بزمانها أولى من المتعلقة بمكانها وتسنع إعادة المكتوبة بشرط أن تكون في الوقت
وأن لا تراد في اعادةها على مرة خلافاً للشيخ شيوخنا أبي الحسن البكري رحمه الله
تعالى ولو صليت الأولى جماعة مع آخر ولو واحداً اماماً كان أو مأوماً في الأولى أو
الثانية بنية فرض وان وقعت نفلاً فينوي إعادة الصلاة المفروضة واختار الامام
أنه ينوي الظهراً والعصر من لا ولا يتعرض لفرض ويرجحه في الروضة لكن الأول
مرجح الأكثرين والفرض الأولى ولو بان فساد الأولى لم تجزئه الثانية على ما اعتمده
النووي وشيخنا خلافاً لما قاله شيخه زكريا تبعاً للغزالي وابن العماد أي اذا نوى
بالثانية الفرض (وهي بجمع كثير أفضل) منها في جمع قليل للخبر الصحيح وما كان
أكثره وأحب الى الله تعالى (الأنحو بدعة امامه) أي الكثير كرافضي أو فاسق
ولو عجزوا التهمة فلا نفل جماعة بل الانفراد أفضل كذا قاله شيخنا تبعاً للشيخ
زكريا رحمه الله تعالى وكذا لو كان لا يعتقد وجوب بعض الأركان أو الشروط
وان أتى بها الا أنه يقصد بها التقضية وهو مبطل عندنا أو كون القليل بمجد متيقن
بل أرضه أو مل بانيه أو (تعطل مسجد) قريب أو بعيد (منها) أي الجماعة
بغيبته عنه لكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فقليل الجمع في ذلك أفضل من
كثيره في غيره بل بحث بعضهم أن الانفراد بالمعطل عن الصلاة فيه بغيبته أفضل
والوجه خلافه ولو كان امام القليل أولى بالامامة لئلا يعلم كان الحضور عنده

(قوله بمسجد أفضل أي
من ايقاعها في غير مسجد
مطلقاً أو فيه بغير جماعة
قوله إعادة المكتوبة أي
على الاعيان فخرج المنذورة
فان لا تسن اعادةها بل
لا تعتقد وصلاة الجنازة
لأنه لا يتنفل بها كما يأتي
فان اعادةها صحت ووقعت
نفلاً وهو مذهبنا خرجت من
سنن القياس

أولى ولو تعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كما أظنه وأعليه حيث قالوا إن
 فرض الكفاية أفضل من السنة وأفتى الغزالي وتبعه أبو الحسن البكري في شرحه
 الكبير على المنهاج بأولوية الانفراد لمن لا يخشع مع الجماعة في أكثر صلاته قال
 شيخنا وهو كذلك إن فات في جميعه أو افتاء ابن عبد السلام بأن الخشوع أولى
 مطلقا انما يأتي على قول أن الجماعة سنة ولو تعارض فضيلة سماع القرآن من
 الإمام مع فضيلة الجماعة وعدم سماعه مع كثرتها كان الأول أفضل ويجوز له فرد
 أن ينوي الاقتداء بإمام أثناء صلته وإن اختلفت ركعتهم ما لم يكن يكره ذلك له دون
 مأموم خرج من الجماعة انخوحدث امامه فلا يكره له الدخول في جماعة أخرى
 فإذا اقتدى في الاثناء لزمه موافقة الإمام ثم إن فرغ أولا ثم كسبوق والافانظاره
 أفضل وتجوز المفارقة بلا عذر مع الكراهة فتفوت فضيلة الجماعة والمفارقة بعذر
 كمرخص ترك جماعة وتركه سنة مقصودة كتشهيد أول وقت وسورة وتطويله
 وبالمأموم ضعف أو ضعف لا تفوت فضيلتها وقد تجب المفارقة كأن عرض مبطل
 أصلا امامه وقد علمه فيلزمه نيتها فوراً ولا بطلت وإن لم يتابعه اتفاقا كما في
 المجموع (وتدرك جماعة) في غير جمعة أي فضيلتها للمصلي (مالم يسلم امام) أي لم ينطق
 بجميع عليكم في التسليم الأولى وإن لم يقدمه بأن سلم عقب تحريمه لا درا كركنا
 معه فحصل له جميع ثوابها وفضلها لكنه دون فضل من أدركها كلها ومن أدرك
 جزأ من أولها ثم فارق بعذر أو خرج الإمام بنحو حدث حصل له فضل الجماعة أما
 الجمعة فلا تدرك الأبركة كما يأتي ويسن لجمع حضروا والإمام قد فرغ من
 الركوع الآخر أن يصبروا إلى أن يسلم ثم يحرمه وأما لم يضق الوقت وكذا لمن سبق
 ببعض الصلاة ورجا جماعة يدرك معهم الكل لكن قال شيخنا إن محله مالم يفت
 بانتظارهم فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء واليقين وأفتى
 بعضهم بأنه لو قصدوا فلم يدركها كتب له أجرها الحديث فيه (و) تدرك فضيلة
 (تحرم) مع الإمام (بحضوره) أي المأموم التحريم (واشتغال به عقب تحريم امامه)
 من غير تراخ فان لم يحضره أو تراخى فاتته فضيلته نعم يغتفر له وسوسة خفيفة
 وأدراك تحريم الإمام فضيلة مستقلة مأمو ربهما لكونه صفوة الصلاة ولأن ملازمه
 أربعين يوما يكتب له براءة من النار وبراءة من النفاق كما في الحديث وقيل يحصل
 فضيلة التحريم بأدراك بعض القيام ويندب ترك الإسراع وإن خاف فوت التحريم

(قوله الحديث فيه) قال
 م ر وهو ظاهر - رد لا
 لأنه لا ه ومنه حج (قوله
 بحضوره أي المأموم
 التحريم) أي وإن لم يسلمه
 كما هو ظاهر

وكذا الجماعة على الأصح إلا في الجمعة فيجب طاقته أن رجاء أدراك التحريم قبل
سلام الإمام ويسن لا مام ومنفردا انتظار داخل محل الصلاة مریدا الاقتداء به
في الركوع والشهد الأخير لله تعالى بالتأويل وتميز بين الداخلين ولولمحو
علم وكذا في السجدة الثانية ليحقق موافق تخلف لتمام فاتحة لا خارج عن محلها
وان صغر المسجد ولا داخل يعناد البطاء وتأخير الاحرام الى الركوع بل يسن
عدمه زجره قال الفوراني يحرم الانتظار للتودد ويسن للإمام تخفيف الصلاة مع
فعل أبعاض وهيأت بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الاكمل الا ان رضى
بتأويله محصورون وكره له تأويل وان قصد الحلق وق آخري ولورأى مصلح نحو
حريق خفف وهل يلزم أم لا وجهان والذي يتجه انه يلزمه لانقاذ حيوان محترم
ويجوز له لانقاذ نحو مال كذلك ومن رأى حيوانا محترما بقصد طالم أو يغرق لزمه
تخليصه وتأخير صلاة أو إبطاها ان كان فيها أو مالا جازله ذلك وكره له تركه وكره
ابتداء نفل بعد شروع المقيم في الإقامة ولو بغیر اذن الإمام فان كان فيه أتمه ان لم
يخش بتمامه فوت جماعة والاقطعه ندبا ودخل فيها مالم يرج جماعة أخرى (و)
تدرك (ركعة) مسبوق أدرك الإمام راكعا بأمر من (تتكبيره) لاحرام ثم أخرى
لهوى فان اقتصر على تكبيرة اشترط ان يأتي بها (لاحرام) فقط وان يتمها قبل ان
يصير الى أقل الركوع والالم تنعقد الا لجاهل فتعقد له فلا بخلاف ما لو نوى الركوع
وحده لم يلهى عن التحريم أو مع التحريم للتشريك أو أطلق لعارض قربى
الافتتاح والهوى فوجبت نية التحريم لتمييز عارضها من تكبيرة الهوى (و)
بأدراك (ركوع محسوب) للإمام وان قصر المأموم فلم يحرم الا وهورا كع وخرج
بالركوع غيره كالأعتدال وبالمحسوب غيره كركوع محدث ومن في ركعة زائدة
ووقع للزركشي في قواعده ونقله العلامة أبو السعود بن ظهيرة في حاشية المنهاج
انه يشترط أيضا أن يكون الإمام أهلا للتحمل فلو كان الإمام صبيا لم يكن مدركا
للكعة لانه ليس أهلا للتحمل (تأم) بأن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع
وهو بلوغ راحتيه ركبتيه (يقينا) فلو لم يطمئن فيه قبل ارتفاع الإمام منه أو شك في
حصول الطمأنينة فلا يدرك الركعة ويسجد الشاك لله وكفى المجموع لانه
شاك بعد سلام الإمام في عدد ركعاته فلا يتحمل عنه وبحث السنوى وجوب
ركوع أدرك به ركعة في الوقت (ويكبر) ندبا (مسبوق انتقل معه) لانتقاله ولو

(قوله على الأصح) أى لان
المقصود قد حصل من
غيره وقد سقط عنه الفرض
بخلافه في الجمعة ان
المنظور اليه في الجمعة
الفعل وعين الفاعل
ومقابل الأصح ما اقتضاه
كلام الراغب من الإسراع
اه م

أدركه معتدلاً كبرلاهوى وما بعده أو ساجداً مثلاً غير سجدة تلاوة لم يكبرلاهوى
إليه وبوافقه يندبأى ذكر ما أدركه فيه من تحميد وتسبيح وتشهد ودعاء وكذا صلاة
على الآل ولو فى تشهد المأموم الأول قاله شيخنا ويكبر مسبوقاً للقيام (بعد سلاميه
ان كان) المحل الذى جالس معه فيه (موضع جلوسه) لو انفرد كان أدركه فى ثالثة
رباعية أو ثمانية مغرب والالم يكبر للقيام ويرفع يديه تبعاً لأمه القائم من تشهده الأول
وان لم يكبر محلاً تشهده ولا يتورك فى غير تشهده الأخير ويسن له أن لا يقوم إلا
بعد تسليمه حتى الامام وحرم مكث بعد تسليمه ان لم يكن محل جلوسه فمبطل صلاته
به ان تعمد وعلم تحريمه ولا يقود قبل سلام الامام فان تعمد به لانية مفارقة بطالت
والمراد مفارقة هذا القعود فان سها أو جهل لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم
يقوم بعد سلام الامام وحتى علم ولم يجلس طلت صلاته وبه فارق من قام عن امامه
فى التشهد الأول عامداً فانه يعتد بقراءته قبل قيام الامام لانه لا يلزمه الرجوع اليه
(وشروط القدوة) شروط منها (نية اقتداء أو جماعة) أو ائمة امام بالامام الحاضر
أو الصلاة معه أو كونه مأموماً (مع تحريم) أى يجب ان تكون هذه النية مقترنة مع
التحريم واذالم تقترن نية نحو الاقتداء بالتحريم لم تنعقد الجماعة لاشتراط الجماعة
فيها وتنعقد غيرها فرادى فلو ترك هذه النية أو شك فيها وتابع مصابياً فى فعل كأن
هوى لركوع متابعه أو فى سلام بأن قصد ذلك من غير اقتداء به وطال عرفاً
انتظاره لطلت صلاته (ونية امامة) أو جماعة (سنة امام فى غير جمعة) لينال فضل
الجماعة والخروج من خلاف من أوجبها وتصح نيته مع تحريمه وان لم يكن خلفه
أحدان وثق بالجماعة على الوجه لانه يصير اماماً فان لم ينو لولعدم علمه
بما قد بين حصل لهم الفضل دونة وان نواه فى الاثناء حصل له الفضل من حينئذ
أما فى الجماعة فنلزمه مع التحريم (و) منها (عدم تقدم) فى المكان بقينا (على امام
بعقب) وان تقدمت أصابعه أما الشك فى التقدم فلا يؤثر ولا يضر مساواته لكانها
مكرهة (ونذب وقوف ذكر) ولو صبيحاً لم يحضر غيره (عن يمين الامام) والاسن له
نحو يله لا لباع (متأخراً) عنه (قليل) بأن تتأخر أصابعه عن عقب امامه وخارج
بالذ كر الانثى فتدفع خلفه مع مزيد تأخر (فان جاء) ذكر (آخر أحرى عن يساره)
بتأخر قليل (ثم) بعد احرامه (تأخراً) عنه يندبأى قيام أو ركوع حتى يصير اصفا
وراءه (و) وقوف (رجلين) جاآمعا (أو رجال) قصدوا الاقتداء بمصل (خلفه)

(قوله نية اقتداء) ذكر
نحو من كيفيات نية الجماعة
قال حج قول جميع لا يكفى نية
نحو القدوة أو الجماعة
بلى لا بد ان يستحضر
الاقتداء بالحاضر ضعيف
اه ونحوه فى م (قوله
عدم تقدم المح) فى شيخنا
لو قدم احدى رجليه
وأخر الأخرى أو قارن
بها الامام فان اعتمده على
المقدمة فضر باتفاقهما
أو على المؤخرة لا يضر
باتفاقهما أو على ما فضر
عند حج ولا يضر عند م

صفا (و) نذب وقوف (في صف أول) وهو ما يلي الامام وان تخلله منبر او عمود (ثم ما يابيه) وهكذا و افضل كل صف يمينه ولو ترادف يمين الامام والصف الاول قدم فيما يظهر ويمينه أولى من القرب اليه في يساره وادراك الصف الاول أولى من ادراك ركوع غير الركعة الأخيرة أما هي فان فوقها قصد الصف الاول فادراكها أولى من الصف الاول (وكره) للمأموم (انفراد) عن الصف الذي من جنسه ان وجد فيه سعة بل يدخله (وشروع في صف قبل اتمام ما قبله) من الصف ووقوف الذكر الفردي عن يساره وورائه ومحاذياله ومتأخرا كثيرا وكل هذه تفوت فضيلة الجماعة كما صرحوا به ويسن ان لا يزيد ما بين كل صفين والاقل والامام على ثلاثة أذرع ويقف خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم النساء ولا يؤخر الصبيان للبالغين لا اتحاد جنسهم (و) منها (علم بانتهال امام) برؤية أول بعض صف أو جماع لصوته أو صوت مبلغ ثقة (و) منها (اجتماعهما) أي الامام والمأموم (بمكان) كما عهد عليه الجماعة في العصر الحالية (فان كانا بمسجد) ومنه جداره ورحبته وهي ما خرج عنه اسكن حجر لاجله سواء علم وقفيتها مسجد أو جمل أمرها صلا بالظاهر وهو التحويط اسكن ما لم يتيقن حدوثها بعده أنها غير مسجد لا حرمة وهو موضع اتصال به وهي المصلحة كما نص باب ماء ووضع نعال (صح الاقتداء) وان زادت المسافة بينهما على ثلثمائة ذراع أراحلتا الابنية بخلاف من يبناء فيه لا يفتن بابه اليه بأن سمر أو كان سطحاً لا مرقى له منه فلا تصح القدوة اذ لا اجتماع حينئذ كما لو وقف من وراء شيك الجدار المسجد ولا يصل اليه الا بازوراراً وانعطاف بأن ينحرف عن جهة القبلة لو أراد الدخول الى الامام (ولو كان أحدهما فيه) أي المسجد (والآخر خارجاً شرط) مع قرب المسافة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريباً (عدم حائر) بينهما يمنع مروراً أو رؤية (أو وقوف واحد) من المأمومين (حذاء منفذ) في الحائل ان كان كما اذا كانا ببناءين كحجرتين وصفة من دار أو كان أحدهما ببناء والآخر بفناء فيشترط أيضاً هنا ما مر فان حال ما يمنع مروراً كشباك أو رؤية كباب مردود وان لم تغلق ضيقه لمنعه المشاهدة وان لم يمنع الاستطراق ومثله الستار المرخي أو لم يقف أحد حذاء منفذ لم يصح الاقتداء فيهما وإذا وقف واحد من المأمومين حذاء المنفذ حتى يرى الامام أو بعض من معه في بناءه فينبذ تصح صلافة من بالمكان الآخر تبعاً لهذا المشاهد فهو في حقهم كالامام

حتى لا يجوز التقدم عليه في الموقف والاحرام ولا بأس بالتقدم عليه في الافعال ولا يضرهم بطلان صلاته بعد احرامهم على الوجه كرتالرجح الباب أثناءه لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (فرع) لو وقف أحدهما في علو والآخر في سفلى اشترط عدم الخيلولة لا محاذاة قدم الاعلى رأس الاسفل وان كانا في غير مسجد على ما دل عليه كلام الروضة وأصلها والمجموع خلافا لجمع متأخرين ويكره ارتفاع أحدهما على الآخر بلا حاجة ولو في المسجد (و) منها (موافقة في سنن تفحش مخافة فيها) فعلا أوتر كافتبطل صلاة من وقعت بينه وبين الامام مخافة في سنة كسجدة تلاوة فعلها الامام وتركها المأموم عامدا عالما بالتحريم وتشهد أول فعله الامام وتركها المأموم أوتر كها الامام وفعله المأموم عامدا عالما وان لحقه على القرب حيث لم يجلس الامام للاستراحة لعدوله عن فرض المتابعة الى سنة اما دالم تفحش المخافة فيها فلا يضر الاتيان بالسنة كقنوت أدرك مع الاتيان به الامام في سجدة الاولى وفارق التشهد الاول بأنه فيه أحدث فعود الم يفعل الامام وهذا اعطى طول ما كان فيه الامام فلا يخش وكذا لا يضر الاتيان بالتشهد الاول ان جالس امامه للاستراحة لان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعل الامام والالم يحجز وأبطل صلاة العالم العامد الم يوم فارقته وهو فراق بعذر فيكون أولى واذا لم يفرغ المأموم منه مع فراغ الامام جازله التخلف لاتمامه بل يندب ان علم انه يدرك الفاتحة بكاملها قبل ركوع الامام لا التخلف لاتمام سورة بل يكره اذالم يلحق الامام في الركوع (و) منها (عدم تخلف عن امام بركنين فعليين) متواليين تامين (بلا عذر مع تعدد علم) بالتحريم وان لم يكونا طويلا فان تخلف بهما بطلت صلاته لفحش المخافة كأن ركع الامام واعتدل وهوى للسجود أى زال من حد القيام والمأموم قائم وخرج بالفعلين القوليان والقولى والفعل (و) عدم تخلف عنه معهما (بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يحسب منها الاعتدال والجلوس بين السجدين (بعذر أوجبه) أى اقتضى وجوب ذلك التخلف (كإمراع امام قراءة) والمأموم بطئ القراءة لعجزه خافى لا لوسوسة أو الحركات (وانتظار مأموم سكنته) أى سكنته الامام ليقرأ فيها الفاتحة فركع عقبها وسهوه عنها حتى ركع الامام وشكه فيها قبل ركوعه اما التخلف لوسوسة بأن كان يردد الكلمات من غير موجب فليس بعذر قال شيخنا ينبغي في ذى وسوسة صارت كالخلقية بحيث يقطع كل من رآه أنه لا يمكنه تركها أن

(قوله وتشهد أول فعله الامام وتركها المأموم) أى عامدا عالما فتبطل صلاة المأموم بذلك المخافة هذا مفاد الشارح وهذه الطريقة ضعيفة والمعتمد ان للمأموم ان يترك التشهد الاول عالما عامدا مع فعل الامام له ولا تبطل صلاته بتلك المخافة ولا يجب العود على المأموم الى ما الامام فيه اه

بأنى فيه ما فى بطى الحركة فيلزم المأموم فى الصور المذكورة اتمام الفاتحة ما لم يتخلف
بأكثر من ثلاثة أركان كان طويلاً وان تخلف مع عذراً بأكثر من الثلاثة بأن لا يفرغ
من الفاتحة الا والا امام قائم عن السجود أو جالس للشهد (فليوافق) امامه وجوبا
(فى) الركن الرابع وهو القيام أو الجلوس للشهد ويترك ترتيب نفسه (ثم يندرك) بعد سلام
الامام ما بقى عليه فان لم يوافق فى الرابع مع علمه بوجوب المتابعة ولم ينو
المفارقة بطلت صلاته ان علم وتعمد وان ركع المأموم مع الامام فشكل هل قرأ
الفاتحة أو تذكر أنه لم يقرأها لم يجزله العود الى القيام وتدارك بعد سلام الامام
ركعة فان عاد لما عاد اطلت صلاته والا فلا فلو تيقن القراءة وشك فى اكمالها
فانه لا يؤثر (ولو اشتغل مسجوق) وهو من لم يدرك من قيام الامام قدرا يسع الفاتحة
بالنسبة الى القراءة المعتدلة وهو ضد الموافق ولو شك هل أدرك زمانا يسعها تخلف
لا تمامها ولا يدرك الركعة ما لم يدركه فى الركوع (بسنة) كتمه ووافتح أوله
يشغل بشئ بأن سكت زمانا بعد تحريمه وقبل قراءته وهو عالم بأن واجبه الفاتحة
أو استمع قراءة الامام (قرأ) وجوبا من الماتحة بعد ركوع الامام سواء أعلم انه
يدرك الامام قبل رفعه من سجوده أم لا على الوجه (قدرها) حروفا فى ظنه أو قدر
زمن سكوتة لتقصيره بعدوله عن فرض الى غيره (وعذر) من تخلف لسنة كبطىء
القراءة على ما قاله الشيخان كالبغوى لوجوب التخلف فيتخلف ويدرك الركعة
ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان خلافا لما اعتمد به جمع محققون من كونه غير
معذور لتقصيره بالعدول المذكور وجزم به شيخنا فى شرح المنهاج وفتاويه ثم قال
من عبر بعذره فعبارة مؤولة وعليه أنه ان لم يدرك الامام فى الركوع فاتته الركعة
ولا يركع لانه لا يحسب له بل يتابعه فى هويته للسجود والابطال صلاته ان علم
وتعمد ثم قال والذي يتجه أنه يتخلف لقراءة مألوفة حتى يريد الامام الهوى للسجود
فان كمل وافقه فيه ولا يركع والابطال صلاته ان علم وتعمد والافارقة بالنية قال
شيخنا فى شرح الارشاد والاقرب للمنفق الاول وعليه أكثر المتأخرين اما
اذا ركع بدون قراءة قدرها فبطلت صلاته وفى شرح المنهاج له عن معظم اصحاب
أنه يركع ويسقط عنه بقية الفاتحة واختبر بل رجحه جمع متأخرون وأطالوا
فى الاستدلال له وأن كلام الشيخين يقتضيه أما اذا جهل أن واجبه ذلك فهو بتخلفه
لما لزمه متخلف بعذر قاله القاضى وخرج بالمسبوق الموافق فانه اذا لم يتم الفاتحة

(قوله هل أدرك
الخ) مقابله محذوف
والاصل هل أدرك بعد
تحريمه وقبل ركوع امامه
زمانا يسعها أولا (قوله
أم لا) أى أم لم يعلم انه
يدرك الامام قبل رفعه
من سجوده (قوله والا)
أى وان لا يتابعه فى هويته
للسجود بطلت صلاته الخ

لا شغاله بسنة كدعاء افتتاح وان لم يظن ادراك الفاتحة معه يكون كبطيء القراءة
 فيما هو بالاتراع (وسبقه) أي المأموم (على امام) عامدا عالما (ب) تمام (ركنين
 فعليين) وان لم يكونا طويلا (مبطل) للصلاة لفحش المخالفة وصورة التقدم بها
 أن يركع ويعتدل ثم يهوى للسجود مثلا والامام قائم أي أن يركع قبل الامام فلما
 أراد الامام أن يركع رفع فلما أراد الامام أن يرفع سجد فلم يجتمع معه في الركوع
 ولا في الاعتدال ولو سبق بهما - أو وجهه لالم يضرا - لكن لا يعتد بهما - ما فاذا لم يعد
 للاتبان بهما مع الامام - أو وجهه لا أتى بعد سلام امامه بركعة والا أعاد الصلاة
 (و) - سبقة عليه عامدا عالما (ب) تمام (ركن فعلي) كأن يركع ويرفع والامام قائم
 (حرام) بخلاف التخاف به فانه مكروه كما يأتي ومن تقدم بركن سن له العود ليوافقه
 ان تعمدوا لا تخبر بين العود والدوام (ومقارنته) أي مقارنة المأموم الامام (في
 أفعال) وكذا أقوال غير تحرم (مكروهة كتخاف عنه) أي الامام (الى فراغ ركن
 وتقدم عليه بابتدائه وعند تعمد أحد هذه الثلاثة تفوته فضيلة الجماعة فهي
 جماعة صحيحة - لكن لا ثواب عليها فيسقط اثم تركها أو كراهته فقول جمع انتفاء
 الفضيلة يلزمه الخروج عن المتابعة حتى يصير كل منفرد ولا تصح له الجمعة وهم كما بينه
 الزركشي وغيره ويجرى ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة بأن لم يتصور وجوده
 في غيرها فالسنة للمأموم ان يتأخر ابقاء فعله - له عن ابقاء فعل الامام ويتقدم
 على فراغه منه والاكمل من هذا أن يتأخر ابقاء فعل المأموم عن جميع حركة
 الامام ولا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة المنقل اليه فلا يهوى للركوع والسجود
 حتى يستوى الامام راكعا أو تصل جهته الى المسجد ولو قارنه بالتحريم أو تبين تأخر
 تحريم الامام لم تنعقد - لانه ولا بأس باعادته التكبير سرانية ثانية ان لم يشعروا
 ولا بالمقارنة في السلام وان سبقه بالفاتحة أو بالشهادتين بأن فرغ من أحدهما قبل
 شروع الامام فيه لم يضرب وقبل تجب الاعادة مع فعل الامام أو بعده وهو أولى فعليه
 ان لم يعد به بطأت ويسن مراعاة هذا الخلاف كما يسن تأخير جميع فاتحته عن
 فاتحة الامام ولو في أولى السرية ان ظن انه يقرأ السورة ولو علم ان امامه يقتصر على
 الفاتحة لزمه أن يقرأها مع قراءة الامام (ولا يصح قدوة بمن اعتقد بطلان صلاته)
 بأن ارتكب مبطلا في اعتقاد المأموم كشافعي - الذي يخفى من فرجه دون ما اذا
 افتصد نظرا - الاعتقاد المقتدى لان الامام محدث عنده بالمس دون الفصد فيتعذر

(قوله يكون كبطيء
 القراءة فيما هو) أي
 ويكون معذورا في تخلفه
 عن امامه في تخلف بثلاثة
 اركان طويلا (قوله ولو
 سبق) بينهما لافعال أي
 ولو سبق المأموم الامام بهما
 أي بالركنين - أو الخ
 (قوله والدوام) أي على
 ما هو فيه وانما يسن للامام
 العود جبرالما فانه وخير
 الراهي لعدم تفصيله

ربط صلاته بصلاة الامام لانه عنده ليس في صلاة ولو شك شافعي في اتيان المخالف
 بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسينا للظن به في توفى الخلاف
 فلا يضر عدم اعتقاده الوجوب **فرع** لو قام امامه لزيادة كعامة ولوسه والم
 يعزله متابعتة ولو مسبوقا أو شا كافي ركعة بل يفارقه ويسلم أو ينتظره على المعتمد
 (ولا) قدوة (بمقتد) ولو احتمل الا وان بان اماما وخرج بمقتد من انقطعت قدوته
 كارسلم الامام مقام مسبوق فاقته أدى به آخر صحت اوقام مسبوقون فاقته أدى
 بعضهم ببعض صحت أيضا على المعتمد لكن مع الكراهة (ولا) قدوة (قارئ بأى)
 وهو من يخيل بالافتحة أو بعضها ولو بجزء منها بأن يعجز عنه بالكلية وعن
 اخراجه عن مخرجه أو عن أصل تشديده وان لم يمكنه التعلم ولا علم بحاله لانه لا يصلح
 لتحمل القراءة عنه لو أدر كذا كعا ويصح الاقتداء بمن يجوز كونه أميا الا اذا
 لم يجهر في جهريه فيلزمه مفارقتة فان استمر جاهلا حتى سلم لزمته الاعادة مالم
 يتبين أنه قارئ ومحل عدم صحة الاقتداء بالامى ان لم يستوالامام والمأموم في الحرف
 المتحوز عنه بان أحسنه المأموم فقط أو أحسن كل منهما ما غير ما أحسنه الآخر
 ومنه أرتيدغم في غير محله بابدال والتعبدال حرفا بآخر فان أمكنه التعلم ولم يتعلم
 لم تصح صلاته والا صحت كقتدائه بمثله وكراهة اقتداء بنحو تاء وفاء ولا حن بما
 لا يغير معنى كضم هاء الله وفتح دال نعيد فان لحن لغير المعنى في الفتحة كأنعمت
 بكسر أو ضم أبطل صلاة من أمكنه التعلم ولم يتعلم لانه ليس بقارئ نعم ان ضاق
 الوقت صلى حرمة واعادته يرد قال شيخنا ويظهر أنه لا يأتي بتلك الكلمة لانه غير
 قرآن قط ما فلم تتوقف صحة الصلاة حينئذ علمها بل تعمد لها ولو لم مثل هذا مبطل
 انتهى أولى غيرها صحت صلاته والتدوية الا اذا قدر وعلم وتعمد لانه حينئذ كلام
 أجنبي وحيث بطلت صلاته هنا بطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله المساوردى
 واختار السبكي ما اقتضاه قول الامام وليس لهذا اقراء غير الفتحة لانه يشكك بما
 ليس بقارئ بالضرورة من البطلان مطلقا (ولو اقتدى بمن ظنه أهلا) للامامة
 (فبان خلافه) كأن ظنه قارئاً أو غير مأموم أو رجلاً أو عاقلاً فبان أميا أو مأموما
 أو امرأة أو مجنوناً (أعاد) الصلاة وجوباً بالتقصير بترك البحث في ذلك (لا) ان
 اقتدى بمن ظنه متطهراً فبان (ذا حدث) ولو حدثاً كبيراً (أو) (خبت) خفي ولو في
 جمعة ان زاد على الاربعين فلا تجب الاعادة وان كان الامام عالماً لانتفاء تقصير

(قوله فان أمكنه التعلم) لم
 ويعتبر به كما قال البغوى
 وغيره مضى زمن امكان
 التعلم من اسلام المصلى ان
 طرأ اسلامه وبحت بعضهم
 اعتباره من سن التمييز
 سم على حج والمعتمد أنه من
 البلوغ زى كما بهامش (قوله
 من البطلان مطلقاً) أى
 لا فرق بين قادر على التعلم
 وعاجز عنه اهـ حج والمعتمد
 الحرمة للقراءة ولا تبطل
 الصلاة اهـ زى أى حيث
 كان عاجزاً

المأموم اذا أماره عليهما ومن ثم حصل له فضل الجماعة اما اذا بان ذا خبث ظاهر
 فيلزمه الاعادة على غير الاعمى لتقصيره وهو ما نفاه التوب وان حال بين الامام
 والمأموم حائل والاوجه في ضبطه أن يكون بحيث لو تأمله المأموم رآه والخفي بخلافه
 وصح النووي في التحقيق عدم وجوب الاعادة مطلقا (وصح اقتداء سليم بسلس)
 لا بول أو المذى أو الضراط وقائم بقاعد ومتوضئ بمقتبهم لا تلهيها عادة (وكره
 اقتداء) (بفاسق ومبتدع) كرافضى وان لم يوجد أحد سواهم ما لم يخش فتنة وقيل
 لا يصح الاقتداء بهم ما وكره أيضا اقتداء بموسوس واقلاف لا بولد الزنا لكنه خلاف
 الاولى واختار السبكي ومن تبعه انتفاء الكراهة اذا عذرت الجماعة الا خلاف
 من تذكره خلفه بل هي أفضل من الانفراد وجزم شيخنا بانهم لا تزول حينئذ بل
 الانفراد أفضل منها وقال بعض أصحابنا والاوجه عندي ما قاله السبكي رحمه الله
 تعالى **﴿تنبيه﴾** وعذر الجماعة كالجمعة مطر يبيل ثوبه الخبر الصحيح انه صلى الله
 عليه وسلم لم أمر بالصلاة في الرحا يوم مطر لم يبيل أسفل النعال بخلاف ما لا يبيله نعم
 قطر الماء من سقف الطريق عذروا ان يبيله اقلية نجاسته أو استقذاره ووحل
 لم يأمن معه التلوث بالمشي فيه أو الرلق وحرش يدوان وجد ظلا يمشي فيه وبرد شديد
 وظلمة شديدة بالليل ومشقة مرض وان لم تنج الجلوس في الفرض لا صداع
 يسير ومدافعة حدث من بول او غائط أو ريح فتكره الصلاة معها وان خاف فوت
 الجماعة لو فرغ نفسه كما صرح به جمع واحد وثلاث في الفرض لا يجوز قطعه
 ومحل ما ذكر في هذان اتسع الوقت بحيث لو فرغ نفسه أدرك الصلاة كاملة والا
 حرم التأخير لذلك وقد لباس لا ثوبه وان وجد ساترا العورة وسير رقة لم يرد سفر
 مباح وان أمن لمشقة استيحاشه وخوف ظالم على معصوم من عرض أو نفس أو مال
 وخوف من حبس غريم معسر وحضور مريض وان لم يكن نحو قريب بلامتعهد له
 او كان نحو قريب محتضرا أو لم يكن محتضرا لكن يأنس به وغلبة نعاس عند
 انتظاره للجماعة وشدة جوع وعطش وعي حيث لم يجد قائدا بأجرة المثل وان
 أحسن المشي بالعصا **﴿تنبيه﴾** ان هذه الاعذار تمنع كراهة تركها حيث سنت
 وانما حيث وجبت ولا تحصل فضيلة الجماعة كما قال النووي في المجموع واختار
 غيره ما عليه جمع متقدمون من حصرها ان قصدوا لولا العذر قال في المجموع
 يستحب ان ترك الجماعة بلا عذر ان يتصدق بدينار أو نصفه لخبر أبي داود وغيره

❦ فصل في صلاة الجمعة ❦

هي فرض عين عند اجتماع شرائطها وفرضت بحكمة ولم تقم بها فقد العدد أولان
شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم مستخفيا فيها وأول من أقامها بالمدينة
نبيل الهجرة أسعد بن زرارة بقربة على ميل من المدينة وصلاتها أفضل الصلوات
وسميت بذلك لاجتماع الناس اها أولان آدم اجتمع فيها مع حواء من مزدلفة
فلذلك سميت جمعة (تجب جمعة على) كل مكلف أي بالغ عاقل (ذكر حر) فلا
تلزم على أنثى وخنثى ومن بهرق وان كوتب انقصه (متوطن) محل الجمعة لا يسافر
من محل اقامتها صيفا وشتاءا لالحاجة كتجارة وزيارة (غير معذور) بخو مرض
من الاعذار التي مرت في الجماعة فلا تلزم على مريض ان لم يحضر بعد الزوال
محل اقامتها وتنعقد بمعذور (و) تجب (على مقيم) محل اقامتها غير متوطن كمن
أقام محل جمعة أربعة أيام فأكثر وهو على عزم العود الى وطنه ولو بعد مدة طويلة
وعلى مقيم متوطن محل يسمع منه النداء ولا يباغ أهله أربعين فتلزمها الجمعة (و)
لكن (لا تنعقد) الجمعة (به) أي بمقيم غير متوطن ولا بمتوطن خارج بلاد اقامتها وان
وجبت عليه بسماعه النداء منها (ولا يجن بهرق وصبا) بل تصح منهم ان يذبحي
تأخر احرامهم عن احرام أربعين ممن تنعقد به الجمعة على ما اشترطه جمع محققون
وان خالف فيه كثيرون (وشروط) لصحة الجمعة مع شروط غيرها ستة أحدها
(وقوعها جماعة) بنية امامة واقامة مقترنة بتحريم (في الركعة الاولى) فلا تصح
الجمعة بالعدد فرادى ولا نشترط الجماعة في الركعة الثانية فلو صلى الامام
بالاربعة ركعة ثم أحدث فأنتم كل منهم ركعة واحدة أولم يحدث بل فارقوه
في الثانية وأنتموا منفردين أجزاءهم الجمعة نعم بشرط بقاء العدد الى سلام الجميع
حتى لو أحدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطأت
جمعة الكل ولو أدرك المسبوق ركوع الثانية واستمر معه الى أن سمى أي بر كعة
بعد سلامه جهرا وتمت جمعة ان صحت جمعة الامام وكذا من اقتدى به وأدرك ركعة
معه كما قاله شيخنا وتجب على من جاء بعد ركوع الثانية نية الجمعة على الاصح وان
كانت الظاهر هي اللازمة له وتيل تجوز نية اظهروا فتى به البلقبي وأطال الكلام
فيه (و) ثانيها وقوعها (بأربعين) ممن تنعقد بهم الجمعة ولو مرضى ومنهم الامام
ولو كاوا أربعين فقط وفيهم أي واحد أو أكثر تصرف في التعميم لم تصح جمعتهم

(قوله ولا يجن بهرق)
أي لا تنعقد به ولا تجب
عليه على الصحيح لعدم
كماله واشتغاله ومقابل
الصحيح انه ان كان بينه
وبين سببه مهابة
ووقعت الجمعة في نوبته
فعليه الجمعة والا فلا
(قوله بأربعين) وهذا
القول هو المفتى به من
أربعة عشر قولا

ابطالان صلاته فيمنقصون اما اذا لم يقصر الا في التعميم لم تقصر الجمعة به كما جزم به
 شيخنا في شرحي العباب والارشاد تبعاً لما جزم به شيخه في شرح الروض ثم قال
 في شرح المنهاج لا فرق بين أن يقصر الاممي في التعميم وأن لا يقصر والفرق بينهما
 غير قوي انتهى ولو نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فعل حال نقصهم
 اعددمهماءهم لم له فان عادوا قريبا غير فاجاز البناء على ما مضى والاوجب
 الاستئناف كنقصهم بين الخطبة والصلاة لانتفاء الموالاة فيهما **﴿فرع﴾**
 من له مسكنان يباين فالعبرة بما كثرت فيه اقامته فبما فيه أهله وماله وان كان
 بواحد أهل وبآخر مال فبما فيه أهله فان استويا في الكل فبالحل الذي هو فيه حالة
 اقامة الجمعة ولا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين خلافاً لابي حنيفة رحمه الله تعالى
 فتنعقد عنده بأربعة ولو عبيداً أو مسافرين ولا يشترط عندنا اذن السلطان
 لاقامتها ولا كون محلها امصرا خلافاً له فيهما وسئل البلقيني عن أهل قرية لا يبلغ
 عددهم أربعين هل يصلون الجمعة أو الظهر فأجاب رحمه الله يصلون الظهر على
 مذهب الشافعي وقد أجاز جمع من العلماء أن يصلوا الجمعة وهم وقوي فاذا
 قلدوا أي جميعهم من قال هذه المقالة فانهم يصلون الجمعة وان احتاطوا فاصلوا
 الجمعة ثم الظهر كان حسناً (و) ثالثها وقوعها ربحل معدود من الابد ولو بقضاء
 معدود منها بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة وان لم يتصل بالابنية بخلاف محل
 غير معدود منها وهو ما يجوز السفر القصر منه **﴿فرع﴾** لو كان في قرية أربعين
 كاملون لزمهم الجمعة بل يحرم عليهم على المعتمد تعطيل محلهم من اقامتها
 والذهاب اليها في بلاد أخرى وان سمعوا النداء قال ابن الرفعة وغيره انهم اذا سمعوا
 النداء من مصر فهم مخيرون بين أن يحضروا البلد للجمعة وبين أن يقيموها في
 قريتهم واذا حضروا البلد لا يكمل بهم العدد لانهم في حكم المسافرين واذا لم يكن
 في القرية جمع تنعقد بهم الجمعة ولو بائتناع بعضهم منها يلزمهم السعي الى بلد
 يسمعون من جانبه النداء قال ابن عجيل ولو تعددت مواضع متقاربة وتميز كل باسم
 فلكل حكمه قال شيخنا انما يتجوز ذلك ان عد كل مع ذلك قرية مستقلة عرفاً
﴿فرع﴾ لو أكره السلطان أهل قرية أن ينتقلوا منها ويبنوا في موضع
 آخر فسكنوا فيه وقصدوا العود الى البلد الاقل اذا فرج الله عنهم لا يلزمهم
 الجمعة بل لا تصح منهم اعددم الاستيطان (و) رابعها وقوعها (في وقت ظهر)

فلوضاق الوقت عنها ومن خطبتيها أو شئت في ذلك صلوا ظهرها ولو خرج الوقت
 بقيتا أو ظناوهـم فيها ولو قبل السلام وان كان ذلك باخبار عدل على الوجه
 وجب الظهر بناء على ماضى وفات الجمعة بخلاف ما لو شئت في خروجهـم لان
 الاصل بقاؤه ومن شروطها أن لا يسبقها بتحرّم ولا يقارن فيها جمعة بحالها الا ان
 كثرا له وعسرا اجتماعهم بمكان واحد منه ولو غير مسجد من غير حقوق مؤذنيه
 كحروير شديد فيجوز حينئذ تعددها للحاجة بحسبها لا بغيره لا يصح ظهر
 من لا عذر له قبل سلام الامام فان صلاها جاهلا لانه قد نفل ولو تركها أهل بلاد
 فصلوا الظهر لم يصح ما لم يضق الوقت عن أقل واجب الخطبتين والصلاة وان علم من
 عادتهم أنهم لا يقيمون الجمعة (و) خامسها وقوعها أى الجمعة (بعد خطبتين)
 بعد زوال لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة الا بخطبتين
 (بأركانها) أى بشرط وقوع صلاة الجمعة بعد خطبتين مع اتيان أركانها
 الآتية (وهي) خمسة أحدها (حمد الله تعالى) وثانيها (صلاة على النبي) صلى الله
 عليه وسلم (بلفظهما) أى حمد الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
 كالحمد لله أو الحمد لله فلا يكفي الشكر لله أو الثناء لله ولا الحمد للرحمن أو للرحيم
 وكالهم صل أو صلى الله أو ألى على محمد أو أحمد أو الرسول أو النبي أو الحائز
 أو نحوه فلا يكفي اللهم سلم على محمد وارضح محمد أو لا صلى الله عليه بالضمير وان تقدم
 له ذكر يرجع اليه الضمير كما صرح به جمع محققون وقال السكال الدميرى وكثيرا
 ما يسمون الخطباء في ذلك انتهى فلا تغتر بما تجده مسطورا في بعض الخطب النبائية
 على خلاف ما عليه محققو المتأخرين (و) ثالثها (وصية بتقوى الله) ولا يتعين لفظها
 ولا تطويلها بل يكفي نحو أطيعوا الله بما فيه حث على طاعة الله أو زجر عن
 معصية لانها المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد التحذير من غرور الدنيا وذكر
 الموت وما فيه من القضاة والالم قال ابن الرفعة يكفي فيها ما شتمت على الامر
 بالاستعداد للموت ويشترط أن يأتي بكل من الأركان الثلاثة (فيها) أى في كل
 واحدة من الخطبتين وينبى أن يرتب الخطيب الأركان الثلاثة وما بعدها بأن
 يأتي أولا بالحمد فالصلاة فالوصية فبالقراءة فبالدعاء (و) رابعها (قراءة آية)
 مفهومة (في احدهما) وفي الاولى أولى وتسبى بعد فراغها قراءة أو بعضها
 في كل جمعة للاتباع (و) خامسها (دعاء) أخرى للمؤمنين وان لم يتعرض للمؤمنات

(قوله من لا عذر له) أما من
 له عذر له ذلك وإذا صلى
 المعذور الظهر ثم زال
 عذره قبل فوات الجمعة
 وأمكنه لم يلزمه بل تسن
 له اهـ حج (قوله لم يصح
 ما لم يضق الوقت) هذا
 ما عتمده في التحفة ونقل
 فيها عن بعضهم الصحة
 (قوله بعد زوال) فلو
 خطب قبله لم يصح الخطبة
 قوله فلا يكفي مجرد التحذير
 اهـ لم أن التقوى أحمد
 أركان الطريق وهي
 خمسة تقوى الله في السر
 والعلن واتباع السنة
 في الأقوال والأفعال
 والأعراض عن الخلق
 في الأقبال والادبار
 والرضا عن الله في القليل
 والكثير والرجوع الى
 الله في السراء والضراء
 اهـ يتصرف

خلا فلاذرعى (ولو) بقوله (رحمكم الله) وكذا بنحو اللهم أجرنا من النار ان قصد
تخصيص الحاضرين (في) خطبة (ثانية) لا تباع السلف والخلف والدعاء للسلطان
بخصوصه لا يسن اتفاقا الا مع خشية فتنة فيجب ومع عدمها لا بأس به حيث
لا مجازفة في وصفه ولا يجوز وصفه بصفة كاذبة الا الضرورة ويسن الدعاء لولاية
العهدة قطعا وكذا لولاية المسلمين وجيوشهم بالصلاح والنصر والقيام بالعدل
وذكر المناقب لا يقطع الولاء مالم يبد منه عرضا عن الخطبة وفي التوسط يشترط
أن لا يطيله اطالة تقطع الموالاة كما يفعله كثير من الخطباء الجهال قال شيخنا ولو
شك في ترك فرض من الخطبة بعد فراغها لم يؤثر كالا يؤثر الشك في ترك فرض
بعد الصلاة أو الوضوء (وشترط فهمها) أي الخطبتين (اسماع أربعين) أي تسعة
وثلاثين سواء من تقدمهم الجمعة (الاركان) لاجميع الخطبة قال شيخنا لا تجب
الجمعة على أربعين بعضهم أصم ولا تصح مع وجود غلط يمنع سماع ركن الخطبة
على المعتمد فهمها وان خالف فيه جمع كثيرين فلم يشترطوا الا الحضور فقط وعليه
يدل كلام الشيخين في بعض المواضع ولا يشترط كونهم يحل الصلاة ولا فهمهم لما
يسمونه (و) شترط فهمها (عربية) لا تباع السلف والخلف وفائدتها بالعربية
مع عدم معرفتهم لها العلم بالوعظ في الجملة قاله القاضى وان لم يمكن تعلمها بالعربية
قبل ضيق الوقت خطب منهم واحد بلسانهم وان أمكن تعلمها وجب على كل على
الكفاية (وقيام قادر) عليه (وطهر) من حدث أكبر وأصغر وعن نجس غير معفو
منه في ثوبه وبدنه ومكانه (وستر) لا عورة (و) شترط (جلوس بينهما) بطمأينة فيه وسن
أن يكون بقدر سورة الاخلاص وان يقرأها فيه ومن خطب قاعدا لعذر فصل
بينهما بسكتة وجوبا وفي الجواهر لو لم يجلس حسب ما واحدة فجلس وبأني بثالثة
(وولاء) بينهما وبين أركانها وبينها وبين الصلاة بأن لا يفصل طويلا عرفا وسيأتي
أن اختلال الموالاة بين المجموعتين بفعل ركعتين بل بأقل مجزئ فلا يبعد الضبط
بهذا هنا ويكون ياتى بالعرف (وسن لمريدها) أي الجمعة وان لم يلزمه (غسل) بتعميم
البدن والرأس بالماء فان عجز عن تبعم بنية الغسل (بعد) طلوع (فجر) وينبغي
اصاتم خشي منه مفطراته وكذا اسائر الاغسال المستنونة وقربه من ذهابها اليها
أفضل ولو تعارض الغسل والتبكير فإعادة الغسل أولى للخلاف في وجوبه ومن ثم
صكره تركه ومن الاغسال المستنونة غسل العبدن والكسوفين والاستسقاء

(قوله - واه) أي الخطيب
فلا يشترط سماعه ولا
سماعه لانه وان كان أصم
بهم ما يقول حج (قوله
اسماع أربعين الاركان
أي بالفعل لا بالقوة كما في
الصفة

وأغسال الحج وغسل غسل الميت والغسل للاعتكاف ولكل ليلة من رمضان
 والحجامة واتغير الجسد وغسل الكافر إذا أسلم للأمر به ولم يجب لأن كثيرين أسلموا
 ولم يؤمروا به وهذا إذا لم يعرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنابة أو نحوها
 والأوجب الغسل وإن اغتسل في الكفر لبطلان نيته وآكدها غسل الجمعة ثم من
 غسل الميت ﴿تنبيه﴾ قال شيخنا بن قضاء غسل الجمعة كسائر الاغسال
 السنوية وإنما طلب قضاؤه لأنه إذا علم أنه يقضى داوم على أدائه واجتنب تقويته
 (وبكور) غير خطيب إلى المصل من طلوع الفجر لما في الخبر الصحيح أن للجاني بعد
 اعتساله غسل الجنابة أي كغسلها وقيل حقيقة بأن يكون جامع لأنه يسن ليلة
 الجمعة أو يومها في الساعة الأولى بدنة وفي الثانية بفترة وفي الثالثة كبشاً أقرن
 والرابعة دجاجة والخامسة عصفور والسادسة بيضة والمراد أن ما بين الفجر
 وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطلال اليوم أم قصر أما الإمام
 فيسن له التأخير إلى وقت الخطبة للاتباع ويسن الذهاب إلى المصلى في طريق
 طويل ماشياً بسكينة والرجوع في طريق آخر قصير وكذا في كل عبادة ويكره
 عدوهم كسائر العبادات الاضيق وقت فيجب إذا لم يدركها إلا به (وترين
 بأحسن ثيابه) وأفضاها الأبيض وبلى الأبيض ما صبغ قبل نسجه قال شيخنا ويكره
 ما صبغ بعده ولو بغير الحمرة انتهى ويحرم التزين بالحرب ولو قزاً وهو نوع منه كد
 اللون وما أكثره وزناً لا ظهوراً من الحرير لا مأفله منه ولا ما استوى فيه الامران
 ولو شئت في الأكثر فالصل الحل على الأوجه ﴿فرع﴾ يحل الحرير لقتال إن لم
 يجد غيره أو لم يعم مقامه في دفع السلاح وصح في الكفاية قول جمع يجوز القباء
 وغيره مما يصلح للقتال وإن وجد غيره أرها بالاكفار كتحلية السيف بفضة والحاجة
 كعرب إن آذاه غيره أو كان فيه نفع لا يوجد في غيره وقتل لم يندفع بغيره ولا امرأة ولو
 بافتراش لاله بلا حائل ويحـل منه حتى لا رجل خبط السجدة ووزر الجيب وكيس
 المصحف والدرهم وغطاء العمامة وعلم الرمح لا الشراية التي برأس السجدة ويجب
 لرجل ليله حيث لم يجد سائر العورة غيره حتى في الخلوة ويجوز لبس الثوب المصبوغ
 بأي لون كان إلا المزعفر وبس الثوب المتنجس في غير نحو الصلاة حيث لا رطوبة
 لا جلد ميتة لا ضرورة كافتراش جلد سبع كأسد وله اطعام ميتة لنحو طير لا كافر
 وممتنجس لدابة ويحل مع الكراهة استعمال العاج في الرأس واللحية حيث لا رطوبة

(قوله الأبيض) وهو
 أفضل لباس أهل الدنيا
 فيسن لبسه في غير يوم
 العيد أما يوم العيد فلا على
 ثمن أفضل الأبيض وبلى
 الأبيض الأخضر وأما
 لباس الجنة فأفضله
 الأخضر اه باختصار
 (قوله ولو قزاً الخ) القز هو
 ما طعته الدودة وخرجت
 منه حية والحرب ما يحل
 عن سائر موتها اهـ

واسراج يتنجس بغيره غائط الا في مسجد وان قل دخانه خـ لا فالجمع ونسب يد ارض
 بنجس لا اقتناء كلب الا لصيد او حفظ مال ويكره ولولا مراعاة ترتيب غير الكعبة
 كشهد صالح بغير حرير ويحرم به (ونعم) الخبر ان الله ولائـ كتمه بصـ لونـ على
 اصحاب العمائم يوم الجمعة ويسن لساثر الصلوات وورد في حديث ضعيف ما يدل
 على افضلية كبرها وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلاسماعادة في زمانه
 ومكانه فان زاد فيها على ذلك كره وتحرّم مرواة فقيهه بلبس عمامة سوقى لا تليق به
 وعكسه قال الحفاظ لم يتحرر رثي في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها قال
 الشيخان من نعمه فله فعل العذبة وتركها ولا كراهة في واحد منهما ازاد النوى
 لانه لم يصح في النهى عن ترك العذبة شئ انتهى امكن قد ورد في العذبة احاديث
 صحيحة وحسنة وقد مر جوابا بأن اصلها سنة قال شيخنا وارسالها بين الصكتفين
 افضل منه على الايمن ولا اصل في اختيار ارسالها على الايسر واقل ما ورد
 في طولها اربعة اصابع واكثره ذراع قال ابن الحاج المالكي عليك ان تعمم
 قائما وتسيرول قاعدا قال في المجموع ويكره ان يمشى في نعل واحدة ولبسها ثائما
 وله ليقجر مر فيها ولمن قد عد في مكان ان يفارقه قبل ان يذكر الله تعالى فيه
 (وتطيب) اغبرما ثم على الاوجه لما في الخبر الصحيح ان الجمع بين الغسل ولبس
 الاحسن والتطيب والانصات وترك الخطى يكفر ما بين الجمعة وبين والتطيب
 بالماء افضل ولا تسن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لم عند شمه بل حسن
 الاستغفار عنده كما قال شيخنا وندب ترتيب بازالة طفر من يديه ورجليه لا احداهما
 فيكره وشعر نحو ابطه وعائمه اغبر مريد التضحية في عشر ذي الحجة وذلك لاتباع
 وبقر شاربه حتى تبدو حمر الشفة وازالة القريح كـ ربه ووسخ والمعتد في
 كيفية تقايم اليدين ان يبتدئ بمسحة يمينه الى خنصرها ثم ايمها ثم خنصر
 يسارها الى ايمها على التوالي والرجلين ان يبتدئ بخنصر اليمنى الى خنصر
 اليسرى على التوالي وينبغي البدار بغسل محل القلم ويسن فعل ذلك يوم الخميس
 أو بكرة الجمعة وكره المحب الطبري تنف شعر الانف قال بل يقصه لحديث فيه
 قال الشافعي رضي الله عنه من نظف ثوبه قل همه ومن طاب ريحه زاد عقله (و)
 سن (انصات) أى سكوت مع اصغاء (الخطبة) ويسن ذلك وان لم يسمع الخطبة نعم
 الا ولى لغير السامع ان يشتغل بالتلاوة والذكر سرا ويكره الكلام ولا يحرم خلافا

(قوله يغسل محل القلم) أى
 مخافة تولد البرص فيما
 اذا حدث جاد به شئ من
 ذلك يغسل غسلة (قوله
 وسن انصات الخ) منه يؤخذ
 ويعلم أنه يشترط الاسماع
 والاسماع بالقوة لا بالفعل
 اذ لو كان مما هم بالفعل
 واجبا لكان الانصات
 محتماوه هذه طريقة مر
 وقال حج لا بد من ذلك
 بالفعل لا باختصار

للائمة الثلاثة حالة الخطبة لا قبلها ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعدها ولا بين
الخطبتين ولا حال الدعاء للملوك ولا داخل مسجد الا ان اتخذ له مكانا واستقر فيه
ويكره للداخل السلام وان لم يأخذ لنفسه مكانا لا يشتغال المسلم عليهم فان سلم لزمهم
الردوين تشبهت العاطس والرد عليه ورفع الصوت من غير مبالغة بالصلاة
والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند ذكر الخطيب اسمه أو وصفه صلى الله عليه
وسلم قال شيخنا ولا يبعد نذب الترضي عن الصحابة بل ارفع صوت وكذا التامين لدعاء
الخطيب انتهى وتكره تحريمها ولو لم يلزمه الجمعة بعد جلوس الخطيب على
المنبر وان لم يسمع الخطبة صلاة فرض ولو فائتة تذكرها الآن وان لزمته فورا أو نقل
ولو في حال الدعاء للسلطان والوجه انها لا تنعقد كالصلاة بالوقت المكره بل أولى
ويجب على من بصلاة تخفية بان يقتصر على أقل مجزئ عند جلوسه على المنبر
وكرهه لداخل تخفية فوتت تكبيرة الاحرام ان صلاها والا فلا تيكروه بل تسن لكن
يلزمه تخفية بان يقتصر على الواجبات كما قاله شيخنا وكره احتباء حالة الخطبة
لانتهى عنه وكتب أوراق حالتها في آخر جمعة من رمضان بل وان كتب فيها نحو
أسماء سر رانية يجهل معناها حرم (و) سن (قراءة) سورة (كهف) يوم الجمعة
وليأتها الاحاديث فيها وقراءتها نهارا آكد وأولا بعد الصبح مسارعة للخبر وان يكثر
منها ومن سائر القرآن فيها وبكره الجهر بقراءة الكهف وغيره ان حصل به تأذ
اصل أو نائم كما صرح النووي في كتبه وقال شيخنا في شرح العباب ينبغي حرمة
الجهر بالقراءة في المسجد وحمل كلام النووي بالكرهية على ما اذا خف التأذي
وعلى كون القراءة في غير المسجد (واكثر صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يومها
واياتها) للاخبار الصحيحة الآمرة بذلك فلا كثر منها أفضل من اكثر ذكرها
قرأ لم يرد بخصوصه قاله شيخنا (ودعاء) في يومها رجاء ان يصادف ساعة الاجابة
وأرجاها من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة وهي لحظة لطيفة وصح أنها آخر
ساعة بعد العصر وفي ليلتها المساجد عن الشافعي رضي الله عنه انه بلغه أن الدعاء
يستجاب فيها وأنه استجبه فيها وسن اكثر فعل الخير فيها كاصدقة وغيرها وان
يشتغل في طريقه وحضوره محل الصلاة بقراءة أو ذكر أو فضله الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم لم قبل الخطبة وكذا حالة الخطبة ان لم يسمعها كما صرح للاخبار
المرغبة في ذلك وأن يقرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يشي رجليه وفي رواية

(قوله لزمهم الرد) أي
لان سكراته لا يتبداء
لا من خارج

قبل أن يتكلم الفاتحة والاختلاص والاعوذتين بحسب ما وردان من قراءتها
 غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعد ذلك من آمن بالله ورسوله
 * (مهمة) * يسن أن يقرأها وآية الكرسي وشهد الله بعد كل مكتوبة توحين
 بأوى إلى فراشه مع أو آخر البقرة والكافرون ويقرأ خواتيم الحشر وأول غافر
 إلى اليه المصير وأخسبتم أنما خلقناكم عبداً إلى آخرها ص باحوا وسماع مع
 اذكارهما وان يواظب كل يوم على قراءة الم السجدة ويس والدخان والواقعة
 وتبارك والزلزلة والتكاثر وعلى الاختلاص مائتي مرة والفجر في عشر ذي الحجة
 ويس والرعد عند المحتضر ووردت في كلها أحاديث غير موضوعة (وحرم تخط
 رقاب الناس للأحاديث الصحيحة فيه والجزم بالحكمة ما نقله الشيخ أبو حامد عن نص
 الشافعي واختارها في الروضة وعلمها كثيرون لكن قضية كلام الشيخين الكراهة
 وصرح بها في المجموع (لأن وجد فرجة قدامة) فله بلا كراهة تخطى صف واحد
 أو اثنين ولا لا مام لم يجد طريقاً إلى المحراب الابتخط ولا غيره إذا نذوا له فيه لأحياء
 على الأوجه ولا لمهظم ألف موضعاً ويكره تخطى المتمعين لغير الصلاة ويحرم أن
 يقيم أحد بغير رضاه ليجلس مكانه ويكره إثارة غيره بحمله إلا أن انتقل لمثله أو أقرب
 منه إلى الإمام وكذلك الإثارة بسائر القرب وله تخية سجادة غير بنحو رجله
 والصلاة في محله أو لا يرفعه أو لا يغيره لدخوله في ضمانه (و) حرم على من تلزمه
 الجمعة (نحو مباينة) كاشتغال بصناعة (بعد) شروع في (أذان خطبة) فإن عقد
 صح العقد ويكره قبل الأذان بعد الزوال (و) حرم على من تلزمه الجمعة وإن لم
 تنعقد به (سفر) تفوت به الجمعة كأن ظن أنه لا يدركها في طريقه أو مقصده
 ولو كان السفر طاعة مندوباً أو واجباً (بعد فجرها) أي فجر يوم الجمعة إلا أن
 خشي من عدم سفره ضرراً كانقطاعه عن الرفقة فلا يحرم أن كان غير سفره معصية
 ولو بعد الزوال ويكره السفر ليلة الجمعة لما روى بسند ضعيف من سافر ليلتها
 دعا عليه ملكاه أما المسافر لعصية فلا تسقط عنه الجمعة مطلقاً قال شيخنا وحيث
 حرم عليه السفر هنا لم يترخص ما لم تفت الجمعة فيحسب ابتداء سفره من وقت
 فوتها * (تمة) * يجوز لسافر سفر طويلاً بغير ربيعة مؤداة وفائنة سفر قصر
 فيه وجع العصرين والمغربين تقدماً وتأخيراً فراق سور خاص به بالسفر وإن
 احتوى على خراب ومن أزع ولو جمع قرينتين فلا يشترط مجاوزته بل لكل

(قوله يجوز لسافر
 الخ) وفيه يجب التمسك
 كما إذا ترتب على
 تركه إخراج واجب عن
 وقته المتعين له كما إذا أخر
 الظهر إلى العصر ولم يقم
 لصلاته إلا والباقي
 لا يسعهما تأمينا ويسعهما
 مقصورتين فيجب عليه
 القصر لأدراكهما
 كاملتين في الوقت

حكمه فبينان وان تخلله خراب أو غير أو ميدان ولا يشترط مجاوزة بساتين وان
حوطت واتصلت بالبلد والقرية بان ان اتصلا عرفا كقرية وان اختلفا اسما فلو
انفصلتا ولو يسيرا كفي مجاوزة قرية المسافر لا المسافر لم يبلغ سفره مسيرة يوم
وايلة يسيرا لا يقال مع النزول المعتاد لنحو استراحة أو كل صلاة ولا لآبق ومسافر
عليه دين حال قادر عليه من غير اذن دأته ولا لمن سافر لمجرد رؤية البلاد على الاصح
و ينتهي السفر بعوده الى وطنه وان كان مارا به أو الى موضع آخر ونوى اقامته
به مطلقا أو أربعة أيام صحاح أو علم ان اربعة لا يتقضى فيها ثم ان كان يريد جوصوله
كل وقت فمصر ثمانية عشر يوما وشرط لقصرنية في تحريم وعدم اقتداء ولو لحظ
بتم ولو قصر مسافرا وتحرز عن منافهم سادوا وادوا وسفره في جميع صلاته وجمع
تقديم نية جمع في الاولى ولو مع التحال منها وترتيب وولاء عرفا فلا يضر فصل يسير
بان كان دون قدر ركعتين ولما خيرية جمع في وقت الاولى ما بقى قدر ركعة وبقاء
سفر الى آخر الثانية * (فرع) * يجوز الجمع بالمرض تقديم وتأخير على المختار
وبراعى الارفق فان كان يزاد مرضه كان يحكم مثلا وقت الثانية قدمها
بشر وط جمع التقدمة أو وقت الاولى آخرها بنية الجمع في وقت الاولى وضبط
جميع متأخرون المرض هنا بأنه ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كشقة المني
في المطر بحيث يتسبب ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك
بحيث تبسح الجلوس في الفرض وهو الاوجه * (خاتمة) * قال شيخنا في شرح المنهاج
من أدى عبادة مختلفة في محنتهم من غير تقليد للقائل بهم الزموا عادتها لان اقدمه
على فعلها عبت

* (فصل في الصلاة على الميت) *

وشرعت بالمدينة وقيل هي من خصائص هذه الامة (صلاة الميت) أي الميت
المسلم غير الشهيد (فرض كفاية) للاجماع والاخبار (كغسله ولو غريقا) لانامامورون
بغسله فلا يسهط الفرض عنا الا بفعلنا وان شاهدنا الملائكة تغسله ويكفي غسل
كافر ويحصل أقله (بتعميم بدنه بالماء) مرة حتى ماتحت قلقة الاقل على الاصح
صيا كان الاقل أو بالغسا قال العبادي وبعض الحنفية لا يجب غسل ماتحتها
فعلى المرحح لو تعذر غسل ماتحت القلقة بأن لا تنقلص الا بجرح يعم عما تحتها كما

(قوله لا المسافر لم يبلغ الخ)
هذا مختار قوله السابق
طويلا ومنه يعلم أن
طويل السفر هو ما بلغ
يوما وإيلة يسيرا لا يقال مع
النزول المعتاد لنحو
استراحة أو كل صلاة
هذا أقله زنا ولا غاية
لا كثره ما باختصار
(قوله فرض كفاية) أي
على الرجال فلو قام به ما غير
رجل مع وجود رجل أو
رجال لم يسهط الطاب
عن الرجل أو الرجال
وشروطه اشروط غيرها
وله الميت

قاله شيخنا وأقره غيره وأكمله تلبية وأن يكون في خلوة وقبض وعلى مرتفع بما بارد
 الحاجة كونه وبرد فالمسحون حينئذ أولى والماسح أولى من العذب ويبادر بغسله
 إذا تيقن موته ومتى شئت في موته وجب تأخيرها إلى اليقين بتغير ريح ونحوه فذكرهم
 العلامات الكثيرة له إنما تفيد حيث لم يكن هناك شك ولو خرج منه بعد الغسل
 نجس لم ينقض الطهر بل يجب إزالته فقط إن خرج قبل التكفين لا بعده ومن تعذر
 غسله لفقد ماء أو غيره كاحتراق ولو غسل تهرى يم وجوبا * (فرع) * الرجل أولى
 بغسل الرجل والمرأة أولى بغسل المرأة وله غسل حليمة ولزوجة لأمة غسل زوجها
 ولو نسكت غيره بلا مس بل ياف بخرة على يدان خالف صح الغسل فان لم يحضر إلا
 أجنبي في المرأة أو أجنبية في الرجل يم الميت نعم أهوا غسل من لا يشتهي من صبي
 أو صبية حل نظر كل ومسه وأولى الرجال به أولاهم بالصلاة كما يأتي (وتكفيه بساتر
 عورة) مختلفة بالذكورة والوثقة دون الرق والحرية فيجب في المرأة ولو أمة ما يستر
 غير الوجه والكفين وفي الرجل ما يستر ما بين السرة والركبة والاكتفاء بساتر
 العورة هو ما صححه النووي في أكثر كتبه ونقله عن الأكثرين لأنه حق لله تعالى
 وقال آخرون يجب ستر جميع البدن ولو رجلا ولاغريم منع الزائد على ساتر كل
 البدن لا الزائد على ساتر العورة لتأكد أمره وكونه حقا للميت بالنسبة للأغرماء
 وأكمله لأن كثر ثلاثة يعم كل منها البدن وجزاء أن يزد تحتها قبض وعمامة ولائش
 ازاد قبض فخمار فلما فتان ويكفن الميت بما له أبسه حيا فيجوز حرير ومن عفر
 للمرأة والعبي مع الكراهة ومحمل تجهيزه التركة الأزوجة وخادمها فعلى زوج
 غنى عليه نفقة ما فان لم يكن له تركه فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد فعلى بيت
 المال فعلى مياسير المسلمين ويحرم التسكين في جدران وجد غيره وكذا الطين
 والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم حشيش ثم طين فهما استظهره شيخنا
 ويحرم كتابة شيء من القرآن وأسماء الله تعالى على الكفن ولا بأس بكتابه
 بالرق لأنه لا يثبت وافتى ابن الصلاح بحرمه ستر الجنائز بحري ولو امرأة كما يحرم
 ترين بيتها بحري وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحري برقيها وفي الطفل واعتمده جمع
 مع أن القياس الأول (ودفته في حفرة تمنع) بعد طمها (رابعة) أي ظهورها
 (وسبها) أي نبشها فبأكل الميت وخرج بحفرة وضعه بوجه الأرض ويبنى عليه
 ما يمنع ذلك حيث لم يتعد الحفر نعم من مات بسفينة وتعذر البر جاز القاءه في البحر

قوله الرجل أولى بغسل
 الرجل) وأولى الرجال به
 إذا تعدد الماسح اغسله
 من أقاربه أولاهم
 بالصلاة عليه وهم رجال
 العصباء من النسب
 ثم الولاء كما سيأتي بيانهم
 (قوله بالنسبة للأغرماء) أي
 فيما لو قالوا يكفن في سائر
 العورة فقط وقالت
 الورثة في سائر جميع البدن
 فبراعى حق الميت فذكره
 في سائر جميع بدنه (قوله
 ونهذرا البر) أي الدفن
 فيه بأن لم يكن هناك برأو
 كان ومنع منه مانع

وثقبه ليسب والافلاو يمنع ذلك ما يمنع أحدهما كأن اعتادت سباع ذلك
المحل الحفر عن موته فيجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها اليه وأكمله قبر واسع
في عمق أربعة أذرع ونصف بذراع اليد ويجب اجتماعه للقبلة ويذهب الافضاء
بجده الايمن بعد تحية الكفن عنه الى نحو تراب مبالغة في الاستكانة والذل ورفع
رأسه بنحو ابنة وكره صندوق الا نحو نذارة فيجب ويحرم دفنه بلا شيء يمنع وقوع
التراب عليه ويحرم دفن اثنين من جنسين بقبران لم يكن بينهما محرمية أو زوجية
ومع أحدهما كره كجمع متحدى جنس فيه بلا حاجة ويحرم أيضا ادخال ميت على
آخر وان اتحد جنسا قبل بلاء جميعه ويرجع فيه لاهل الخبرة بالارض ولو وجد
بعض عظمه قبل تمام الحفر وجب رد ترابه أو بعده فلا ويجوز الدفن معه ولا يكره
الدفن ايلا خلافا للحسن البصري والنهار أفضل للدفن منه ويرفع القبر قدر شبرين
وتسطحه أولى من تسنيمه ويندب لمن على شفير القبر ان يحثي ثلاث حثبات بيديه
قائلا مع الاولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعبدكم ومع الثالثة ومنماتنخرجكم
تارة أخرى * (مهمة) * يسن وضع جريدة خضراء على القبر للاتباع ولانه يخفف
عنه ببركة تسبيحها وقبس بها ما اعتيد من طرح نحو الریحان الرطب ويحرم أخذ
شيء منها لم يبيح المأى أخذ الارلى من تقويت حظ الميت المأثور عنه صلى الله عليه
وسلم وفي الثانية من تقويت حق الميت بارتياح الملائكة النازلين لذلك قاله شيخنا
ابن حجر وزياد (وكره بناءه) أى للقبر (أو عليه) لصحة النهى عنه بلا حاجة كخوف
نفس أو حفر سبع أو هدم سبل ومحل كراهة البناء اذا كان بمكة فان كان بناء
نفس القبر بغیر حاجة مما مر أو نحونية عليه بمسيلة وهي ما اعتاد أهل البلد الدفن
فيها عرف أصلا أو سبها أم لا أو موقوفة حرم وهدم وجوب بالانه يتأبد بعد الخفاق
الميت ففيه تضيق على المسلمين بما لا غرض فيه * (تنبيه) * واذا هدم ترد الحجارة
المخرجة الى أهلها ان عرفوا أو يخلى بينهما والافعال ضائع وحكمه معروف كما قاله
بعد أصحابنا وقال شيخنا الزمى اذا بلى الميت وأعرض ورثته عن الحجارة جاز
الدفن مع بقائها اذا جرت العادة بالأعراض عنها كافي السنايل (و) كره (وطور)
عليه) أى على قبره لم يلوه مدر قبل بلاء (الاضرورة) كان لم يصل لقبره ميتة
بدونه وكذا ما يريد زيارته ولو غير قريب وجزم شرح مسلم كاترين بحرمه القعود
عليه والوطء لخبر فيه يرد ان المراد بالجلوس عليه جلوسه لقضاء الحاجة كما بينته

(قوله اجتماعه) أى
في القبر على شقه الايمن
وهو الأفضل ويجوز
بكراهة على اليسر وهذا
الاجماع كالأطباء
لأنهم اجمع (قوله لخبر فيه)
هو أنه صلى الله عليه وسلم
قال لان يجلس أحدكم
على جرة فتخلص الى جداره
خبره من أن يجلس على
قبراه م

رواية أخرى (ونبش) وجوبا قبر من دفن بلا طهارة (الغسل) أو تيمم نعم ان تغير
 ولو بين حرم ولا جل مال غير كان دفن في ثوب مغصوب أو أرض مغصوبة ان طلب
 المالك ووجد ما يكفن أو يدفن فيه والا لم يجز النبش أو سقط فيه متمول وان لم يطلبه
 مالكه لا لتكفين ان دفن بلا كفن ولا للصلاة بعد اهالة التراب عليه (ولا تدفن
 امرأة) ماتت (في بطنها جنين حتى يتحقق موته) أي الجنين ويجب شق جوفها
 والنبش له ان رجي حياته بقول القوابل ابلوغه ستة أشهر فأكثر فان لم يرج حياته
 حرم الشق لكن يؤخر الدفن حتى يموت كما ذكر وما قيل انه يوضع على بطنها شيء
 لموت غلط فاحش (وورثي) أي ستر بخرقه (سقط ودفن) وجوبا كطفل كافر نطق
 بالشهادتين ولا يجب غسلها بل يجوز وخرج بالسقط العلقه والمضغة فيدفنان
 مذبا من غير ستر ولو انفصل بعد أربعة أشهر غسل وكفن ودفن وجوبا (فان اختلف)
 أو استهل بعد انفصاله (صلى عليه) وجوبا (وأركانها) أي الصلاة على الميت
 سبعة أحدها (نية) كغيرها ومن ثم وجب فيها ما يجب في نية سائر الفروض
 من نحو اقترانها بالتحريم والتعرض للفرضية وان لم يقل فرض كفاية ولا يجب
 تعيين الميت ولا معرفته بل الواجب أدنى مما يفي كفى أصلى الفرض على هذا الميت
 قال جمع يجب تعيين الميت الغائب بنحو اسمه (و) ثانيها (قيام) لقادر عليه فالعاجز
 يفعد ثم يضطجع (و) ثالثها (أربع تكبيرات) مع تكبيرة التحريم لا تباع فان
 خمس لم تبطل صلاته ويسن رفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه ووضعهما
 تحت صدره بين كل تكبيرتين (و) رابعها (فاتحة) فبداها فوقوف بقدرها
 والعمدة أنها تجزى بعد غير الأولى خلافا للحنافى كالمحرر وان لم عليه جمع
 ركعتين في تكبيرة وخلو الأولى عن ذكر ويسن اسرار بغير التكبيرات والسلام
 وتعوذ وترك افتتاح وسورة الاعلى غائب أو قهر (و) خامسها (صلاة على النبي)
 صلى الله عليه وسلم (بعد) تكبيرة (ثانية) أي عقبها فلا تجزى في غيرها ويندب ضم
 السلام للصلاة والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد مبدؤها (و) سادسها
 (دعاء الميت) بخصوصه ولو طفلا بنحو اللهم اغفر له وارحمه (بعد ثلاثة) فلا تجزى
 بعد غيرها تطعا ويسن ان يكثر من الدعاء له وما ثوره أفضل وأولاه مارواه مسلم عنه
 صلى الله عليه وسلم وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه واكرم نزله ووسع
 مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من

(قوله تعيين الميت الغائب
 بنحو اسمه) عبارة مرأيا
 لوصلي على غائب فلا بد
 من تعيينه بقلبه كما قال ابن
 عجيل نعم لوصلي امام على
 غائب فتوى الصلاة على
 من صلى عليه الامام كفى
 سئل اخر

الدينس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته
وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وقتنته ومن عذاب النار ويريد عليه
ندبا اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى آخره و يقول في الطفل مع هذا اللهم اجعله
فرطا لأبيه وسلفا وذخرا وعظة واعتبارا وشفيعا وثقلا به موازينهم ما وأفرغ
الصبر على قلوبهم ما ولا تفتنهم ما بعده ولا تحرمهم ما أجره قال شيخنا وليس قوله
اللهم اجعله فرطا إلى آخره مغنيا عن الدعاء له لأنه دعاء باللازم وهو لا يكفي لأنه إذا
لم يكف الدعاء له بالعموم الشامل كل فرد فأولى هذا ويؤثر الضمائر في الاتي
ويجوز تذكيرها بإرادة الميت أو الشخص ويقول في ولد الزنا اللهم اجعله فرطا
لامه والمراد بالابدال في الأهل والزوجة ابدال الأوصاف لا الذات لقوله تعالى
ألحقنا بهم ذريتهم ولخبر الطبراني وغيره ان نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من
الحواريات انتهى (و) سابعها (سلام) كفبرها (بعد رابعة) ولا يجب في هذه
ذكر غير السلام لكن يسأل الله ما لا تحرمنا أجره أي أجر الصلاة عليه وأجر
المصيبة ولا تفتننا بعده أي بارتكاب المعاصي واغفر لنا وله ولولا تخلف عن امامه
بلاءه ذريرة كبيرة حتى شرع امامه في أخرى بطالت صلته ولولا كبر امامه تكبيرة
أخرى قبل قراءة المسبوق الفاتحة تابعة في تكبيره وسقطت القراءة عنه
وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق ما بقى عليه مع الاذكار وبقدم في الإمامة
في صلاة الميت ولو امرأة أب أو أخت أو غيره ثم ابن فابنه ثم أخ لأبوين فلا ب ثم
ابنه ما ثم العم كذلك ثم سائر العصبات ثم معتق ثم ذورحم ثم زوج (وشرطها)
أي للصلاة على الميت مع شروط سائر الصلوات (تقدم طهره) أي الميت بماء
فتراب فان وقع بحفرة أو بحر وتعدرا خراج وطهره لم يصل عليه على المعتمد (وأن
لا يتقدم) المصلي (عليه) أي الميت ان كان حاضرا ولو في قبر أما الميت الغائب فلا
يضر فيه كونه وراء المصلي ويسن جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر للخبر الصحيح من صلى
عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أي غفر له ولا يندب تأخيرها لزيادة المصلين الأولى
واختار بعض المحققين انه اذا لم يحش ثوبه ينبغي انتظار مائة أو أربعين رجلا
حضورهم قريبا للحديث وفي مسلم ما من مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون
مائة كلهم يشفعون له الاشفعوا فيه ولو صلى عليه فحضر من لم يصل ندب له الصلاة
عليه وتقع فرضا فينوي ويثاب ثوابه والافضل فعلها بعد الدفن لا اتباع ولا يندب

(قوله اللهم اغفر لحينا
وميتنا إلخ) تمامه
وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا
وكبيرنا وذكرنا واثاننا
اللهم من أحبيته منا
فأحبه على الإسلام ومن
توفيته منا فتوفه على
الآيمان رواه أبو داود
والترمذي

من صلاها ولو منفردا اعادتها مع جماعة فان أعادها وقعت نفلا وقال بعضهم -
 الاعادة خلاف الاولى (وتصح) الصلاة (على) ميت (غائب عن بلد) بأن يكون
 الميت محل بعيد عن البلد بحيث لا ينسب اليها عرفا أخذ من قول الزركشي ان
 خارج السور القريب منه كداخله (لا) على غائب عن مجلسه (فيها) وان كبرت نعم
 لو عذر الحضورها بنحو حبس أو مرض جازت حينئذ على الوجه (ر) تصح على
 حاضر (مدفون) ولو بعد بلائه (غيره) فلا تصح على قبره بنحو الشيخين (من أهل
 فرضها وقت موته) فلا تصح من كافرو حائض يومئذ كمن بلغ أو أفاق بعد الموت ولو
 قبل الغسل كما انتضاء كلام الشيخين (وسقط الفرض) فيها (بذكر) ولو صبيا مميزا
 ولو مع وجود بالغ وان لم يحفظ الفاشحة ولا غيرها بل وقف بقدرها ولو مع وجود من
 يحفظها إلا باثني مع وجوده وتجاوز على جنازة صلاة واحدة فينبوي الصلاة عليهم
 أجمالا وحرم تأخيرها عن الدفن بل يسقط الفرض بالصلاة على القبر (وتحرم
 صلاة) على كافر لحرمته الله تعالى بالمغفرة قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا
 ومنهم أطفال الكفار سواء أنطقوا بالشهادتين أم لا فتحرم الصلاة عليهم و (على
 شهيد) وهو بوزن فعيل بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة أو فاعل لان روحه تشهد
 الجنة قبل غيره ويطلق لفظ الشهيد على من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو
 شهيد الدنيا والآخرة وعلى من قاتل لنجوة فهو شهيد الدنيا وعلى مقتول ظالما
 وغريق وحريق ومبطون أي من قتله بطنه كاستفاء رأسه فهم الشهداء
 في الآخرة فقط (كغلبة) أي الشهيد ولو جنبا لانه صلى الله عليه وسلم لم يغسل
 قتلى أحد ويحرم إزالة دم شهيد (وهو من مات في قتال كفار) أو كافرو واحد
 قبل انتضاءه وان قتل مدبرا (بسيه) أي القتال كأن أصابه سلاح مسلم آخر
 خطأ أو قتله مسلم استعانوا به أو نردى بيثر حال قتال أو جهل ما مات به وان لم يكن به
 أثر دم (لا أسير قتل مدبرا) فانه ليس بشهيد على الأصح لان قتله ليس بمقتاله ولا من
 مات بعد انتضاءه وقد بقي فيه حياة - متقرة وان قطع بموته بعد من جرح به أماء من
 حركته حركة مذبح عند انتضاءه فشهره جزاء والحياة المستقرة ما تجوز ان يبقى يوما
 أو يومين على ما قاله النووي والعمري ولان وقع بين كفار فهرب منهم فقتلوه لان
 ذلك ليس بقتال كما أفق به شيخنا ابن زياد رحمه الله تعالى ولان قتله اغتيا لا
 حربي دخل بينهما نعم ان قتله عن مقاتلة كان شهيدا كما قتله السيد السمعاني عن

(قوله كن بلغ) هذا
 ضعيف والمعتد كافي التحفة
 والنهاية وأقره شيخ
 الاسلام والخطيب
 والايهاب وغيرهم أنه
 كالحديث فيصلي أهكردى
 (قوله فتحرم الصلاة
 عليهم) أي لانتضاء معاملهم
 في الدنيا معاملة آباؤهم
 وان كانوا في الآخرة
 ناجين من النار لخلافهم
 على الفطرة

الخادم (وكفن) ندبا (شهيد في ثيابه) التي مات فيها والمملوطة بالدم أولى لا تباع ولو لم تكفه بأن لم تستر كل بدنه تمت وجوبا (لا) في (حرب) ليه اضرورة الحرب فيترع وجوبا (ويندب) أن يلقن محتضروا لومعير على الاوجه الشهادة أي لا اله الا الله فقط لم يرم مسلم لقنوا موتا كم أي من حضره الموت لا اله الا الله مع الخبر الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو فاسق ما يدخاها ولو بعد عذاب وان طال وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضا لان القصص مدونه على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بهما مردود بأنه مسلم وانما القصص دختم كلامه لا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب ويحث تلقينه الرفيق الاعلى لانه آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم مردود بأن ذلك اسبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خيره فاختره وأما الكافر فيلقنهما قطع عام لفظ أشهد لوجوبه أيضا على ما سيأتي فيه اذ لا يصير مسلما الا بهما وان يقف جماعة بعد الدفن عند القبر ساعة يسألون له التثبيت ويستغفرون له و (تلقين بالغ ولو شهيدا) كما اقتضاه اطلاقهم خلافا للزركشي (بعد) تمام (دفن) فيقعد رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله ابن أمة الله اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمد رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأما رضيته بالله ربا وبالاسلام ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقرآن اماما وبالسكينة قبلة وبالمؤمنين اخوانا ربى الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم قال شيخنا ويسن تكراره ثلاثا والاولى للحاضرين الوفوف وللملأمة القعود وندائه بالام فيه أي ان عرفت والافجواء لا ينال في دعاء الناس يوم القيامة بآبائهم لان كلهم ما توقيف لا مجال للرأى فيه والظاهر أنه يبدل العبد بالامة في الاثنى ويؤتى الضمائر انتهى (و) يندب (زيارة قبور لرجل) لا لاثنى فتكره له انهم يسن لها زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وكذا سائر الانبياء والعلماء والا ولياء ويسن كما نص عليه أن يقرأ من القرآن ما يسر على القبر فيدعوه مستقبلا لا قبلة (وسلام) لرائع على أهل المقبرة عموما ثم خصوصا فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين عند أول المقبرة ويقول عند قبر أبيه مثلا السلام عليك يا والدي فان أراد الاقتصار على أحدهما أتى بالثانية لانه أخص

(قوله أي من حضره الموت أي ولم يميت أمان مات فلا نفوات المقصود حينئذ (قوله بعد تمام الدفن) منه يؤخذ عدم سن تلقين من براد القافه في الجنة بغير كما قاله شيخنا الموصفي

بمقصوده وذلك لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وأنا أن شاء الله بكم لاحقون والاستثناء لآل البيت أولادهم بتلك البقعة أو للموت على
الاسلام **فائدة** وردان من مات يوم الجمعة أو ليلا منها آمن من عذاب القبر
وفتنه وورد أيضا أن من قرأ قل هو الله أحد في مرض موته مائة مرة لم يفتن في قبره
وأمن من ضغطة القبر وجاوز الصراط على أكف الملائكة وورد أيضا من قال
لا اله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين أربعين مرة في مرضه مات فيه
أعطى أجر شهيد وان برئ برئ مغفور له غفر الله لنا وأعادنا من عذاب القبر وفتنته

(باب الزكاة)

هي لغة التطهير والنماء وشرعها اسم لما يخرج عن مال أو بدن على الوجه الآتي
وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في
ثمانية أصناف من المال النقدين والأنعام والقوت والتمروالعنب لثمانية أصناف
من الناس ويكفر جاحد وجوبها ويقايل الممتنع عن أدائها وتؤخذ منه وان لم
يقايل قهرا (تجب على كل مسلم) ولو غير مكاف فعلى الولي اخراجها من ماله
وخرج بالمسلم الكافر الاصل فلا يلزمه اخراجها ولو بعد الاسلام (حر) معين فلا
تجب على رقيق لعدم ملكه وكذا المسكاتب لضعف ملكه ولا تلزم سيده لانه غير
مالك (في ذهب) ولو غير مضر وبخلاف ما نزع اختصاصها بالمضروب (بلغ) قدر
خالصه (عشرين مثقالا) بوزن مكة لتحديد اقله ونقص في ميزان وتم في آخر فلا
زكاة لاشك والمثقال اثنان وسبعون حبة شعيرة متوسطة قال الشيخ زكريا ووزن
نصاب الذهب بالاشرف في خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقال تلميذه شيخنا والمراد
بالاشرف في القاتقياي (و) في (فضة بلغت مائتي درهم) بوزن مكة وهو خمسون
حبة وخمسة حبة فالعشرة دراهم سبعة مثاقيل ولا نقص فيهما كالعشرات فيجب
في العشرين والمائتين وفيما زاد على ذلك ولو ببعض حبة (ربيع عشر) للزكاة
ولا يكمل أحد النقدين بالآخر ويكمل كل نوع من جنس بأخر منه ويجزئ جيد
ومحج عن رديء ومكبر بل هو أفضل لا عكسه ما وخرج بالخالص المغشوش فلا
زكاة فيه حتى يبلغ خالصه نصابا (ك) ما يجب ربع عشرة قيمة العرض في (مال
تجارة) بلغ النصاب في آخر الحول وان ملكه بدون نصاب ويضم الربح الحاصل
في اثناء الحول الى الاصل في الحول ان لم ينض اما اذا نض بأن صار ذهباً أو فضة

(قوله وفتنته) قال بعض
المراد بها سؤال منكرو تكبير
والفتنة الاختيار
(قوله بوزن مكة) أي
للخير الصحيح المسكالك مكال
المدينة والوزن وزن مكة
(قوله ان لم ينض أي لم يبيع
بالنقد الذي اشترى به

وامسكه الى آخر الحول فلا يضم الى الاصل بل يترك الاصل بحوله و يفرد الى بح
بحول ويصير عرض التجارة للقنية بنيتها فينقطع الحول بحجربة القنية لا عكسه
ولا يكفر منه كرجوب زكاة التجارة للخلاف فيه (وشرط) لوجوب الزكاة
في الذهب والفضة لا التجارة (تمام نصاب) لهما (كل الحول) بأن لا ينقص المال
عنه في جزء من أجزاء الحول أما زكاة التجارة فلا يشترط فيها تمامه إلا آخره لانه
حالة الوجوب (وينقطع) الحول (بتخلل زوال ملك) اثناءه بعمارة أو غيرها نعم لو
ملك نصابا ثم أقرضه آخره مد ستة أشهر لم ينقطع الحول فان كان مليا أو عاد اليه
أخرج الزكاة آخر الحول لان الملك لم يزل بالأكامة لثبوت بدله في ذمة المقترض
(وكره) ان يترك ما يبيع أو مبادلة عما تجب فيه الزكاة (الحيلة) بأن يقصده
دفع وجوب الزكاة لانه فرار من القرية وفي الوجيز يحرم وزاد في الاحياء ولا يرى
الذمة بالظن وأن هذا من الفقه الضار وقال ابن الصلاح يأنم بقصده لا بفعله قال
شيخنا أ مالو قصده لا حيلة بل الحاجة أو لفرار فلا كراهة * تنبيه * لازكاة
على صير في بادل ولو للتجارة في اثناء الحول بما في يده من النقد غيره من جنسه
أو غيره وكذا الزكاة على وارث مات مورثه عن عروض التجارة حتى يتصرف
فيها بنيتها الحيلة يستأنف حولها (ولازكاة في حلي مباح ولو) اتخذ لرجل بلا
قصده لبس أو غيره أو اتخذ (لاجارة) أو اعاره لامرأة (الا) اذا اتخذ (بنية كنز)
فتجب الزكاة فيه * (فرع) * يجوز للرجل تختم بخاتم فضة بل يسن في خنصر
يمينه أو يساره لا تباع ولبسه في اليمن أفضل وصوب الأذرى ما اقتضاه
كلام ابن الرفعة من وجوب نقصه عن مثقال للنهي عن اتخاذه مثقالا وسنده
حسن لكن ضعفه النووي فالوجه أنه لا يضبط بمثقال بل بما لا يعد ثابرا فاعرفا
قال شيخنا عليه فاعبرة بعرف أمثال الملا بس ولا يجوز تعدده خلافا لجمع حيث
لم يعد ثابرا فاعبرة بآلة حرب كسيف ورمح ورمس ومنطقة وهي ما يشتهر بالوسط
وسكين الحرب دون سكين المهنة والقلمة بفضة بلا سرف لان في ذلك ارها بالالكفار
لا بذهب لزيادة الاسراف والخيلاء والخبر المبيع له ضعفه ابن القطان وان حسنه
الترمذي وتخليةه معهما قال شيخنا أي ما فيه قرآن ولو للتبرك كغلافه بفضة والمرأة
تخلية بذهب اكرا ما فهم ما وكتبه بالذهب حسن ولو من رجل لا تخلية كتاب غيره
ولو بفضة والتمويه حرام قطعا مطلقا ثم ان حصل منه شيء بالعرض على النار

(قوله لا عكسه) أي لان
نوى بمال القنية التجارة
فلا يجعل مال تجارة
وينفذ حوله بحجربة القنية
بل لا بد من البيع مثلا
بقصد التجارة

حرمت استدامته والا فلا وإن اتحل بالبدن خلا فالجمع ويحل الذهب والفضة
بلا سرف لامرأة وصبي أجماعاً في نحو السوار والخمخال والنعل والطوق وعلى
الأصح في المنسوج بهما ويحل لمن التماج وإن لم يعتدنه وفلا دة فيها دنانير ممرأة
قطعا وكدامتوبة ولا تجب الزكاة فيها أمام السرف فلا يحل شيء من ذلك كالحخال
وزن مجموع فردتبه مائتا مثقال فتجب الزكاة فيه (و) تجب على من مر (في قوت)
اختباري من حبوب (كبير) وشعير (وأرز) وذرة وحصى ودخن وبقلاء ودقصة
(و) في (تمر وعنب) من ثمار (بالغ) قدر كل منهما (خمس أوسق) وهي بالكيل
ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد والمدر طل وثالث (منق) من تبن وقشر لا يؤكل
معه غالباً واعلم أن الأرض ما يدخر في قشره ولا يؤكل معه فتجب فيه إن باع عشرة
أوسق (عشر) للزكاة (إن سقى بلا مؤنة) كطير (والا) أي وإن سقى بمؤنة كنضع
(فمنه) أي نصف العشر وسبب التفرقة ثقل المؤنة في هذا وخفها في الأول - واء
أزرع ذلك قصد أن ثبت اتفاقاً كما في المجموع كما في قوله لا تهاق وبه يعلم ضعف
قول الشيخ زكريا في تحريره تبعاً لاصلة يشترط لو جوب أن يزرعه مالكه أو
نائبه فلا زكاة فيما أزرع بنفسه أو زرعه غيره بغير إذنه ولا يضم جنس إلى آخر
التمثيل النصاب بحال أنواع الجنس فتضم وزرع العام يضم إن وقع
حصادهما في عام * (فرع) * لا تجب الزكاة في مال بيت المال ولا في ربيع موقوف
من نخل أو أرض على جهة عامة كالفقراء والمقهة والمساكين لعدم تعيين المالك
وتجب في موقوف على معين واحد أو جماعة معينة كأولاد يزيد ذكره في المجموع
وأفتى بعضهم في موقوف على إمام المسجد أو المدرس بأنه يلزمه زكاة كالمعين قال
شيخنا والأوجه خلافه لأن المقصود بذلك الجهة دون شخص معين ^{بالتبيين} قال
الجلال البلقيني في حاشية الروضة تبعاً للمجموع إن غلة الأرض المملوكة أو الموقوفة
على معين إن كان البذر من مال مالكها أو الموقوف عليه فتجب عليه الزكاة فيما
أخرجته الأرض فإن كان البذر من مال العامل وجوزنا الخسارة فتجب الزكاة على
العامل ولا شيء على صاحب الأرض لأن الحاصل له أجره أرضه وحيث كان البذر
من صاحب الأرض وأعطى منه شيء للعامل لا شيء على العامل لأنه أجره عمله انتهى
وتجب الزكاة لنبات الأرض المستأجرة مع أجرتها على الزارع ومؤنة الحصاد
والديار على المالك (و) تجب على من مر للزكاة (في كل خمس أبل شاة) جذعة

(قوله عشر) الحاصل
أنه يجب الخمس في الركاز
كما يأتي والعشر فيما يبق
بغير مؤنة ونصف العشر
فما يبق بمؤنة ورابع
العشر في الناض ولو من
معدن وفي زكاة التجارة
ربيعه ومؤنته رقت الخراج
المقصود ونصفه
في الركاز والمعدن وبدق
الصالح في المستثبت
والحول في الناض والنعيم
والتجارة وأقوله ليلة العيد
في زكاة الفطراه شرقاوى

ضأن لها سنة أو ثنية معزها سنتان ويجزئ الذكروان كانت ابلة انا لا المريض
 ان كانت ابلة محسنا (الى خمس وعشرين) منها في عشر شاتان وخمسة عشر ثلاث
 وعشرين الى الخمس والعشرين أربع فاذا كملت الخمس والعشرون (فبنت
 مخاض) لها سنة هي واجبه الى ست وثلاثين سميت بذلك لان أمها آن أمها ان تصير
 من المخاض أي الحوامل (وفي ست وثلاثين) الى ست وأربعين (بنت لبون)
 لها سنتان سميت بذلك لان أمها آن أمها أن تضع ثانيا وتصير ذات لبن (و) في (ست
 وأربعين) الى احدى وستين (حقة) لها ثلاث سنين سميت بذلك لانها استحققت
 أن تتركب ويحمل عامها أو أن يطره الفحل (و) في (احدى وستين جذعة) لها
 أربع سنين سميت بذلك لانها يجذع مدم أسنانها أي يسقط (و) في (ست
 وسبعين بنتا لبون و) في (احدى وتسعين حقتان و) في (مائة وحدى وعشرين
 ثلاث بنات لبون ثم) الواجب (في كل أربعين بنت لبون و) في كل (خمين حقة و)
 يجب (في ثلاثين بقرة) الى أربعين (تبيع) له سنة سمى بذلك لانه يتبع أمه (و) في
 (أربعين) الى ستين (مسنة) لها سنتان سميت بذلك لتسكامل أسنانها (و) في (ستين
 تبيعان ثم في كل ثلاثين تبيع و) في كل (أربعين مسنة و) يجب (في أربعين غنما)
 الى مائة وحدى وعشرين (شاة و) في (مائة وحدى وعشرين) الى مائتين
 وواحدة (شاتان و) في (مائتين وواحدة) الى ثلاثمائة (ثلاث) من الشياه (و) في
 (أربعمائة أربع) منها (ثم في كل مائة شاة) جذعة ضأن لها سنة أو ثنية معزها
 سنتان وما بين النصابين يسمى وقصا ولا يؤخذ خيار كما مل ومسمنة لالا كل وربي
 وهي حديثه العهد بالنساج بأن يمضي لها من ولادتها نصف شهر الا برضا مالك
 وتجب الفطرة في أي زكاة الفطر سميت بذلك لان وجوبها به وفرضت كرمضان
 في ثاني سن الهجرة رقول ابن اللبان بعدم وجوبها غلط كما في الروضة قال وبيع
 زكاة الفطر شهر رمضان كسجدة السهولة لانه تجب بنقص الصوم كما يجب
 السجود بنقص الصلاة ويؤيده ما صح انها طهارة للصائم من اللغو والرفث (على حر)
 فلا تلزم على رقيق عن نفسه بل تلزم سيده عنه ولا عن زوجته بل ان كانت أمة فعلى
 سيدها والافعالها كما يأتي ولا على مكاتب اضعف ما كره ومن ثم لم تلزمه زكاة ماله
 ولا نفقة أقاربه ولا ستلاله لم تلزم سيده عنه (بغروب) شمس (ليلة فطر) من
 رمضان أي بادرالك آخر جزء منه وأول جزء من شوال فلا تجب بما حدث به

(قوله ولا على مكاتب) أي
 بل هو من أهل الزكاة
 لا يمكن لأبأخذ من زكاة
 سيده شيئا

الغروب من ولد ونكاح وملك قن وغنى واسلام ولا تسقط بما يحدث بعده من موت وعتق وطلاق ومزبل ملك ووقت ادائها من وقت الوجوب الى غروب شمس يوم الفطر فيلزم الحرام ذلك كور أن يؤديها قبل غروب شمس (عمن) أي عن كل مسلم (تلتزمه نفقته) بزوجة أو ملك أو قرابة حين الغروب (ولورجعية) أو حاملا باثنا ولو أمة فيلزم فطرتها كما نفقتهما ولا تجب عن زوجة نائزة لسقوط نفقتها عنه بل تجب عليها ان كانت غنية ولا عن حرة غنية غيرة ناشزة تحت معسر فلا تلزم عليه لا تنفاه يساره ولا عاها الكمال نسابه وانفسه اله ولا من ولد ص غير غني فتجب من ماله فان أخرج الاب عنه من ماله جاز ورجع ان نوى الرجوع وفطرة ولد الزنا على أمه ولا عن ولد كبير قادر على كسب ولا تجب الفطرة عن قن كافر ولا عن مرتد الا ان عاد لاسلام وتلزم على الزوج فطرة خادمة الزوجة ان كانت أمة أو أمتها وأخدمها أياها لأمورة ومن محبتها ولو باذنه على المعتمد وعلى السيد فطرة أمة المزدوجة لمعسر وعلى الحرة الغنية المزدوجة لعبدا عليه ولو غنيا قال في البحر ولو غاب الزوج فللمزوجة اقتراض ناقتهما للضرورة لا فطرتها لانه انطاب وكذا بعضه المحتاج وتجب الفطرة على من مر عنه ذكر (ان فضل عن قوت عمون) له تلزمه مؤنته من نفسه وغيره (يوم عيـد وليلته) وعن ملبس ومسكن وخادم يحتاج اليهما هو أو عمونه (وعن دين) على المعتمد خلافا للمجموع ولوهو جلا وان رضي صاحبه بالتأخير (ما يخرج فيه) أي الفطرة (وهي) أي زكاة الفطر (صاع) وهو أربع أمداد والمد رطل وثلاث وقدره جماعة بحفنة بكفين معتدلين عن كل واحد (من غالب قوت بلده) أي بلاد المؤدى عنه فلا تجزئ من غير غالب قوته أو قوت مؤد أو بلده لتشوف النفوس لذلك ومن ثم وجب صرفها الفقراء بلده مؤدى عنه فان لم يعرف ك ما بق فقيه آراء منها اخراجها حالا ومنها ان لا تجب الا اذا عاد وفي قول لاشئ * (فرع) * لا تجزئ قيمة ولا معيب وموس ومبلول أي الا ان جف وعاد له للاحية الادخار والاقبيات ولا اعتبار لا قتياتها سم المبلول الا ان نقدوا غيره فيجوز (وحرمت تأخيرها عن يومه) أي العبد بلا عذر كغيبه مال أو مستحق ويجب القضاء فور العهـ بانه ويجوز بحجها من أول رة رمضان ويسن ان لا يؤخرها عن صلاة العبد بل يكره ذلك نعم يسن تأخيرها لا انتظار نحو قريب أوجار مالم تغرب الشمس

(قوله ووقت ادائها)
احترز به عن وقت جواز
اخراجها او ذلك من أول
ليلة من رمضان (قوله الى
غروب شمس) سيأتي ان
تأخير اخراجها الى
ما بعد صلاة العبد بلا عذر
مكروه (قوله فيجوز)
عبارة سم على حج لو فقد
السليم من الدنيا فهل
يخرج من الموجد أو
ينتظر وجود السليم أو
يخرج القيمة فيه نظر
والثاني أقرب من توقف
فيه شيخنا وقول الأقرب
الثالث أخذنا ما تقدم
فما لو فقد الواجب من
استئان الزكاة من انه
يخرج القيمة ولا يكاف
المعوض عنه ولا التزول
مع الجبران اهـ عـ ش

* (فصل في اداء الزكاة) *

(يجب أدائها) أي الزكاة وان كان عليه دين مستغرق حال لله أولاً دمي فلا يمنع الدين وجوب الزكاة في الاظهر (فورا) ولو في مال صبي ومجنون لحاجة المستحقين اليها (بتممكن) من الاداء فان أخرأثم وضمن ان تلف بعده نعم ان أخر لا ينتظار قريب أو جار أو أخرج أو أصلح لم يأنه لكنه يضمنه ان تلف كن اتلفه أو قصر في دفع متاع عنه كأن وضعه في غير حرزه بعد الحول وقبل التمكّن ويحصل التمكن (بجسه وماله) غائب سائر أوقات محل عسر الوصول اليه فان لم يحضر لم يلزمه الاداء من محل آخر وان جوزنا نقل الزكاة (و) حضور (مستحقها) أي الزكاة أو بعضهم فهو متمكّن بالنسبة لحضرة حتى لو تلفت ضمنها ومع فراغ من مهم ديني أو دنيوي كأكل وحمام (وحلول دين) من نقد أو عرض تجارة (مع قدرة) على استيفائه بأن كان على ملي حاضر بأذن أو جاحد عليه بيّنة أو يعلمه القاضى أو قدره هو على خلاصه فيجب اخراج الزكاة في الحال وان لم يقبضه لانه قادر على قبضه اما اذا تعذر استيفاؤه باعسار أو مطلق أو غيبة أو رجوع ولا بيّنة فكم غصوب فلا يلزمه الاخراج الا ان قبضه وتجب الزكاة في مغبوب وضال لكن لا يجب دفعها الا بعد تمكّن بعوده اليه (ولو أصدقها نصاب نقد) وان كان في الذمة أو سائمة معينة (زكته) وجوبا اذا تم دخول من الاصل صدق وان لم تقبضه ولا وطئها لكن يشترط ان كان الذمة في الذمة امكان قبضه بكونه موصرا حاضرا * تنبيه * الاظهر ان الزكاة تتعلق بالمال تتعلق بشركة وفي قول قديم اختاره الرعي أنها تتعلق بالذمة لا بالعين فعلى الاول ان المستحق للزكاة شرك بقره الواجب وذلك لانه لو امتنع من اخراجها أخذها الامام منه قهرا كما يقسم المال المشترك قهرا اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته ولم يفرقوا في الشركة بين العين والدين فلا يجوز لربه أن يدعى ملكا جميعه بل أنه يستحق قبضه ولو قال بعد دخول ان أبرأتني من صداقتك فأنت طالق فأبرأته منه لم تطلق لانه لم يبرأ من جميعه بل مما عدا قدر الزكاة فطريقها أن يعطيه سائمه تبرئه ويبطل البيع والرهن في قدر الزكاة فقط فان فعل أحدهما بالنصاب أو ببعضه بعد الحول صح لافي قدر الزكاة كما اثر الاموال المشتركة على الاظهر نعم يصح في قدرها في مال التجارة لا الهبة في قدرها فيه * فرع * تقدم الزكاة ونحوها من تركه مديون ضاقت عن وفاء ما عليه من حقوق الأدمى

وحقوق الله كالكفارة والحج والذرو الزكاة كما اذا اجتمعتا على حى لم يحجر عليه
ولو اجتمعت فيها حقوق الله فقط قدمت الزكاة ان تعلقت بالعين بان بقي النصاب
والا بان تاف بعد الوجوب والتمسكن استوت مع غيرها في وزعها (وشروط له)
أى أداء الزكاة شرطان أحدهما (نية) بقلب لا نطق (كأنه إذا زكاة) مالى ولو
بدون فرض اذا تكون الا فرضا (أو صدقة مفروضة) أو هذا زكاة مالى المفروضة
ولا يكفي هذا فرض مالى لصدقة بالكفارة والذرو ولا يجب تعيين المال المخرج
عنه فى النية ولو عين لم يقع عن غيره وان بان المعين تافا لانه لم ينو ذلك الغير ومن ثم
لوني ان كان تافا فعن غيره فبان تافا وقع عن غيره بخلاف ما لو قال هذه زكاة
مالى الغائب ان كان باقيا أو صدقة لعدم الجزم بقصد الفرض واذا قال فان كان
تافا فصدقة فبان تافا وقع صدقة أو باقيا وقع زكاة ولو كان عليه زكاة وشك فى
اخراجها فأنما خرج شيئا ونوى ان كان على شئ من الزكاة فهداه عنه والافتقار
فان بان عليه زكاة أجزأه عنها والا وقع له تطوعا كما أتى به شيخنا ولا يحجزى عن
الزكاة قطعا اعطاء المال للمستحقين بلا نية (لا مقارنتها) أى النية (لادفع) فلا
يشترط ذلك (بل تكفى) النية قبل الاداء ان وجدت (عند عزل) قدر الزكاة عن
المال (أرأعطاء وكيل) أو امام والافضل لهما أن ينويا أيضا عند التفرقة (أو)
وجدت (بعد أحدهما) أى بعد عزل قدر الزكاة أو التوكيل (وقبل التفرقة) لعسر
اقتراحها بأداء كل مستحق ولو قال لغيره تصدق بهذا ثم نوى الزكاة قبل تصدقه بذلك
أجزأه عن الزكاة ولو قال لا أخراقب بض ديني من فلان وهولك زكاة لم يكف حتى
ينوى هو بعد قبضه ثم يأذن له فى أخذها وأفتى بعضهم أن التوكيل المطلق فى
اخراجها يترجم التوكيل فى نيتها قال شيخنا وفيه نظر بل المتجه انه لا بد من نية
المالك أو تفويضها للوكيل وقال المتولى وغيره بتعيين نية الوكيل اذا وقع القرض
بماله بأن قال له موكله أقرض كنى من مالك لى تصرف فعله عنه وقوله له ذلك متضمن
للاذن له فى النية وقال القفال لو قال لغيره أقرضنى خمسة وأدأها عن زكاة ففعل صح
قال شيخنا وهو مبنى على رأيه يجوز اتحاد القابض والمقبض (وجاز لكل) من
الشريكين (اخراج زكاة) المال (المشترك بغير إذن) الشريك (الآخر) كما قاله
الجرجاني وأقره غيره لاذن الشرع فيه وتكفى نية الدافع منهما عن نية الآخر على
الوجه (و) جاز (توكيل) كافر وصي فى اعطائها المعين (أى ان عين المدفوع اليه

قاعدة لا تؤخذ
القسم فى الزكاة الا فى
اربعة مواضع أحدها
زكاة التجارة والثانى
الجبران والثالث اذا
وجد فى مائتين من الابل
الحقاق وبنات لبون
فاعتقد الساعى ان
الاغبط الحقاق فأخذها
ولم يقصر ولا دلس المالك
وقع الموقع وجبر التفاوت
بالنقد الرابع اذا عجل
الامام ولم يقع الموقع
وأخذ القيمة فله صرفها
بلا إذن جديد اه

لا مطلقا ولا تفويض النية اليهما لعدم الاهلية وجاز توكيل غيرهما في الاعطاء
والنية معا وتجب نية الولي في مال الصبي والمجنون فان صرف الولي الزكاة بلا نية
فمنها اتقصيره ولو دفعها المزكي للامام بلا نية ولا اذن منه له فيها لم تجزئه نيته نعم
يجزئ نية الامام عند اخذها قهرا من الممتنع وان لم ينو صاحب المال (و) جاز
للمالك دون الولي (تجملها) أي الزكاة (قبل) تمام (حول) لا قبل تمام نصاب
في غير التجارة و (لا) تجملها (لعمامين) في الاصح وله تجميل الفطرة من أول
رمضان أما في مال التجارة فيجزي التجميل وان لم يملك نصابا وينوي عند التجميل
كعده زكاة في المعجلة (وحرمت تأخيرها) أي الزكاة بعد تمام الحول والتمكين
(وضمن ان تلف بعد تمكن) بحضور المال والمستحق أو اتلافه بعد حول ولو قبل
التمكين كحرقه بيانه (و) ثانيهما (اعطاؤها المستحقين) أي الزكاة يعني من وجد
من الاصناف الثمانية المذكورة في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين
عليهم أو الوفاة قلوبهم - م وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل والفقير من
ليس له مال ولا كسب لا يثق بوقع موقعه من كفايته وكفاية مجموعته ولا يمنع الفقر مسكنة
وثيابه ولو للتجمل في بعض أيام السنة وكتب يحتاجها وعبده الذي يحتاج اليه
للخدمة وماله الغائب بمرحلتين أو الحاضر وقد حيل بينه وبينه والدين المؤجل
والكسب الذي لا يليق به وأفتى بعضهم ان حلى المرأة اللاتقي بها المحتاجة للترين
به عادة لا يمنع فقرها وصوته شيخنا والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع موقعه من
حاجته ولا يكفيه كمن يحتاج عشرة وعنده ثمانية ولا يكفيه الكفاية السابقة وان
ملك أكثر من نصاب حتى ان للامام أن يأخذ زكاته ويدفعها اليه فيعطى كل من - ما
ان تعود تجارة رأس مال يكفيه مريحه غالبا أو حرفة آلتها ومن لم يحسن حرفة
ولا تجارة يعطى كفاية العمر الغالب وصدق مدعى فقره ومسكنة وعجز عن كسب
ولو تويا جلد ابلايين لا مدعى تلف مال عرف بلايينه والعامل كساع وهو من يبعثه
الامام لاخذ الزكاة وقاسم وحاشر لا قاض والوفاة من أسلم ونيته ضعيفة أوله شرف
يتوقع باعطاها سلام غيره والرقاب المكاتبون كتابة صحيحة فيعطى المكاتب
أو سيده باذنه دينه ان عجز عن الوفاء وان كان كسوبا لا من زكاة سيده لبقائه على
ملكه والغارم من استدان لغيره مصيبة فيعطى له ان عجز عن وفاء الدين وان كان
كسوبا اذا الكسب لا يدفع حاجته لو فاته ان حل الدين ثم ان لم يكن معه شيء أعطى

(قوله وعنده ثمانية) أي
أو يكاتب كل يوم ثمانية
أو يكون مجموع المال
والكسب كذلك ومثل
الثمانية التسعة والسبعة
والسنة والخمسة (قوله
كساع) أي وكاتب يكتب
ما أعطاه أرباب الاموال
(وقاسم) يقسمها على
المستحقين (وحاشر) يحشمهم
(لا قاض) ووال فلا حق
لهم في الزكاة بل حقها
في خمس الخمس المرصدة
للمصالح (قوله والوفاة) جمع
مؤلف من التأليف
وهو الجمع (قوله المكاتبون
كتابة صحيحة) أي لغين
المزكي ولو انحوا ككافروها شئ
ومطابى امامه كاتب المزكي
فلا يعطى من زكاته اعود
القائدة اليه مع كون
المعطى ملكه

الكل والا فان كان بحيث لو قضى دينه بماله لم يتسكن ترك له بماله ما يكفيه أى
 العمر الغالب كما استظهره شيخنا وأعطى ما يقضى به باقى دينه أولا صلاح ذات
 الدين فيعطى ما استدانه لئلا يلوغ غنيا أما اذا لم يستدن بل أعطى ذلك من ماله فانه
 لا يعطاه ويعطى المستدين لمصلحة عامة كقرى ضيف وفك أسير وعمارة نحو
 مسجد وان غنى أو للضمان فان كان الضامن والاصيل معسرين أعطى الضامن
 وفاءه أو الاصيل موبرادون الضامن أعطى ان ضمن بلا اذن أو ~~عكسه~~ أعطى
 الاصيل لا الضامن واذا وفى من سهم الغارم لم يرجع على الاصيل وان ضمن باذنه
 ولا يصرف من الزكاة شئ لكفن ميت أو بناء مسجد ويصدق مذهبى كتابة أو غرم
 باخبار عدل وتصدق سيد أو رب دين أو اشتهم بالرجال بين الناس ~~فرغ~~ من
 دفع زكاته مدنيه بشرط أن يردّه اله عن دينه لم يجوز ولا يصح قضاء الدين به فان نوى ذلك
 بلا شرط جاز وصح وكذا ان وعد به المدين بلا شرط فلا يلزمه الوفاء بالوعد ولو قال
 أغريمه جعلت ما عليك زكاة لم يجزئ على الوجه الا ان قبضه ثم رده اليه ولو قال
 اكنل من طعمى عندك كذا ونوى به الزكاة ففعل فهل يجزئ وجهان وظاهر كلام
 شيخنا ترجيح عدم الاجزاء وسبيل الله وهو القائم بالجهاد متطوعا ولو غنيا ويعطى
 المجاهد النفقة والكسوة ولعباله ذهابا وايا باوثن آلة الحرب وابن السبيل وهو
 مسافر محتار ببلد الزكاة أو منشئ سفر مباح منها ولو نزهة أو كان كسوبا بخلاف
 المسافر لعصية الا ان تاب والمسافر لغريم مقصد صحيح كالهائم ويعطى كفايته وكفاية
 من معه من ماله أى جميعها نفقة وكسوة ذهابا وايا با ان لم يكن له بطريقة أو مقصده
 مال ويصدق في دعوى السفر وكذا في دعوى الغزو بلايين ويسترد منه ما أخذ
 ان لم يخرج ولا يعطى أحد بوصفين نعم ان أخذ فقير بالغرم فأعطاه غريمه أعطى
 بالفقر لانه الآن محتاج ~~تنبيه~~ ولو فارق المالك الزكاة سقط سهم العامل ثم ان
 انحصر المستحقون ووفى بهم المال لزم تعميمهم والالم يجب ولم يندب اسكن يلزمه
 اعطاء ثلاثة من كل صنف وان لم يكونوا بالبلد وقت الوجوب ومن المتوطئين أولى
 ولو أعطى اثنين من كل صنف والثالث موجود لزمه أقل مقول غرماله من ماله ولو
 قد بعض الثلاثة رد حصته على باقى صنفه ان احتاجه والا فعلى باقى الاصناف
 ويلزم التسوية بين الاصناف وان كانت حاجة بعضهم أشد لا التسوية بين أفراد
 الصنف بل تندب واختار جماعة من ائمتنا جواز صرف الفطرة الى ثلاثة

مساكين أو غـ برهم من المستحقين ولو كان كل صنف أو بعض الاصناف وقت
الوجوب محصورا في ثلاثة فأقل استحقوها في الاولى وما يخص المحصورين في الثانية
من وقت الوجوب فلا يضر حدوث غنى أو موت أحدهم بل حقه باق بحاله فيدفع
نصيب الميت لو ارثه وان كان هو المزكى لا يشاركهم قادم علمهم ولا غائب عنهم وقت
الوجوب فان زاد واءلى ثلاثة لم يملكوا الا بالقسمة ولا يجوز لما لا نقل الزكاة عن
بلاد المال ولو الى مسافة قريبة ولا تجزئ ولا دفع القيمة في غير مال التجارة ولا دفع
عينه فيه ونقل عن عمرو ابن عباس وحـ ذيفة رضى الله عنهم جواز صرف الزكاة
الى صنف واحد وبه قال أبو حنيفة ويجوز عنده نقل الزكاة مع الكراهة ودفع قيمتها
وعين مال التجارة (ولو أعطاهما) أى الزكاة ولو الفطرة (الكافرا ومن بهرق) ولو
مبعضا غير مكاتب (أو هاشمي أو مطلبى) أو مولى اهـ الم يقع عن الزكاة لان شرط
الآخذ الاسلام وتتمام الحرية وعدم كونه هاشميا ولا مطلبيا وان انقطع عنهم خمس
الخمس لخبر ان هذه الصدقات أى الزكوات انما هى أوساخ الناس وانما الاتحل
لمحمد ولا لآله قال شيخنا وكالزكاة كل واجب كالنذر والكفارة بخلاف التطوع
والهدية (أو غنى) وهـ ومن له كفاية العمر الغالب على الاصح وقيل من له كفاية
سنة أو الكسب الحلال اللائق (أو مكفى بنفقة قريب) من أصل أو فرع أو زوج
بخلاف المكفى بنفقة متبرع (لم يجزئ) ذلك عن الزكاة ولا تتأذى بذلك ان كان المدافع
المالك وان ظن استحقاقهم ثم ان كان المدافع بظن الاستحقاق الامام برئ المالك
ولا يضمن الامام بل يترد المدفوع وماله تروده صرفه للمستحقين أمام من لم يكتف
بالنفقة الواجبة له من زوج أو قريب فيعطيه المنفق وغيره حتى بالفقر ويجوز
للمكفى بها الاخذ بغير المسكنة والفقران وجد فيه حتى عن تلزمه نفقة وينسب
للزوجة اعطاء زوجها من زكاتها حتى بالفقر والمسكنة وان أنفقها عليها قال
شيخنا والذي يظهر ان قريبه الموصى لو امتنع من الانفاق عليه وعجز عنه بالخاكم
أعطى حينئذ الحق فقـ ره أو مسكنته الآن ^{فائدة} أفنى النووي في بالغ تارك
للمال ~~كـ~~ لا انه لا يقبضها له الا وليه أى كصبي ومجنون فلا تعطى له وان
غاب وليه خـ لا فالمن زعمه بخلاف ما لو طرأ تركها أو تبذره ولم يجبر عليه فانه
يقبضها ويجوز دفعها الفاسق الا ان عـ لم انه يستعين بها على معصية فيحرم وان
أجزأ ^{تتمه} في قسمة الغنيمة ^{فـ} ما أخذناه من أهل حرب فهو غنيمة والا

(قوله أو هاشمي أو مطلبى)
أى أو هاشمية أو مطلبية
كما هو المراد من قوله بنو
هاشم وبني المطلب والمراد
بالبنين ما يشتمل على البنات
ففيه تغليب (قوله وان
انقطع عنهم خمس الخمس)
ونقل عن الاصطخري
الفـ ولـ يجـ وازصرف
الزكاة اليهم عند منعهم
من خمس الخمس أخذنا
من قوله في الحديث ان
لكم في خمس الخمس
ما يكفىكم أو يغنيكم أى
بل يغنيكم فانه يؤخذ منه
أن محل عدم اعطائهم
من الزكاة عند أخذهم
حقهم من خمس الخمس
ليكن الجمهور رطـ ردوا
القول بالتحريم ولا بأس
بتقليد الاصطخري في
قوله الآن لا احتياجه

فهو في يوم من الاول ما أخذنا من دارهم اختلاسا أو سرقة على الاصح خلافا للغزالي
وامامه حيث قال انه مختص بالآخذ بالتخمس وادعى ابن الرفعة الاجماع عليه
ومن الثاني جزية وعشر تجارة وتركة مرتد ويبدأ في الغنيمة بالسلب للقاتل
المسلم بالتخمس وهو لبوس القتيل وسلاحه ومركوبه وكذا سوار ومنطقة وخاتم
وطوق وبالمون كأجرة جمال ثم يخمس باقيها فأربعة أخماسها ولو عمارا لمن
حضر الواقعة وان لم يقاتل فما أحد أولى به من أحد لا من لحقهم بعد انقضائها
ولو قبل جمع المال ولا من مات في أثناء القتال قبل الحيازة على المذهب وأربعة
أخماس باقي الموصدين للجهاد وخمس ما يخمس سهم للمصالح كسد ثغور وحمارة
حصن ومسجد وأرزاق القضاة والمشتغلين بعلوم الشرع وآلاتها ولو مبتدئين
وحفاظ القرآن والأئمة وأذنين ويعطى هؤلاء مع الغني ما رآه الامام ويجب
تقديم الهمم عما ذكر وأهمها الاول ولو منع هؤلاء حقوقهم من بيت المال
وأعطى أحدهم منه شيئا جازله الاخذ بما لم يرد على كفايته على المعتمد وسهم
للهاشمي والمطلبي لذكر منهما مثل حظ الاثني عشر ولو أغنيا وسهم للفقراء البقاي
وسهم للمسكين وسهم لابن السبيل الفقير ويجب تعميم الاصناف الاربعة بالعطاء
حاضرهم وغائبهم عن المحل نعم يجوز التفاوت بين آحاد الصنف غير ذوى القربى
لابين الاصناف ولو قل الحاصل بحيث لو عم لم يسد مسدا يخص به الاحوج ولا يعم
للضرورة ولو قد بعضه من وزعه على الباقيين ويجوز عند الأئمة الثلاثة صرف
جميع خمس النفي الى المصالح ولا يصح شرط الامام من أخذ شيئا منه وله وفي قول يصح
وعليه الأئمة الثلاثة وعند أبي حنيفة ومالك يجوز للامام ان يفضل بعضا ^{(ب) فرع}
لو حصل لأحد من الغائبين شيء مما غنمه واقبل التخمس والقسمة الشرعية لا يجوز
له التصرف فيه لانه مشترك بينهم وبين أهل الخمس والشريك لا يجوز له التصرف
في المشترك بغير اذن شريكه (ويسن صدقة تطوع) لا يضمن ذا الذي يقرض الله
قرضا حسنا وللأحاديث الكثيرة الشهيرة وقد تجب كأن يجده مضطرا ومعه ما يطعمه
فاضلا عنه ويكره بردي وليس منه التصديق بالفلوس والثوب الخلق ونحوهما بل
ينبغي أن لا يأخذ من التصديق بالقليل والتصدق بالماء أفضل حيث كثر الاحتياج
اليه والافاطعام ولو تعارض الصدقة حالا والوقف فان كان الوقت وقت حاجة
وشدة فلا قول أولى والا فالثاني لكثرة جدواه قال ابن عبد السلام وتبعه الزركشي

وأطلق ابن الرفعة ترجح الأول لأنه قطع حظه من التصديق به حالاً وينبغي للراغب في الخبر أن لا يحل (كل يوم) من الأيام من الصدقة (بما تبسر) وإن قل (واعطاؤها سرا) أفضل منه جهراً أما الزكاة فاطهارها أفضل أجمعاً (واعطاؤها) (برمضان) أي فيه لا سيما في عشره الآخر أفضل ويتأكد أيضاً في سائر الأزمنة والامكنة الذافلة ~~كشردى~~ الحجة والعبدن والجمعة وكسكة والمدينة (واعطاؤها) (لقرب) لا تلزمه نفقته أولى الأقرب فالأقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الأب ومن جهة الأم سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة أفضل (واعطاؤها) (جاراً أفضل) منه غيره فعلم أن القريب البعيد الدار في البلد أفضل من الجار الأجنبي (لا) بين التصديق (بما يحتاجه) بل يحرم بما يحتاج إليه لنفقة ومؤنة من تلزمه نفقته يوم وليلته أو لو فادينه ولو مؤجلاً وإن لم يطالب منه مالم يغاب على ظنه حصوله من جهة أخرى ظاهرة لأن الواجب لا يجوز تركه سنة وحديث حرمت الصدقة بشئ لم يملكه المتصدق عليه على ما فتى به شيخنا المحقق ابن زياد رحمه الله تعالى لكن الذي جزم به شيخنا في ترح المنهاج أنه يملكه والمن بالصدقة حرام محبط للأجر كالأذى ~~فائدة~~ قال في المجموع يذكره الأئمة من بيده حلال وحرام كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة بقوله الشهية وكثرتها ولا يحرم إلا إن تيقن أن هذا من الحرام وقول الغزالي يحرم الأئمة من أكثر ما له حرام وكذا ما علمته شاذ

باب الصوم

هو لغة الإمساك وشرعاً إمساك عن مفطر بشرطه الآتية وفرص في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وهو من خصائصنا ومن المعلوم من الدين بالضرورة (يجب صوم) شهر (رمضان) أجمعاً بكل شعبان ثلاثين يوماً ورؤية عدل واحد ولو مستورا هلاله بعد الغروب إذا شهد به عند القاضي ولو مع الطباقي غيب بلفظ أشهد أني رأيت الهلال أو أنه هل ولا يكفي قوله أشهد أن غداً من رمضان ولا يقبل على شهادته إلا شهادة عدلين وبشروط رؤية هلال رمضان عند القاضي بشهادة عدل بين يديه كما مر ومع قوله ثبت عندى يجب الصوم على جميع أهل البلد المرنى فيه وكاثبوت عند القاضي الخبر المتواتر برؤيته ولو من كفار لا فادته العلم بالضرورة وظن دخوله بالامارة الظاهرة التي لا تتخلف عادة كروية القناديل

باب الصوم

هذا هو الركن الرابع من أركان الإسلام (قوله لغة الإمساك) أي ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم اني نذرت لرحمن صوماً أي إمساكاً أي سكوتاً عن الكلام (قوله الآتية) منها كون الممسك مسالماً مبرأً من نكوح حبض في جميعه ومن الأغنياء والفقراء في بعضه فضلاً عن كونه والأصل في وجوبه قبل الإجماع مع ما يأتي آية كتب عليكم الصيام والأيام المعدودات أيام شهر رمضان وجميعها جمع فله لم ونها

المعلقة بالنسبة إلى الفاسق والعبد والانشىء العمل برؤية نفسه وكذا من
اعتقد صدق نحو فاسق ومراهق في اخباره برؤية نفسه أو ثبوتها في بلد متحد
مطلعه سواء أول رمضان وآخره على الأصح والمعتد ان له بل عليه اعتمادا للعلامات
بدخول شوال اذا حصل له اعتقاد جازم بصدقها كما أنقضى به شيخنا ابن باز ووجر
كجمع محققين واذا صاموا ولو برؤية عدل أفطر وابعث ثلاثين وإن لم يروا الهلال ولم
يكن غيم لكامل العدة بحجة شرعية ولو صام بقول من يثق ثم لم يرا الهلال بعد ثلاثين
مع الصوم يحزله الفطر ولورجع الشاهد بعد شروعهم في الصوم لم يحزله الفطر
واذا ثبت رؤيته ببلد لم يحكمه البلد القريب دون البعيد وثبت البعد باختلاف
المطالع على الأصح والمراد باختلافها أن يتباعد المحلان بحيث لو روى في أحدهما
لم يرقى الآخر غالبا قاله في الأنوار وقال التاج التبريزي وأقره غيره لا يمكن اختلافها
في أقل من أربعة وعشرين فرسخا ونحوه السبكي وتبعه غيره على أنه يلزم من الرؤية
في البلاد الشرقية رؤيته في البلاد الغربية من غير عكس إذا ليل يدخل في البلاد
الشرقية قبل وقضية كلامهم أنه متى روى في شرق في لزم كل غربي بالنسبة إليه العمل
بتلك الرؤية وإن اختلفت المطالع وانما يجب صوم رمضان (على) كل مكاف أي
بالغ عاقل (طبق له) أي للصوم حسا شرعا فلا يجب على صبي ومجنون ولا على من
لا يطيقه لكبرا أو مرض لا يرجى برؤه ويلزمه صوم كل يوم ولا على حائض ونفساء
لانهم لا تطبقان شرعا (وفرضه) أي الصوم (نية) بالقلب ولا يشترط التلفظ بها
بل يندب ولا يحزى عنها التمسك وان قصد به التقوى على الصوم ولا الامتناع من
تناول مفطر خوفا الفجر ما لم يخطئ ريبا له الصوم باصفات التي يجب التمسك
لها في النية (الكل يوم) فلا نوى أول ليلة رمضان صوم جميعه لم يكف لغير اليوم
الأول قال شيخنا الذكر ينبغي ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسي النية فيه عند مالك
كما تسر له أول اليوم الذي نسيها فيه ليحصل له صومه عند أبي حنيفة وواضح ان
محله ان قلده والا كان متلبا بعبادة فاسدة في اعتقاده (وشرط لفرضه) أي الصوم
ولو نذرا أو كفارة أو صوم استسقاء أمر به الامام (تبييت) أي ايقاع النية ليلا
أي فيما بين غروب الشمس وطلوع الفجر ولو في صوم المميز قال شيخنا ولو شك هل
وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم تصح لان الأصل عدم وقوعه ليلا إذا لم يصح في كل
حادث تقديره بأقرب زمن بخلاف ما لو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا لان الأصل

(قوله وفرضه) عبارة
فرضه ونسبته والمراد على
كل ما لا بد منه (قوله)
(تبييت) فلو لم يبييت النية
لم يقع - من الواجب بلا
اختلاف وهو لم يقع فلا
وجه ان أوجه ما عده
ولو من جاهل لكان هذا في
رمضان وأما في واجب
غير رمضان فأوجه
الوجهين فيما لو نوى غير
رمضان كصوم قضاء
أو نذر ونوى قبل الزوال
انعتاده نغلا ان كان جاهلا

عدم طلوعه لاصل المذكور أيضا انتهى ولا يبطلها نحو كل وجماع بعدها وقبل
 الفجر نعم لوقطعها قبله احتاج لتحديد ما قطعها (وتعيين) لمنوى في الفرض كرمضان
 أو نذر أو كفارة بأن ينوى كل ليلة أنه صائم غدا من رمضان أو النذر أو الكفارة
 وإن لم يعين سببها فنوى الصوم من فرضه أو فرض وقته لم يكف نعم من عليه قضاء
 رمضان أو نذر أو كفارة من جهات مختلفة لم يشترط التعيين لا اتحاد الجنس واحتراز
 باشتراط التبيين في الفرض عن النفل قد صح فيه ولو وثقت النية قبل الزوال للخبر
 الصحيح والتعيين فيه النفل أيضا فيصح ولو وثقت بنية مطلقة كما اعتمد غير واحد منهم
 بحث في المجموع اشتراط التعيين في الرواتب كعرفة وماله فلا يحصل غيرها معها
 وإن نوى بل مقتضى القياس كما قال الأسنوي إن نيتهم مبطلة كالنوى الظهور وسنته
 أو سنة الظهور وسنة العصر فأقل النية المجزئة نويت صوم رمضان ولو بدون الفرض
 على الاعتماد كما صححه في المجموع تبعه لا أكثرين لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع
 إلا فرضا ومقتضى كلام الروضة والمنهاج وجوبه أو بلاغ كما قال الشيخان لأن لفظ
 الغدا شتر في كلامهم في تفسير التعيين وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين فلا
 يجب التعرض له بخصوصه بل يكفي دخوله في صوم الشهر والنوى لحصول التعيين
 حينئذ لكن قضية كلام شيخنا كالزجذجوبه (وأكلها) أي النية (نويت
 صوم غدا عن أداء فرض رمضان) بالجر لا ضافته لما بعده (هذه السنة لله تعالى)
 لجهة النية حينئذ اتفاقا وبحث الأذرعى أنه لو كان عليه مثل الأداء كقضاء رمضان
 قبله لزمه التعرض للأداء أو تعيين السنة (ويفطر عامدا) لأناس للصوم وإن كثر منه
 نحو جماع وأكل (عالم) لا جاهل بأن ما تعاطاه مفطر لقرب إسلامه أو نشئه ببادية
 بعيدة عن يعرف ذلك (مختار) لا مكره لم يحصل منه قصد ولا فكر ولا تلذذ (بجماع)
 وإن لم ينزل (واستثناء) ولو يده أو يد حايته أو بلمس لما ينقص له بلا حائل
 (لا) قبله و (ضم) لامرأة (بحائل) أي معه وإن تكررتا بشهوة أو كان الحائل
 رقيقا فلو ضم امرأة أو قبلها بلا ملازمة بدن بل بحائل بينهما فأنزل لم يفطر لا انتفاء
 المباشرة كالاتلام والانزال بنظر روفكر ولو لمس محرما أو شعرا امرأة فأنزل
 لم يفطر لعدم النقض به ولا يفطر بخروج مذي خلا فاللها لكية (واستثناء) أي
 استدعاء في وان لم يعد منه شيء لجوفه بأن تقبأ منكسا أو عاد بغير اختياره فهو مفطر
 لعينه أما إذا غلبه ولم يعد منه أو من ريقه المتنجس به شيء إلى جوفه بعد وصوله

(قوله وبفطر الخ) ذكر
 المتن من المفطرات أربعة
 أشياء وقد عقد غيره لهذا
 البحث ترجمة كصاحب
 المنهاج حيث قال فصل
 شروط الصوم الخ (قوله
 واستثناء) أي من عالم عامدا
 مختار للخبر الصحيح من
 ذرعه القى فليس عليه
 قضاء ومن استثناء
 فليقبض وذرعه بالمعجمة
 غلبه أماناس وجاهل
 عن ذرعه قرب إسلامه أو
 بعده عن عالمي ذلك فلا
 يفطران بذلك وكذا كل
 مفطر إلا خصوص
 الاكراه في الزنا فيفطر به

لحد الظاهر أو عادي بغير اختياره فلا يفطر به للخبر الصحيح بذلك (لا بقلع نخامة) من
الباطن أو الدماغ إلى الظاهر فلا يفطر به أن لفظه التكرار الحاجة إليه أموال
ابتلاهم مع القدرة على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر وهو مخرج الحاء المهملة
في فطر قطعا ولو دخلت ذباية جوفه أفطر بإخراجها مطلقا وجزله إن ضره بقاؤها
مع القضاء كما أفتى به شيخنا (و) يفطر (بدخول عين) وإن قلت إلى ما يسمى (جوف)
أي جوف من مرت كباطن اذن واحيل وهو مخرج بول ولبن وإن لم يتجاوز الحشفة
أو الحامة ووصول أصبع المستنجية إلى وراء ما يظهر من فرجها عند جلوسها على
قدميها ففطر وكذا وصول بعض الأنملة إلى المسربة كذا أطلقه القاضي وقيد به
السبكي بما إذا وصل شيء منها إلى المحل المحقوف منها بخلاف أولها المنطبق فانه
لا يسمى جوفاً والحق به أقول الاحيل الذي يظهر عند تحريكه بل أولى قال ولده
وقول القاضي الاحتياط أن يتغوط بالليل مراده أن إيقاعه فيه خير منه في النهار
لأنه لا يصل شيء إلى جوف مسربة لانه يؤمر بتأخيرها إلى الليل لأن أحد الايؤمر
بمضرة في بدنه ولو خرجت مقعدة مبسور لم يفطر بعودها وكذا إن أعادها بأصبعه
لا اضطراره اليه ومنه يؤخذ كما قال شيخنا انه لو اضطر لدخول الاصبع معها إلى
الباطن لم يفطر والا أفطر بوصول الاصبع اليه وخرج بالعين الاثر كوصول
الطعم بالذوق إلى حلقه وخرج بمن مرأى العامد العالم المختار النامي للصوم
والجاء إلى المعذور بتحريم إيصال شيء إلى الباطن وبكونه مفطرا والمكره فلا
يفطر كل منهم بدخول عين جوفه وإن كثراً كما ولوطن إن أكل ناسيا مفطر
فأكل جاهلا بوجوب الامساك أنظر ولو تعمد فتح فيه في الماء فدخل جوفه
أو وضعه فيه فسبقه أفطر أو وضع فيه شيئا صمدا وابتلعه ناسيا فلا ولا يفطر بوصول
شيء إلى باطن تصبئة أنف حتى يجاوز متهى الخيشوم وهو أقصى الأنف (لا)
يفطر (بريق طاهر صرف) أي خالص ابتلاعه (من معدنه) وهو جميع الفم ولو
بعد جمعه على الأصح وإن كان بخوصه طبعي أموالا ابتلع ريقا اجتمع بلا فعل فلا يضر
قطعا وخرج بالطاهر المتنجس بخودم لثته في فطر ابتلاعه وإن صفي ولم يبق فيه
أثر مطلقا لانه لما حرم ابتلاعه لتنجسه صار بمنزلة عين أجنبية قال شيخنا ويظهر
العفو عن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه وقال بعضهم متى ابتلاعه
المبتلى به مع علمه به وليس له عنه بدفعه صحيح وبالصرف المختلط بطاهر آخر

فيفطر من ابتاع ريقا متغيرا بحمرة نحو تنبيل وان تعمرا زالتا أو صبغ خيط قتله
 بدمه وعن معدنه ما اذا خرج من الفم لا على لسانه ولو الى ظاهر الشفة ثم رده بلسانه
 وابتلعه أو بل خيطا أو سوا كاريقه أو جماء فردة الى فيه وعليه رطوبة تفصل
 وابتلعه ما في فطر بخلاف ما لو لم يكن على الخيط ما يفصل لقلته أو اعصره أو لحفاه
 فانه لا يضر كثر ماء المضغضة وان أمكن محجه لعمر الحرز عنه فلا يكاف تشييف
 الفم عنه **فرع** لو بقي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه بطبعه لا بقصده لم يفطر
 ان عجز عن تمييزه ومجه وان ترك التحلل ليلا مع علمه ببقائه ويجريان ريقه به غارا
 لانه انما يخاطب بهما ان قدر علمه ما حال الصوم لكن يتأكد التحلل بعد التمسح
 أما اذا لم يعجز أو ابتلعه قصد افانه مقط - رجزما - وقول بعضهم يجب غسل الفم عما
 أكل ليلا والافطر - رده شيئا (ولا يفطر بسبق ماء جوف مغسل عن) نحو
 (جنابة) كحبض ونفاس اذا كان الاغتسال (بلا انغماس) في الماء فلو غسل
 أذنيه في الجنابة فسبق الماء من احدهما الجوفه لم يفطر وان أمكنه امالة رأسه
 أو الغسل قبل الفجر كما اذا سبق الماء الى الداخل للمبالغة في غسل الفم المتنجس
 لوجوبه بخلاف ما اذا اغتسل منغمسا فسبق الماء الى باطن الاذن أو الانف فانه
 يفطر ولو في الغسل الواجب الكراهة الانغماس كسبق ماء المضغضة بالمبالغة
 الى الجوف مع تذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعيته بخلافه بلامبالغة وخرج
 بقولي عن نحو جنابة الغسل المستنون وغسل التبرد في فطر بسبق ماء فيه ولو بلا
 انغماس **فرع** يجوز للصائم الاطعام بخبر عدل بالغروب وكذا سماع
 اذانه ويجرم للشاك الاكل آخر النهار حتى يجتهد ويظن انقضاءه ومع ذلك الاحوط
 الصبر لليقين ويجوز الاكل اذا ظن بقاء الليل باجتهاد أو اخبار وكذا لو شك
 لان الاصل بقاء الليل لكن يكره ولو أخبره عدل بطولوع الفجر اعتمده وكذا فاسق
 ظن صدقه ولو أكل باجتهاد أو لا أو آخر افيان أنه أكل غير ابطال صومه اذ لا عبرة
 بالظن البين خطاؤه فان لم يبين شي صح ولو طلع الفجر وفي فيه طعام فلفظه قبل ان ينزل
 منه شي لجوفه صح صومه وكذا لو كان مجامعا عند ابتداء طلوع الفجر فترع في
 الحال أي عقب طلوعه فلا يفطر وان أنزل لان النزاع ترك للجماع فان لم ينزع
 حالا لم ينعقد الصوم وعليه القضاء والكفارة (ويباح فطر) في صوم واجب
 (بمرض مضر) ضررا يبيح التيمم كأن خشي من الصوم بلاء (وفي سفر - قصر)

(قوله تنبيل) ورق نبات
 يقطيني يحمر الشفة
 ويشد الاسنان (قوله
 فلفظه) أي رماه (قوله
 بلاء براء) أي بحيث أثر
 ذلك البلاء تضر رالبس
 بهين أما تأخره لحظة أو
 ساعة أو يوما أو يومين
 فينظر في ذلك المرض ان
 كان مما يتألم به تألما
 لا يحتمل جازا اعتباره
 والا فلا قد يرفأني لم أفد
 لاحد على هذا التفصيل
 بل عبارتهم عامة وأن
 مطلق بلاء البرء مبيح
 فخره

دون قصر وسفر معصية وصوم المسافر بلا ضرر أحب من الفطر (ولخوف هلاك)
 بالصوم من عطش أو جوع وإن كان صحيحاً فمما وافق الأذرعى بأنه يلزم الحصادين
 أى ونحوه - ثم تبين النية كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والأفلا
 (ويجب قضاء) ما فات ولو بعذر من الصوم الواجب كـ (رمضان) ونذر وكفارة
 بمرض أو سفر أو ترك نية أو بحض أو نفاس لا يجنون وسكر لم يتعد به وفي المجموع
 أن قضاء يوم الشك على الفور لوجوب امساكه ونظر فيه - جمع بأن تارك النية
 يلزمه الامساك مع أن قضاءه على التراخي قطعاً (و) يجب (امساك) عن مفطر
 (فيه) أى رمضان فقط دون نحو نذر وقضاء (أن أفطر بغير عذر) من مرض أو سفر
 (أو بغائط) كمن أكل طائفاً قبل الليل أو نسي تبين النية أو أفطر يوم الشك
 وبأن من رمضان حرمة الوقت وليس الممسك في صوم شرعى لكنه يثاب عليه فيأثم
 بجماع ولا كفارة ونذر امساك لمريض شفى ومسا فقدم أثناء النهار مفطراً
 وحائض طهرت أثناءه (و) يجب (على من أفسده) أى صوم رمضان (بجماع) أثم به
 لأجل الصوم لا باستمناؤه وكل (كفارة) متكررة بتكرار الفساد وإن لم يكفر عن
 السابق (معه) أى مع قضاء ذلك الصوم والكفارة عتق رقبة مؤمنة فصوم شهرين
 مع اتباعه أن يحجز عنه فاطعام ستين مسكناً أو فقيراً أن يحجز عن الصوم لهرم
 أو مرض بنية كفارة ويعطى لكل واحد من غلب القوت ولا يجوز صرف
 الكفارة لمن تلزمه مؤنته (و) يجب (على من أفطر) في رمضان (اعذر لا يرجي
 زواله) ككبر ومرض لا يرجي برؤه (مد) لكل يوم منه أن كان مويراً حينئذ
 (بلا قضاء) وإن قدر عليه بعد لأنه غير محتاط بالصوم فالقضية في حقه واجبة ابتداء
 لا بدلاً ويجب المد مع القضاء على حامل ومرض أفطر بالخوف على الولد (و) يجب
 (على من أخر قضاء) شئ من رمضان حتى دخل رمضان آخر (بلا عذر) في التأخير
 بأن خلا عن السفر والمرض قدر ما عليه (مد لكل سنة) في تكرار بتكرار السنين
 على المعتمد وخرج بقوله بلا عذر ما إذا كان التأخير بعذر كأن استمر
 سفره أو مرضه أو أراضاها إلى قابل فلا شئ عليه ما بقى العذر وإن استمر سنين
 ومتى أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر فوات أخرجه من تركه لكل
 يوم - مدان مدلفوات ومدللتأخير إن لم يصم عنه قريبه أو مأذونه والأوجب مد
 واحد للتأخير والجديد مد جواز الصوم عنه مطلقاً بل يخرج من تركه لكل

(قوله مع تمكنه) قيداً
 من فاته شئ من رمضان
 فوات قبل تمكنه من
 قضاؤه فلا أثم ولا فدية
 كمن مرض شهر رمضان
 كماله ومات ثانياً شقاً
 أو استمر مريضاً فلا
 فدية ولا أثم ومثل المرض
 الحبص والنفاس والسفر
 المباح كما في حج

يوم مد طعام وكذا صوم النذر والكفارة وذهب النووي كجمع محققين إلى تصحيح
 القديم القائل بأنه لا يتعين الإطعام فيمن مات بل يجوز للولي أن يصوم عنه ثم إن
 خلف تركته وحب أحدهم ما والاندب ومصرف الأمداد فقير وممكن وله مصرف
 أمداد لواحد **﴿فائدة﴾** من مات وعليه صلاة فلا قضاء ولا فدية وفي قول كجمع
 مجتهدين أنها تقضى عنه لخبر البخاري وغيره ومن ثم اختاره جمع من أئمتنا وفعل
 به السميكي عن بعض أقاربه ونقل ابن برهان عن القديم أنه يلزم الولي أن خلف تركته
 أن يصلي عنه كالصوم وفي وجه عليه كثير من أصحابنا أنه بطعم عن كل صلاة
 مدا وقال المحب الطبري يصل للبيت كل عبادة تفعل عنه واجبة أو مندوبة وفي شرح
 المختار أوافقه مذهب أهل السنة أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله وصلاته لغيره
 ويصله (وسن) أصا ثم رمضان وغيره (تسحر) وتأخير ما لم يقع في شك وكونه على تمر
 لخبر فيه ويحصل (ولو بجرعة ماء) ويدخل وقته بنصف الليل وحكمته بالنقوى أو
 مخالفة أهل الكتاب وجهان وسن تطيب وقت تسحر (و) سن (تعجيل - ل فطر) إذا
 تيقن الغروب ويعرف في العمران والعسارى التي بها جبال بز والشماع من
 أعالي الحيطان والجبال وتقدم على الصلاة أن لم يخش من تعجيله فوات الجماعة
 أو تكبيره الإحرام (و) كونه (بتمر) لا لمربه والا كحل أن يكون بثلاث (و) أن لم
 يحده فعلى حسوات (ماء) ولو من زمزم فلو تعارض التعجيل على الماء والتأخير على
 التمر قدم الأول فيما استظهره شيخنا وقال أيضا يظهر في تمر قوت شبهته وماء خفت
 شبهته أن الماء أفضل قال الشيخان لا شيء أفضل بعد التمر غير الماء فقول الروابي
 الحلوى أفضل من الماء ضعيف كقول الأثرعي الرزيب أخوات تمر وانما ذكره
 لتيسره غالباً بالمدينة ويسن أن يقول عقب الفطر اللهم لك سمعت وعلى رزقك
 أفطرت ويزيد من أفطر بالماء ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء
 الله تعالى (و) سن (غسل عن نحو جنازة قبل فجر) لا يصل الماء إلى باطن نحو
 أذنه أو دبره قال شيخنا وقضيته أن وصوله لذلك فطر وليس عمومه مراداً كما هو
 ظاهر أخذاً مما مر أن سبق ماء نحو المضمضة المشروع أو غسل الفم المتنجس
 لا يفطر أعذره فلم يحمل هذا على مبالغته منى عنها (و) سن (كف) نفس عن
 طعام فيه شبهة و(شهوة) مباحة من مسموع ومبصر ومس طيب وشمع ولو تعارضت
 كراهية مس الطيب لأصا ثم ورد الطيب فاجتناب المس أولى لأن كراهيته

(قوله ولو بجرعة ماء) في
 صحيح ابن حبان تسحر
 ولو بجرعة ماء

تؤدي الى نقصان العبادة قال في الحلية الاولى للصائم ترك الا كتمان ويكره
سوال بعد زوال وقبل غروب وان نام أو اكل كريمة ناسيا وقال جمع لم يكره بل
يسن ان تغير الفم بنحو نوم ومما يتأكد للصائم كف اللسان عن كل محرم كالكذب
وغيبة ومشاتمة لانه محبط للاجر كما مر جوابه ودلت عليه الاخبار الصحيحة ونص
عليه الشافعي والاصحاب وأقرهم في المجموع ربه يرتجى الاذرى حصوله وعليه
اثم معصيته وقال بعضهم يبطل أصل صومه وهو قياس مذهب أحمد في الصلاة
في الغصوب ولو شتمه أحد فليقل ولو في نقل اني صائم مرتين أو ثلاثا في نفسه
تذكير لهسا وبلسانه حيث لم يظن رياء فان اقتصر على أحدهما فلا ولي بلسانه
(و) سن مع التأكيد (برمضان) وعشره الاخير كذا (اكثر صدقة) وتوسعة
على عيال واحسان على الاقارب والجيران لا لباع وان يفرط الصائم في أي يوم منهم
ان قدر والافعل نحو شربة (و) اكنار (تلاوة) للقرآن في غير نحو والحش ولو نحو
طريق وأفضل الاوقات للقراءة من النهار بعد الصبح ومن الليل في السحرفين
العشاءين وقراءة الليل أولى وينبغي ان يكون شأن الفارئ التدبر قال أبو الليث
في البستان ينبغي للفارئ ان يختم القرآن في السنة مرتين ان لم يقدر على الزيادة
وقال أبو حنيفة من قرأ القرآن في كل سنة مرتين فقد أدى حقه وقال أحمد يكره
تأخير ختمه أكثر من أربعين يوما بلا عذر لحديث ابن عمر (و) اكثر عبادة و
(اعتكاف) لا لباع (سما) بتشديد الباء وقد يخفف والافصح جر ما بعدها وتقديم
لا علمها وما زائدة وهي دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها (عشر آخره)
فيتأكد له اكثر الثلاثة المذكورة لا لباع ويسن أن يمكث معتكفا الى صلاة
العيد وأن يعتكف قبل دخول العشر ويتأكد اكثر العبادات المذكورة
فيه رجاء مصادفة ليلة القدر أي الحكم والفضل أو الشرف والعمل فيها خير من
العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وهي منحصرة عندنا فيه فأرجاها أو تارة
وأرجى أو تارة عند الشافعي ليلة الحادي أو الثالث والعشرين واختار النووي
وغیره انتقاها وهي أفضل ليل الى السنة وصح من قام ليلة القدر ايمانا أي تصديقا
بأنها حق وطاعة واحتسابا أي طلبا لرضا الله تعالى وثوابه غفر له ما تقدم من
ذنبه وفي رواية ومات آخر وروى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى
ينقضي شهر رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بحظ وافر وروى أيضا من شهد

(قوله ككذب وغيبة
ومشاتمة) وغيبة هذا
ما يتعلق باللسان وينبغي
له أيضا كف القلب أي
عن الحقد والحسد والكبر
وقطع الرحم ولو قال كف
عن محرم اكن أولي
اشبه له حينئذ لما ذكر
(قوله واعتكاف) عطفه
على العبادة من عطف
الخاص على العام اذ
العبادة اسم لكل ما يتعبد
به (قوله بتشديد الباء
أي مفتوحة مع كسر
السين قبلها)

العشاء الأخيرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وشذ من زعم أنها ليلة
النصف من شعبان **﴿تتمة﴾** يسن اعتكاف كل وقت وهو واجب فوق قدر طه أنينة
الصلاة ولو مترددا في مسجد أو رحبته التي لم يتيقن حداثتها بعدد ما غلب
مسجد بنيت اعتكاف ولو خرج ولو لخلاء من لم يقدر الاعتكاف المندوب أو المندوب
بعدة بلا عزم عود جدد النية وجوبا إن أراد وكذا إذا عاد بعد الخروج لغير نحو
خلاء من قيده بها كيوم فلو خرج عازما ليعود فعاد لم يجب تجديد النية ولا يضر
الخروج في اعتكاف نوى تتابعه كأن نوى اعتكاف أسبوع أو شهر متتابع وخرج
لقضاء حاجة ولو بلا شدة أو غسل جنابة وإزالة نجس وإن أمكنها في المسجد
لأنه أصون وأمر وأته ولحرمة المسجد وكل طعام لانه يستحي منه في المسجد وله
الوضوء بعد قضاء الحاجة تبعه لا الخروج له فصدا ولا لغسل مسنون ولا يضر
بعد موضعهما إلا أن يكون لذلك موضع أقرب منه أو يفحش البعد فيضرم الم يكن
الأقرب غير لا ثق به ولا يكاف المشي على غير حجيته وله صلاة على جنازة إن لم ينتظر
ويخرج جواز في اعتكاف متتابع لما استثناه من غرض ديني كقضاء أو تبر
أو أخروي كوضوء وغسل مسنون وعيادة مريض ونعزية مصاب وزيارة قادم
من سفر ويطلق بجماع وإن استثناه أو كان في طريق قضاء الحاجة وإنزال منى
بمباشرة بشهوة كقبلة وللمعتكف الخروج من التطوع لنعو عيادة مريض وهل
هو أفضل أو تركه أو سواء وجوه والأوجه كما بحث البلقيني أن الخروج لعبادة
نحو رحم وجار وصديق أفضل واختار ابن الصلاح الترك لأنه صلى الله عليه وسلم
كان يعتكف ولم يخرج لذلك **﴿مهمة﴾** قال في الأنوار يبطل ثواب الاعتكاف
بشتم أو غيبة أو كل حرام

﴿فصل في صوم التطوع﴾

وله من الفضائل والمثوبة ما لا يحصى به إلا الله تعالى ومن ثم أضافه تعالى إليه دون
غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به وفي
الحكمين من صام يوما في سبيل الله باعده الله وجهه عن النار سبعين خريفا (يسن)
متأكدا (صوم يوم عرفة) لغير حاج لانه يكفر السنة التي هو فيها والتي بعدها كما
في خبر مسلم وهو تاسع ذى الحجة والاحوط صوم الثامن مع عرفة والمكفر الصغائر
التي لا تتعلق بحق الآدمي إذا الكبائر لا يكفرها إلا التوبة الصحيحة وحقوق الآدمي

(قوله أو غيبة) هي ذكر
المحرم بما يكفر ولو
فيه واستثنى من كونها
موصفة مسائل جفت في قوله
القدح ليس بغيبة في سنة
متظلم ومعرف ومحمد
واظهر فساد مستفت ومن
طلب الاعانة في إزالة منكر
(قوله ومن ثم) أي من
حيث إن له من الفضائل
الحق (قوله خريفا) أي عاما

متوقفة على رضاه فان لم تكن له صغائر زيد في حسنة ناته ويتأكد صوم الثمانية قبله
للخبر الصحيح فيها المقتضى لافضلية عشرها على عشر رمضان الاخير (و) يوم
(عاشوراء) وهو عاشر المحرم لانه يكفر السنة الماضية كفا في مسلم (وتاسوعاء) وهو
تاسع الحبره - لم اثبت بقيت الى قابل لأصوم من التاسع فبات قبله والحكمة مخالفة
الهم وامن ثم من لمن لم يصمه صوم الحادى عشر بل وان صامه لخبر فيه وفي الام
لا بأس أن يفرد - وأما أحاديث الاكثال والغسل والتطيب في يوم عاشوراء فن
وضع الكذابين (و) صوم (سنة) أيام (من شوال) لما في الخبر الصحيح ان صومه مع
صوم رمضان كصيام الدهر واتصالها بيوم العيد أفضل مبادرة للعبادة (وأيام)
الليالي (البيضا) وهي الثالث عشر وتاليها ليلة الجمعة الا صومه لان صوم الثلاثة
كصوم الشهر اذ الحسنة بعشر أمثالها ومن ثم تحمّل السنة بثلاثة غيرها
ليكنها أفضل ويبدل على الاوجه ثالث عشر ذى الحجة بسادس عشره وقال الجلال
البلقيني لا بل يسقط ويسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليها (و)
صوم (الاثنين والخميس) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم يتحرى صومه ما وقال
تعرض فيها الاعمال فأحب أن يعرض على وأتصائم والمراد عرضها على الله
تعالى وأما رفع الملائكة لها فانه مرة بالليل ومرة بالنهار ورفعها في شعبان محمول
على رفع أعمال العام مجملة وصوم الاثنين أفضل من صوم الخميس لخصوصيات
ذكرها فيه وعذا الحامي اعتياد صومها مكرها شاذ (فرع) أفق جمع
متأخرون بحصول ثواب عرفة وما بعده بوقوع صوم فرض فيها خلافا للمجموع
وتبعه الاسنوى فقال ان نواهم الم يحمل له شيء منها قال شيخنا كشجه والذي
يتجه ان القصد وجود صوم فيها فهي كالتحبة فان نوى التطوع أيضا حصل الاسقط
عنه الطائب (فرع) أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الاشهر المحرم وأفضاها
المحرم ثم رجب ثم الحجة ثم القعدة ثم شهر شعبان وصوم ذى الحجة أفضل من
صوم عشر المحرم الذين يندب صومها (فائدة) من تلبس بصوم تطوع أو صلاته
فله قطعهما لانك تطوع ومن تلبس بقضاء واجب حرم قطعه ولو موسعا ويحرم
على الزوجة أن تصوم تطوعاً وقضاء موسعا وزوجها حاضر الا بانه أو علم رضاه
بتمتع يحرم الصوم في أيام التشريق والعيدين و= كذا يوم الثلث اغير ورد
هو يوم ثلاثي شعبان وقد شاع الخ بر بين الناس برؤية الهلال ولم يثبت وكذا بعد

(قوله وعاشوراء) بالمد
فيه وفيما بعده ممنوع
الصرف لا اف التائب
المدودة وصومه أفضل من
صوم تاسوعاء اه شرفاوى
(قوله هو) أى يوم الثلث
المختص بأحكام من بين
باقى أيام شهره - بان (قوله
ولم يثبت) أى لفقد من
يشهد أو شهده بالهلال
من لم تقبل شهادته كعبيد
او صبيان أو فاقة أو نساء
وطن - مدقهم أو عدل
ولم يكف فيه وانما لم يصح
صومه عن رمضان لانه لم
يثبت كونه منه نعم من
اعتقد صدق من قال انه
راه ممن ذكر يجب عليه
الصوم كما تقدم عن البغوى
في طائفة أول الباب

نصف شعبان مالم يصـ له بما قبله أو لم يوافـ قـ عادته أو لم يكن عن نذر أو قضاء ولو
عن نفل

باب الحج

هو بفتح أوله وكسرة افة القصد أو كثرته إلى من يعظم وشرعا قصد الكعبة للنسك
الآتي وهو من الذرائع القديمة وروى أن آدم عليه السلام حج أربعين حجة من
الهند ماشيا وإن جبريل قال له إن الملائكة كلوا بطون قومك بهذا البيت سبعة
آلاف سنة قال ابن إسحاق لم يبعث الله نبيا بعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا حج
والذي صرح به غيره أنه ما من نبي إلا حج خلافا لمن استثنى هو داود وإسماعيل والصلاة
أفضل منه خلافا لغيره وفرض في السنة السادسة على الأصح وحج صلى الله عليه
وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حج لا يدري عددها وبعدها حجة
الوداع لا غير وروى من حج هذا البيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال شيخنا
في حاشية الإيضاح قوله كيوم ولدته أمه يشمل التبعات وورد التصريح به في رواية
وأنتى به بعض مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يخالفه والأول أوفق بظواهر السنة
والثاني أوفق بالقواعد ثم رأيت بعض المحققين نقل الإجماع عليه وبه يدفع
الافتاء المذكورة كما بالظواهر (والعمرة) وهي لغة زيارة مكان عام وشرعا
قصد الكعبة للنسك الآتي (يجبان) أي الحج والعمرة ولا يغني عنها الحج وإن اشتمل
عليهما وخبر سهل صلى الله عليه وسلم عن العمرة أو اجبة هي قال لا ضعيف اتفاقا
وان صححه الترمذي (على) كل مسلم (مكلف) أي عاقل بالغ (حر) فلا يجبان على
سبي ومجنون ولا على رقيق نفسك غير المكلف ومن فيه رقيق يقع نفلا لا فرضا
(مستطيع) للحج يوجد أن الزادها باو أيا باو أجرة خفي رأى مجبريا من معه والراحلة
أو ثمنها إن كان بينهما وبين مكة مرحلتان أو دونهما وضعف عن المشي مع نفقة من
يجب عليه نفقته وكسوته إلى الرجوع ويشترط أيضا الوجوب أمن الطريق
على النفس والمال ولو من رصدي وإن قل ما يأخذه وغلبة السلامة لراكب البحر
فإن غلب الهلاك لهيجان إلا ما واج في بعض الأحوال أو استوي لم يجب بل يحرم
الركوب فيه له ولغيره وشرط للوجوب على المرأة مع ما ذكرنا يخرج معها المحرم
أو زوج أو نسوة ثقات ولو أماء وذلك لحرم سفرها وحدها وإن قصر أو كانت
في قافلة عظيمة وإلا وجوب أن يخرج مع امرأة ثقة لاداء فرض الإسلام وليس

(قوله وإن قل ما يأخذه)
أي مالم يكن ممن يتبعه
فيه لشدة قلته

لها الخرج لتطوع ولومع نسوة كثيرة وان قصر السفر أو كانت شوهاء وقد
 صرحوا بأنه يحرم على المسكينة التطوع بالعمرة من التمتع مع النساء خلافاً لمن
 نازع فيه (مرة) واحدة في العمر (بترأخ) لا على الفور نعم انما يجوز التأخير بشرط
 العزم على الفعل في المستقبل وان لا يتضيعة عليه بنذر أو قضاء أو خوف عصب
 أو نفاق مال بقربة ولو ضعيفة وقيل يجب على القادر ان لا يترك الحج في كل خمس
 سنين لخبر فيه **فرع** يجب ائابة عن ميت عليه نسك من تركته كما تقضى منه
 ديونه فلو لم تكن له تركته سن لو ارثه ان يقع له عنه فلو فعله أجنبي جاز ولو بلا اذن
 وعن آفاق معضوب عاجز عن النسك بنفسه انحو زمانه أو مرض لا يرجي برؤه
 بأجرة مثل فضلت عما يحتاجه المعضوب يوم الاستئجار وعماء عدم مؤنة نفسه وعياله
 بعده ولا يصح أن يحج عن معضوب بغير اذنه لان الحج بفتقر للنية والمعضوب أهل
 له اولاد ذن (أركان) أي الحج ستة أحدها (احرام) به أي بنية دخول فيه لخبر انما
 الاعمال بالنيات ولا يجب تلفظ بها وتلبية بل يستأن فيقول بقلبه واسأله نويت
 الحج وأحرمت به لله تعالى لبيك اللهم لبيك الى آخره (و) ثانيها (وقوف بعرفة)
 أي حضوره بأي جزء منها ولو لحظة وان كان نائماً أو ماراً بالخبر الترمذي الحج عرفة
 ولبس منها مسجد ابراهيم عليه السلام ولا غمرة ولا فضل للذكر تحري موقوفه صلى
 الله عليه وسلم وهو عند الصخرات المعروفة وسميت عرفة قيل لان آدم وحواء
 تعارفاً بها وقيل غـ بذلك ووقته (بين زوال) للشمس يوم عرفة وهو تاسع ذي الحجة
 (و) بين طلوع (فجر) يوم (نحر) وسن له الجمع بين الليل والنهار والاراق دم تمنع
 ندبا (و) ثالثها (طواف افاضة) ويدخل وقته بانتصاف ليلة النحر وهو أفضل الاركان
 حتى من الوقوف خلافاً للزركشي (و) رابعها (سعي) بين الصفا والمروة (سبعاً) يقينا
 بعد طواف قد رم ما لم يقف بعرفة أو بعد طواف افاضة فلو اقامت مصر على مادون السبع
 لم يجزئه ولو شك في عددها قبل فراغه أخذ بالانل لانه المتيقن ومن سعى بعد طواف
 القدوم لم يندب له اعادة السعي بعد طواف الافاضة بل يكره ويجب أن يبدأ فيه
 في المرة الاولى بالصفا ويختم بالمـروة للاتباع فان بدأ بالمروة لم يحسب سروره منها
 الى الصفا وذهابه من الصفا الى المـروة مرة وعوده منها اليه مرة أخرى ويسن
 للذكر أن يرفق على الصفا والمروة قدر قامة وان يمشي أول السعي وآخره ويعدو
 الذكر في الوسط ومحلها ما معروف (و) خامسها (ازالة شعر) من الرأس بحلق

(قوله مرة واحدة) منه
 يؤخذ أنه لو حج مثلاً ثم ارتد
 ثم عاد لا سـلام لم يجب
 عليه اعادة ما أتى به قبل
 رده وهو كذلك خلافاً
 للحنفية (قوله وعن
 آفاق معضوب) المعضوب
 يضاد معجزة من العصب
 وهو القطع كأنه قطع
 عن كمال الحركة وبصا
 مية كأنه قطع عصبه

أو تقصير أو وقف التحال عليه وأقل ما يجزئ ثلاث شعرات فتعميمه صلى الله عليه وسلم إيمان الأفضل خلافاً لمن أخذ منه وجوب التعميم وتقصير المرأة أولى من حاقها ثم يدخل مكة بعد رمي جرة العقبة والخلق ويطوف للركن فبسي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم كما هو الأفضل والخلق والطواف والسعي لا آخر لوقتها ويكره تأخيرها عن يوم النحر وأشد منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم عن خروجه من مكة (و) سادسها (ترتيب) بين معظم أركانها بأن يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والخلق والطواف على السعي ان لم يسع بعد طواف القدوم ودليله الاتباع (ولا تجبر) أي الأركان (بدم) وسيأتي ما يجبر بالدم (وغيره) قوف من الأركان الستة (أركان العمرة) لشمول الأدلة لها وظاهر ان الخلق يجب تأخيرها عن سعيها فالترتيب فيها في جميع الأركان ~~تنبية~~ يؤدى ان بثلاثة أوجه افراد بان يحج ثم يعتمر وتمتع بان يعتمر ثم يحج وقران بأن يحرمهما معاً وأفضلها افراد ان اعتمر عامه ثم تمتع وعلى كل من المتمتع والقارن دم ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام وهم من دون مرحلتين (وشروط الطواف) ستة أحدها (طهر) عن حدث وخبث (و) ثانيها (ستر) لعورة قادر فلوز الأفيه جدد وبنى على طوافه وان تعم ذلك وطال الفصل (و) ثالثها (نية) أي الطواف (ان استقل) بأن لم يشمله ذلك كسائر العبادات والأفهي سنة (و) رابعها (بدؤه بالحجر الأسود محاذياله) في مروره (ببدنه) أي يحج به شقه الأيسر وسفحة المحاذاة ان يقف بجانبه من جهة اليمنى بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوي ثم يمشي مستقبلاً حتى يجاوزه فينثني فينقل ويجعل يساره للبيت ولا يجوز استقبال البيت الا في هذا (و) خامسها (جعل البيت عن يساره) ما رآه لقاء وجهه فيجب كونه خارجاً بكل بدنه حتى يديه عن شاذروانه وجره للاتباع فان خالف شيئاً من ذلك لم يصح طوافه واذا استقبل الطائف نحو دعاء فليحترز عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عوده الى جعل البيت عن يساره ويلزم من قبل الحجر ان يقر قدميه في محلها حتى يعتدل قائماً فان رأسه حال التقبيل في جزء من البيت (و) سادسها (كونه سبعاً) يقبلاً ولو في الوقت المكروه فان ترك منها شيئاً وان قل لم يجزئه (وسن) ان يفتح الطائف (باسلام الحجر) الاسود يديه (و) أن (يستلمه في كل طوفة) وفي الاوتار أكد وأن يقبله ويضع جهته عليه (و) يستلم (الركن) اليمنى ويقبل يده بعد استلامه (و) ان (يرسل

(قوله يؤدى ان) أي الحج
والعمرة (قوله طهر عن
حدث) هذا هو الصحيح
المعتمد ولنا قول ضعيف
ذكره المزي في مختصره
ان الطواف يصح مع
الحدث

ذكر في الطوافات (الثلاث الاول من طواف بعده سعي) بأسراع مشيه مقاربا خطاه
وان يمشي في الاربعه الاخيرة على هيبته للاتباع ولوترك الرمل في الثلاث الاول
لا يقضيه في البقية ويسن ان يقرب المذكور من البيت ما لم يؤذ أو يتأذ بجمعة فلو
تعارض القرب منه والرمل قدم لان ما يتعلق بنفس العباداة أولى من المتعلق
بمكانها وان يضطرب في طواف يرمي فيه وكذا في السعي وهو جعل وسط رداءه
تحت منكبه الايمن وطرفه على الايسر للاتباع وان يمشي بعد ركعتين خلف
المقام في الحجر **فرع** يسن أن يبدأ كل من الذكر والناشي بالطواف
عند دخول المسجد للاتباع رواه الشيخان الا أن يجعد الامام في مكتوبة أو يخاف
فوت فرض أو راتبة مؤكدة فيبدأ بها بالطواف (وواجباته) أي الحج خمسة
وهي ما يجب بتركه الفدية (احرام من ميعات) فبيقات الحج لمن بمكة هي وهو الحج
والعمرة للمتوجه من المدينة ذوالحليفة المسماة بئر علي ومن الشام ومصر
والمغرب حجة ومن تهامة اليمن بيلم ومن نجد اليمن والحجاز قرن ومن المشرق ذات
عرق وميعات العمرة لمن بالحرم الحل وأفضله الجعرانة فالتنعيم فالحديبة وميعات
من لاميعات له في طريقه محاذاة الميعات الواردة ان حاذاه في بر أو بحر وال
فردلتمان من مكة فيحرم الجحاشي في البحر من جهة اليمن من الشعب المحرم الذي
يحاذي بيلم ولا يجوز له تأخير احرامه الى الوصول الى جدة خلافا لما أفتى به شيخنا
من جواز تأخيرها اليها وعلى أن مساققتها الى مكة كساقفة بيلم اليها ولو أحرمت من
دون الميعات لزمه دم ولو ناسيا أو جاهلا ما لم يعد اليه قبل تلبسه بذلك ولو طواف
قدوم واثم غيرهما (ومبيت بمزدلفة) ولو ساعة من نصف ثلث من ليلة النحر (و)
مبيت (عني) معظم ليل الى أيام التشريق نعم ان نفر قبل غروب شمس اليوم الثاني
جاز وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى يومه وانما يجب المبيت في ليلها بالغير
الرعا وأهل السقاية (وطواف الوداع) لغبر حائض وبكى ان لم يفارق مكة بعد حجه
(ورمى) الى جرة العقبة بعد ان تصاف ليلة النحر سبعا والى الجمرات الثلاث بعد
زوال كل يوم من أيام التشريق سبعا سبعا مع ترتيب بين الجمرات (بحجر) أي بما
يسمى به ولو عقيقا أو بلورا ولوترك رمي يوم تداركه في باقي أيام التشريق والا لزمه
دم بترك ثلاث رميات فأكثر (وتجبر) أي الواجبات بدم وتسمى هذه ابعاضا
(وسننه) أي الحج (غسل) قميم (لا حرام ودخول مكة) ولو حلا لا بدني طوي

(قوله بأسراع باؤه لا تصوبر
(قوله قدم) أي الرمل مع
البعد (قوله وهو) أي
الاضطباع المطلوب هنا
(قوله ركعتين) أي بنية
سنة الطواف (قوله في
الحجر) أي في المسجد في
الحرم حيث شاء (قوله
لغير حائض ومكي) فلا
يجب عليهم ما طواف وداع
اما طواف الافاضة فلا
يجوز تركه بحال نعم قد
يجب تأخيره لنحو حيض
(قوله الجمرات) بفتح الميم
واحدتها جرة بسكونها
(قوله بترك ثلاث رميات)
واما ترك رمية ففيها مد
وفي التنبين مدان وصورة
ترك رمية أو رميتين
لا تكون الا في آخر جرة
من أيام التشريق فقط
اذ لو تركت رمية من غير
الجمرة الاخيرة لما صح
رمي ما بعدها فيلزم الدم
فتنبه لذلك

(ووقوف) بعرفة عشيةً أو بجذلفة ولرمي أيام التشريق (وتطيب) في البدن والثوب ولو بماله حرم (قبيله) أي الأحرام وبعد الغسل ولا يضر استدامته بعد الإحرام ولا انتقاله بعرق (وتلبية) وهي لبيلك اللهم لبيلك لا شريك لك لبيلك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ومعنى لبيلك أنا مقيم على طاعتك ويسن الأكل من ثمراتها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الجنة والاستعاذة من النار بعد تكبير التلبية ثلاثاً وتستمر التلبية إلى رمي جمرة العقبة لا يمكن لاتسن في طواف القدوم والسعي بعده لورود أذكار خاصة فهم ما (وطواف قدوم) لأنه تحية البيت وانما يسن لحاج أو قارن دخل مكة قبل الوقوف ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير نعم يفوت بالوقوف بعرفة (ومبيت بمنى ليلة عرفة ووقوف بجميع) المسمى الآن بالمشعر الحرام وهو جبل في آخر منى دلفة فيزدكرون في وقوفهم ويدعون إلى الأسفار مستقبليين القبلة للاتباع (واذكار) وأدعية مخصوصة بأوقات وأمكنة معينة وقد استوعبها الجلال السيوطي في وظائف اليوم والليلة فليطلبه **﴿فائدة﴾** يسن متأكداً زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو لغير حاج ومعتصر لأحاديث وردت في فضله أو شرب ماء من زمزم مستحب ولو لغيره ما ورد أنه أفضل المياه حتى من الكوثر

﴿فصل في محرمات الأحرام﴾

(يحرم بأحرام) على رجل وائتي (وطء) لا ية فلا رقت أي لا ترفقوا والرفق مفسر بالوطء ويفسد به الحج والعمرة (وقبلة) ومباشرة بشهوة (واستمناء) يد بخلاف الانزال بنظر أو فمكر (ونكاح) نكح بمسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (وتطيب) في بدن أو ثوب بما يسمى طيباً كالكحل وعنبر وكافور حتى أوميت وورد ومائه ولو بشد نحو مسك بطرف ثوبه أو يجعله في جيبه ولو خفيت رائحة الطيب كالكاذي والفاغية وهي غر الحناء فإن كان بحيث وأصابه الماء فاحت حرم والأفلا (ودهن) بفتح أوله (شعر) رأس أو طية بدهن ولو غيره طيب كزيت ومن (وازالته) أي الشعر ولو واحدة من رأسه أو طيته أو بدنه نعم إن احتاج إلى حلق شعر بكثرة قل أو جراحة فلا حرمه وعليه القدية فلونبت شعر بعينه أو غطاها فأزال ذلك فلا حرمه ولا فدية (وقلم) نظفرو لو بعضه من يد أو رجل نعم له قطع ما نكس من ظفره إن تأذى به ولو أدنى تأذى (ويحرم ستر رجل) لامرأة (بعض رأس بما يعد ساتراً) عرفاً من

مخيط أو غيره كفانسة وخرقة امامالا يعد ساترا كخيط رقيق وتوسد نحو عمامة
 ووضع يده لم يقصد به الساتر فلا يحرم بخلاف ما اذا قصد على نزاع فيه. وكحمل
 نحو زنبيل لم يقصد به ذلك أيضا واستظلال بحمل وان مرر رأسه (وابسه) أي الرجل
 (محيطا) بخياطة كقميص وقباء أو نسج أو عقد في سائر بدنه (بلا عذر) فلا يحرم
 على الرجل ستر رأسه عذر كحر وبرد. ويظهر رخصته هنا بما لا يطبق الصبر عليه
 وان لم يلج التيمم فيحمل مع الفدية قياسا على وجوبها في الحاق مع العذر ولا لبس
 محيط ان لم يجد غيره ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة اعظم المنة
 فيحمل ستر العورة بالمحيط بلا فدية وابسه في باقى بدنه لحاجة نحو حر وبرد مع فدية
 ويحل الارتداء والالتفاف بالقميص والقباء وعقد الازار وشد خيط عليه ليثبت
 ولا وضع طوق القباء على رقبته وان لم يدخل يده (و) يحرم (ستر امرأة لرجل بعض
 وجهه) بما يعد ساترا (وفدية) ارتكاب واحد من (ما يحرم) بالاحرام غير الجماع
 (ذبح شاة) مجزئة في الاضحية وهي جذعة ضأن أو ثنية معز (أو تصدق بثلاثة آصع
 ستة) من مساكين الحرم الشاميين للفقراء لكل واحد نصف صاع (أو صوم ثلاثة)
 أيام فرتكب المحرم مخيرا في الفديتين الثلاثة المذكورة **﴿فرع﴾** لو فعل شيئا
 من المحرمات ناسيا أو جاهلا بتحريره وجبت الفدية ان كان اتلافه كحلق شعر
 وقلم ظفر وقتل صبي ولا تجب ان كان تمتعا كالبس وتطيب والواجب في ازالة ثلاث
 شعرات أو اظفار ولا بائنا حاد زمان ومكان عرفا فدية كاملة وفي واحدة مد طعام
 وفي اثنتين مديان (ودم ترك مأمور) كاحرام من الميقات ومبيت بمزدلفة ومنى ورمي
 الاحجار وطواف الوداع كدم التمتع والقران (ذبح) أي ذبح شاة تجزئ اضحية
 في الحرم (ذ) الواجب على العاجز عن الذبح فيه ولو اغنية ماله وان وجد من يقرضه
 أو وجد به بأكثر من ثمن المثل (صوم) أيام (ثلاثة) فور ابعدا احرام (وقبل) يوم
 (نحر) ولو سافر فلا يجوز تأخير شيء منها عنه لانها تصير قضاة ولا تقديمه على
 الاحرام بالحج للآية (و) يلزمه أيضا صوم (سبعة بوطنه) أي اذا رجع الى أهله
 ويسن توالها كالثلاثة قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا
 رجعت (ويجب على مفسدنك) من حج وعمره (بوط بدنة) بصفة الاضحية وان
 كان النسك نفلا والبدنة المرادة الواحد من الابل ذكرا كان أو أنثى فان عجز عن
 البدنة فبقرة فان عجز عنها فسبع شياه ثم يقوم البدنة ويتصدق بقيمة طعاما ثم

(قوله محيطا) بالهامة
 سواء أحاط بجميع بدنه
 أو بعض منه كخريطة
 الحية سواء كان شذافا
 كزجاج أم لا (قوله غير
 الجماع) أي أما الجماع
 فحكمه سابق وظاهره
 ان الجماع مطلقا مخالف
 في الحكم لما هنا
 وليس كذلك بل حكم
 الجماع الذي بين النكاحين
 حكمه هنا (قوله ولا تجب)
 أي الفدية (قوله ان كان)
 أي الذي المفعول من
 المحرمات

يصوم عن كل مديوم ولا يجب شيء على المرأة بل تأثم وعلم من قولي بمفسد نسك أنه
 يبطل بوطء ومع ذلك يجب مضي في فاسده (وقضاء فوراً) وان كان نسكه نفلاً لانه
 وان كان وقته موسعاً تضيق عليه بالشرع وفيه والتفل من ذلك يصير بالشرع وفيه
 فرضاً أي واجب الاتمام كالفرض بخلاف غيره من النفل **(تتمة)** ليس لقاصد
 مكة وللحاج آكد ان يهدي شيئاً من النعم يسوقه من بلده والا فيشتره من الطريق
 ثم من مكة ثم من عرفة ثم من منى وكونه ممينا حسناً ولا يجب الا بالندرة **(مهمات)**
 ليس متناً كدالحرقا درتضحية بذبح جذع ضأن له سنة أو سقط سنة ولو قبل تمامها
 أو ثني معز أو بقرة ما استئان أو ابل له خمس سنين بنية أضحية عند ذبح أو تعيين وهي
 أفضل من الصدقة ووقتها من ارتفاع شمس نحر إلى آخر أيام التشريق ويجزئ
 سبع بقر أو ابل عن واحد ولا يجزئ عجفاء ومقطوعة بعض ذنب أو أذن أو عين وان
 قل وذات عرج وعور ومرض بين ولا يضر شق أذن أو خرقها والمعتد عدم اجزاء
 التضحية بالحامل خلافاً لما صححه ابن الرفعة ولو نذرت التضحية بجمعية أو صغيرة أو قال
 جعلتها أضحية فانه يلزم ذبحها ولا تجزئ أضحية وان اختص ذبحها بوقت الاضحية
 وجرت مجراها في الصرف ويجرم الاكل من أضحية أو هدي وجباً بنذره ويجب
 التصديق ولو على فقير واحد بشئ نياً ولو يسيراً من المتطوع بها والافضل التصديق
 بكاه الاقامة برك بأكلها وان تصكون من الكبد وان لا يأكل فوق ثلاث
 والتصدق بجملتها وله الطعام أغنياء لا تملكهم ويسن أن يذبح الرجل بنفسه وأن
 يشهد هاهنا وكل به وكره لم يدها زالة نحو شعر في عشر ذي الحجة وأيام التشريق
 حتى يضحي ويندب لمن تلزمه نفقة فرعه ان يعق عنه من وضع اليه بلوغ وهي
 كضحية ولا يكسر عظم والتصدق بمطبوخ يبعثه الى الفقراء أحب من بذائهم
 اليها ومن التصديق نياً وأن يذبح سابع ولادته ويسمى فيه وان مات قبله بل يسن
 تسمية سقط بالغ زمن نفخ الروح وأفضل الاسماء عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره
 اسم نبي أو ملك بل جاء في التسمية بحمد فضائل عليسة ويجرم التسمية بملك الملوك
 وقاضي القضاة وحاكم الحكام وكذا عبد النبي وجار الله والتكبي بأبي القاسم
 وسن أن يحلق راسه ولو أنتفى في السابع ويتصدق بزيته ذهباً أو فضة وان يؤذن
 ويقرأ سورة الاخلاص وآية اني أعيد هابل وذريته من الشيطان الرجيم
 بتأنيث الضمير ولو في الذكر في اذنه اليمنى ويقام في اليسرى عقب الوضع وان

(قوله نياً) أي ليتصرف فيه
 المسكين بما شاء من بيع
 وغيره كما في الكفارات
 فلا يكفي جعله طعاماً ودعاء
 الفقير اليه لان حقه في
 تملكه لا في أكله ولا
 تملكه لمطبوخاً

يحسنه رجل فامرأة من أهل الخير بقر فلولم يحسنه النار حين يولد ويقرأ عندها
وهي تطاق آية الكرسي وإن ربكم الله الآية والماء وذناب والأكثار من دعاء الكرب
قال شيخنا أما في سورة الانعام الى رطب ولا يابس الا في كتاب مبين يوم يعق
عن المولود من مبتدعات العوام الجهلة فينبغي الانكشاف عنها وتحذير الناس
منها ما أمكن انتهى ﴿فرع﴾ يسن أكل أحد الا دهان غبا والا كتحال
بالاثمد وترا عند نومه وخضب شيب رأسه ولحيته بحمرة أو صفرة ويحرم حلق لحيته
وخضب يدي الرجل ورجليه بخناء خلافا لجمع فمما ربحنا الا ذرعى كراهة حلق
ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيرة انه مباح ويسن الخضب للفترة ويكره
للخليفة ويحرم وشرا لاسنان ووصل الشعر بشعر نجس أو شعر آدمي وربطه به
لا بخيوط الحرير أو الصوف ويستحب أن يصفف الصبيان أول ساعة من
الليل وإن يغطي الأواني ولو بنحو عود يعرض عليها وإن يغلق الأبواب مسماها الله
فمما أو أن يطفى المصابيح عند النوم وأعلم أن ذبح الحيوان البري المقدور عليه بقطع
كل حلقوم وهو مخرج النفس وكل مري وهو مخرج رى الطعام تحت الحلقوم بكل
محدد يخرج غير عظم وسن وظفر كحد يد ونصب وزجاج وذهب وفضة فيحرم
مامات بثقل ما أمابه من محد أو غيره كبندقة وإن أغر الدم وأبان الرأس أو ذبح
بكال لا يقطع إلا بقوة الذابح فلذا ينبغي الإسراع بقطع الحلقوم بحيث لا ينتهي الى
حركة المذبح قبل تمام القطع ويحتمل الجنين بذبح أمه إن مات في بطنها أو خرج
في حركة مذبح ومات حالا أما غير المقدور عليه بطيرانه أو شدة عدوه وحشيا كان
أو انسيا كجمل أو جدي نفر شارد أو لم يتيسر لحوقه حالا وإن كان لو صبر سكن وقدر
عليه وإن لم يخف عليه نحو سارق فيحل بالجرح المزهق بنحو سهم أو سيف في أي
محل كان ثم إن أدركه وبه حياة مسنة فقرة فإن تعذر ذبحه من غير تقصير منه حتى مات
مكأن اشتغل بتوجيهه لا قبلة أو سل السكين فمات قبل الا مكان حل والا كان لم يكن
معهم سكن أو عاق في الغمد بحيث تعسر اخراجه فلا ويحرم قطعها رمي الصيد
بالبنديق المعتاد الآن وهو ما يصنع بالحديد ويرمي بالنار لانه محرق مذفف سريعا
غالبًا قال شيخنا نعم إن علم حاذق انه انما يصيب نحو جناح كبير فيشقه فقط احتمل
الجواز والرمي بالبنديق المعتاد قد يما وهو ما يصنع من الطين جائز على المعتد خلافا
لبعض المحققين بشرط الذابح أن يكون مسلما أو كتابيا يسلم ويسن أن يقطع

(قوله والاكثر من
دعاء الكرب) وهو لا اله الا الله العظيم الحاسم
لا اله الا الله رب العرش
العظيم لا اله الا الله
رب السموات السبع ورب
الارض ورب العرش
الكريم (قوله غبا) أي
وقت بعد وقت وذلك
باعتبار الحاجة (قوله
شعر رنجس) لالابسة
الخاصة بغير ضرورة وقوله
وشعر آدمي أي لا احترامه

الودجين وهـ ما امر قاصم حتى عنق وأن يحشد شفرته ويوجه ذبيحته لقبلته وأن يكون
 الذابح رجلاً عاتلاً قاصراً فصبياً ويقول ندباً عند الذبح وكذا عند رمي الصيد ولو
 سمكا وارسال الجارحة بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد
 ويشترط في الذبيح غير المريض شيان * أحدهما أن يكون فيه حياة مستقرة
 أول ذبحه ولو ظنا بنحو شدة حركة بعده ولو وحدها على المعتمد وانفجار دم
 وتدفعه إذا غلب على الظن بقاؤه فمهما فإن شك في استقرارها فقد العلامات حرم
 ولو جرح حيوان أو سقط عليه من نحو سيف أو عضو نحو هرة فإن بقيت فيه حياة
 مستقرة فذبحه حل وإن تيقن هلاكه بعد ساعة والالم يحل كما لو قطع بعد رفع
 السكين ولو لعذر ما بقي بعد انتهائها إلى حركة من ذبوح قال شيخنا في شرح المنهاج
 وفي كلام بعضهم أنه لو رفع يده لنحو واضطراره فأعادها فوراً وأتم الذبح حل وقول
 بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم يحل مفرع على عدم الحياة المستقرة عند أعادتها
 أو محمول على ما إذا لم يعد لها على الفور ويؤيده افتتاح غير واحد فيما لو انفلتت شفرته
 فردها حالاً أنه يحل انتهى ولو انتهى إلى حركة من ذبوح بمرض وإن كان سببه أكل
 نبات. فذكر في ذبحه في آخر رمقه إذا لم يوجد ما يحل عليه الهلاك من جرح أو نحوه
 وإن وجد كأن أكل نباتاً يؤدي إلى الهلاك اشترط فيه وجود الحياة المستقرة فيه
 عند ابتداء الذبح ولو بالظن بالعلامات المذكورة بعده * فائدة * من ذبح تقرباً
 لله تعالى لدفع شر الجن عنه لم يحرم أو بقصد هم حرم * وثانيهما كونه مأكولاً
 وهو من الحيوان البري الأنعام والخيل وبقر وحش وحمارة وطير وضبع وضب
 وأرنب وثعلب وسنجاب وكل أفاط للحم لا أسد وقرد ووصقروطا وس وحادأة ويوم
 ودرة وكذا غراب أسود ورمادي اللون خلافاً لبعضهم ويكره جلالة ولوم من غير
 نعم كدجاج إن وجد في سائر الجحاشة ويحل أكل بيض غير المأكول خلافاً لجمع
 ويحرم من الحيوان البحري الضفدع وتسماح وسمكة فاقة وسرطان لا قرش وديناس
 على الأصح فهم ما قال في المجموع الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر يحل ميتته
 إلا الضفدع ويؤيده نقل ابن الصباغ عن الأصحاب حل جميع ما فيه إلا الضفدع
 ويحل أكل ميتة الجراد والسمك إلا ما تغير في جوف غيره ولو في صورة كالب
 أو خنزير ويسن ذبح كبيرهما الذي يطول بقاؤه ويكره ذبح صغيرهما وأكل
 مشوي سمك قبل تطيب جوفه وما أنتن منه كاللحم وقلي حتى في دهن مغلي وحل

(قوله وإن يحشد شفرته)
 بفتح الشين وسكون الفاء
 السكين العريض وجمعه
 شفار وفي الحديث إن الله
 كتب الاحسان على كل
 شيء فإذا قتلتم فأحسنوا
 اقتله وإذا ذبحتم فأحسنوا
 الذبحة واجتهدوا في كل
 شئ ففرته وإبرج ذبيحته
 (قوله وثانيهما) أي ثاني
 شرط حل الذبح بمعنى
 المذبوح (قوله الأنعام)
 أي الأبل والبقر والغنم
 (قوله والخيل) لا واحده
 من لفظه كقوم وقبيل
 مفردة خائل كراكب
 (قوله لا أسد) أي فلا يحل
 وقد ذكر بعضهم أنه له
 خمسة مائة اسم وزاد غيره
 مائة وثلاثين اسماً

أكل دود ونحوها كهيئة حيا كان أو ميتا بشرط أن لا ينفر عنه والالم يحل أكله
 ولومعه كمثل السم لعدم تولده منه على ما قاله الرذاذ خلافا لبعض أصحابنا ويحرم
 كل جسد مضر ببدن أو عقل كحجر وتراب وسم وإن قل الأمن لا يضره ومسكر
 كالكثير أفيون وحشيش وبنج **(فائدة)** أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة
 ثم التجارة قال جمع هي أفضأها ولا تحرم معاملة من أكثر ماله حرام ولا الاكل
 منها كما صححه في المجموع وأنكر النووي قول الغزالي بالحرمه مع أنه تبعه
 في شرحه لم يلزم الحرام الأرض جاز أن يستعمل منه ما تمس حاجته اليه دون
 ما زاد به إذا ان توقع معرفة أربابه والا صار لبيت المال فيأخذ منه بقدر ما يستحقه
 فيه كما قاله شيخنا **(فرع)** نذره ما يجب على المكلف بالنذر وهو قربة
 على ما اقتضاه كلام الشيخين وعليه كثيرون بل بالغ بعضهم فقال دل على نذره
 الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقيل مكروه انتهى عنه وحمل الا كثرون
 انتهى على نذر الحاج فانه تملق قربة بفعل شيء أو تركه كان دخلت الدار أو ان
 لم أخرج منها فله على صوم أو صدقة **كذا** أفيتخير من دخلها أو لم يخرج بين
 ما التزمه وكفارة يمين ولا يتعين المتمزم ولو حجما والفرع ما نذر ج تحت أصل كلي
 (النذر التزام) مسلم (مكلف) رشيد (قربة لم تتعين) نفلا كانت أو فرض كفاية
 كإمامة ونزوع عيادة مريض وزيارة رجل قبرا وترق ج حيث سن خلافا لجمع وصوم
 أيام البيض والاثنين فلو وقعت في أيام التشريق أو أرا الحيض أو النفاس أو المرض
 لم يجب القضاء وكما لا جنازة وتجهيز ميت ولو نذر صوم يوم بعينه لم يصح قبله فان
 فعل انتم كتقديم الصلاة على وقتها الميعين ولا يجوز تأخيرها عنه كهي بلا عذر فان فعل
 صح وكان قضاء ولو نذر صوم يوم خميس ولم يعين كفاه أي خميس ولو نذر صلاة فيجب
 ركعتان بقاء قادراً وصوماً يوم أو صوم أيام فتلاثة أو صدقة فتمول ويجب
 صرفه لحرم مسكين مالم يعين شخصاً أو أهل بلد ولا تعين صرفه ولا يتعين لصوم
 وصلاة مكن عينه ولا صدقة زمان عينه وخرج بالمسلم المكلف الكافر والصبي
 والمجنون فلا يصح نذرهم كنذر السفية وقيل يصح من الكافر والقربة المعصية
 كصوم أيام التشريق وصلاة لا سبب لها في وقت مكروه فلا ينقذ ان وكالمعصية
 المكروه كالمصلاة عند القبر والنذر لأحد أبويه أو أولاده فقط وكذا المباح كالله على
 أن كل أو أنام وان قصد تقوية على العبادة أو النشاط لها ولا كفارة في المباح

(قوله مسلم) ولو رغبنا أو
 أو سفها أو فاسدا على
 ناسيائي (قوله لم تتعين)
 أي قبل الاثنيان به - بنية
 النذر (قوله خلافا لجمع)
 أي حيث قالوا لا يصح
 نذره وان كان يمين في
 بعض حالاته (قوله
 والاثنين) جمع الاثني
 (قوله مالم يعين شخصاً)
 أي والا فبتعين صرفه
 الى ذلك الشخص ولو كان
 من بني هاشم وبني عبد
 المطلب فنذر غير السيد
 للسيد بخصوصه ونذر السيد
 للسيد بخصوصه صح كنذر
 الوالد لولده وكان نذرا غني
 بخصوصه انتهى

على الأصح ولم تتعين ما تعين عليه من فعل واجب عيني ككتابة وأداء ربع عشر
 مال تجارة وترك محرم * وانما ينقد النذر من المكاف (بلفظ منجز) بأن
 يلتزم فريضة من غير تعاقب بشئ وهذا نذر تبرر (كله على كذا) من صلاة أو صوم
 أو نسل أو صدقة أو قراءة أو اعتكاف (أو على كذا) وان لم يقل الله (أو
 نذرت كذا) وان لم يذكره الله على المعتمد الذي صرح به البغوي وغيره
 من أطراف طويل (أو) بالفظ (معلق) ويسمى نذرا مجازاة وهو أن يلتزم
 فريضة في مقابلة ما يرغب في حصوله من حدوث نعمة أو اندفاع نقمة (كان شفاني
 الله أو سلمني الله فعلى كذا) أو التزمت نفسي أو واجب على كذا وخرج بالفظ
 النية فلا يصح مجرد النية كسائر العقود إلا باللفظ وقيل يصح بالنية وحدها
 (فيلزم) عليه (ما التزمه حالا في منجز وعند وجود صفة في معلق) وظاهر كلامهم
 أنه يلزمه الفور بأدائه عقب وجود المعلق عليه خلافا لقضية كلام ابن عبد السلام
 ولا يشترط قبول المنذور له في تسمى النذر ولا القبض بل يشترط عدم رده ويصح
 النذر بما في ذمة الدين ولو مجهولا فيبرأ حالا وان لم يقبل خلافا للجلال الباقيني ولو
 نذر لغير أحد أصليه أو فروعه من ورثته بماله قبل مرض موته يوم ملكه كالممن
 غير مشارك لزوال ملكه عنه ولا يجوز لاصل الرجوع فيه وينقد معلقا في نحو
 إذا مرضت فم يندر له قبل مرضي يوم وله التصرف قبل حصول المعلق عليه وبلغو
 قوله متى حصل لي الأمر الفلاني آجي لك بكذا ما لم يقرن به لفظ التزام أو نذر وأتى
 جمع فم يندر إذا أن يتبايعا فافقعا على أن يندركل لا يخرج بمائة ففعلا صرح وان زاد
 المبتدئ أن نذرت لي بمائة وكثيرا ما يفعل ذلك فيما لا يصح بيعه ويصح نذره
 ويصح إبراء المنذور له الناذر عما في ذمته قال القاضى ولا يشترط معرفة الناذر
 ما نذره كخمس ما يخرج له من مئوروكل ولد أو ثمرة يخرج من أمي أو شحرتي
 هذه وذكر أيضا أنه لا زكاة في الخمس المنذور وقال غيره محله أن نذر قبل
 الاشتداد ويصح النذر للجنين كالوصية له بل أول لا للميت إلا بقبر الشيخ الفلاني
 وأراد به فريضة ثم كسرا يجتنع به أو الطرد عرف فيحمل النذر له على ذلك ويقع
 لبعض العوام جعلت هذا النبي صلى الله عليه وسلم وسلم فيصح كما بحث لأنه اشتهر في
 عرفهم بالنذر ويصرف المصالح الحجرة النبوية قال السبكي والاقرب عندي في
 الكعبة والحجرة الشريفة والمساجد الثلاثة أن من خرج من ماله عن شئ لها واقتضى

العرف صرفه في جهة من جهات مصرف اليها واختصت به انتهى قال شيخنا فان لم يقتض العرف شيئا فالذي يتجه انه يرجع في تعيين المصرف لرأى ناظرهما قال وظاهر ان الحكم كذلك في النذر لمسجد غيرها انتهى وأتى بعضهم في ان قضى الله حاجتي فعلى لا كعبة كذا بأنه يتعين لمصالحها ولا يصرف لفقراء الحرم كما دل عليه كلام المذهب وصرح به جمع متأخرون ولونذر شيئا لا كعبة ونوى صرفه لقرينة معينة كالا سراج تعير مصرفه فيها ان احتج لذلك والابيع وصرف لمصالحها كما استظهره شيخنا ولونذر اسراج نحو شمع أو زيت بمسجد صحيح ان كان ثم من ينفع به ولو على ندور والا فلا ولونذر اهـ ادعاء منقول الى مكة لزمه نقله والتصدق بعينه على فقراء الحرم ما لم يعين قرينة أخرى كتطيب الكعبة في مصرفه اليها وعلى الناذر مؤنة ايصال الهدى المعين الى الحرم فان كان معسرا باع بعضه لنقل الباقي فان تعسر نقله كعقار أو حجر رحي بآءه ولو بغير اذن حاكم ونقل ثمنه وتصدق به على فقراء الحرم وهل له امساك بقيمة أو لا وجهان ولونذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة أجزاء بعضها عن بعض كالأعتكاف ولا يجزئ ألف صلاة في غير مسجد المدينة عن صلاة نذرهما فيه كعكسه كما لا يجزئ قراءة الا خلاص عن ثلث القرآن المنذور ومن نذر اتيان سائر المساجد وصلاة التطوع فيه صلى حيث شاء ولو في بيته ولونذر التصديق بدرهم لم يجزئ عنه جنس آخر ولونذر التصديق بمال بعينه زال عن ملكه فلو قال على أن أنصدق بعشرين ديناراً وعينها على فلان أو ان شفي مريضى فعلى ذلك ملكها وان لم يقبضها ولا قبيلها بل وان رد فله التصرف فيها وينعقد حول زكاتها من حين النذر وكذا ان لم يعينها ولم يردّها المنذور له فتصير ديناً له عليه ويثبت لها أحكام الدين من زكاة وغيرها ولو تلف المعين لم يضمه الا ان قصر على ما استظهره شيخنا ولونذر ان يعمر مسجداً معيناً أو في موضع معين لم يجز له أن يعمر غيره بدله عنه ولا في موضع آخر كمن نذر التصديق بدرهم فضة لم يجز التصديق بدله ديناراً لاختلاف الاعراض **في التهمة** اختلف جمع من مشايخ شيوخنا في نذر مقترض مالا معيناً المقرضه مادام دينه في ذمته فقال بعضهم لا يصح لانه على هذا الوجه الخاص غير قرينة بل يتوصل به الى ربنا النسبة وقال بعضهم يصح لانه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض ان تجربته أو فيه اندفاع نقمة طالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لا عساراً أو انفاقاً ولانه يسر للمقترض أن يرد

(قوله كتطيب الكعبة)
أي وما حوله من المسجد
الحرام قال شيخ الاسلام
في شرح الهداية لا تطيب
مسجد آخر ولو مسجد
المدينة والاقصى فلا يلزم
بالنذر كما مال اليه الامام
بعد ترده وأقره الرافعي
لكن قال النووي في
مجموعه المختار للزوم
لان تطيبه سنة مقصودة
فلزم بالنذر كسائر القرب
بخلاف البيوت ونحوها

زيادة عما اقترضه فاذا التزمها بنذر انعه قد ولزمته فهو حينئذ مكافاة احسان
لا وصلة لار با اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد
القرض كان ربا وقال شيخ مشايخنا العلامة المحقق الطنيد اوى فيما اذا نذر المدينون
للدائن منفعة الارض المرهونة مدة بقضاء الدين في ذمته والذي رأيت له لمتأخرى
أصحابنا اليمنيين ما هو مصرح في الصحة ومن أفتى بذلك شيخ الاسلام محمد بن حسين
القمط والعلامة الحسين بن عبد الرحمن الاهدل

باب البيع

هو لغة مقابلة شيء بشيء وشرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل
الاجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وأخبار كخبر سئل النبي صلى الله
عليه وسلم لم أي الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور أي لا غش
فيه ولا خيانة (يصح) البيع (بإيجاب) من البائع ولو هزلا وهو ما دل على التمليك
دلالة ظاهرة (كبعثك ذابكذا أو هو لك بكذا) (وملكك) أو هو منك (ذابكذا)
وكذلك جعلته لك بكذا ان نوى به البيع (وقبول) من المشتري ولو هزلا وهو ما دل
على التملك كذلك (كاشتريت) هذا بكذا (وقبلت) أو رضيت أو أخذت أو
تملكت (هـ ذابكذا) وذلك انتم الصيغة الدال على اشتراطها قوله صلى الله
عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضاخذ في فاعته بما يدل عليه من اللفظ فلا
ينعقد بالمعاطاة لئلا يكتفى بالاعتقاد بكل ما يتعارف به البيع بهما فيه كالخبر
واللحم دون الدواب والاراضي فعلى الا قول المقبوض بهما كالمقبوض بالبيع
الفساد أي في أحكام الدنيا أما في الآخرة فلا مطالبة بها ويجرى خلافها في
سائر العقود وصورتها ان يتفقا على ثمن وضمن وان لم يوجد دلفظ من واحد
ولو قال متوسط للبائع بعت فقال نعم أو أي وقال للمشتري اشتريت فقال نعم صح
ويصح أيضا بنعم منهما ما لجواب قول المشتري بعت والبائع اشتريت ولو قرن
بالإيجاب أو القبول حرف استقبال كأي علم يصح قال شيخنا يظهر انه يغتفر
من العمى نحو فتح تاء المتكلم وشرط صحة الإيجاب والقبول كونهما (بلا فصل)
بسكون ط ويل يقع بينهما بخلاف البسير (و) لا (تخل لفظ) وان قل (أجنبي) عن
العقد بأن لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ويشترط أيضا أن يتوافقا معنى
لا لفظا فلو قال بعتك بألف فزاد أو نقص أو بألف حالة فأجل أو عكسه أو مؤجلة

(باب البيع) جمعه بيع
وأصله ببيع فهو واري
العين وقعت الواو اثر
كسرة فقلت يا وفي
الاشياء البيع أقسام
صحيح قول واحد أو فاسد
قولا واحدا وصحيح على
الاصح فاسد على الاصح
وحرام يصح ومكروه انظر
تفصيله في الحاشية (قوله
وصورتها) أي المعاطاة
أي صورة بيعها (قوله
متوسط) أي كالدلال والمصلح

شهر فزاد لم يصح للخافقة (و) بلا (تعلق) فلا يصح معه كان مات أبي فقد بعثك هذا
 (و) لا (تأقيت) كبعثك هذا شهرا (وشرط في عاقد) بائعا كان أو مشتريا (تسكيف)
 فلا يصح عقد صبي ومجنون وكذا من مكره بغير حق لعدم رضاه (واسلام لملك)
 رقيق (م-لم) لا يعتق عليه وكذا يشترط أيضا السلام لملك مرتد على المعتمد لكن
 الذي في الروضة وأصلها صحة بيع المرتد لا كافر (و) لملك شيء من (معصف) يعني
 ما كتب فيه قرآن ولو آية وإن أثبتت اغتيال الدراسة كما قاله شيخنا ويشترط أيضا
 عدم حرابة من يشتري آلة حرب كسيف ورمح ونشاب وترس ودرع وخيل بخلاف
 غير آلة الحرب ولو مما تنأى منه كالحديد إذا لا يتعين جعله أداة حرب ويصح بيعها
 للذمي أي في دارنا (و) شرط (في معقود) عليه مئمتنا كان أو ثمننا (ملك له) أي للعاقد
 (عليه) فلا يصح بيع فضولي ويصح بيع مال غيره ظاهرا إن بان بعد البيع أنه له
 كان باع مال مورثه ظاهرا حياته فبان ميتا حينئذ اتبين أنه ماله ولا أثر لظن
 خطأ بان صحته لأن الاعتبار في العقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف
فائدة لو أخذ من غيره بطريق جائز ما ظن حله وهو حرام باطنا فان كان ظاهر
 المأخوذ منه الحريم يطالب في الآخرة والا طوالب قاله البغوي ولو اشترى طعاما في
 الذمة وتضى من حرام فان أقبضه له البائع برضاه قبل توفية الثمن حل له أكله
 أو بعده ما علم أنه حرام حل أيضا ولا حرم إلى أن يبرئه أو يوفيه من حل قاله
 شيخنا (وطه-ره) أو ما كان طهره بغسل فلا يصح بيع نجس كخمر وجلد ميتة وإن
 أمكن طهرهما بتخال أو دباغ ولا متنجس لا يمكن طهره ولو ذهنا تنجس بل يصح
 هبته (ورؤيته) أي المعقود عليه إن كان معينا فلا يصح بيع معين لم يره العاقد إن
 أو أحدهما كرهته وأجارته لاغرر الممنوع عنه وإن بالغ في وصفه وتسكفي الرؤية
 قبل العقد فيه إلا يغلب تغيره إلى وقت العقد وتسكفي رؤية بعض المبيع إن دل
 على باقيه كظاهر صبرة نخوبر وأعلى المائع ومثل الخودج متساوي الأجزاء كالحبوب
 أو لم يدل على باقيه بل كان صوائلا لباقي أبقائه كقشر رمان وبيض وقشرة سفلى
 الخوجوز فيكفي رؤيته لأن صلاح باطنه في أبقائه وإن لم يدل هو عليه ولا يكفي رؤية
 القشرة العليا إذا انعقدت السفلى ويشترط أيضا قدرة تسليمه فلا يصح بيع آبق
 وضال ومغصوب لغير قادر على انتزاعه وكذا يملك بركة شق تحصيله **مهمة** من
 تصرف في مال غريب ببيع أو غيره ظاهرا تعديه فبان إن له عليه ولاية كأن كان مال

مورثه فبان موته أو مال أجنبي فبان اذنه أو طائفا فقد شرط فبان مستوفيا للشرط
 مع تصرفه لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر وفي العبادات بذلك وبما في ظن
 المكاف ومن ثم لو توضحا ولم يظن انه مطابق بطل طهوره وان بان مطلقا لان المدار
 فيها على ظن المكاف وشمل قولنا ببيع أو غيره الترويج والابراء وغيرهما فلو أبرأ
 من حق طائفا لانه لا حق له فبان له حق مع على المعتمد ولو تصرف في انكاح فان كان
 مع الشك في ولاية نفسه فبان وليا لها حينئذ مع اعتبارا بما في نفس الامر
 (وشرط في بيع) ربوي وهو محصور في شيئين (مطعموم) كالبر والشعير والتمر
 والزبيب والملح والارز والذرة والفول (ونقد) أي ذهب وفضة ولو غير مضر وبين
 كحلي وتبر (بجنسه) كبربر وذهب بذهب (حلول) للعوضين (وتقابض
 قبل تفرق) ولو تقابضا البعض صح فيه فقط (ومماثلة) بين العوضين يقينا بكميل في
 في مكيل ووزن في موزون وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيعوا الذهب بالذهب
 ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح
 الاسواء بسواء عينا بعين يدايد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم
 اذا كان يدايد أي مقابضة قال الراعي ومن لازم الحلول أي غالبا فيبطل بيع
 الربوي بجنسه جزافا أو مع ظن مماثلة وان خرجت اسواء (و) شرط في بيع أحدهما
 (بغير جنسه) واتخذ في علة الربا كبربر وشعير وذهب بفضة (حلول وتقابض) قبل
 تفرق لا مماثلة فيبطل بيع الربوي بغير جنسه ان لم يقبضا في المجلس بل بحرم البيع
 في صورتين ان اختلف شرط من الشروط واتفقوا على انه من الكفار لورود اللفظ
 لا كل الربا وموكله وكاتبه وعلم بما تقرر انه لو بيع طعام بغيره كنقد أو ثوب
 أو غير طعام بطعام لم يشترط شيء من الثلاثة (و) شرط (في بيع موصوف في ذمة)
 ويقال له السلم مع الشرط المذكورة للبيع غير الرؤبة (قبض رأس مال) معين
 أو في الذمة في مجلس خيار وهو (قبل تفرق) من مجلس العقد ولو كان رأس
 المال منفعة وانما يتصور تسليم المنفعة بتسليم العين كدار وحيوان وسلم اليه
 قبضه ورده وسلم ولو عن دينه (وكون مسلم فيه دينيا) في الذمة حالا كان أو مؤجلا
 لانه الذي وضع له لفظ السلم فأسلمت اليك ألقا في هذا العين أو هذا في هذا ليس
 سلم لانتهاء الشرط ولا يعلل لاختلال لفظه ولو قال اشتريت منك ثوبا صفتة كذا
 بهذه الدراهم فقال بعثك كان يباع عند الشيخين نظرا للفظ وقبل سلم نظرا للمعنى

(قوله فلو أبرأ من حق)
 أي معين كألف درهم
 مثلا وانما قيدنا الحق
 بكونه معيننا لما سبأني
 أن الابراء من الوجه - ول
 بالحل لا اعتداده (قوله
 بيع موصوف) أي شيء
 موصوف في الذمة هذه
 خاصته المتفق عليه وأما
 لفظ السلم فيشرط على
 الاصح قال الزركشي وليس
 لنا عقد يختص بصيغة الا
 هذا وانكاح

واختاره جمع محققون (و) كون السلم فيه (مقدورا) على تسليمه (في محله) بكسر
 الحاء أي وقت حلوله فلا يصح السلم في منقطع عند المحل كالرطب في الشتاء (و)
 كونه (مع لم قدر) بكيل في مكيل أو وزن في موزون أو ذرع في مذروع أو عد
 في معدود وصح في نحو جوز ولوز بوزن وموزون بكيل يعد فيه ضابطا ومكيل بوزن
 ولا يجوز في بيضة ونحوها لانه يحتاج الى ذكر جرمها مع وزنها فيورث عزة
 الوجود ويشترط أيضا بيان محل تسليم السلم فيه ان أسلم بحل لا يصلح للتسليم أو لحله
 اليه مؤنة ولو ظفر المسلم بالسلم اليه بعد المحل في غير محل التسليم وانتهى الى محل
 الظفر مؤنة لم يلزمه أداء ولا يطالبه بقيمته ويصح السلم حالا ومثلا بأجل معلوم
 لا مجهول وطلقة حال ومطابق السلم فيه جيد (وحرر ربا) مر بيانه قريبا وهو أنواع
 ر بافضل بأن يريد أحد العوضين ومنه ربا القرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع
 للقرض وربا يد بأن يفارق أحدهما مجلس العقد قبل التقابض وربا نساء بأن
 يشترط أجل في أحد العوضين وكاهما مجمع عليهما ثم العوضان ان اتفقا جنسا
 اشترط ثلاثة شروط تقدمت أو علة وهي الطعم والنقدية اشترط شرطان تقدمتا
 قال شيخنا بن زياد لا يدفع اثم اعطاء الربا عند الاقتراض للضرورة بحيث انه ان
 لم يعط الربا لا يحضر له القرض اذ له طريق الى اعطاء الرائد بطريق النذر
 أو التملك لاسيما اذا قلنا النذر لا يحتاج الى قبول لفظا على المعتمد وقال شيخنا
 يدفع الاثم للضرورة **(فائدة)** وطريق الخلاص من عقد الربا لمن يبيع ذهبيا
 بذهب أو فضة بفضة أو ربا برأ أو ربا بار زابار زمتا فلا يأن يهب كل من البائعين حقه
 للآخر أو يقرض كل صاحبه ثم يبرئه ويتخلص منه باقرض في بيع الفضة بالذهب
 أو الارز بالبر بلا قبض قبل تفرق (و) حرم (تفريق بين أمة) وان رضيت أو كانت
 كافرة (و فرع لم يميز) ولو من زنا المملوكين لواحد (بنحو بيع) كهبة وقسمة وهدية
 اغبر من يهتق عليه لحبر من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته
 يوم القيامة (وبطل) العقد (فهما) أي الربا والتفريق بين الأمة والولد وألحق
 الغزالي في فتاويه وأقره غيره التفريق بالسفر كالتفريق بنحو البيع وطرده
 في التفريق بين الزوجة وولدها وان كانت حرة بخلاف المطلقة والاب وان علا
 والجدة وان عات ولومن الاب كلام اذا عذمت أما بعد التمييز فلا يحرم لاستغناء
 المميز عن المخانة كالتفريق بوصية وعتق ورهن ويجوز تفريق ولد اليهيمة ان

(قوله وحرر ربا) قد أفرد
 غيره مؤلفا بترجمة وهو
 بكسر رائه مع القصر
 وفتحها والمد والفتح بدل
 من واو وتسكتب بـ ما
 وبالباء اهـ جـ (قوله
 وطريق الخلاص الخ)
 والخيلة الخلة من الربا
 مكروهة بـ أثر أنواعه
 بخلاف من حصر الكراهة
 في التخلص من ربا الفضل
 (قوله التفريق بالسفر)
 أي ولو اغترق كل كافي عـ شـ

استغنى عن أمه ابن أو غيره لكن يكره في الرضيع كتمفرق الآدمي المميز قبل
البلوغ عن الأم فإن لم يستغن عن اللبن حرم وبطل إلا أن كان لغرض الذبح لكن
بحسب السبكي حرمة ذبح أمه مع بقائه (و) حرم أيضا (بيع نخوعن بعمن) علم أو
(ظن أنه يتخذ مسكرا) للشرب والامرد ممن عرف بالفجور به والديك للهارشة
والسكش للناتجة والخمر لرجل يلبسه وكذا بيع نخو المسك لكافر يشترى
لتطيبب الصم والحب وان كافر علم أنه يأكله بلا ذبح لان الأصح ان الكفار
مخاطبون بفروع الشريعة كالمسلمين عندنا خلافا لابي حنيفة رضي الله تعالى
عنه فلا يجوز الا عانة عليهم ما ونحو ذلك من كل تصرف يفضي الى معصية يقينا أو ظنا
ومع ذلك يصح البيع ويكره بيع ما ذكر من توهم منه ذلك وبيع السلاح لنحو
بغاة وقطاع طريق ومعاملة من يده حلال وحرام وان غلب الحرام الحلال نعم
ان علم تحرير ما عقده حرم وبطل (و) حرم (احتسار قوت) كتمروز بيب وكل
مجزئ في الفطرة وهو امساك ما اشتراه في وقت الغلاء لا الرخص لبيعه بأكثر
عند اشتداد حاجة أهل محله أو غيرهم اليه وان لم يشتريه بقصد ذلك لا يمسكه لنفسه
أو عياله أو لبيعه بثمن مثله ولا امساك غلة أرضه وألحق الغزالي بالقوت كل ما يعين
عليه كاللحم وصرح القاضى بالكراهة في الثوب (وسوم على سوم) أى سوم غيره
(بعد تقرر ثمن) بالتراضي به وان فحش نقص الثمن عن القيمة للنهي عنه وهو أن يزيد
على آخرى ثمن ما يريد شراءه أو يخرج له أرخص منه أو يرغب المالك في استرداده
ليشتريه بأعلى وتحريره بعد البيع وقبل لزومه لبقاء الخيار أشد (ونجش) للنهي
عنه ولا يذاء وهو أن يزيد في الثمن لا لرغبته بل لخدع غيره وان كانت الزيادة في مال
محجور عليه ولو عند نقص القيمة على الوجه ولا خيار للمشتري ان غبن فيه وان واطأ
البائع النجاش لم يربط المشتري حيث لم يتأمل ويسأل ومصدق السلعة ليرغب
فيها بالكذب كالنجش وشرط التحريم في الكل علم النهي حتى في النجش
ويصح البيع مع التحريم في هذه المواضع

(قوله ونجش) وهو الاثارة
لانه يثير الرغبات في السلع
ويرفع أسعارها

فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب

(ثبت خيار مجلس في كل بيع) حتى في الربوي والسلم وكذا في هبة ذات ثواب
الى المعتمد وخرج في كل بيع غير البيع كالإبراء والهبة بلا ثواب وشركة وقراض
ومن وحده وكتابة واجارة ولوى الذمة أو مقدرة بمدة فلا خيار في جميع ذلك

لانها لا تسمى بيعا (وسقط خيار من اخذنا لزومه) أى البيع من بائع أو مشتري
 كأن يقول لا اخترنا لزومه أو أجزناه فيسقط خيارهما أو من أحدهما كأن يقول
 اخترت لزومه فيسقط خياره ويبقى خيار الآخر ولو مشتريا (و) سقط خيار
 (كل) منهما (بفرقة بدن) منهما أو من أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا عن مجلس
 العقد (عرفا) فباعه هذه الناس فرقة يلزم به العقد وما لا فلا فان كانا في دار صغيرة
 فالفرقة بأن يخرج أحدهما منها أو في كبيرة فبأن ينتقل أحدهما إلى بيت من
 بيوتها أو في صحراء أو سوق فبأن يولى أحدهما مظهره ويمشى قليلا وان سمع
 الخطاب فبقي خيار المجلس ما لم يته رقا ولو طال مكثهما في محل وان بلغ سنين
 أو تماشيا منازل ولا يسقط بموت أحدهما فينتقل الخيار للوارث المتأهل (وحلف
 نافي فرقة أو فسخ قبلها) أى قبل الفرقة بأن جاء معا وادعى أحدهما فرقة
 وأنكرها الآخر ففسخ واتفقا عليها وادعى أحدهما ففسخا قبلها أو أنكر الآخر
 فيصدق النافي لموافقة الأصل (و) يجوز (أهـ) أى للعاقدين (شرط خيار) أهـ
 أولا أحدهما في كل بيع فيه خيار مجلس الا فيما يعتق فيه المبيع فلا يجوز شرطه
 لمشتري لان ساقاة وفي روى وسلم فلا يجوز شرطه فهما الا حدلا لشرائط القبض فهما
 في المجلس (ثلاثة أيام فأقل) بخلاف ما لو أطلق أو أكثر من ثلاثة أيام فان زاد
 علمهم لم يصح العقد (من) حين (الشرط) للخيار سواء أشرط في العقد أم
 في مجلسه والمالك في المبيع مع توابعه في مدة الخيار لمن انفرد بخيار من بائع ومشتري
 ان كان أهـ ما فوقوف فان تم البيع بان أنه لمشتري من حين العقد والافليان (ويحصل
 فسخ) للعقد في مدة الخيار (بنحو فسخ) البيع كاسترجعت المبيع (واجازة)
 فهما (بنحو اجرت) البيع كأمضيته والتصرف في مدة الخيار بوطء أو اعتناق
 وبيع واجازة وتزويج من بائع فسخ ومن مشتري اجازة للشراء (و) يثبت (لمشتري
 جاهل) بما يأتى (خيار) في رد المبيع (ب) ظهور (عيب قديم) منقص قيمة
 في المبيع وكذا للبائع ظهور عيب قديم في الثمن وآثروا الاوّل لان الغالب
 في الثمن الا تضبطا فيقول فيه ظهور العيب والقديم ما قرب العقد أو حدث
 قبل القبض وقد بقي إلى الفسخ ولو حدث بعد القبض فلا خيار للمشتري وهو
 (كاستحاضة) ونكاح لامة (وسرقة وابق وزنا) من رفيق أى بكل منهما وان لم
 يتكرر وتاب ذكرا كان أو أنثى (وبول بفراس) ان اعتاده وبلغ سبع سنين

(قوله ويجوز له) أي بشرط
 خيار الخ) ضابط كل
 ما ثبت فيه خيار المجلس
 يثبت فيه خيار الشرط
 الا ما شرط فيه القبض
 وهو الربوي والسلم وما
 يبرع اليه الفساد ومن
 يعتق على المشتري وما لا
 فلا

وبخروصنان مستحكمين ومن عيوب الرقيق كونه غما أو شتاما أو كذا أبا
 أو كذا لاطين أو شار بالتحوخم - رأوتار كالصلاة ما لم يتب عنها أو أصم أو أبله
 أو مصطل الر كبتين أو رتقاء أو حام - لافي آدمية لا بهيمة أولا تحبض من بلغت
 عشرين سنة أو أحد ثدييها أكبر من الآخر (وجماح) الحيوان (وعض) ورمح
 وكون الدار منزل الجند أو كون الجن مساطين على ساكنها بالرجم أو القرادة مثلا
 يرعون زرع الأرض (و) يثبت بتغيره فعلى وهو حرام للتدليس والضرر (كتصيرية)
 له وهي أن يترك حلبة مدة قبل بيعه ليؤهم المشتري كثرة اللبن ويتجهيد شعر الجارية
 (لا) خيار (بقي فاحش كظن) مشترحو (زجاجة جوهرة) انقصيره بعمله
 بفضية وهمه من غير بحث (والخيار) بالعيب ولو بتصيرية (فوري) فيبطل
 بالتأخير بلا عذر ويعتبر الفور عادة فلا يضر صلاة وأكل دخل وقتها وقضاء
 حاجة ولا سلامه على البائع بخلاف محادثته ولو علمه ليلأفله التاخير حتى يصح
 ويهدر في تأخير به بجهله جواز الرد بالعيب ان قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا
 عن العلماء وبجهل فوريته ان خفي عليه ثم ان كان البائع في البلاد رده المشتري
 بنفسه أو وكيله على البائع أو وكيله ولو كان البائع غائبا عن البلد ولا وكيل لها
 رفع الامر الى الحاكم وجوبا ولا يؤخر لحضوره فاذا عجز عن الانهاء لنحو مرض
 أشهد على الفسخ فان عجز عن الاشهاد لم يلزمه تلفظ وعلى المشتري ترك استعمال
 فلو استخدم رقيقا ولو بقوله اسقني أو ناولني الثوب أو أغلق الباب فلا رد فله راد وان لم
 يفعل الرقيق ما أمر به فان فعل شيئا من ذلك بلا طلب لم يضر **﴿ترع﴾** لو باع
 حيوانا أرغيره بشرط براءته من العيوب في المبيع أو أن لا يرتبها مع العقد وبرئ
 من عيب باطن بالحيوان وجود حال العقد لم يعلمه البائع لاعتن عيب باطن في غير
 الحيوان ولا ظاه - رفيه ولو اختلفا في قدم العيب واحتمل صدق كل صدق البائع
 بيمينه في دعواه حدوثه لان الاصل لزوم العقد وقيل لان الاصل عدم العيب في يده
 ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدوه ككسريه وضجوز وقوير بطخ مدودرد
 ولا أرش عليه للمحادث ويتبع في الرد بالعيب الزيادة المتصلة كالمسمن ونعلم
 الصنعة ولو بأجرة وحمل قارن بهما لا المنفصلة كالولد والتمر وكذا الحمل الحادث
 في ملك المشتري فلا تتبع في الرد بل هي للمشتري

(قوله وجماح) بالكسر
 وهـ رامت ناعها على
 را كها وعبر غيره بكونها
 جـ وحافاة تضي أنه لا بد
 أن يكون طبعها لها وهو
 متحـ ومثله هـ ربها
 تراه وشربها لبن نفعها
 وألحق به لبن غيرها (قوله
 فوري) أي اجماعا ومحله
 في المبيع المعين فان قبض
 شيئا عما في الذمة بنحو بيع
 أو سلم فوجب له مبيعالم
 يلزمه فورا لان الاصح أنه
 لا يملكه الا بالرضا
 بهيمة

(المبيع قبل قبضه من ضمان بائع) بمعنى انفساخ المبيع بملفه أو اتلاف بائع وثبوت الخيار بتعيبه أو تعيب بائع أو أجنبي وباتلاف أجنبي فلو تلف بأفة أو ألفة البائع انفسخ المبيع (واتلاف مشترك قبض) وان جهل انه المبيع (و يبطل تصرف) ولومع بائع (بشوييع) كعكة وصدة واجارة ورهن واقراض (فيمالم يقبض لا بنحو اعتاق) وتزويج ووقف لتشوف الشارع الى العتق ولعدم توقفه على القدرة بدليل صحة اعتاق الآبق ويكون به المشتري قابضا ولا يكون قابضا بالتزويج (وقبض غريم منقول) من أرض ودار وشجر (بتخليفة لمشتري) بأن يملكه منه البائع مع تسليمه المفتاح وافرأغه من أمتعة غير المشتري (و قبض (منقول) من سفينة أو حيوان (بنقله) من محله الى محل آخر مع تفريغ السفينة ويحصل القبض أيضا بوضع البائع المنقول بين يدي المشتري بحيث لو مده اليه يده لئاله وان قال لا أريده وشرط في غائب عن محل العقد مع اذن البائع في القبض مضى زمن يمكن فيه المضى اليه عادة ويجوز ان تستقل بالقبض للمبيع ان كان الثمن مؤجلا أو سلم الحال (وجاز استبدال) في غير ربوي بيع بمثله من جنسه (عن ثمن) نقد أو غيره لخبر ابن عمر رضي الله عنه كنت أبيع الابل بالدنانير وأخدمها كاهن الدراهم وأبيع بالدراهم وأخدمها كاهن الدراهم فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فقال لا بأس اذا تفرقت ما وليس بينكما شيء (و) عن (دين) قرض وأجرة وصداق لا عن مسلم فيه اعدام استقراره ولو استبدل موافقا في علة الربا كدراهم عن دينار اشترط قبض البديل في المجلس حذرا من الربا لان استبدال ما لا يوافق في العلة كطعام عن درهم ولا يبدل نوع أسلم فيه أو مبيع في الذمة عقد بغير لفظ السلم بنوع آخر ولو من جنسه كحنطة بغيراء عن يضاء لان المبيع مع تعينه لا يجوز بيعه قبل قبضه فـ كونه في الذمة أولى نعم يجوز ابداله بنوعه الاجود وكذا الاردا بالتراضي

(قوله وعن دين الح) أما بيع الدين ولو بعين لغير من هو عليه فباطل في الاظهر كأن يشتري عبد زيد بمائة له على عمرو ويجزئه عن تسليمها والاعتماد ما في الروضة هنا وأصلها في الخلع من جواره بعين أو دين بشرطه السابق اه تحفة (قوله الاصول) قال النووي في تحريره الاصول الشجر والارض (قوله والثمار) جمع ثمر وهو جمع ثمرة (قوله مطلقا) أي من غير نص على الادخال أو الاخراج

❖ فصل في بيع الاصول والثمار ❖

(يدخل في بيع أرض) وهبتها ووقفها والوصية بها مطلقا لا في رهنها والاقرار بها (ما فيها من بناء وشجر) رطب وثمره الذي لم يظهر عند البيع وأصول بقل تجز مرة بعد أخرى كقضاء و بطيخ لا مايؤخذ دفعة كبرو فجل لانه ليس للدوام والثبات فهو كالمنقولات في الدار (و) يدخل (في) بيع (بستان) وقريبة (أرض وشجر وبناء)

فهم الاضرار حواها لانها ليست منهما (و) في بيع (دار هذه) الثلاثة أى
الارض المملوكة للبائع بجماعتها حتى تخومها الى الارض السابعة والشجر
المغروس فيها وان كثروا البناء فيها بأنواعه (وأبواب منصوبة) وأغلاقتها المثبتة
لا الابواب المقلوبة والسرر والحجارة المدفونة بالبناء (لا في) بيع (قن) ذكر
أو غيره حلقة بأذنه أو خاتم أو نعل (و) كذا (ثوب) عليه خلافا للبحاوى كالمحرر وان
كان - انزعورته (وفي) بيع (شجر) رطب بلا أرض عند الاطلاق (عرق) ولو يابس
ان لم يشترط قطع الشجر بأن شرط ابقاؤه أو اطلاق لوجوب بقاء الشجر الرطب ويلزم
المشتري قلع اليا بس عند الاطلاق للعادة فان شرط قطعه أو قلاعه عمل به أو ابقاؤه
بطل البيع ولا ينتفع المشتري بمغرسها (وغصن رطب) لا يابس والشجر رطب
لان العادة قطعه وكذا ورق رطب لا ورق حناء على الوجه (لا) يدخل في بيع
الشجر (مغرسه) فلا يتبعه في بيعه - لان اسم الشجر لا يتناول (و) لا (ثمر ظهر)
كطالع نخيل يتشقق وثمر نخوعنب يبروز وجوزبانه فإظهار منه للبائع ومالم
يظهر للمشتري ولو شرط الثمر لا حده ما فوله عملا بالشرط سواء أظهر الثمر أم لا
(وبيقين) أى الثمر الظاهر والشجر عند الاطلاق فيسحق البائع ببقية الثمر
الى أوان الجداد فيأخذها دفعة لا تدريجا وللمشتري ببقية الشجر - مادام حيا فان
انقاع فله غرسه ان نفع لا بدله (و) يدخل (في) بيع (دابة حملها) المملوك لما لا يملكها
فان لم يكن مملوكا لم يصح البيع كبيعها بدون حملها وكذا عكسه

❖ فصل في اختلاف المتعاقدين ❖

(ولو اختلف متعاقدان) ولو وكيلين أو وارثين (في صفة عقد) معاوضة كبيع وسلم
وقراض واجارة وصداق (و) الحال أنه قد (صح) العقد باتفاقهما أو بين البائع
(كقدر عوض) من نحو مبيع أو ثمن أو جنسه أو صفته أو أجل أو قدره (ولا يمتنع)
لا حده - ما عدا ادعاه أو كان لكل منهما بينة واحدة ~~كان~~ قد تعارضا بأن أطلقا
أو أطلقا أحدهما وأرخت الأخرى أو أرختا بتأريخ واحد والا حكم بمقدمة
التأريخ (حلف كل) منهما ما عينا واحدة تجمع نفي القول صاحبها وثباتا لقوله
في قول البائع مثلا باعت بكذا وأدبت بكذا أو يقول المشتري ما اشتريت بكذا
وأدبت بكذا لان كلامه مدعى ومدعى عليه والوجه عدم الاكتفاء بمنا بعت
الا بكذا لان التفي فيه صريح والاثبات مفهوم (فان) رضى أحدهما بدون ما ادعاه

او سمح للاخر بما ادعاه لزم العقد ولا رجوع فان (أصرا) على الاختلاف (فلسكل)
 منهما (أو الخاكم فسخه) أي العقد وان لم يسأله قطعا للنزاع ولا تجب الفور به هنا
 ثم بعد الفسخ يرد المبيع بزيادة المتصلة فان تلف حسا أو شرعا كان وقفه أو باعمره
 مثله ان كان مثليا أو قيمته ان كان ممتقا وما ورد على البائع قيمة آبق فسخ العقد وهو
 آبق من عند المشتري والظاهر اعتبارها بيوم الهرب (ولو ادعى) أحدهما (ببعا
 والآخر رهنا) أو هبة كان قال أحدهما باعتك به بألف فقال الآخر بل رهنته به أو
 هبته به فلا تخالف اذ لم يتفقا على عقد واحد بل (حلف كل) منهما للاخر (نفيا)
 أي يمينا نافذة لدعوى الآخر لان الأصل عدمه ثم يرد مدعى البيع الألف لانه
 مقر بها وبستردها العيب بزوائد المتصلة والمنفصلة (و) اذا اختلف العاقدان فادعى
 أحدهما اشتغال العقد على مفسد من اخلال ركن أو شرط كان ادعى أحدهما
 رؤيته وأنكرها الآخر (حلف مدعى صحة) العقد غالبا فديما للظاهر من حال
 المكاف وهو اجتنابه للفاسد على أصل عدمه والتشوف الشارع الى اداء العقود
 وقد يصدق مدعى الفساد كان قال البائع لم أكن بالغاحين البيع وأنكر المشتري
 واحتمل ما قاله البائع صدق بيمينه لان الأصل عدم البلوغ وان اختلفا هل وقع
 الصلح على الانكار أو الاعمتراف فيصدق مدعى الانكار لانه الغالب ومن وهب
 في مرضه شيئا فادعت ورثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم له غيبة قبل
 الهبة وادعوا استمرارها اليها ويصدق منكر أصل نحو البيع * (فروع) * لورد
 المشتري مبيعا معيبا فأنكر البائع انه المبيع فيصدق بيمينه لان الأصل مضي
 العقد على السلامة ولو أنى المشتري بمافيها فأرة وقال قبضته كذلك فأنكر المقبض
 صدق بيمينه ولو أفرغه في ظرف المشتري فظهرت فيه فأرة فادعى كل أنهما من عند
 الآخر صدق البائع بيمينه ان أمكن صدقه لانه مدع للصحة ولان الأصل في كل
 حادث تقديره بأقرب زمن والأصل براءة البائع وان دفع لدائنه دينه فرد به بعيب
 فقال الدافع ليس هو الذي دفعته صدق الدائن لان الأصل بقاء الذمة ويصدق
 غاصب رد عينها وقال هي المغصوبة وكذا وديع

(قوله كان وقفه) أي أو
 كاتبه (قوله أو قيمته) أي
 وقت التلف حسا أو شرعا
 وتلزم القيمة وان زادت
 على الثمن (قوله كان
 قال البائع لم أكن بالغاحين)
 أي أو كنت مجنوناً أو مجنونا
 على وعرف له ذلك فانه
 المصدق وأما اذا قال
 السيد كاتبك على نجم
 واحد وقال الرقيق بل
 على نجمين فان الرقيق هو
 المصدق كل رجحه النوى

* فصل في القرض والرهن *

(الاقراض) وهو تسليم شيء على أن يرد مثله (سنة) لان فيه اعانة على كشف كربة
 فهو من السنن الا كيدة للاحاديث الشهيرة كخبر مسلم من نفس على أخيه كربة

من كرب الدنيا نفس الله عنه كرب من كرب يوم القيامة والله في عون العبد مادام
العبد في عون أخيه ومع خبر من أقرض الله مرتين كان له مثل أجر أحدهما ولو
تصدق به والصدقة أفضل منه خلافا لبعضهم ومحل نفيه ان لم يكن المقرض مضطرا
والاوجب ويحرم الاقتراض على غيره مضطرا لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فورا في
الحال وعند الحلول في المؤجل كالأقراض عند العلم أو الظن من أخذه انه يتفق
في معصية ويحصل (بإيجاب كإرضتك) هذا أو ملكك على ان ترد مثله أو أخذه
وردد له أو صرفه في حوائجك ردد له فان حذف وردد له فكناية وخذه فقط
لغو الا ان سببه أقرضني هذا فيكون فرضا أو أعطى فيكون هبة ولو اتصرت على
ملكك ولم ينو البذل فهبة والا فكناية ولو اخذنا في نية البذل صدق الدافع لانه
أعرف بقصده أو في ذكر البذل صدق الأخذ في عدم الذكر لانه الأصل والصيغة
ظاهرة فيما ادعاه ولو قال لمضط رأطعتك بعوض فأنكر صدق المطعم حملا
لأناس على هذه المكرمة ولو قال وهبتك بعوض فقال مجانا صدق المتهب ولو قال
اشتري بدرهمك خبزا فاشتري له كان الدرهم قرضا لا هبة على المعتمد (وقبول)
متصل به كإرضته وقبالت فرضه نعم القرض الحكمي كالانفاق على الاقبيط
المحتاج والطعام الجائع وكسوة العسارى لا يفتقر الى إيجاب وقبول ومنه أمر غيره
بإعطاء ماله غرض فيه كأعطاء شاعر أو ظالم أو طعام فقير أو فدأ أسير أو صمردارى
وقال جمع لا يشترط في القرض الإيجاب والقبول واختاره الأذرى وقال قياس
جواز المعاطاة في البيع جوازها هنا وانما يجوز القرض من أهل تبرع فيما سلم
فيه من حيوان وغيره ولو نقد أمغوشا نعم يجوز قرض الخبز والعجين والخمير
الحامض لا الروبة على الوجه وهي خميرة ابن حاتم ضلقى على ابن زياد
لاختلاف حوضتها المقصودة ولو قال أقرضني عشرة فقال خذها من فلان فان
كانت له تحت يده جاز ولا فهو وكيل في قبضها فلا بد من تجديده قرضه أو يمنع
على ولي قرض مال موليه بلا ضرورة نعم يجوز للقاضي اقراض مال المحجور عليه
بلا ضرورة لكثرة أشغاله ان كان المقترض أمينا وموسرا (وملك مقرض بقبض)
بإذن مقرض وان لم يتصرف فيه كالأهوب قال شيخنا والوجه في النقوط المقتاد
في الإفراح أنه هبة لا قرض وان اعتيد ردمه له ولو أنفق على أخيه الرشيد وعياله
سنتين وهو ساكت لا يرجع به على الوجه (و) جاز (لقرض استرداد) حيث بقي

(قوله والخمير الحامض)
هذا أحد وجهين ذكرهما
في التتمة ووجه بعض
المتأخرين قال في مروهو
الظاهر لا طرأ العادة
خلافا لما جزم به في الأنوار
من المنع قال السبكي
واحدة بوزن كالخبز
(قوله فلا بد من تجديده)
قرضها أي لا امتناع اتحاد
الناقص والقبض ومباني
الكلام على هذا في خاتمة
قبيل مجتث الرهن

بذلك المقرض وان زال من ماله ثم عاد على الاوجه بخلاف ما لو تعاق به حق لازم
كرهن وكتابة فلا يرجع فيه - حينئذ نعم لو آجره رجع فيه ويجب على المقرض رد
المثل في المثل وهو النقد والحبوب ولو نقد ابطاله الساطان لانه اقرب الى حقه ورد
المثل صورة في المتقوم وهو الحيوان والثياب والجواهر ولا يجب قبول الردي عن
الجيد ولا قبول المثل في غير محل الاقراض ان كان له غرض صحيح كأن كان لثقله
مؤنة ولم يتحملها المقرض أو كان الموضع مخوفا ولا يلزم المقرض الدفع في غير محل
الاقراض الا اذا لم يكن لحمله مؤنة أو له مؤنة وتحملها المقرض اسكن له مطالبة في
غير محل الاقراض بقيمة محل الاقراض وقت المطالبة فيما انقله مؤنة ولم يتحملها
المقرض لجواز الاعتياض عنه (و) جازل المقرض (نفع) يصل له من مقرض كرد
الرائد قدرا أو صفة والاجود في الردي (بلا شرط) في العقد بل يشترط ذلك لمقرض
لقوله صلى الله عليه وسلم لم ان خياركم أحسنكم قضاء ولا يسكره للمقرض أخذه
كقبول هديته ولو في الربوي والاوجه ان المقرض بملك الرائد من غير افظ لانه
وقع تبعا واياضا فهو يشبه الهدية وأن المقرض اذا دفع أكثر مما عليه وادعى انه
انما دفع ذلك ظنا انه الذي عليه خلاف ورجع فيه وأما المقرض بشرط جرفه
لمقرض ففاسد لخبر كل قرض جرمه نفعه فهو ربا وجبر ضعه محجى معناه عن جمع
من الهابة ومنه المقرض ليس متأجرا ملكه أي مثلا بأكثر من قيمته لاجل
القرض ان وقع ذلك شرطا اذ هو حينئذ حرام اجماعا والا كرهه عندنا وحرام عند
كثير من العلماء قاله السبكي ويجوز الاقراض بشرط الرهن أو الكفيل ولو قال
اقرض هذا مائة وأنا له ضامن فأقرضه المائة أو بعضها كان ضامنا على الاوجه
للمعاجة كألق متاعك في البحر وعلى ضمانه وقال البغوي لو ادعى المالك المقرض
والأخذ الدويعة صدق الأخذ لان الأصل عدم الضمان خلافا لالانوار (ويصح
رهن) وهو جعل عين يجوز بيعها وثيقة بدين يستوفي منها عند تعذر وفائه فلا
يصح رهن وقف وأم ولد (بإيجاب وقبول) كرهنت وارتنت ويشترط مامر
في البيع من اتصال اللفظين وتوافقهما معنى وياتي هنا خلاف المعاطاة (من أهل
تبرع) فلا يرهن ولي أبيا كان أو جدا أو وصيا أو حاكما مال صبي ومجنون كما لا يرتن
اهما الا اضرة أو غبطة ظاهرة فيجوز له الرهن والارتهان كأن يرهن على
ما يقرض الحاجة المؤنة ليو في مما ينظر من الغلة أو يحلول الدين وكأن يرتن على

(قوله كما لا يرتن اهـ)
أي لان الولي في حال
الاختيار لا يبيع الا بحال
مقبوض قبل التماسيم
فلا ارتهان والسفينة
كالصبي والمجنون فيما
ذكر ولو عبر بدل الصبي
والمجنون بالمجور كان
أولى لانه أعم وأخبر

ما يقرضه أو يبيعه مؤجلاً لا ضرورة غيب أو نحوه للزوم الارتهان حينئذ (ولو)
كانت العين المرهونة جزءاً من ثمنها أو (عارية) وإن لم يصرح بلفظها كان قال له
مالكها أرهنها بذلك لحصول التوثيق بها ويصح إعارته النقد لذلك على الوجه
وإن منعنا إعارته لغير ذلك فيصح رهنه مع إرضاء مالك بشرط معرفته المرتهن
وجنس الدين وقدره نعم في الجواهر لو قال له أرهن عبيدي بما شئت صح أن يرهنه
بأكثر من قيمته انتهى ولو عين قدر أقل من بدونه جاز ولا رجوع للمالك بعد قبض
المرتهن العارية فلو تواف في يد الراهن ضمن لأنه مستعير الآن اتفاقاً أو في يد المرتهن
فلا ضمان عليهما إذا المرتهن أمين ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم إن رهن
فاسداً ضمن بالتسليم على ما قاله غير واحد ويبيع المعار بمراجعة مالكه عند حلول
الدين ثم يرجع المالك على الراهن بثمنه الذي يبيع (لا) يصر (بشرط ما يضر)
الراهن أو المرتهن (كأن لا يبيع) أي المرهون (عند المحل) أي وقت حلول الدين
أو الأبا أكثر من ثمن المثل (وكشروط منفعة) أي المرهون (المرتهن) كأن يشترطاً
أن الزوائد الحادثة كثمر الشجر (مرهونة) فيبطل الرهن في الصور الثلاثة (ولا
يلزم) الرهن كالهبة (القبض) بما صرف في قبض المبيع (بإذن) من رهن يصر تبرعه
ويحصل الرجوع عن الرهن قبل قبضه بتصرف يزيل الملك كالهبة والرهن لا يبرأ
لا بوطء وتزويج وموت عاقد وهرب مرهون (والإيد) في المرهون (المرتهن) بعد
لزوم الرهن غالباً (وهي) على الرهن (أمانة) أي يد أمانة ولو بعد البراءة من الدين
فلا يضمنه المرتهن إلا بالتعدي كأن امتنع من الرد بعد سقوط الدين (وصدق) أي
المرتهن كالمستأجر (في) دعوى (تلف) بيمينه (لا) في (رد) لأنهم أقبضوا الغرض
أنفسهم ما فاكنا كالمستعير بخلاف الوديعة والوكيل ولا يسقط بتألفه شيء من الدين
ولو غفل عن نحو كتاب فأكثره الأرضة أو جعله في محل هو مظهرها ضمنه لتفريطه
بـ قاعدة وحكم فاسد العقود إذا صدر من رشيد حكم صحيحه في الضمان وعدمه
لأن صحيح العقد إذا اقتضى الضمان بعد القبض كالبيع والقرض ففاسده أولى
أو عدمه كالرهون والمستأجر والموهوب ففاسده كذلك **فرع** لو رهن شيئاً
وجعله مبيعاً من المرتهن بعد شهر أو عارية له بعد أن شرط في عقد الرهن ثم قبضه
المرتهن لم يضمنه قبل مضى الشهر وإن علم فسادده على المعتقد وضمنه بعده لأنه يصر
ببيعاً أو عارية فاسدين له عليه ما بانقضاء الشهر فإن قال رهنه بمثل فان لم أقض عند

(قوله لغير ذلك) أي الغيب
الرهن وانما منعت إعارته
النقد ليصرفه في مشتري
عين منه لا لقوات ثمنها
المعار الآتي في بابه وهو
أن لا يكون النفع المقصود
من المعار بذهاب عينه

الحلول فهو مبيع من مبيع لا الرهن على الوجه لانه لم يشترط فيه شيئا
 (وله) أي للمرتهن (طلب بيعه) أي المرهون أو طلب قضاء دينه ان لم يبيع ولا يلزم
 الراهن البيع بخصوصه بل انما يطلب المرتن احد الامرين (ان حل دين) وانما
 يبيع الراهن باذن المرتن من الحاجة لان له فيه حقا ويقدم المرتن بثمنه على
 سائر الغرماء فان أبي المرتن الاذن قال له الحاكم ائذن في بيعه أو أبرئه من الدين
 (ويجبر راهن) أي يجبره الحاكم على أحد الامرين اذا امتنع بالحبس وغيره (فان
 أمر) على الامتناع أو كان غائبا وليس له ما يوفي منه غير الرهن (باعه) عليه (قاضي)
 بعد ثبوت الدين وملك الراهن والرهن وكونه بحل ولايته وقضى الدين من ثمنه
 دفعه الضمير المرتن ويجوز للمرتن بيعه في دين حال باذن الراهن وحضرته بخلافه
 في غيبته نعم ان قدر له الثمن صح طلقا لانتفاء التهمة ولو شرط ان يبيعه ثالث عند
 المحل جاز بيعه بثمن مثل حال ولا يشترط مراجعة الراهن في البيع لان الاصل
 بقاء اذنه بل المرتن لانه قديم أو يبرئ (وعلى مالكم) من راهن أو معبر له
 (مؤنة) للمرهون كنفقة رقيق وكسوته وعلف دابة وأجرة رد آبق ومكان حفظ واعادة
 ما يهدم اجماعا خلافا لما شذ الحسن فان غاب أو أعسر راجع المرتن الحاكم وله
 الانفاق باذنه ليكون رهنا بالنفقة أيضا فان تعذر استئذانه وأشهد بالانفاق
 ليرجع رجع والا فلا (وليس له) أي للمالك بعد لزوم الرهن بيع ووقف (رهن
 لآخر) الا لا يراحم المرتن (ووطء) للمرهونة بلاذنه وان لم تحبل حسه الباب
 بخلاف سائر التمتع فتحل ان أمن الوطء (وتزويج) لامة مرهونة لنقصه
 القيمة (لا) ان كان التزويج (منه) أي المرتن أو باذنه فلا يمتنع على الراهن
 ولا يجوز الا جارة غير المرتن بلاذن ان جاوزت مدتها المحل ويجوز له
 الانتفاع بالركوب والسكنى لا بالبناء والغرم نعم لو كان الدين مؤجلا وقال أنا
 أقام عند الاجل فله ذلك وأما ووطء المرتن الجارية المرهونة ولو باذن المالك فزنا
 حيث علم التحريم فعليه الحد ويلزمه المهر ما لم تطاوعه عالمة بالتحريم وما نسب الى
 عطاء من تجوز الوطء باذن المالك ضعيف جدا بل قيل انه مكذوب عليه وسئل
 القاضي الطيب الناصري عن الحكم فيما اعتادته النساء من ارتهان الحل إلى مع
 الاذن في لبسها فأجاب لا ضمان على المرتنة مع اللبس لان ذلك في حكم اجارة
 فاسدة مع الاذن بان المقرضة لا تفرض مالها الا لاجل الارتهان واللبس فجعل

(قوله صح مطلقا) أي حضر
 الراهن أو غاب (قوله
 واعادة ما يهدم) بجراعادة
 هطفا على نفقة فيلزم
 المالك تعميير نحو البيت
 أو الاذن في بيعه والله أعلم
 (قوله والا) أي والا يمتنع
 استئذانه بان سهل أو شدد
 أولا أو تعذر ولم يشهد
 ففي المهور الثلاث لا يرجع
 بما أنفق

ذلك عوصا فاسدا في مقابلة اللبس (ولو اختلفا) أي الراهن والمرتهن (في) أصل
 (رهن) كأن قال رهنتي كذا فأنكر الآخر (أو) في (قدره) أي المرهون كرهنتني
 الأرض مع شجرها فقال بل وحدها أو قدر المرهون به كبا ألفين فقال بل
 بألف (صدق راهن) بيمينه وإن كان المرهون بيد المرتهن لأن الأصل عدم ما يدعيه
 المرتهن ولو ادعى مرتهن هو يمينه أنه قبضه بالأذن وأنكره الراهن وقال بل
 غصبته أو أعرته كره أو أجزته كره صدق في جرده بيمينه ﴿فرع﴾ من عليه ألفان
 بأحدهما رهن أو كفيل فأدى ألفا وقال أدية عن ألف الرهن صدق بيمينه لأن
 المؤدى أعرف بقصده وكيفيته ومن ثم لو أدى لدائنه شيئا وقصد أنه عن دينه وقع
 عنه وإن ظنه الدائن هدية كذا قالوه ثم إن لم ينو الدافع شيئا حالة الدفع جعله عما
 شاء منهم إلا أن التعيين إليه ﴿نقطة﴾ المفلس من عليه دين لا دمي حال زائد على ماله
 يحجر عليه بطايبه الحجر على نفسه أو طاب غرمائه وبالحجر يتعاق حق الغرماء بماله
 فلا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة ولا يبيعه ولو أغرمائه بدينهم بغير إذن
 القاضى ويصح إقراره بعين أو دين أسند وجوبه لما قبل الحجر ويأدر قاض ببيع
 ماله ولو مسكنه وخادمه بحضرتهم مع غرمائه وقسم ثمنه بين غرمائه كبيع مال
 تمتنع عن أداء حق وجب عليه أداؤه وإقراض أكره تمتنع من الأداء بالحبس
 وغيره من أنواع التعزير ويحبس مدين مكاف عهد له المال لأصل وإن علا من
 جهة أب أو أم بدين فرعه خلافا للعاوى كالغزالي وإذا ثبت اعساره مدين لم يحجز
 حبسه ولا ملازمته بل يمهل حتى يوسر وللدائن ملازمة من لم يثبت اعساره مالم يختار
 المدين الحبس فيجاب إليه وأجرة الحبس وكذا الملازم على المدين وللعاكم منع
 المحبوس عن الاستئناس بالمحاذنة وحضور الجمعة وعمل الصلوة إن رأى المصلحة
 فيه ولا يجوز للدائن تجويع المدين بمنع الطعام كما أفتى به شيخنا الزمري رحمه الله
 تعالى ويجوز اغريم المفلس المحبوس عليه أو الميت الرجوع فوراً إلى متاعه إن وجد
 في ماله ولم يتعلق به حق لازم والعوض حال وإن تفرخ البيض المبيع ونبت
 البذر واشتد حب الزرع لأنها حدثت من عين ماله ويحصل الرجوع من
 البائع ولو بلا قاص بنحو فمخت ورجعت في المبيع لا بنحو بيع وعق فيه

﴿فصل﴾

يحجز بجنون إلى افاقة وصبا إلى بلوغ بكمال خمس عشرة سنة قربة تحديد ابشهادة

عدلين خبيرين أو خروجه مني أو حبض وإمكانهما كمال تسع سنين ويصدق مدعي بلوغ بامناء أو حبض ولولي خصوصية بلايين اذ لا يعرف الامنه ونبت العانة الخشنة بحيث تحتاج الى الحلق في حق كافر ذكرا أو أنثى أماره على بلوغه بالسنة أو الاحتلام ومثله ولد من جهل اسلامه لا من عدم من يعرف سنه على الوجه وقيل يكون علامة في حق المسلم أيضا وألحقوا بالعانة الشعر الخشن في الابط واذا بلغ الصبي رشيدا أعطى ماله والرشد صلاح الدين والمسال بأن لا يفعل محرما يبطل عدالة من ارتكب كبيرة أو اصرار على صغيرة مع عدم غلبة طاعته معاصيه وبأن لا يبذر بتضييع المال باحتمال غبن فاحش في المعاملة وانفاقه ولو فلسا في محرم وأما صرفه في الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس والهدايا التي لا تليق به فليس بتبذير وبعد افاقة المجنون وبلوغ الصبي ولو بالرشد يصح الاسلام والطلاق والخلع وكذا التصرف المالي بعد الرشد وولي الصبي أب عدل فأبوه وان عدلا فوصي فقاضي بلد المولى ان كان عدلا أمينا فال كان ماله يبلد آخر فولي ماله قاضي بلد المال في حفظه وبيعته واجارته عند خوف هلاكه فصلحاء بلده ويتصرف الولي بالمصلحة ويلزمه حفظ ماله واستمراؤه قدر النفقة والزكاة والمؤون ان أمكنه وله السفر به في طريق آمن بقصد آمن بر الأبحر أو شراء عقار يكفيه غلته أولى من التجارة ولا يبيع عقاره الا الحاجة أو غبطة ظاهرة وأفتى بعضهم بأن للولي الصلح على بعض دين المولى اذا تعين ذلك طريقا لتخليص ذلك البعض كما ان له بل يلزمه دفع بعض ماله لسلامة باقيه انتهى وله بيع ماله نسيئة لمصلحة وعليه ارتهان بالثمن رهنا وافيان لم يكن المشتري موسرا ولولي اقراض مال محجور اضرورة وتفاض ذلك مطلقا بشرط كون المقترض مليئا امينا ولا ولاية لأم على الأصح ومن أدلى بها ولا لعصبة نعم لهم الاتفاق من مال الطفل في تأديبه وتعليمه لانه قليل فسومح به عند فقد الولي الخاص ويصدق أب أو جد في انه تصرف لمصلحة بيمنه وقاض بلايين ان كان ثقة عدلا مشهور العفة وحسن السيرة لا وصى وقيم وحاكم فاسق بل المصدق بيمنه هو المحجور حيث لا بينة لانهم قد يتهمون ومن ثم لو كانت الام وصية كانت كالأولين وكذا آباؤهما ^{فرع} ليس لولي أخذ شيء من مال مواليه ان كان غنيا مطلقا فان كان فقيرا واطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته واذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذه قال الاستوى هذا في وصي وأمين اما أب أو جد فبأخذ قدر

(قوله وإمكانهما أي المعتبر من المني والحبض تخرج عند كمال تسع سنين وبالأولى ما خرج بعد كمال التسع هذا ما زاد كلام الشارح امكنه غير شامل ما خرج قبل التسع مما لا يبيع أقل حبض وله سر مع أن ذلك ملحق بما بعد كمال التسع في حكمه حكم الحبض فتنبه وأقل ما يبيع أقل لغيره وحبض ستة عشر يوما بل باليهما

كفائته اتفاقا سواء الصحيح وغيره وقيل بولي اليتيم فيما ذكر من جمع مالا فـك
أسير أي متلافه ان كان فقيرا الاكل منه وللاب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل
باجرة ولا يضربه على ذلك خلافا لمن جزم بأن له ضربه عليه وأفتى النووي لو استخدم
ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده وان لم يكرهه ولا يجب أجره الرشيد الا ان
أكره ويجرى هذا في غير الجد للام وقال الجلال الباقيني لو كان للصبي مال غائب
فأنفق وابه عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع ان كان أباً أو جدا
لانه يتولى الطرفين بخلاف غيره ما أي حتى الحاكم بل يادن لمن ينفق ثم يوفيه
وأفتى جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى انفاقه عليه بأنه يصدق هو وأورثه
باليمن

﴿فصل في الحوالة﴾

(تصح حوالة بصيغة) وهي ايجاب من المحيل كأحلتك على فلان بالدين الذي لك
على أو نقلت حقلك الى فلان أو جعلت مالي عليه لك وقبول من المحتمل بلا تعليق
ويصح باحلي (وبرضا محيل ومحتال) ولا يشترط رضا المحال عليه (ويلزم بها)
أي الحوالة (دين محتال محال عليه) فيبرأ المحيل بالحوالة عن دين المحتمل والمحال
عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتمل الى ذمة المحال عليه اجماعا (فان تعذر
أخذه منه بفلس) حصل للمحال عليه وان قارن الفليس الحوالة (أو جحد) أي
انكار منه للحوالة أو دين المحيل وحلف عليه أو بغير ذلك كتعزز المحال عليه
وموت شهود الحوالة (لم يرجع) المحتمل (على محيل) بشئ وان جهل ذلك ولا يتخير
لو بان المحال عليه معسرا وان شرط يساره ولو طلب المحتمل المحال عليه
فقال ابرأني المحيل قبل الحوالة وأقام بذلك بينة سمعت وان كان المحيل في البلد ثم
التمحجه أن للمحتال الرجوع بدينه على المحيل الا اذا استمر على تكذيب المحال
عليه ولو باع عبدا أو أحال بثمنه ثم اتفق المتبايعان على حره وقت البيع أو ثبتت
حره حينئذ بينة شهدت حسبة أو أقامها العبد لم تصح الحوالة وان كذبهما
المحتال في الحرية ولا بينة فلاكل منهما تخليفه على نفي العلم بهما وبقيت الحوالة
(ولو اختلفا) أي الدائن والمدين في أنه (هل وكل أو أحال) بأن قال المدين وكلتك
لتقبض لي فقال الدائن بل أحلتني أو قال المدين أحلتك فقال الدائن بل وكلتني
(صدق منكر حوالة) يمينه فيصدق المدين في الاولى والدائن في الاخيرة لان

(قوله تصح حوالة) الحوالة
بفتح الحاء أفصح من
كسر ها وهما في اللغة
الانتقال من قولهم حال
عن العهد اذا انتقل عنه
وتغير وفي الشرع عقد
يقضى نقل دين من ذمة
الى ذمة ويطلق على
انتقاله من ذمة الى أخرى
(قوله وحلف عليه) أي
على جحد له للحوالة
بأن قال لم يحل لك على
أول دين المحيل كأن قال لم
يكن له على دين

الاصل بقاء الحق في ذمة المستحق عليه **(تنبيه)** يصح من مكاف رشيد ضمان بدين واجب سواء استقر في ذمة المضمون له كنفقة اليوم وما قبله للزوجة أو لم يستقر كمن مبيع لم يقبض وصادق قبل وطء لا بما يجب كدين فرض ونفقة غدا للزوجة ولا بنفقة القريب مطلقا ولا يشترط رضا الدائن والمدين وصح ضمان الرقيق باذن سيده وتصح منه كفالة عين مضمونة كغصوبة ومستعارة ويدين من يستحق حضوره مجلس حكم باذنه ويرأ الكفيل باحضار مكفول شخصاً كان أو عينا الى المكفول له وان لم يطالبه وبحضوره عن جهة الكفيل بلا حائل كتمغلب بالمسكان الذي شرط في الكفالة الاحضار اليه والا فثبت وقعت الكفالة فيه فان غاب لزمه احضاره ان عرف محله وأمن الطريق والا فلا ولا يطالب كفيل بمال وان فات التسليم بموت أو غيبه ولو شرط أنه يغرم المال فلومع قوله ان فات التسليم للمكفول لم تصح وصيغة الالتزام فهم ما كضمنت دينك على فلان أو تحمله أو تكفلات يدينه أو أنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل ولو قال أو أدى المال أو أحضر الشخص فهو وعد بالالتزام كما هو صريح الصيغة نعم ان حفت به قرينة تصرفه الى الانشاء انعقد به كما بحثه ابن الرقعة واعتمد السبكي ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا بتعليق وتوقيت وللمستحق مطالبة الضامن والأصيل ولو برئ برئ الضامن ولا عكس في البراء دون الاداء ولومات أحدهما والدينه أو جل حل عليه وضا من رجوع على أصيل ان غرم ولو صالح عن الدين بما دونه لم يرجع الا بما غرم ولو أدى دين غيره باذن رجوع وان لم يشترط له الرجوع لان آذاه بقصد التبرع **(فرع)** أتى جمع محققون بأنه لو قال رجلان لاخر ضمانا مالاً على فلان طالب كلاهما مبيع الدين وقال جمع مقدمون طالب كلاهما نصف الدين ومال اليه الا ذرعى قال شيخنا انما يسقط الضمان في أوق متاعك في البحر وأنا وركاب السفينة ضامنون لانه ليس ضمانا حقيقة بل استدعاء اتلاف مال لمصلحة فاقضت التوزيع لا ينفر الناس عنها * واعلم أن الصلح جائز مع الاقرار وهو على شئ غير المدعى معاوضة كقولك صالحتك عما تدعيه على هذا التوب فله حكم المبيع وعلى بعض المدعى ابراء ان كان ديناً فلم يقل المدعى أبرأت ذمتك لم يضر ويبلغوا الصلح حيث لا حجة للمدعى مع الانكار أو السكوت من المدعى عليه فلا يصح الصلح على الانكار وان فرض صدق المدعى خلافاً لاثمة الثلاثة نعم يجوز للمدعى الحق أن يأخذ ما بذل

(قوله ليس ضمانا حقيقة)
أي فلا يقال بعدم صحته
اسكوت من باب ضمان
فالم يجب

له في الصلح على الانكار ثم ان وقع بغيره مدعى به كان ظاهرا سباني حكم الظفر
 ﴿فرع﴾ يحرم على كل احد غرس شجر في شارع ولو لعموم النفع للمسلمين كبناء
 دكة وان لم يضر فيه ولولذلك ايضا وان انتفى الضرر حالا او كانت الدكة بغناء داره
 ويحل الغرس بالمسجد للمسلمين او بصرف ريعه له بل بذكره

﴿باب﴾ في الوكالة والقراض

(تصح وكالة) شخص متمكن لنفسه كعبد وناسق وفي قبول نكاح ولو بلا اذن
 سيده لا في ايجابه وهي تفويض شخص امره الى آخر فيما يقبل النيابة ليعمله
 في حياته فتصح (في كل عقد) كبيع وزكاح وهبة ورهن وطلاق منجز (و) في كل
 (فسخ) كقالة ورد بعيب وفي قبض واقباض للدين او العيّن وفي استيفاء عقوبة
 آدمي والدعوى والجواب وان كره الخصم وانما تصح الوكالة فيما ذكر كران كان
 (عليه ولاية الموكل) بما له التصرف فيه حين التوكيل فلا يصح في بيع ماسما ماله
 وطلاق من سببه كحيا لانه لا ولاية له عليه حينئذ وكذا لو وكل من يزوج موأنته اذا
 طلقته او انقضت عدتها على ما قاله الشيخان هنا لكن رجح في الرخصة في النكاح
 الصحة وكذا لو قالت له وهي في نكاح او عدة اذنت لك في تزويجي اذا حلت ولو علق
 ذلك على الانقضاء او الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج للاذن (لا) في (اقرار)
 أي لا يصح التوكيل فيه بأن يقول لغيره وكلتك لتقرعني لفلان بكذا فيقول الوكيل
 اقررت عنه بكذا لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل لانه يكون الموكل مقرا
 بالتوكيل (و) لا في (يمين) لان القصد بهما تعظيم الله تعالى فاشبهت العبادة ومثلها
 النذر وتعليق العتق والطلاق بصفة ولا في شهادة الحاقالها بالعبادة والشهادة على
 الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المنحمل عنه كبحا كم أدى عنه
 عند حاكم آخر (و) لا في (عبادة) الا في حج وعمرة وذبح نحو اضية ولا تصح الوكالة
 الا (بإيجاب) وهو ما يشترطه الموكل الذي يصح مباشرة الموكل فيه في التصرف
 (كوكالتك) في كذا أو فوضت اليك أو أثبتك أو أقرتك مقامي فيه (أو بيع) كذا
 أو زوج فلانة أو طلقها أو أعطيت بيدك طلقها وأعتق فلانا قال السبكي يؤخذ
 من كلامهم صحة قول من لاول لها اذنت لكل علقه في البلد أن يزوجني قال
 الأذرعى وهذا ان صح محله ان عينت الزوج ولم تفوض الا بصيغة فقط وبخود ذلك
 أنفى ابن الصلاح ولا يشترط في الوكالة القبول لفظا لانه يشترط عدم الرد فقط

(قوله وان لم يضر) أي
 البناء وقت قوله فيه أي في
 الشارع (قوله ولو بلا
 اذن سيده) أي لا فرق في
 صحة توكيله بين أن يأذن
 له سيده أو لم يأذن (قوله
 وهي تفويض) هذا معنى
 الوكالة شرعا كما تقدم
 (قوله وهذا ان صح محله
 الخ) عبارة مرتبة يشترط
 في الوكيل تعيينه فلو قال
 لاثنتين وكلت أحدهما
 بيع داري مثلا أو قال
 اذنت لكل من أراد بيع
 داري أن يبيعهما لم يصح
 نعم لو قال وكلت زيدا في
 بيع كذا مثلا وكل مـ لم
 صح كما بحثه شيخنا وقال
 وعليه العمل

ولو تصرف غير عالم بالوكالة صح ان تبين وكالته حين التصرف كمن باع مال أبيه ظاناً
حياته فبان ميتاً ولا يصح تعليق الوكالة بشرط كذا جاء رمضان فقد وكلت في كذا
فلو تصرف بعد وجود الشرط المعاق كان وكاله بطلاً في زوجة سينسكها أو ببيع
عبد سماءه أو بتزويج بنته اذا طلقت واعتدت فطلق بعد ان نسك أو باع بعد
ان ملك أو زوج بعد العدة نفذ صلاً به وم الاذن وان قلنا بفساد الوكالة بالنسبة
الى سقوط الجعل المسمى ان كان و وجوب أجره المثل وصح تعليق التصرف فقط
كبعه لكن بعد شهر وتأقيتها ~~ك~~ وكلت الى شهر رمضان ويشرط في الوكالة
أن يكون الموكل فيه معلوماً لا وكيل ولو بوجه كوكلت في بيع جميع أموالى وعق
ارقاى وان لم تكن أمواله وارفاؤه معلومة اقله الغرر فيه بخلاف بيع هذا أو ذاك
وفارق أحد عبيدى بأن الا حد صادق على كل وبخلاف بيع بعض مالى نعم يصح
بيع أو هب منه ما شئت وتبطل في المجهول كوكلت في كل قليل وكثير أو فى كل
أمرى أو تصرف فى أمرى كيف شئت لكثرة الغرر فيه (وباع) كالشريك
(وكيل) صح مباشرته التصرف لنفسه (بثمن مثل) فأكثر (حالا) فلا يبيع نسبته
ولا بغير نقد البلد ولا بغير فاحش بأن لا يحتمل غالباً فبيع ما يساوى عشرة بتسعة
محتمل وبثمانية غير محتمل وهى خالف شيئاً مما ذكره تصرفه وضمن قيمته
يوم التسليم ولو مثلياً ان قبض المشتري فان بقى استرده وله حينئذ بيعه بالاذن
السابق وقبض الثمن ولا يضمه وان تاف غرم الموكل بدله الوكيل أو المشتري
والقرار عليه وهذا كله (اذا أطلق الموكل) الوكالة في البيع بأن لم يقيد بثمن
ولا حلول ولا تأجيل ولا نقد وان قيد بشئ أتبع ~~ب~~ فرع ~~ب~~ لو قال لو كيله بعه بكم
شئت فله بعه بغير فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد أو بما شئت أو بما تراه فله
بيعه بغير نقد البلد لا بغير ولا بنسيئة أو بكيف شئت فله بعه بنسيئة لا بغير ولا بغير
نقد البلد أو بما تراه وان فله بعه بعرض وغب لا بنسيئة (ولا يبيع) الوكيل
(لنفسه) وموليه وان أذن له فى ذلك وقدر له الثمن خلافاً لابن الرفعة لا امتناع اتحاد
الموجب والتقابل وان انتفعت التهمة بخلاف أبيه وولده الرشيد ولا يصح البيع
بثمن المتسلع وجود راغب بزيادة لا بتغابن بمثلها أن وثق به قال الأذرى ولم يكن
مما طاولا ماله أو كسبه حراماً أى هو كله أو ~~ك~~ كثره فان وجد راغب بالزيادة
فى زمن خيار المجلس أو الشرط ولو للمشتري وحده ولم يرض بالزيادة فسح الوكيل

(قوله صح ان تبين وكالته)
أى لما تقدم من أن
العبرة فى العقود بما فى
نفس الأمر فقط

العقد وجوبا بالبيع للراغب بالزيادة والا انفسخ بنفسه ولا يسلم الوكيل بالبيع بحال المبيع حتى يقبض الثمن الحال والا ضمن للموكل قيمة المبيع ولو تمليا (وابس له) أي للوكيل بالشراء (شراء معيب) لاقتضاء الاطلاق عرفا التسليم (ووقع) الشراء (له) أي للوكيل (ان علم) العيب واشتراء بثمن في الذمة وان ساوى المبيع الثمن الا اذا عينه الموكل وعلم بعيبه فيقع كما اذا اشتراء بثمن في الذمة أو بعين ماله جاهلا بعيبه وان لم يساوا المبيع الثمن وعلم بما مر أنه حيث لم يقع للموكل فان كان الثمن عين ماله بطل الشراء والواقع للوكيل ويجوز تعامل القراض تراؤه لان القصد ثم الربح وقضيته أنه لو كان القصد هنا الربح جاز وهو كذلك ولكل من الموكل والوكيل في صورة الجاهل رد بعيب لا لو وكيل ان رضى به موكل ولو دفع موكله اليه مالا للشراء وأمره بتسليمه في الثمن فسلم من عنده فتبرع حتى ولو تعذر مال الموكل لنحو ضيعة مفتاح اذ يمكنه الاشهاد على أنه أدى عنه ليرجع أو اخبار الحاكم بذلك فان لم يدفع له شيئا أو لم يأمره بالتسليم فيه يرجع للقريبة الدالة على اذنه له في التسليم عنه (ولا) له (توكيل بلا اذن) من الموكل (فيما يتأتى منه) لانه لم يرض بغيره نعم لو وكله في قبض دين فقبضه وأرسله مع أحد من عياله لم يضمن كما قاله الجوري قال شيخنا والذي يظهر أن المراد بهم أولاده وعماله بكم وزوجاته بخلاف غيرهم ومثله ارسال نحو ما اشتراه مع أحدهم وخرج بقولي فيما يتأتى منه ما لم يتأتى منه لكونه يتبعه عليه الا تيان به لكثرة أو لكونه لا يحسنه أولا يليق به فله التوكيل من موكله لا عن نفسه وقضية التعليم لئلا يذكورا امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله ولو طرأ له العجز لطرقت نحو مرض أو سقم لم يجب زله أن يوكل واذا وكل الوكيل باذن الموكل فالتسليم والوكيل الموكل فلا يعزله الوكيل فان قال الموكل وكل عنك ففعل فالتسليم والوكيل الوكيل لانه مقتضى الاذن فيه عزل بعزله ويلزم الوكيل أن لا يوكل الا أمينا ما لم يعين له غيره مع علم الموكل بحاله أو لم يقل له وكل من شئت على الوجه كما لو قالت لولمها زوجتي عن شئت فله تزويجهما من غير الكف أيضا ونوله لو كبله في شيء افعـل فيه ما شئت أو كل ما تفعله جائزا بس اذنا في التوكيل ~~فرع~~ لو قال بيع لشخص معين كزيد لم يبيع من غيره ولو وكيـل زيدا وبشيء معين من المال كالدنيا لم يبيع بالدرهم على المعتمد أو في مكان معين تعين أو في زمان معين كشهر كذا أو يوم كذا

(قوله أمينا) أي وان عمم
الموكل كقوله وكانت من
شئت كما يؤخذ من
الاستثناء بعده وكذا لو
عين له الثمن والمشتري
لان المقصود حفظ مال
الموكل وبذلك فارق جواز
التزويج بغير الكف
لذا فاقا تزويجي بمن
شئت وشمل ما ذكرنا
وكل أصله أو فرع قـل
وعبارة الشو برى قوله
أمينا وانظر هل يشترط
فيه أيضا أن يكون ممن
يلقب به ما وكل فيه أولا
ويوكل هو أيضا ممن يليق
به ذلك الذي يظهر الثاني
ووافق عليه شيخنا زى
اه يجبر على المنهج اه
معه

تعيين ذلك فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق وان لم يتعاقب به غرض عملا بالاذن
 وفارق اذا جاء رأس الشهر فأمر زوجته ببدك ولم يرد التقييد برأسه فله ايقاعه
 بعده بخلاف طلاقه ايوم الجمعة فانه يقتضي حصر الفـ هل فيه دون غيره وليـ له
 اليوم مثله ان استوى الراغبون فيه اولو قال يوم الجمعة أو العبد مثـ لا تعين أول
 جمعة أو عـ ليلة ساء واغـ يا تعين الممكن اذا لم يقدر الثمن أو نساء عن غيره والا
 جاز البيع في غيره (وهو) أي الوكيل ولا يجعل (أمين) فلا يضمن ما تلف في يده
 بلا تعدد وصدق بيمينته في دعوى التلف والرد على الموكل لانه ائتمنه بخلاف
 الرد على غير الموكل كرسوله فيصدق الرسول بيمينته ولو وكله بقضاء دين فقال
 قضيتـه وأنكر المستحق دعه اليه صدق المستحق بيمينته لان الاصل عدم القضاء
 فيحلف ويطالب الموكل فقط (فان تعدى) كأن ركب الدابة ولبس الثوب
 تعدى (ضمن) كما اثر الامتاء ومن التعدى أن يضيع منه المال ولا يدري كيف
 ضاع أو وضعه عمل ثم نسيه ولا ينزل بتعديده بغير اتلاف الموكل فيه ولو أرسل الى
 برزلياً أخذ منه ثوباً وما تلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول (فرع)
 لو اختلفا في أصل الوكالة بعد التصرف كوكلتني في كذا فقال ماو كذا في
 صفته بأن قال وكلتني بالبيع نسيئة أو بالشراء بعشرين فقال بل نسيئة أو بعشرة
 صدق الموكل بيمينته في الكل لان الاصل معه (وينزل) الوكيل (ينزل أحدهما)
 أي بأن ينزل الوكيل نفسه أو ينزل الموكل سواء كان بلفظ العزل أم لا كفسخت
 الوكالة أو باطامتها أو ازالتهما وان لم يعلم المعزول وينزل أيضاً بخروج أحدهما
 عن أهلية التصرف (بموت أو جنون) حصل لأحدهما وان لم يعلم الآخر به
 ولو قصرت مدة الجنون (وزوال ملك موكل) هما وكل فيه أو منفعته كأن باع
 أو وقف أو آجر أو رهن أو زوج أمة (ولا يصدق) الموكل (بعد تصرف) أي
 تصرف الوكيل في قوله كنتم عزلة (الابينة) بقيمها على العزل قال الاستوى
 وصورته اذا أنكر الوكيل العزل فان وافقه على العزل ليكن ادعى أنه بعد
 التصرف فهو كدعوى الزوج تقدم الرجعة على انقضاء العدة وفيه تفصيل معروف
 انتهى ولو تصرف وكيل أو عامـ ل بعد انزاله جاهلاً في عين مال موكله بطل
 وضمنها ان سلمها الوفي ذمته ان عقده ~~فرع~~ لو قال لمدنيته اشترى عبداً بما
 في ذمته ففعل صح للموكل وبرئ المدين وان تلف على الاوجه ولو قال لمدنيته أنفق

(قوله وفيه نفسه بل
 معروف) وهو انه اذا
 ادعى رجعة في العدة
 وهي منقضية ولم تنكح
 كان انقضاء على وقت
 انقضاء كيوم الجمعة
 فقال راجعت قبله فقالت
 بل بعده حلفت انما لا
 تعدى مراجعته صدق
 لان الاصل عدم الرجعة
 قبله فلو اتفقا على وقت
 الرجعة كيوم الجمعة
 وقالت انقضت يوم الخميس
 وقال بل انقضت يوم
 السبت صدق بيمينته
 انما ما انقضت يوم
 الخميس لاتفاقهما على
 وقت الرجعة والاصل
 عدم انقضاء العدة قبله
 هذا ما سجد كرا الشارح
 في باب الرجعة نفس عليه

على اليتيم الفلاني كل يوم درهم من ديني الذي عليك ففعل مع وبرىء على ما قاله
بعضهم ووافقوه قول القاضي لو أمر مدينه أن يشتري له بدينه طعاما ففعل ودفع
الثلثين وقبض الطعام فتلاف في يده برئ من الدين ولو قال لو كبله ببيع هذه بياد
كذا واشترى بثمنها قننا جاز له ايداعها في الطريق أو المقصد عند أمين من
حاله كم فغيره إذا عمل غير لازم له ولا تغريمه بل المال هو المخاطر بحاله ومن
ثم لو باعه لم يلزمه شراءه القن ولو اشترى لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر
وليس له رد الثمن حيث لا قسرة قسرة قوية تدل على رده كما استظهره شيخنا لأن
المالك لم يأذن فيه فان فعل فهو في ضمانه حتى يصل إلى المالك ومن ادعى أنه
وكيل لقبض ما على زيد من حين أو دين لم يلزمه الدفع إليه إلا ببينة بوكالته وإن كان
يجوز الدفع له إن صدقه في دعواه أو ادعى أنه محتمل به وصدق به وجب الدفع له
لاعترافيه بانتقال المال إليه وإذا دفع إلى مدعي الوكالة فأنكر المستحق وحلف
أنه لم يوصل فإن كان المدفوع عينا استردها إن بقيت والا غرم من شاء منهما ما
ولا رجوع لا غرم على الآخر لأنه مظلم يوم بزعمه أو ديننا طالب الدافع فقط أو إلى
مدعي الحوالة فأنكر الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع
المؤدى على من دفع إليه لأنه اعترف بالمال له قال الكمال الدميري لو قال أنا وكيل
في بيع أو نكاح وصدقه من يما له صح العقد فلو قال به صد العقد لم يكن وكيل
لم يلتفت إليه * (ويصح قراض) وهو أن يعقد على مال يدفعه غيره ليتجر
فيه على أن يكون الربح مشترك بينهما (في نقد خالص مضر وب) لأنه عقد
غرر لعدم انضباط العمل والوثوق بالربح وانما يجوز للحاجة فاختص بمبارج
غالبها وهو النقد المضر وب ويجوز عليه وإن أبطله السلطان وخرج بالنقد العرض
ولو فلو ساء بالخلاص المغشوش وإن علم قدر غشه أو استهلك وجاز له التعامل به
وبالمضر وب التبر وهو ذهب أو فضة لم يضرب والحلى فلا يصح في شيء منها وقيل يجوز
على المغشوش أن استهلك غشه وجزم به الجرجاني وقيل إن راج واختاره
السبكي وغيره وفي وجه ثالث في زوائد أنه يجوز على كل مثلي وانما
يصح القراض (بصيغة) من إيجاب من جهة رب المال كقارضتك أو عاملتك
في كذا أو خذ هذه الدراهم واتجر فيها أو بيع أو اشتر على أن الربح بيننا وقبول
فورا من جهة العامل انظروا وقيل يكفي في صيغة الأمر كخذ هذه واتجر فيها

القبول بالفعل كافي الو كالة وشرط المالك والعامل كالوكيل والوكيل صحة
 مباشرتهما التصرف (مع شرط ربحهما) أي للمالك والعامل فلا يصح على
 أن لاحدهما الربح (ويشترط كونه) أي الربح (معلوما بالخزنية) كنصف
 وثلاث ولو قال قارضتك على أن الربح بينهما من مائة أو على أن لك ربع سدس
 العشر صح وإن لم يعلم ما عند العقد لسهولة معرفته وهو جزء من مائتين وأربعين
 جزأ ولو بشرط لاحدهما عشرة أو ربع صنف كالرفيق فسد القراض (وللعامل
 في) عقد قراض (فاسد أجرة مثل) وإن لم يكن ربح لأنه عمل طامع في المسمى ومن
 القراض الفاسد على ما أفق به شيخنا ابن زياد رحمه الله تعالى ما اعتاده بعض
 الناس من دفع مال إلى آخر بشرط أن يرد له اكل عشرة اثنين عشر أن ربح
 أو خسر فلا يستحق العامل إلا أجرة المثل وجميع الربح أو الخسران على المالك
 ويده على المال بامانة فإن قصر بأن جاوز المالك الذي أذن له فيه ضمن المال
 انتهى ولا أجرة للعامل في الفاسد إن شرط الربح كالمالك لأنه لم يطمع في شيء
 ويتجه أنه لا يستحق شيئا أيضا إذا علم الفساد وأنه لا أجرة له ويصح تصرف العامل
 مع فساد القراض لا يمكن له الاقدام عليه بعد علمه بالفساد ويتصرف
 العامل ولو بعرض بمصلحة لا بغبن فاحش ولا بنسيئة بلا إذن فهمما ولا يسافر
 بالمال بلا إذن وإن قرب السفر وانتهى الخوف والمؤنة فيضمن به ويأثم ومع ذلك
 القراض باق على حاله أما بالاذن فيجوز أن لا يجوز ركوب في البحر إلا بنص
 عليه (ولا يموت) أي لا يتفق منه على نفسه حضرا ولا سفرا لأن له نصيبا من الربح
 فلا يستحق شيئا آخر فلو بشرط المؤنة في العقد فسد (وصدق) عامل بمبينة (في)
 دعوى (تلف) في كل المال أو بعضه لأنه مأمون نعم نص في البويطي واعتمده
 جميع المتقدمون أنه لو أخذ مالا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه لأنه فرط بأخذه
 ويطرده ذلك في الوكيل والوديع والوصي ولو ادعى المالك بعد التلف أنه قرض
 والعامل أنه قراض حلف العامل كما أفق به ابن الصلاح كالبلغوي لأن الأصل عدم
 الضمان خلافا لما رجحه الزركشي وغيره من تصديق المالك فإن أقام ببينة قدمت
 ببينة المالك على الوجه لأن معها زيادة علم (و) في (عدم ربح) أصلا (و) في (قدرة)
 عملا بالأصل فهمما (و) في (خسر) ممكن لأنه أمين ولو قال ربحت كذا ثم قال
 غلطت في الحساب أو كذبت لم يقبل لأنه أقرب بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه

(قوله تخالفا) أي كاختلاف

المتبايعين في قدر الثمن
فلا ينفخ بالتخالف خلافا
لاروياني (قوله بعد الفسخ
أي بفسخها أو فسخ
أحدهما أو الحالك
(قوله اجرة المثل) أي
بالغة ما بلغت لتعذر
رجوع عمله اليه فوجب
له قيمته وهو الاجرة ولو كان
القراض لم يجز له عليه ومدعى
العامل دون الاجرة فلا
تخالف كمنظيره من
الصدق (قوله لم يكف
عن الاذن) أي على
الاصح ولا يتصرف كل
منهما الا في نصيبه
لاحتسالم كل ذلك
اخيلا عن حصول
الشركة في المال ولا يلزم
من حصصه ما جاز
التصرف بدليل المال
الموروث بشركة (قوله لا في
قوله اقتسمنا الخ) أما
قال هولي ولم يستند الى
القسمة بل قال هولي
وقال شريكه هو لا شركة
صدق ذواله تيمينه

ويقبل قوله بعد خسرت ان احتمل كأن عرض كساد (و) في (رد) للمال على
المالك لانه انتمنه كالودع ويصدق العامل أيضا في قدر رأس المال لان الاصل
عدم الزائد وفي قوله اشتريت هذا الى أول القراض والعقد في الذمة لانه اعلم بقصده
أما لو كان الشراء بعين مال القراض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه كما قاله
الامام وجزم به في المطالب وعليه قسم بين المالك انه اشتراه بمال القراض وفي
قوله لم تنهني عن شراء كذا لان الاصل عدم النهي ولو اختلفا في القدر المشروط له
أهو النصف او الثلث مثلا تخالفا وللعامل بعد الفسخ اجرة المثل والربح جميعه
للمالك أو في انه وكيل او مقارض صدق المالك يمينه ولا اجرة عليه للعامل
تتمه الشراء كونه نوعان أحدهما فيما لك اثنان مشتركا بارتا او شراء
والثاني أربعة أقسام منها قسم صحيح وهو أن يشترك اثنان في مال اهما ليتجرا
فيه وسائر الاقسام باطلة كان يشترك اثنان ليكون كسهما بينهما بالتساوي وتفاوت
أو لا يكون بينهما ربح ما يشترياه في ذمتهم بما يوجب أحوال أو لا يكون بينهما كسهما
وربحهما بينهما أو مالهما وعليهما ما يعرض من غرم وشرط فيهما لفظ يدل على
الاذن في التصرف بالبيع والشراء فلو اذنت لهما على اشتركتا لم يكف عن الاذن
فيه ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر أصلا بأن يكون فيه مصلحة فلا
يباع ثمن مثل وثمن راغب بأزيد ولا يسافر به حيث لم يضطر اليه لئلا يخطو وخوف
ولا يضره بغير اذنه فان سافر به ضمن وصح تصرفه أو أضره بدفعه لمن يعمل لهما
فيه ولو تبرعا بالاذن ضمن أيضا والربح والخسران بقدر المالين فان شرط خلافه
فسد العقد فلكل على الآخر اجرة صالحة له ونفذ التصرف منه ما مع ذلك فلا اذن
وتفسخ بموت أحدهما او جنونه ويصدق في دعوى الرد الى شريكه وفي الخسران
والتلف وفي قوله اشتريت به لي أو لا شركة لا في قوله اقتسمنا وصار ما يدي لي مع قول
الآخر لا بل هو مشترك فالصدق المذكور لان الاصل عدم القسمة ولو قبض وارث
حصته من دين مورثه شاركه الآخر ولو باع شريكه كان عبدهما مائة مائة وقبض
أحدهما حصته لم يشاركه الآخر **فائدة** أفنى النووي كابن الصلاح
فمن غصب نحو نقد أو بر وخطاه بماله ولم يتميز بأن له اقرار قدر الغصب ويحمل له
التصرف في الباقي

انما ثبت الشفعة على شريك لا جاري في بيع أرض مع تباينها كبناء وشجر وشمس وغير
مؤثر فلا شفعة في شجر افسرد بالبيع او بيع مع غيره فقط ولا في بشر ولا يملك
الشفيع الا بافظ كما خذت بالشفعة مع بذل الثمن للمشتري

باب في الاجارة

هي لغة اسم للاجرة وشرعا تمليك منفعة بعوض بشروط آتية (تصح اجارة بايجاب
كأجرة تلك) هذا أوأ كريتك او ملكك منافع سنة (بكذا وقبول
كاستأجرت) واكثر وتقبلت قال النووي في شرح المذهب ان خلاف المعاوضة
يجري في الاجارة والرهن والهبة وانما تصح الاجارة (بأجر) مع كونه ثمنًا (معلوم)
للعاقدين قدر او جنس او صفة ان كان في الذمة والا كفت معاينته في اجارة العين
او الذمة فلا يصح اجارة دار ودابة بعارة لها وعاف ولا استيجار لسلم شاة يجاد
والطحن نحو بريهض دقيق (في منفعة متقومة) أي لها قيمة (معلومة) عينا
وقدر او صفة (واقعة للمالك ترضى غير متضمن لاستيفاء عين قصدا) بان لا يتضمنه
العقد وخرج بمتقومة ما ليس لها قيمة فلا يصح اكتراء يباع للناظر بحض كلمة
أو كلمات يسيرة على الوجه ولو ايجابا بوقبول وان روجت السلعة اذ لا قيمة لها ومن
ثم اختص هذا ببيع مستقر القيمة في البلد كالخبر بخلاف نحو وعبد وثوب مما
يختلف ثمنه باختلاف متعلقيه فيختص به من البياع بمنزلة نفع فيصح استيجاره
عليه وحديث لم يصح فان ذهب بكثرة تردد أو كلام فله أجره المثل والا فلا وأفتى شيخنا
المحقق ابن زياد بحرمه أخذ القاضى الاجرة على مجرد تلقين الايجاب اذ لا كلفة في
ذلك وسبقه العلامة عمر الفتى بالافتاء بالجواز ان لم يكن ولي المرأة فقال اذا قلن
الولي والزوج صيغة النكاح فله أن يأخذ ما اتفقا عليه بالرضا وان كثروا لم يكن
لها ولي غيره فليس له أخذ شيء على ايجاب النكاح لوجوبه عليه حينئذ انتهى وفيه
نظر لما تقررا نفا ولا استيجار دراهم ودنانير غير المرأة للتزوين لان منفعة نحو التزوين
بها لا تقابل بمال وأما المرأة فيصح استيجارها على ما بحثه الا ذرعى لانها حينئذ
حلي واستيجار الحلي صحيح قطعا وبمعلومة استيجار المجهول فأجرة تلك احدى الدارين
باطل وبواقعة للمالك ترضى ما يقع نفعها للاجير فلا يصح الاستيجار له بادة تحجب فيها نية
غير نيك كالمسألة لان المنفعة في ذلك للاجير لا المستأجر والامامة ولو في نفل
كالترابح لان الامام مصل لنفسه فمن اراد اقتسدي به وان لم ينو الامامة أماما

لا يحتاج الى نية كالاذان والاقامة فيصح الاستحجار عليه والاجرة مقابلة لجميعة
 مع نحو رعاية الوقت ونحوه من المبت وتعليم القرآن كله أو بعضه وان تعين على المعلم
 للخبر الصحيح ان أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله قال شيخنا في شرح المنهاج يصح
 الاستحجار لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء بمثل ما حصل له من الاجر له أو
 غيره لا فقه ما عين زمانا أو مكانا ولا ونية الثواب له من غير دعاء لغو خلا لجمع وان
 اختار السبكي ما قالوه وكذا أنه دلت قسراتي أو ثوابها له خلا لجمع أيضا أو
 بحضرة المستاجر أي أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كما ذكره
 بعضهم وذلك لان موضعها موضع بركة وتنزل رحمة والدعاء بعد ما أقرب اجابة
 واحضار المستاجر في القلب سبب لشمول الرحمة له اذا نزلت على قلب القارئ
 وألحق بها الاستحجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وأفتى بعضهم بأنه لو ترك من
 القراءة المستاجر عليها آيات لزمه قراءة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وبأن
 من استوجر لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشروع أن ينوي أن ذلك عملا استوجب
 عنه أي بل الشرط عدم الصارف فان قلت صرحوا في النذر بأنه لا بد أن ينوي
 أنها عنه قلت هنا قرينة صارفة لوقوعها عملا استوجب له ولا كذلك ثم ومن ثم لو
 استأجر هنا لمطلق القراءة وصححناه احتياج للنية فيما يظهر ولا لمطلقها كالقراءة
 بحضرة لم يحتاج لها فذكر القبر مثال انتهى ملخصا وبغير متضمن لاستيفاء عين
 ما تضمن استيفاءها فلا يصح أكثر استأن ثمرته لان الايمان لا تملاك بعد قد
 الاجارة قصدا ونقل التاج السبكي في توضيحه اختيار والده التقي السبكي في
 آخره رحمه اجارة الاشجار لثمرتها وصرحوا بجهة استحجار قناة أو بئر
 لا لتفادع بمائها للحاجة قال في العباب لا يجوز اجارة الارض لدفن الميت لحرمة
 نبش قبل بلائه وجهه الى وقت البلاء (و) يجب (على مكرن تسليم مفتاح دار) أكثر
 ولو ضاع من المذكرى وجب على المذكرى تجديده والمراد بالمفتاح مفتاح الغلق
 المثبت اما غيره فلا يجب تسليمه بل ولا قفله كسائر المنقولات (وعمارتها) كبناء
 وتطين سطح ووضع باب واسـلاح منكمبر وليس المراد بكون ما ذكر واجبا
 على المذكرى أنه يأثم بتركه او انه يجبر عليه بل أنه ان تركه ثبت للمذكرى الخيارات
 كما بيته بقولي (فان بادر) وفعل ما عليه فذلك (والا فللمذكرى خيار) ان نقصته
 المنفعة (وعلى مكرن تنظيف عرستها) أي الدار (من كناسة) وثلج والعرصة كل

(قوله فلا يصح أكثر
 استأن ثمرته) هذا هو
 المقصود المفتي به وأما
 ما اختاره السبكي فضعيف
 أما أكثر الشجرة
 ليربط بها نحو دابة أو
 يستظل بها أو الطائر
 لا يستأن من بصوته
 كالعندليب أو لونه
 كالطاوس فيصح لان
 المنفعة مفصورة متفردة
 ويصح استحجار الهرة
 لدفع الفأرة والفهد والباز
 لا سيد لان لنافعها قيمة

بقعة بين الدور واسعة ليس فيها شيء من بناء وجمعها عرصات (وهو) أى
المكترى (أمين) على العين المكتراة (مدة الاجارة) ان قدرت بزمن أو مدة امكان
الاستيفاء ان قدرت بعمل (و كذا بعد ها) مالم يستعملها استعمالا
كان ولا نه لا يلزمه الرد ولا مؤنته بل لو شرط أحدهما عليه فسد العقد وانما الذى
عليه التولية كالوديعة ورجع السبكي أنه كالأمانة الشرعية فيلزمه ايجال
ماله كمالها او الرد فورا والا ضمن والمعتد مدخله واذا قلنا بالاصح أنه ليس
عليه الا التولية فقضيته انه لا يلزمه ايجال المؤجر بتفريق العين بل الشرط أن
لا يستعملها ولا يحبسها الوطأ لها وحينئذ يلزم من ذلك انه لا فرق بين ان ينفذ باب
نحو الخائون بعد تفريقه اولا اكن قال البغوى لو استأجر حائطا شهر فأغلق بابه
وغاب شهرين لزمه المسمى للشهر الاول وأجرة المثل للشهر الثانى قال شيخنا فى شرح
المهاج وما ذكره البغوى فى مسئلة الغيبة متجه ولو استعمل العين بعد المدة لزمه
أجرة المثل (كأجير) فانه أمين ولو بعد المدة أيضا (فلا ضمان) على واحد منهما
فلو كثرى دابة ولم يفتفع بها فتلقت او اكتراه خياطة ثوب او صبغه فتلف فلا
يضمن سواء انفرد الا جيرا باليد ام لا كأن قعد المكترى معه حتى يعمل او احضره
منزله ليعمل (الابتقصير) كأن ترك المكترى الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب
كانه دام سقف اصطبلها علم ساقى وقت لو انتفع بها فيه عادة سلمت وكان ضربها
أو أركبها أثقل منه ولا يضمن اجير لحفظه كان مثلا اذا أخذ غيره ما فيها قال
الزركشى انه لا ضمان أيضا على الخفير وكان استأجره ليرعى دابته فأعطاه آخر
برعاهما فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت يده وكان أسرف خباز فى
الوقود او مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق الاجير فى أنه لم يقصر مالم
يشهد بخبر ان بخلافه ولو كثرى دابة ليركبها اليوم ويرجع غدا فأقام بها
ورجع فى الثالث ضمنها فيه فقط لانه استعمالها فيه تعديا ولو كثرى عبدا
اعمل معه لم يضمن موضعه فذهب به من بالذات العقد الى آخر فأبقى ضمنه مع
الاجرة ~~ففرع~~ يجوز انحو القصار حبس الثوب كرهنه بأجرته حتى يستوفىها
(ولا أجرة) لعمل كحلق رأس وخياطة ثوب وقصارتها وصبغه بصبغ ماله (بلا
شرط) الاجرة فلو دفع ثوبه الى خياط ليخيطه او قصا رايه صره او صبغ له صبغه
ففعول لم يذكرا أحدهما أجرة ولا ما يفهمها فلا أجرة له لانه متبرع قال فى البحر

(قوله ولو استعمل العين
بعد المدة لزمه اجرة المثل)
أى للزائد والمسمى للمدة
(قوله أم لا) أى لم ينفرد
باليد كان قعد وقوله كأن
الحتمثيل لما اذا لم ينفرد
باليد (قوله معه) أى
بحضرته قال حج ويطهر
الضبط هنا بما مر فى ضبط
محاسن الخيارات (قوله او
احضره منزله) أى وان
لم ينفذ معه او حمل التاع
ومشى خلفه لثبوت يد
المالك عليه حكمه اجماع

ولانه لو قال أسكني دارك شهر فأسكنه لا يستحق عليه أجره إجماعا وان عرف
بذلك العمل به بالعدم التزامها ولا يستثنى وجوبه على داخل حمام او راكب
سفينة مثلا ولا اذن لاستيفائه المنفعة من غير أن يصرفه صاحبها اليه بخلافه
بأذنه اما اذا ذكر أجره فيستحقه ما قطع ان صح العقد والا فأجرة المثل أما اذا عرض
بها كأرضيك أولا أخيبك أو ترى ما يسرك فيجب أجره المثل (وتقرر) أي
الأجرة التي سميت في العقد (عائيه) أي المكثري (بمضي مدة) في الأجرة المقدرة
بوقت أو مضي مدة أمكان الاستيفاء في المقدرة بعمل (وان لم يستوف) المستأجر
المنفعة لان المنافع تافت تحت يده وان ترك لنحو مرض أو خوف طريق اذا يس
على المكثري الا التمسك به من الاستيفاء وليس له بسبب ذلك فسخ ولا رد الى تيسير
العمل (وتنسخ) الأجرة (بتلف مستوفى منه معين) في العقد كوت نحو دابة
وأجير معينين واهدم دار ولو بفعل المستأجر (في) زمان (مستقبل) لقوات محل
المنفعة فيه لا في ماض بعد القبض اذا كان لمثله أجره لاستقراره بالقبض فيستقر
قسطه من المسمى باعتبار أجره المثل وخرج بالاستوفى منه غيره مما يأتي وبالمعين في
العقد المعين عما في الذمة فان تلفها لا يوجب انفساخا بل يبدل ان وثبت الخيار
على التراجع على المعتمد بعيب نحو الدابة المقارن اذا جهله والحادث لتضرره وهو
ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهريه تفاوت أجرته ولا خيار في اجرة الذمة بعيب
الدابة بل يلزمه الابدال ويجوز في اجرة عين أو ذمة استبدال المستوفى كالراكب
والساكن والمستوفى به كالمحمول والمستوفى فيه كالطريق بجملة ما او بدون مثلهما ما لم
يشترط عدم الابدال في الآخرين **﴿فرع﴾** لو استأجر ثوبا للباس المطلق لا يلزمه وقت
النوم ايلا وان اطردت عادتهم بذلك ويجوز لاستأجر الدابة مثلا منع المؤجر من حمل
شيء عليها **﴿فائدة﴾** قال شيخنا ان الطبيب الماهر رأى بأن كان خطؤه نادرا
لو شرطت له أجره واعطى ثمن الادوية فعالجه بها فلم يبرأ استحق المسمى ان صحت
الأجرة والا فأجرة المثل وليس للعامل الرجوع عليه بشيء لان المستأجر عليه المعالجة
لا الشفاء بل ان شرطت الأجرة لانه يد الله تعالى لا غير أما غير الماهر فلا
يستحق أجره ويرجع عليه ثمن الادوية لتقصيره بمباشرة به ليس هو له باهل (ولو
اختلفا) أي المكثري والمكثري (في أجرة أو مدة) او قدر منفعة هل هي عشرة
فراسخ أو خمسة او في قدر المستأجر هل هو كل الدار أو بيت منها (نحو الفا وفسخت)

أى الاجارة ووجب على الميكترى أجره المثل لما استوفاه **﴿فرع﴾** لو وجد المحمول
على الدابة مثلاً ناقه انقص ما يؤثر وقد كاله المؤجر حط قسطه من الاجرة ان كانت
الاجارة فى الذمة والالم يحط شئ من الاجرة ولو استأجر سفينة فدخلها مالك فهل هو
له أو للمؤجر وجهان **﴿تمه﴾** تجوز المساقاة وهى أن يعامل المالك غيره على نخل
أو شجر غناب مغروس معين فى العقد متى اهما عنده ايتعهده بالبقى والترية على
أن الثمرة الحادثة او الموجوده لهـ ما ولا تجوز فى غير نخل و غناب الاتبعاهـ ما
وجوزها القديم فى سائر الاشجار وبه قال مالك وأحمد واختاره جمع من أصحابنا
ولو ساقاه على ودى غيره مغروس ليغرسه ويكون الشجر او ثمره اذا اثمر اهما لم ينجز
اكن قضية كلام جمع من الساف جوازها والشجر لما لكه وعليه لذى الارض
أجرة مثلها * والمزارعة * هى أن يعامل المالك غيره على أرض ليزرعها
بجزء معلوم مما يخرج منها والبذر من المالك فان كان البذر من العامل فهى
مخابرة وهما باطلان لانهمسى عنهما واختار السبكي كجمع آخرين جوازهما واستدلوا
بعمل عمر رضى الله عنه وأهل المدينة وعلى المرجح فلو أفردت الارض بالمزارعة
فالمغل للمالك وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلانه وان أفردت الارض بالمخابرة
فالمغل للعامل وعليه للمالك الارض أجرة مثلها وطريق جعل الغلة لهما ولا
أجرة ان يكثرى العامل نصف الارض بنصف البذر ونصف عمله ونصف منافع
آلانه او بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع ان كان البذر منه فان كان من
المالك استأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر من البذر فى نصف الارض
ويعبره نصفها

(قوله ولو وجد المحمول
على الدابة مثلاً ناقه الخ
قد علم مما مر أن ذلك
انقص غير مضمون على
الميكترى اذ هو معه أمانة
مالم يقصر فى حفظه فان
تنازع الميكترى والمالك
فى التقصير صدق الميكترى
فى عدم التقصير بيمينه
فان نكل حلف الميكترى
وغرم الميكترى التقصير

﴿باب فى العارية﴾

بتشديد اليباء وتخفيفها وهى اسم لما يعار وللعقد المتضمن لباحة الانتفاع بما يحل
الانتفاع به مع بقاء عينه ابرذه من عار ذهب وجاء بسرعة لامن العار وهى مستحبة
أصله لشدة الحاجة اليها وقد تجب كاعارة ثوب توفت صحة الصلاة عليه وما ينقد
غريقاً أو يذبح به حيوان محترم يخشى موته (صح) من ذى تبرع (اعارة عين) غير
متعارفة (لانتفاع) مع بقاء عينه (مملوك) ذلك الانتفاع ولو بوصية او اجارة أو وقف
وان لم يملك العين لان العارية ترد على المنفعة فقط وقيد ابن الرفعة حكمه من الموقوف
عليه بما اذا كان ناظر اقال الاسنوى يجوز لالمام اعارة بيت المال (مباح) فلا

بهم اعادة ما يحرم الانتفاع به كالأهرو و فرس و سلاح لحربي و كامة مشتهاة
 لخدمة أجنبي وانما تصح الاعادة من أهل تبرع (بلفظ يشعرباذن فيه) أي
 الانتفاع (كأعرتك) وأباحتك منفعته و كاركب و خذ هذه المنفعة به و يكفي لفظ
 أحدهما مع فعل الآخر ولا يجوز الاستعارة عين مستعارة بلا اذن معبر وله اذابة
 من يستوفي المنفعة له كأن يركب دابة استعارها لركوب من هو مثله أو دونه
 لحابته ولا يصح اعادة ما لا ينتفع به مع بقاء عينه كالشمع لا وقود لاستهلاكه ومن ثم
 صححت لاترين به كالتقدي و حيث لم تصح العارية بخرت ضمانت لان الفاسد حكم صحيحه
 وقيل لا ضمان لان ما جرى بينهما ما ليس بعارية صحيحة ولا فاسدة ولو قال احفر في
 أرضي بئر لنفسك فحفر لم يملكها ولا أجر له على الأمر فان قال أمرتني بأجرة
 فقال محانا صدق الأمر و وارثه ولو أرسل صبيًا ليعتير له شيئًا لم يصح فلو تلف في
 يده أو أ تلف لم يضمنه هو ولا مرسله كذا في الجواهر (و) يجب (على مستعير
 ضمان قيمة يوم تلف) للمعار ان تلف كاه أو بعضه في يده ولو بأفة من غير تقصير
 بدلا أو ارشاد ان شرطاء عدم ضمانه لخبر أبي داود وغيره العارية مضمونة أي
 بالقيمة يوم التلف لا يوم القبض في المتقوم وبالمثل في المثل على الوجه و جزم في
 الأنوار بلزوم القيمة ولو في المثل كخشب وحجر و شرط التلف المضمن أن يحصل
 (لا باستعمال) وان حصل معه فان تلف هو أو جزؤه باستعمال مأذون فيه كركوب
 أو حمل أو لبس اعتيد فلا ضمان للاذن فيه وكذا الاضمان على مستعير من نحو
 مستأجر اجرة صحيحة فلا ضمان عليه لانه نائب عنه وهو لا يضمن فكذا هو وفي
 معنى المستأجر الموصى له بالمنفعة والموقوف عليه وكذا مستعار لهن تلف في يد
 مرتهن لا ضمان عليه كالراهن و كتاب موقوف على المسلمين مثلا استعاره فقيه
 فتلف في يده من غير تقريط لانه من جملة الموقوف عليهم ~~فرع~~ لو اختلفا في
 ان التلف بالاستعمال المأذون فيه أو بغيره صدق المعبر كما قاله الجلال البلقيني
 لان الأصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه (و) يجب (عليه) أي على
 المستعير (مؤنة رد) للمعار على المالك و خرج بمؤنة الرد مؤنة المعار فتلزم المالك
 لانهم من حقوق الملك وخالف القاضي فقال انها على المستعير (و) جاز (الكل)
 من المعبر والمستعير (رجوع) في العارية مطلقا كانت أو مؤقتة حتى في الاعادة
 لدفن ميت قبل مواريته بالتراب ولو بعد وضعه في القبر لا بعد المواراة حتى يبدل

ولا رجوع المستعير حيث تلزمه الاستعارة كاستكان معتدة ولا المعير في سفينة
صار في اللجة وفيها امتاع المستعير وبمقتضى ابن الرفعة ان له الاجرة ولا في جذع
لدهم جد ارمائل بعد استناده وله الاجرة من الرجوع ولو استعار للبناء او الفراس
لم يجز له ذلك الا مرة واحدة فلو قلع ما بناه او غرسه لم يجز له اعادته الا باذن جديد
الا اذا صرح له بالتجديد مرة أخرى **(فروع)** لو اختلف مالك عين والمتصرف
فيها كان قال المتصرف اعترتني فقال المالك بل اجرتك بكذا صدق المتصرف
بيمينه ان بقيت العين ولم يمس مدة لها اجرة والا حلف المالك واستحلفها كمالو
أكل طعام غيره وقال كنت ايجرتك لي وانكر المالك او عكسه بأن قال المتصرف
اجرتني بكذا او قال المالك بل اعترتك والعين باقية صدق المالك بيمينه ولو أعطى
رجلا حائطا ودراهم او ارضا وبذرا وقال اتجرا وازرعه فيها لنفسك فاعقار عارية
وغيره قرض على الوجه لا هبة خبلا فالبايع منهم وصدق في قصده ولو أخذ كوزا
من سقاء لي شرب منه فوقع من يده وانكسر قبل شربه او بعده فان طلبه
مجانا منه دون الماء أو بعوض والماء قدر كفايته فعكسه ولو استعار حلييا
وألبسه بفته الصغيرة ثم أمر غيره بحفظه في بيته ففعل فسرق غرم المالك المستعير
ويرجع ع- الى الثاني ان ع- لم أنه عارية وان لم يكن يعلم انه عارية قبل طلبه لا امر
لم يضمن ومن سكن دارا مدة باذن مالك أهل ولم يذكرك له اجرة لم تلزمه
(مهمة) قال العبادي وغيره في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه
الا المحض فيجب قال شيخنا الذي يتجه ان المملوك غير المحض لا يصلح فيه شيئا الا
ان ظن رضا مالكه به وانه يجب اصلاح المحض لكن ان لم يقصه خطه لردائه وان
الوقف يجب اصلاحه ان تبين الخطأ فيه

❦ فصل ❦

الغصب استيلاء على حق غير ولو منفعة كاقامة من قعد بمسجد أو سوق بلا حق
كجلوسه على فراش غيره وان لم ينفقه وازواجه عن داره وان لم يدخلها وكر كواب
دابة غيره واستخدم عبده (وعلى الغاصب رد وخمس من ممتول تلف بأقصى قيمه من
حين غصب الى تلف ويضمن مثلي) وهو ما حصره كيل أو وزن وبجاز السلم فيه
كقطن ودقيق وماء ومسك ونحاس ودراهم ودنانير ولوم غشوشا وتمر وزبيب
وحب جاف ودهن وسمين (بمثله) في أي مكان حل به المثلي فان فقد المثلي فيضمن

(قوله ولا رجوع المستعير
الح) زيد على هذه مسائل
لا رجوع فيها منها مالو
كفن الميت اجنبي فلا رجوع
له لكن لو نبش قبره سبع
وأكله جازله الرجوع
في الكفن ومنها مالو قال
اعبر واداري بعد موتي
لزيد شهرا لم يكن للمالك
وهو الوارث الرجوع قبل
الشهر ومنها مالو نذرا لغير
أن لا يرجع الا بعد سنة
أو نذرا أن يعيره سنة مثلا
امتنع عليه الرجوع قبلها
وغير ذلك

بأنقصي قيم من غصب الى فقد ولو تلف المثل فله مطالبة بمثله في غير المكان الذي
حل به المثل ان لم يكن لنقله مؤنة وأمن الطريق والاف بأقصى قيم المكان يضمن
مقوم التلف كالمنافع والحيوان بالقيمة ويجوز أخذ القيمة عن المثل بالتراضي وإذا
أخذ منه القيمة فاجتمع عليه التلف لم يرجع الى المثل وحيث وجب مثل فلا أثر
لغلاء أو رخص **فروع** لو حل رباط سفينة فغرفت بسببه ضمنها أو بحادث ربح
فلا وكذا ان لم يظهر سبب ولو حل وثاق بهيمة أو عبد لا يبرأ وفتح قفصا من طير
فخرجوا ضمن ان كان بتمهيجه وتنقيده وكذا ان اقتصر على الفتح ان كان الخروج حالا
لا بعد اعاقلا حل قبله فأبق ولو معتادا لالاباق ولو ضرب ظالم عبد غيره فأبق لم يضمن
ويبرأ الغاصب برد العين الى المالك ويكفي وضعها عنده ولو نسبه برئ بالرد الى
القاضي ولو خلط مثليا او متقوماء لا يميز كدهن أو حطب **وكذا** درهم على
الوجه يحنسه أو غيره ونعذر التمييز صار مالا مشتركا فيلزم له الغاصب لكن
الوجه أنه محجور عليه في التصرف فيه حتى يعطى بدله

باب في الهبة

أي طائفة الشامل للصدقة والهبة (الهبة تملك عين) يصح بيعها غالبا أو دين
من أهل تبرع (بلاعوض) واحترز بقولنا بلا عوض عن البيع والهبة بثواب فاما
بيع حقيقة (بإيجاب كونه بملك) هذا او ملكته ومنحته (وقبول) متصل به
(كقبول) ورضيت وتنقذ بالكتابة كلك هذا أو كونه ذلك هذا وبالاعطاة على
المختار قال شيخنا في شرح المنهاج وقد دللت شرط الصيغة كمالو كانت ضمنية
كأعتق عبدك عني فأعتقه وان لم يقل مجانا وكالوزين ولده الصغير يحل بخلاف
زوجه لانه قادر على تملكه تتولى الطرفين قاله القفال وأقره جمع لكن اعترض
بأن كلام الشيخين يخالفه حيث اشترط في هبة الاصل تولى الطرفين بإيجاب وقبول
وهبة ولي غيره ان يقبلها الحاكم أو نائبة ونقلوا عن العبادي وأقروه انه لو غرس
أشجارا وقال عند الغرس أغرسها لابي مثل لم يكن اقرارا بخلاف ما لو قال لعين
في يده اشترى بها لابني أو لفلان الاجنبي فاه اقرارا ولو قال جعلت هذا لابني لم يملكه
الا ان قبض له وضعف السبكي والاذرعي وغيره ما قول الخوارزمي وغيره ان
الباس الاب الصغير حليا يملكه اياه ونقل جماعة عن فتاوى القفال نفسه انه لو جهز
بفته مع أمتعة بلا تملك بصدق يمينه في انه لم يملكها ان ادعته وهذا امر يرجح في ردة

(قوله ولو نسبه) أي نسبه
القاصب المخصوص من
هذا اذا علمه ابتداء أو لم
يعلمه أصلا فالحكم كذلك
يبرأ الغاصب برد المخصوص
الى القاضي (قوا
بالكتابة) ومنها الكتابة
وهل يصح قبول بعض
الموهوب أو قبول أحدا
الشخصين نصف ما وهب
لهم أو جهان أو جهه
كما قال شيخنا تبعا لبعض
البيانين الهبة بخلاف
البيع فانه لا يصح لانا
معارضة بخلاف الهبة
اهم ر

ما سبق عنه وأفتى القاضي فبين بعث بنته وجهها إلى دار الزوج بانه ان قال هذا
 جهاز بنتي فهو ملك لها والافه وعارية ويصدق بيمينه وكخلع المولى لا اعتياد عدم
 اللفظ فمما انتهى ونقل شيخنا ابن زياد عن فتاوى ابن الخياط اذا أهدى الزوج
 للزوجة بعد العقد بسببه فانما تملكه ولا يحتاج إلى إيجاب وقبول ومن ذلك ما يدفعه
 الرجل إلى المرأة صبيح الزواج مما يسمى صبيحة في عرفنا وما يدفعه اليها اذا غضبت
 أو تزوج عليها فان ذلك تملكه المرأة بمجرد الدفع اليها انتهى ولا يشترط الإيجاب
 والقبول قطعا في المصدقة وهي ما أعطاه محتاجا وان لم يقصد الثواب او غنيا لاجل
 ثواب الآخرة بل يكفي فيها الاطعام والاخذ ولا في الهدية ولو غير ما كوله وهي
 ما نقله إلى مكان الموهوب له اكراما بل يكفي فيها البعث من هذا والقبض من ذلك
 وكلها مسنونة وأفضلها الصدقة واما كتاب الرسالة الذي لم يدل قرينة على عوده
 فقد قال المتولى انه ملك المكتوب اليه وقال غيره هو باق بملك الكاتب وللمكتوب
 اليه الانتفاع به على سبيل الاباحة وتصح الهبة باللفظ المذكور (بلا تعليق) فلا
 تصح مع تعليق كاذبا لرأس الشهرة وقد وهبتك أو أبرأتك ولا مع تأقيت بغير عمري
 ورقي فان اقت الواهب الهبة بغير المنهيب كوهبت لك هذا عمرك أو ما عشت
 صحت وان لم يقل فاذا مت فهي لورثتك وكذا ان شرط عودها إلى الواهب
 أو وارثه بعد موت المنهيب فلا تعود اليه ولا إلى وارثه للخبر الصحيح وتصح ويلغو
 الشرط فاذا أقت بغير الواهب أو الاجنبي كأعمرتك هذا عمري أو عمر فلان لم تصح
 ولو قال لغيره أنت في حال مما تأخذ أو تعطى أو تأكل من مالي فله الاكل
 فقط لانه اباحة وهي تصح بجهول بخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبادي ولو قال
 وهبت لك جميع مالي أو نصف مالي صحت ان كان المال أو نصفه معلوما لهما والا فلا
 وفي الانوار لو قال أبحث لك ما في داري أو ما في كرمي من العنب فله أكله دون بيعه
 وحمله والطعامه اغيره ونقصه الا بباحة على الموجود أي عندها في المداير أو الكرم
 ولو قال أبحث لك جميع ما في داري أو كلاً واستعماله لا ولم يعلم المبيع الجميع لم تحصل
 الاباحة انتهى وجزم بعضهم ان الاباحة لا ترتد بالرد بشرط الموهوب كونه عينا
 يصح بيعها فلا تصح هبة المجهول كبيعته وقد مر آتفايان بخلاف هدية وضد دقته
 فتعذر ان فيما استظهره شيخنا وتصح هبة المشاع كبيعته ولو قبل القسمة سواء وهبه
 للشر يك أو غيره وقد تصح الهبة دون البيع كهبتي بروسخيها من المحقرات

(قوله بغير عمري ورقي)
 أي ما لم يضر
 التعليق ويأخو التعليق
 وتبقى مؤبدة (قوله للخبر
 الصحيح) هو حديث
 الصحيحين العمري مبرأ
 لاهلها أم ر (قوله
 الباقي) أي من الهبة
 والصدقة (قوله غير
 مستحق له) أي وبذلك
 فارق وضع الموهوب بين
 يدي الموهوب منه

وحال من نجس على تناقض فيه في الروضة وكذا دهن متنجس (وتلزم) أي الهبة
 بأنواعها الثلاثة (بقبض) فلا تلزم بالعقد بل بالقبض على الجديد لخبر أنه صلى الله
 عليه وسلم أهدى لنجاشي ثلاثين أوقية مسكاً فبات قبل أن يصل إليه فقسمه صلى
 الله عليه وسلم بين نسائه ويقاس بالهدية الباقى وانما يدعى بالقبض ان كان باقباض
 الواهب أو باذنه أو اذن وكيله فيه ويحتاج الى اذنه فيه وان كان الموهوب في يد المتهب
 ولا يكفي هذا الوضع بين يدي المتهب بلا اذن فيه لان قبضه غير مستحق له فاعتبر تحققه
 بخلافه في المبيع فلو مات أحدهما قبل القبض قام مقامه وارثه في القبض والاقباض
 ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتهب بعد صدق الواهب على
 ما استظهره الا ذرعى لكن ميل شيخنا الى تصديق المتهب لان الاصل عدم الرجوع
 قبله وهو قريب ويكفي الاقرار بالقبض كأن قيل له وهبت كذا من فلان وأقبضته
 فقال نعم واما الاقرار والشهادة بمجرد الهبة فلا يستلزم القبض نعم يكفي عنه
 قول الواهب ما ملكه المتهب ملكاً لازماً قال بعضهم ولا يسأل عما سأل الشاهد
 عنه لئلا يتنبه له (ولاصل) ذكر أو أنشئ من جهة الأب أو الأم وان هلا (رجوع
 فيما رهب) أو صدق أو أهدى لا فيما أبرأ (لفرع) وان سفل (ان بقى)
 الموهوب (في سلطنته) بلا استهلاك وان غرس الارض أو بنى فيها أو تخلل
 عصير موهوب أو آجره أو عاقه أو رهنه أو وهبه بلا قبض فهو ما ابقائه
 في سلطنته فلا رجوع ان زال ملكه بهيبة مع قبض وان كانت الهبة من الابن لابنه أو
 لاختيه لايه أو يبيع ولو من الواهب على الوجه أو يوقف ويمتنع الرجوع بزوال
 الملك وان عاد اليه ولو باقالة أو رد بهيب لان الملك غير مستفاد منه حينئذ ولو وهبه
 لفرع لفرعه وأقبضه ثم رجع فيه ففي رجوع الأب وجهان والوجه منهما عدم
 الرجوع لزوال ملكه ثم عوده ويمتنع أيضاً ان تعاق به حق لازم كأن رهنه لغير
 أصل وأقبضه ولم ينقل وكذا ان استهلك كأن تفرغ البيض أو نبت الحب لان
 الموهوب صار مستهلكاً ويحصل الرجوع (بنحو رجعت) في الهبة كتنقضها
 أو ابطالها أو رددت الموهوب الى ملكي وكذا بكناية كأخذته وقبضته مع النية
 لا بنحو يبيع واعناق وهبة لغيره ووقف لسك مال ملك الفرع ولا يصح تعليق
 الرجوع بشرط ولو زاد الموهوب رجوع بزادته المتصلة كعلم الصنعة لا المتفصلة
 كالاجرة والولد والحمل الحادث على ملك فرعه ويكره للاصل الرجوع في عطية

الفرع الا بعد ذكر ان كان الولد عاقاً أو يصرفه في معصية وبحث البلقيني امتناعه
 في صدقة واجبة كزكاة ونذرو كفارة وجماد كره أفتى كثيرون ممن سبقه وتأخر
 عنه وله الرجوع فيما أقر بأنه لفرعه كما أفتى به النووي واعتصم به جميع متأخرون
 قال الجلال البلقيني عن أبيه وفرض ذلك فيما إذا فسر به بالهبة وهو فرض لا بد منه
 انتهى وقال النووي لو هب وأقبض ومات فادعى الوارث كونه في المرض والمتهب
 كونه في الصحة صدق انتهى ولو أقام بينتين قدمت بينة الوارث لأن معها زيادة علم
 (وهبة دين للدين ابراء) له عنه فلا يحتاج الى قبول نظر اللغوي (ولغيره) أي المدين
 هبة (صححة) ان علما قدره كصححة جمع تبعاً للنص خلافاً لما صححه المنهاج
 * تنبيه * لا يصح الا براء من المجهول للدين أو المدين اسكن فيما فيه معاوضة كان
 أبرأتني فانت طالق لا فيما عد ذلك على المقتد وفي القديم يصح من المجهول مطلقاً
 ولو أبرأتم ادعى الجاهل لم يقبل ظاهره راجل بالظن اذ كرهه الرافعي وفي الجواهر عن
 الزبيلي تصدق الصغيرة المزوجة اجباراً بيمينها في جهلها بجهلها قال الغزي وكذا
 الكبيرة المجبرة ان دل الحال على جهلها وطريق الابراء من المجهول ان يبرئه
 مما يعلم انه لا ينقص عن الدين كأف شئ هل دينه يبلغها أو ينقص عنها ولو أبرأ
 من معين معتقداً انه لا يستحقه فبان انه يستحقه برئ ويكره لمعط تفضيل في عطية
 فروع وان سفلوا ولو الاحفاد مع وجود الاولاد على الاوجه سواء كانت تلك
 العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفاً أو أصولاً وان بعدوا سواء الف كرو وغيره
 الاتفاق حاجة أو فضل على الاوجه قال جمع يحرم وتفضل في الروضة عن
 الدارمي فان فضل في الاصل فليفضل الام واقربها في الحديث ان لها ثلثي البريل
 في شرح مسلم عن المحاسبي الاجماع على تفضيلها في البر على الاب * (فروع) *
 الهدايا المحمولة عند الختان ماث لا ب وقال جمع لا بد من فعلية يلزم الاب قبولها ومحل
 الخلاف اذا أطلق المهدى فلم يقصد واحداً منهما والا فهو بمن قصد اتفاقاً ويجرى
 ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الاطلاق أو قصد له ولهم عند
 قصد هم وله ولهم عند قصد هما أي يكون له النصف فيما يظهره وقضية ذلك ان
 ما اعتيد في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرع ليضع الناس
 فيها دراهم ثم يقسم على الخالق أو الخاتن أو نحوهما يجري فيه ذلك التفصيل
 فان قصد ذلك وحده أو مع نظرائه المعاونين له عمل بالقصد وان أطلق كان ملكاً

(قوله لا فيما عد ذلك)
 وما عداه هو الابراء في غير
 معاوضة (قوله على المقتد)
 علم ان ما اعتصم به من
 صحة الابراء من المجهول
 في غير المعاوضة هو
 الضعيف وان الذي عليه
 الفتوى المقتد في
 المذهب عدم صحة الابراء
 من المجهول لا فرق بين
 ان يكون في معاوضة أم
 في غيرها

أصاحب الفرح يعطيه إن يشاء وبه سدا يعلم أنه لا نظر هنا للعرف أمامه قصد
خلافه فواضح وأمامه الاطلاق فلان حمله على من ذكر من الأب والخدام وصاحب
الفرح نظر الغالب أن كلامه مؤلف هو المقصود وعرف الشرع فيقتد به على
العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فله تحكم فيه العادة ومن ثم
لو نذر لولي ميت بمال فان قصد أنه يملكه اغاوان أطلق فان كان على قبره ما يحتاج
للمصرف في مصالحه صرف له والا فان كان عنده قوم اعتيد قصد هم بالنذر للولي
صرف لهم ولو أهدى إن خلصه من ظالم لا يتقضى ما فعله لم يحل له قبوله والاحل
أى وإن تعين عليه تخليصه ولو قال خذ هذا واشتر لك به كذا تعين ما لم يرد التبسط
أى أو تدل قرينة حاله عليه ومن دفع لمخطوبته أو وكيلها أو واهبها طعنا أو غيره
ليتر وجهها فرد قبل العقد يرجع على من أقبضه ولو بعث هدية إلى شخص فمات
المهدي إليه قبل وصولها بقيت على ملك المهدي فان مات المهدي لم يكن للارسل
حملها إلى المهدي إليه

باب في الوقف

هو لغة الحبس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف
في رقبته على مصرف مباح وجهة والاصل فيه خبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله
الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أى مسلم يدعو له وحمل العلماء
الصدقة الجارية على الوقف دون نحو الوصية بالمنافع المباحة ووقف عمر رضى الله
عنه أرضا أصابها بخير بأمره صلى الله عليه وسلم بشرط فيها شروط أمها أنه لا يباع
أصلها ولا يورث ولا يوهب وإن من واهبها بأكمل منها بالمعروف ويطعم صديقا غير
ممنول رواه الشيخان وهو أول من وقف في الاسلام وعن أبي يوسف أنه لما سمع
خبر عمر أنه لا يباع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة ببيع الوقف وقال لو سمعته لقال
به (مع وقف عين) معينة (مملوكة) مملوكة يقبل النقل (تفيد) فائدة حالا أو مآلا
كثيرة أو منفعة يستأجرها غالبا (وهي باقية) لأنه شرع ليكون صدقة جارية وذلك
كوقف شجر لريعه وحلى للبر ونحوه مسلم ثم ورد بجان ضرر وعين بخلاف هود
البحر لأنه لا ينتفع به الا باستهلاكه والمطعم لان نفقه في أهلا كه وزعم ابن
الصلاح صحة وقف الماء اختياره ويصح وقف المغصوب وإن عجز عن تخليصه
ووقف العلودون السفلى مسجدا والوجه صحة وقف المشاع وإن قل مسجدا

(قوله بقيت على ملك
المهدي) أى ولذا الملمات
النجاشي قبل وصول ما
أهداه رسول الله صلى الله
عليه وسلم اليه رد الهدية
(قوله على الوقف) أى لان
غيره من الصدقات
ليست جارية بل يملك
المصرف عليه أعيانها
ومنافعها ناجزا وأما
الوصية بالمنافع وإن شملها
الحديث فهي نادرة
فحمل الصدقة في الحديث
على الوقف أولى

ويحرم المكث فيه على الجنب تغليباً للنع وجمتمعاً لاعتكاف وصلافة من غير اذن
مالك المنفعة (بوقفت وصيات) وحسبت (كذا على كذا) أو أرض موقوفة أو وقف
عليه ولو قال تصدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو صدقة لا تباع
أو لا توهب أو لا تورث فصرح في الأصح (و) من الصرايح قوله (جعلت هذا)
المكان (مسجداً) فيصير به مسجد أو ان لم يقل لله ولا أتى بشئ مما مر لان المسجد
لا يكون الا وقفاً ووقفته للصلاة صريح في الوقفية وكناية في خصوص المسجدية فلا
بد من نيتها في غير الموات ونقل القمولى عن الرويانى وأفره من انه لو عمر مسجد
خراباً ولم يقف آلاته كانت عارية له يرجع فيها متى شاء انتهى ولا يثبت حكم
المسجد من صحة الاعتكاف وحرمه المكث للجنب لما أضيف من الارض الموقوفة
حوله اذا احتج الى توسعته على ما أفنى به شيخنا ابن زياد وغيره وعلم مما مر ان
الوقف لا يصح الا بالفظ ولا يأتى فيه خلاف المعاطاة فلو بنى بناء على هيئة مسجد
وأذن في إقامة الصلاة فيه لم يخرج بذلك عن مالك كما اذا جعل مكاناً على هيئة
المقبرة وأذن في الدفن بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فانه يصير بذلك مسجداً
قال البغوى في فتاويه لو قال اقيم المسجد اضرب اللبن من أرضي للمسجد فصر به وبني
به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نقضه وله استرداده قبل أن يبني به انتهى
وألحق البلقينى بالمسجد في ذلك البئر المرفوعة للسبيل والاسنوى المدارس والربط
وقال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناحى ايبنى به زاوية أو رابطاً فيصير كذلك مجرد
بناؤه وضعفه بعضهم ويصح وقف بقرعة على رابط يشرب لبنها من نزل أوليها باع نسلها
لمسالحه (وشرط له) أى لا وقف (تأييد) فلا يصح تأقيته كوقفته على زيد سنة
(وتحيز) فلا يصح تعليقه كوقفته على زيد اذا جاء رأس الشهر نهم يصح تعليقه بالموت
كوقفته دارى بعد موته على الفقراء قال الشيخان وكأنه وصية لقول القفال انه
لو عرضها للبيع كان رجوعاً (وامكان تمليك) للموقوف عليه العين الموقوفة ان وقف
على معين واحد أو جمع بأن يوجد خارجاً متأهلاً للملك فلا يصح الوقف على معدوم
كعلى مسجد سيبنى أو على ولده ولا ولده أو على من سيولد له ثم الفقراء لا تقطاع
أوله أو على فقراء أولاده ولا فقيرتهم أو على أن يطعم المساكين ريعه على رأس
قبره بخلاف تبرأيه الميت وأفنى ابن الصلاح بأنه لو وقف على من يقرأ على قبره بعد
موته فسات ولم يعرف له قبر بطل انتهى ويصح على المعدوم تبعاً للموجود كوقفته على

(قوله لا يصح الا بالفظ)
هذا فى الناطق اما
الاخر من فبقع منه
بكنايته مع النية كالناطق
وبنايته ولو غير مفهومة
والافهام شرط اى لكونه
وقفاً ليحكم فى الظاهر
بابقائه لا لحصول الوقف
فلونوى بقلبه أو أشار
اشارة لم يفهم مع الوقف
فيما بينه وبين الله وان كان
لا اطلاع لنا على ذلك
وقائده حصول الثواب
قاله الاسنوى اه مناوى

ولدى ثم على ولد ولدى ولا على أحد هذين ولا على عمارة مسجدان لم يبيته ولا على نفسه اتعذر بما يكال الانسان ملكه أو منافع ملكه لنفسه ومنه ان يشترط نحو قضاء دينه مما وقفه أو انتفاعه به لا شرط نحو شر به أو مطالعته من يقرأ كتاب وقفهما على نحو الفقراء كذا قاله بعض شراح المنهاج ولو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا جاز له الا حذمته وكذا لو كان فقيرا حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر أجره مثل فأقل ومن حيل صحة الوقف على نفسه ان يقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه فيصح كما قاله جمع متأخرون واعتصموا به ابن الرفعة ومحل به في حق نفسه فوقف على الافة من بنى الرفعة وكان يتناوله ويبطل الوقف في جهة معصية كعمارة الكنائس وكوقف سلاح على قطاع طريق ووقف على عمارة قوبر غير الانبياء والعلماء والصالحين **فرع** يقع الكثيرين انهم يقون أموالهم في صحتهم على ذكور أولادهم قاصدين بذلك حرمان اناتهم وقد تكريم من غير واحد الافتاء يبطلان الوقف حينئذ قال شيخنا كالطنبيداوى فيه نظر ظاهر بل الوجه الصحة (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظرا الى أنه قرينة بل الشرط عدم الرد وما ذكرته في المعين هو المنقول عن الاكثرين واختاره في الروضة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقيل يشترط من المعين القبول نظرا الى انه مما يكال وهو ما رجحه المنهاج كأصله فاذا رد المعين بطل حقه سواء شرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على وارثه الحائر شيئا يخرج من الثلث لزم وان رده وخرج بالمعين الجهة العامة وجهة التحرير كالسجدة فلا قبول فيه جزما ولو وقف على اثنين معينين ثم الفقراء ذاب أحدهما فنصيبه بصرف لالاخر لانه شرط في الانتقال الى الفقراء انقراضهما جميعا ولم يوجد (ولو انقراض) أى الموقوف عليه المعين (في منقطع آخر) كأن قال وقفت على أولادى ولم يذكرا أحدا بعد أو على زيد ثم نسله ونحوهما مما لا يدوم (فصرفه) الفقير (الاقرب) رحما لا ارثا (الى الوائف) يوم انقراضهم كابن ابنت وان كان هناك ابن أخ مثلا لان الصدقة على الاقارب افضل وأفضل منه الصدقة على أقرب بهم فأفقرهم ومن ثم يجب ان يخص به فقراءهم فان لم يعرف أرباب الوقف أو عرف ولم يكن له أقارب فقراء بل كانوا أغنياء وهم من حرمت عليه الزكاة صرفه الامام في مصالح المسلمين وقال جمع يصرف الى الفقراء والمساكين أى يبدل الموقوف ولا يبطل الوقف على كل حال بل يكون مستقرا عليه

الافيه الم يذ كر الم صرف كوقفت هذا وان قال الله لان الوقف يقتضي تملك المنافع
فاذا لم يبعين ممتلكا بطل وانما صح اوصيت بثلاثي وصرف للمساكين لان غالب
الوصايا لهم فحمل الاطلاق عليهم والا في منقطع الاول كوقفته على من يقرأ على
قبري بعد موتي او على قبر أبي وه وحى فيبطل بخلاف وقفته الآن او بعد موتي على من
يقرأ على قبري بعد موتي فانه وصية فان خرج من الثلث او اجيز وعرف قبره صحت
والا فلا وحيث صححنا الوقف او الوصية كفي قراءة شيء من القرآن بلا تعيين بسورة
يس وان كان غالب قصد الواقف ذلك كما فتى به شيخنا الزمري وقال بعض اصحابنا
هذا اذا لم يطرد عرف في البلاد بقراءة قدر معلوم او سورة معينة وعلمه الواقف والا
فلا بد منه اذ عرف البلاد المطرد في زمنه بمنزلة شرطه (ولو شرط) اي الواقف (شيئا)
بقصد كشرط ان لا يؤجر مطلقا او الا كذا كسنة او ان يفضل بعض الموقوف
عليهم على بعض ولو اتى على ذكر او يسوي بينهم او اختصا من نحو مسجد كدرسة
ومقبرة بطائفة كشافعية (اتباع) شرطه في غير حالة الضرورة كسائر شروطه التي
لم يخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة اما ما خالف الشرع كشرط العزوبة
في سكن المدرسة اي مثلا فلا يصح كما فتى به البلقيني وخرج بغير حالة الضرورة ما لم
يوجد غير المستأجر الاول وقد شرط ان لا يؤجر لاسنان اكثر من سنة او ان الطالب
لا يقيم اكثر من سنة ولم يوجد غيره في السنة الثانية فهم مل شرطه حينئذ كما قاله ابن
عبد السلام **فائدة** الواو اما طرفة لتسوية بين المتعاطفات كوقفت هذا على
اولادي واولاد اولادي وشم والفاء لترتيب ويدخل اولاد بنات في ذرية ونسب
وعقب واولاد اولاد الا ان قال على من ينسب اليهم فلا يدخلون حينئذ والولى
يشمل معتقا وعتيقا **تنبيه** حيث أجل الواقف شرطه اتبع فيه العرف
المطرد في زمنه لانه بمنزلة شرطه ثم ما كان اقرب الى مقاصد الواقفين كما يدل عليه
كلامهم ومن ثم امتنع في السقايات المسبلة على الطرق غير الشرب ونقل الماء منها
ولو للشرب ويبحث بعضهم حرمة نحو بصاق وغسل وسج في ماء مطهرة المسجد وان
كثر وسئل العلامة الطنبغاوى عن الجوابي والجرار التي عند المساجد فيها الماء
اذا لم يبع لم انها موقوفة لا شرب أو الوضوء أو الغسل الواجب أو المسنون أو غسل
النجاسة فأجاب انه اذا دللت قرينة على ان الماء موضوع لتعميم الانتفاع جاز جميع
ما ذكر من الشرب وغسل النجاسة وغسل الجنابة وغيرها ومثال القرينة جريان

(قوله كشرط ان لا يؤجر
مطلقا او الا كذا كسنة)
قال في رم لشرط الواقف
ان لا يؤجر اكثر من ثلاث
سنين فآجره ست سنين
فان كان في عقد لم يقع في
شي منى ولا يخرج على
تفريق الصفة كما مر
الاشارة اليه في فصله اه
(قوله كشرط العزوبة
الخ) على فساد ذلك بان
فيه مخالفة الكتاب
والاجماع اذ مقتضى
الثلاثة طلب التزوج
ومقتضى ذلك الشرط
طلب ترك التزوج فتدبر

الناس على تميم الانتفاع من غير تكبير من فقير وغيره اذا الظاهر من عدم التكبير
انهم اقدموا على تميم الانتفاع بالماء بغسل وشرب ووضوء وغسل نجاسة فمثل هذا
ايقاع يقال بالجواز وقال ان فتوى العلامة عبد الله بالحرمة توافق ما ذكره انتهى
قال القفال وتبعوه ويجوز شرط رهن من مستعير كتاب وقف يأخذ الناطر
منه لجمعه على رده والحق به شرط ضامن وأفتى بعضهم في الوقف على النبي صلى
الله عليه وسلم أو النذر له بأنه يصرف لمصالح هجرته الشريفة فقط أو على أهل بلد
أعطى مقيم بها أو غائب عنها الحاجة غيبة لا تقطع نسبتة اليها عرفاً ﴿فروع﴾
قال التاج الفزارى والبرهان المراجعي وغيرهما من شرط قراءة جزء من القرآن
كل يوم كفاة في درجة ولو فارقا ونظرا وفي المفرق نظر ولو قال ليتصدق
بغلته في رمضان أو عاشوراء ففات تصدق بعده ولا ينتظر مثله نعم ان قال فطرا
لصوامه انتظره وأفتى غير واحد بأنه لو قال على من يقرأ على قبر أبي كل جمعة يس
بأنه ان حدة القراءة بمدة معينة أو عين اكل سنة غلة اتبع والابطال نظيره ما قالوه
من بطلان الوصية لزيد كل شهر بدينار الا في دينار واحد انتهى وانما يتجه الحاق
الوقف بالوصية ان عاق بالموت لانه حينئذ وصية وأما الوقف الذي ليس كالوصية
فالذي يتجه صحته اذ لا يترتب عليه محذور بوجه لان الناطر اذا قرره من يقرأ كذلك
استحق ما شرط مادام يقرأ فاذ مات مثل اقر الناطر غيره وهكذا ولو قال الواقف
وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح احتمال ان يكون شرطا
للاستحقاق وان يكون توصية له لاجل وقفه فان علم مراده اتبع وان شك لم يمنع
الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد عرفا صرف الغلة في مقابلة والا كانه قرأ أو تعلم
كذا فهو وشرط للاستحقاق فيما استظهره شيخنا ولو وقف أو وصى للضيف صرف
للاورد على ما يقتضيه العرف ولا يزداد على ثلاثة ايام مطلقا ولا يدفع له حب الا ان
شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر قال شيخنا الظاهر لا وسئل شيخنا الزمزمي
عما وقف ليصرف غلته للاطعام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل يجوز للناظر
ان يطعمه من نزل به من الضيفان في غير شهر المولد بذلك القصد لولي وهل يجوز
للقاضي أن يأكل من ذلك اذا لم يكن له رزق من بيت المال ولا من مياهير المسلمين
فأجاب بأنه يجوز للناظر ان يصرف الغلة المذكورة في اطعام من ذكر ويجوز للقاضي
الاكل منها أيضا لانها صدقة والقاضي اذا لم يعرفه المتصدق ولم يكن القاضي عارفا

قال السبكي لا شك في جواز الاخذ به بقوله أقول لانتفاء المعنى المانع والاحتتمل
أن يكون كالمهنية ويحتمل الفرق بأن المتصدق انما قصد ثواب الآخرة انتهى
وقال ابن هبدا السلام ولا يستحق ذو وظيفة كقراءة أو خلعها في بعض الأيام وقال
التنويري ان أخل واستناب لعذر كمرض أو حبس بقي استحقاؤه والالم يستحق لمدة
الاستنابة فافهم بقاء أثر استحقاؤه لغيره مدة الاخلال وهو ما اعتمد به السبكي كابن
الصلاح في كل وظيفة تقبل الاتابة كالتدريس والامامة (ولو قوف عليه) عين
مطلقة أو لاستغلال ريعها لغير نفع خاص منها (ربيع) وهو فوائد الموقوف جميعها
كأجرة ودرو ولد حادث بعد الوقف وعمر وغصن يعتاد قطعه أو شرط ولم يؤد قطعه
لأول أصله في تصرف في فوائد تصرف المالك بنفسه وبغيره مالم يخالف شرط
الواقف لأن ذلك هو المقصود من الوقف وأما الحمل المقارن فوقف تبعه لأمه أما
إذا وقفت عليه عين النفع خاص كدابة للركوب ففوائدها من درون نحوه لا واقف
ولا يجوز وطء أمه موقوفة ولومن واقف أو موقوف عليه لعدم ملكه ما بل يجد ان
ويرز وجهها قاض باذن الموقوف عليه لاله ولا للواقف راعا علم ان الملك في رتبة الموقوف
على معين أو جهة ينتقل الى الله تعالى أي ينقل عن اختصاص الآدميين فلو شغل
المسجد بامتعة وجبت الاجرة فتصرف المصالحه على الوجه (فائدة) ومن
سبق الى محل من مسجد لا قراءة قرآن أو حديث أو علم شرعي أو آلة له أو لغيره ماذ كر
أو كساع درس بين يدي مدرس وفارقه ليعود اليه ولم يطل مفارقه بحيث انقطع
عنه الالفه فحقه باق لأن له غرضا في ملازمة ذلك الموضع ليا لفته الناس وقيل يبطل
حقه بقيامه وأطالوا في ترجيحه نقلا ومعنى أو الصلاة ولو قبل دخول وقتها أو قراءة
أو ذكر وفارقه بعد ذكر كقضاء حاجة واجابة داع فحقه باق ولو سبى في الصف الاول
في تلك الصلاة وان لم يترك رداءه فيه فيحرم على غيره العالم الجلوس فيه بغير إذنه
او ظن رضاه نعم ان اقيمت الصلاة في غيبته واتصل الصفوف فالوجه سد
الصف مكانه لحاجة اتمام الصفوف ذكره الاذرعى وغيره فلو كان له سجادة فيه
فيحتمل ابرجله من غير ان يرفعها بماعن الارض لئلا يدخل في ضمه انه اما جلوسه
لا عتسكاف فان لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو لحاجة والالم يبطل حقه بخروجه
اثناها الحاجة وافتي القفال بمنع تعليم الصبيان في المساجد (ولا يباع موقوف
وان خرب) فلو انهم مسموحون وتعذر اعادته لم يبيع ولا يعود ملكا بحال لا مكان

(قوله وغصن يعتاد
قطعه) أي بخلاف مالا
يعتاد قطعه نعم ان شرط
قطع الأغصان التي لا يعتاد
قطعها مع ثمارها كانت
له قاله الامام اه مغنى ولو
وقف الأصل دون
الأغصان جاز قطعها قطعا
كما اشار قال ابن العماد ولو
وقف شجرة علمها غصن
بابس فان امكن الانتفاع
به وحده دخل في الوقف
وان لم يدخل في البيع
والا فلا ويكون للواقف
اه

الصلاة والاعتكاف في أرضه أوقف الشجر الموقوف أو قلعه ربح لم يبطل
 الوقف فلا يباع ولا يوهب بل ينتفع الموقوف عليه ولو بجهله أو بايان لم يمكنه إجارته
 خشباً بحاله فان تعذر الانتفاع به إلا باستهلاكه كأن صار لا ينتفع به إلا بالحرق
 انقطع الوقف أي وعياله الموقوف عليه حيثئذ على المعتمد فينتفع بعينه ولا يبيعه
 ويجوز بيع حصر المسجد الموقوفة عليه إذا بليت بأن ذهب جمالها ونفعها وكانت
 المصلحة في بيعها وكذا جذوه المنكسرة خلافاً لجمع فيهما أو يصرف ثمنها لمصلحة
 المسجد إن لم يمكن شراء حصره أو جذوعه والخلاف في الموقوفة ولو بأن اشتراها
 الناظر ووقفها بخلاف الموهوبة والمشتراة للمسجد فتباع جزماً لمجرد الحاجة أي
 المصلحة وإن لم تبطل وكذا نحو القناديل ولا يجوز استعمال حصر المسجد ولا فراشه
 في غير فرشه مطلقاً سواء كانت الحاجة أم لا كما فتى به شيخنا ولو أشترى الناظر
 أخشاباً بالمسجد أو وهبت له وقبائها الناظر جاز بيعه المصلحة كأن خاف عليها نحو
 سرقة لا إن كانت وقوفة من أجزاء المسجد بل تحفظ له وجوباً ذكره الكمال الرداد
 في فتاويه ولا ينقض المسجد إلا إذا خيف على نقضه فينقض ويحفظ أو يعمر به
 مسجد آخر إن رآه الخاصكم والأقرب إليه أولى ولا يعمر به غير جنسه كرباط
 وبئر كالعكس إلا إذا عذر جنسه والذي يتجه ترجيحاً في ربيع وقف المهدم أنه
 إن توقع عوده حفظ له والأصرف لمسجد آخر فان تعذر صرفه لفقراء كما يصرف
 النقض لنحو رباط وسئل شيخنا عما إذا عمر مسجد أباً لا تجد وبقيت آلاته
 القديمة فهل يجوز عمارة مسجد آخر قديمهم أو اتباعه ويحفظ ثمنها فأجاب بأنه يجوز
 عمارة مسجد قديم وحادث بها حيث قطع بعدم احتياج ما هي منه إلى إقبال فتاؤها
 ولا يجوز بيعه بوجه من الوجوه انتهى ونقل نحو حصر المسجد وقناديله كنقل
 آتية ويصرف ربيع الموقوف على المسجد مطلقاً أو على عمارته في البناء
 ولو إنشأته وفي التخصيص المحكم والسلم وفي اجرة القيم لا المؤذن والامام والحصر
 والدهن إلا إن كان الوقف لمصلحة فيصرف في ذلك لا في التزيين والنقش وما
 ذكرته من أنه لا يصرف للمؤذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله النووي
 في الروضة من البغوي لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالي أنه يصرف لهما وهو
 الوجه كما في الوقف على مصلحة ولو وقف على دهن لأمر المسجد به أسرج كل
 الليل إن لم يكن مغلقاً به سجوناً وأفتى ابن عبيد السلام بجواز إيقاد البسمة من

من المصايغ فيه لئلا احتراماً مع خلوهم من الناس واعتمده جمع وجزم في الروضة
بحرمة اسراج الخالي قال في المجموع يحرم أخذ شئ من زيته وشحمه كحصاه وتزايه
﴿فرع﴾ ثم الشجر النابت بالمقبرة المباح وصرفه لمصالحها أولى وثمر
المغروس في المسجد ملكه ان غرس له في مصرف لمصالحه وان غرس ليؤكل أو جهل
الحال فباح وفي الانوار ليس للامام اذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر اجارتها
لا زراعة اي مثلاً وصرف غاتها للمصالح وحل على الموقوفة فالمملوكة لمالكها ان
عرف والا فبالضائع اي ان ايس من معرفته يعمل فيه الامام بالمصلحة وهذا
المجهولة وسئل العلامة الطنيد اوى في شجرة نبتت بمقبرة مسجلة ولم يكن لها ثمر
ينتفع به الا ان بها أخشاباً كثيرة تصلح للبناء ولم يكن لها ناظر خاص فهل للناظر
العام أي القاضي بيعها وقطعها وصرف قيمتها الى مصالح المسلمين فأجاب نعم
للقاضي في المقبرة العامة المسجلة بيعها وصرف ثمنها في مصالح المسلمين كثمر
الشجرة التي لها ثمر فان صرفها في مصالح المقبرة أولى هذا عند سقوطها بنحو ربح
وأما قطعها مع سلامتها فيظهر رباؤها للرفق بالزائر والمشييع (ولو شرط واقف
نظراله) أي لنفسه (او لغيره اتبع) كسائر شروطه وقبول من شرط له النظر
كقبول الوكيل على الوجه وليس له عزل من شرط نظره حال الوقف ولو لمصلحة
(والا) بشرط لحد (فهو لقاوض) أي قاضي بلد الموقوف بالنسبة لحفظه واجارته
وقاضي بلد الموقوف عليه بالنسبة لمساعدته على المذهب لانه صاحب النظر العام
فيكون أولى من غيره ولو واقفاً وموقوفاً عليه وجزم الخوارزمي بشيئته للواقف
وذريته بلا شرط ضعيف قال السبكي ليس للقاضي أخذ ما شرط للناظر الا ان
صرح الواقف بنظره كما ليس له أخذ شئ من سهم عامل الزكاة قال ابنه التاج ومجمله
في قاض له قدر كفايته وبحث بعضهم انه لو خشى من القاضي أن كل الوقف لجوره
جاز ان هو يده مصرفه في مصارفه اي ان عرفها والا فوضه لفقهاء عارف بها أو سأل
وصرفها وشرط الناظر واقفاً كان أو غيره العدالة والاهتمام الى التصرف
المفوض اليه ويجوز للناظر ما شرط له من الاجرة وان زاد على اجرة مثله ما لم يكن
الواقف فان لم يشرط له شئ فلا اجرة له نعم له رفع الامر الى الحاكم ليقرر له الاقل
من نفقته وأجرة مثله كولي اليتيم وأنتى ابن الصباغ بأن له الاستقلال بذلك من
غيرها كم وينعزل الناظر بالفسق فيكون النظر للحاكم وللواقف عزل من

(قوله العدالة) قال المناوي
الباطنة والكفاية ومن
لازمها الاهتداء الى
التصرف لا من
لا يهدي اليه لا يكون
كافياً واكتفاء السبكي
بإظهاره الحال الاذرى
في تزييفه قال البلقيني
ونظر الذي على وقف
الذي الموقوف على أهل
الذمة اذا كان عدلاً في
دينه كوسيلة لذي
كذلك والاصح فيها الهمّة
وكذا ولاية كافر على مال
لمفل كافراً

ولا مذهب غيره الا ان شرط نظره حال الوقف **(تنبيه)** لو طالب المستحقون من الناظر كتاب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم لزمه تمكينهم كما أفق به بعضهم

(باب في الاقرار)

هو لغة الاثبات وشرعا اخبار الشخص بحق عليه ويسمى اعترافا **(يؤاخذ باقرار مكاف مختار)** فلا يؤاخذ باقرار صبي ومجنون ومكره بغير حق على الاقرار بان ضرب ليقرا ما مكره على الصدق كأن ضرب ليقدر في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعد على اشكال قوى فيه سيما ان علم انهم لا يرفعون الضرب الا بأخذت مثلا ولو ادعى صبا أمكن او نحو جنون عهد او اكرها او ثم أمانة كحبس أو ترسيم وثبت بيينة أو باقرار المقر له أو بيمين مردودة صدق بيمينه ما لم تقم بيينة بخلافه وما اذا ادعى الصبي بلوغا بامناء ممكن فيصدق في ذلك ولا يحلف عليه أو بسن كاف بيينة عليه وان كان غريبا لا يعرف وهي رجة لان نعم ان شهد أربع نسوة بولادته يوم كذا قبان ويثبت من السن تبعها كما قاله شيخنا **(وشرط فيه)** أى الاقرار **(لفظ)** يشعر بالتزام بحق كعلي او عندي كذا **(لزيد ولو زاد فيها ألطن او حسب لغات ان كان المقرب معينا كزيد هذا الثوب او خذ به او غيره كاه ثوب أو ألف اشترط أن يضم اليه شئ مما يأتي كعندي او على وقوله على او في ذمتي للدين ومعنى او عندي للعين ويحمل العين على أدنى المراتب وهو الوديعة فيقبل قوله بيمينه في الرد والتلف (و) كـ (نعم) وبلى وصدقت (وأبرأتني) منه أو أبرئني منه **(وقضية لجواب ليس لي)** عليك كذا **(أو)** قال له **(لي عليك كذا)** من غير استفهام لان المفهوم من ذلك الاقرار ولو قال افض الالف الذي لي عليك او اخبرت ان لي عليك الفاقال نعم او امهاني او لا ~~أبكر~~ ما ندعيه او حتى أفتح الكيس او اجد المفتاح او الدراهم مثلا فاقرار حيث لا استهزاء فان اقترن بواحد مما ذكر قرينة استهزاء كإيراد كلامه بنحو ضحك وهز رأس مما يدل على التعجب والانسكار أي وثبت ذلك كما هو ظاهر لم يكن به مفعرا على المعتمد وطلب البيع اقرار بالملك والعارية والجارعة بملك المنفعة لا بكون تعينها الى المقر وأما قوله ليس لك على أكثر من ألف جوابا لقوله لي عليك ألف او نتحاسب او اكتبوا لزيد على ألف درهم او اشهدوا على بكذا او بما في هذا الكتاب فليس باقرار بخلاف**

(قوله فليس باقرار) أى
أما بالنسبة للأول فلان
نفي الزاثر عليه لا يوجب
اثباته ولا اثبات مادونه
وأما بالنسبة للثاني فلم
يدعن له شئ وأما الثالث
فلان الأمر بأن يكتب له
ألف بل ولا ان كتب
بنفسه أن له عليه ألفا
ليس باقرار اذ ليست
الكتابة المجردة عن
اللفظ اقرارا

اشهدكم مضافاً لنفسه وقوله من شهد عليه هو عدل فيما شهد به اقرار كذا شهد على
 فلان بمائة او قال ذلك فهو صادق فانه اقرار وان لم يشهد (و) شرط (في مقربة أن
 لا يكون) ملكاً (اقر) حين يقر لان الاقرار ليس ازاله عن الملك وانما هو اخبار عن
 كونه ملكاً لاقر له اذ لم يكذب بقوله داري أو ثوبي اوداري التي اشتريتها لنفسى
 زيد اوديني الذي على زيد لعمر واغولان الاضافة اليه تعضي الملك له فتداني
 الاقرار به لغيره اذ هو اقرار بحق سابق ولو قال مسكنى او ملبوسى لزيد فهو اقرار لانه
 قد يسكن ويابس ملك غيره ولو قال الدين الذي كتبه اوباهى على زيد لعمر و
 صح أو الدين الذي على زيد لعمر ولم يصح الا ان قال واهى في الكتاب عارية
 ولو اقر بحرية عبده معين في يد غيره او شهد بها ثم اشتراه انفسه او ملكه بوجه آخر
 حكم بحريته ولو اشهد انه سيقرب بما ليس عليه فاقران عليه لفلان كذا الزم ولم
 ينفعه ذلك الا شهاد (وصح اقرار من مريض) مرض موت (ولو لوارث) بدين او عين
 فيخرج من رأس المال وان كذب ببقية الورثة لانه انتهى الى حالة يصدق فيها
 الكاذب ويتوب الفاجر فالظاهر صدقه لكن للوارث تخليف المقر له على الاستحقاق
 فيما استظهره شيخنا خلافاً لما قال ولو اقر بنحوه بعة مع قبض في الصحة قبل وان
 أطلق او قال في عين عرف انهما ملك هذه ملك لوارثي نزل على حالة المرض قاله
 القاضى فيتوقف على اجارة بقية الورثة كما لو قال وهبته في مرضى واختار جمع
 عدم قبوله ان اتهم لفساد الزمان بل قد قطع القرائن بكذبه فلا ينبغي لمن يخشى الله
 أن يقضى أو يفتى بالصحة ولا شك فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقد صرح جمع
 بالحرمة حينئذ وانه لا يحل للمقر له أخذه ولا يقدم اقراره صحة على اقرار مريض (و)
 صح اقرار (بجهول) كشيء أو كذا فيطلب من المقر تفسيره فلو قال له على شيء أو
 كذا قبل تفسيره بغير عبارة المريض ورد سلام ونجس لا يقتنى كخنزير ولو قال له على
 مال قبل تفسيره بمقول وان قبل لا بنجس ولو قال هذه الهدايا وما فيها لفلان صح
 واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا في شيء أهوى بها وقت صدق المقر
 وعلى المقر له البيئة (و) صح اقرار (بنسب الحق بنفسه) كأن قال هذا ابني
 (بشرط امكان) فيه بأن لا يكذب الشرع والحس بأن يكون دونه في السن بزمان
 يمكن فيه كونه ابنه وبأن لا يكون معروف بالنسب بغيره (و) مع (تصديق مستلحق)
 أهل له فان لم يصدقه او سكث لم يثبت نسبه الابيئة (ولو اقر ببيع أو هبة وقبض

واقباض) بعدها (فادعى فسادهم لم يقبل) في دعواه فسادهم وان قال أقرت لظني
 الهبة لان الاسم عند الاطلاق يحمل على الصحيح نعم ان قطع ظاهرا الحال بصدقه
 كبدوى جاف فينبغي قبول قوله كما قاله شيخنا وخرج باقباض ما لو اقتصر على
 الهبة فلا يكون مقرا باقباض فان قال ما سكهامد كالزاموهو يعرف معنى ذلك
 كان مقرا بالاقباض وله تخليف المقر له انه ليس فاسدا لا مكان ما يدعيه ولا تقبل
 بينته لانه كذبهم باقصرار فان نكل حلف المقر انه كان فاسدا وبطل البيع أو
 الهبة لان الهبة المردودة كالقرار ولو قال هذا الزيد بل لعمر أو غصبت من زيد بل
 من عمرو وسلم لزيد سواء قال ذلك متصلا بما قبله أم منفصلا عنه وان طال الزمن
 لا امتناع الرجوع عن الاقرار بحق آدمي وضم بدله لعمر أو ولو أقر بشئ ثم أقر
 ببعضه دخل الاقل في الاكثر ولو أقر بدين لا خر ثم ادعى اداءه اليه وانه نسي ذلك
 حالة الاقرار سمعت دعواه للتخليف فقط فان أقام بينة بالاداء قبلت على ما أفقته
 بعضهم لاحتمال ما قاله كما لو قال لا بينة لي ثم أتى بينة تسمع ولو قال لاحق لي على
 فلان ففيه خلاف والراجح منه انه ان قال فيما أظن أو فيما أعلم ثم أقام بينة بأن له عليه
 حقا قبلت وان لم يقبل ذلك لم تقبل بينته الا ان اعتذر بخوضه بان أو غلط
 ظاهر

(باب في الوصية)

هي لغة الاتصال من وصي النبي بكذا واصله به لان الموصي وصل خير ذنبا به بخير
 عقبا به وشرفا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت وهي سنة مؤكدة اجماها وان كانت
 الصدقة بجهة فرض أفضل فينبغي أن لا يغفل عنها ساعة كما صرح به الخبر الصحيح
 ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلة أو ليلتين الا ووصيته مكتوبة عند
 رأسه أي ما الحزم أو المعروف شرعا الا ذلك لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت
 وتسكروه الزيادة على الثلث ان لم يقصد حرمان ورثته والا حرمت (تصح وصية مكاف
 حر) مختار عند الوصية فلا تصح من صبي ومجنون وورثته ولو كانا لم يأذن له السيد
 ولا من مكره والسكران كالمكاف وفي قول تصح من صبي مجز (لجهة حل)
 كعمارة مسجد وماله وتحمّل علمه ما عند الاطلاق بأن قال اوصيت به للمسجد
 ولو غير ضرورية لا بالعرف ويصرفه الناظر للاهم والاصح باجتهاده وهي
 لا كعبة ولا ضريح النبوي تصرف لهما الخاصة بهما كترميم ماوهي من

(قوله مضاف) أي ولو
 تقديرا (قوله لما بعد
 الموت) أي وليس بتدبير
 ولا تعليق عتق وان التحق
 بها حكما كاتبرع المنجز
 في مرض الموت أو
 الملحق به وأركان
 الوصية أربعة موص
 وموصى له وبه وصية
 (قوله مختار عند الوصية)
 أي فقط فلو كان مختارا
 عندها ثم أكره على
 بقائها وعدم الرجوع
 عنها فهي صحيحة باقية
 على صحتها والله اعلم ولم
 أر من صرح بخبره

الكعبة دون بقية الحرم وقيل في الأولى إسا كين مكة قال شيخنا يظهر إذا ما
قالوه في التذرع للقبر المعروف بجريان صحة الوصية كالوقوف لضرع الشيخ الفلاني
وتصرف في مصالح قبره والبناء الجائر عليه ومن يخدمونه أو يقرؤن عليه أما إذا
قال للشيخ الفلاني ولم ينو ضرعه ونحوه فهي باطلة ولو أوصى لمسجد سيدي لم تصح
وان بنى قبل موته الاتبع أو قيل تبطل فيما لو قال أردت تملكه وكمارة نحو بقية على
قبر نحو عالم في غير مسيلة ووقع في زيادات العبادي ولو أوصى بأن يدفن في بيته بطلت
الوصية وخرج بجهة حل جهة المعصية كعمارة كنسية وإسراج فيها وكتابة نحو
توراة وعلم محرم (وتصح لحمل) موجود حال الوصية بقينا فتصح لحمل انفصال و به
حياة مستقر قد دون ستة أشهر من الوصية أو لاربع سنين فأقل ولم تكن المرأة
فراشالز وج أو سيد وممكن كون الحمل منه لان الظاهر وجوده عندها النذرة
وطء الشهية وفي تقدير الزنا إساءة ظن بها نعم لو لم تكن فراشا قط لم تصح الوصية
قطعاً لا لحمل سيحدث وان حدث قبل موت الموصي لانها تملك وتملك المعدوم ممتنع
فأشبهت الوقف على من سيولد له نعم ان جعل المعدوم تبعاً للوجود كان أوصى
لا ولد زيد الموجودين ومن سيحدث له من الاولاد صحت لهم تبعاً ولا غير معين فلا
تصح لاحد هذين هذا اذا كان بلفظ الوصية فان كان بلفظ أعطوا هذا الاحدهما
صح لانه وصية بالتملك من الموصي اليه (وتصح لو ارث) للموصي (مع اجازة) بقية
(ورثته) بعد موت الموصي وان كانت الوصية ببعض الثلث ولا أثر لاجازتهم في حياة
الموصي اذ لا حق لهم حينئذ والحيلة في اخذهم من غير توقف على اجازة أن يوصي
لفلان بألف اي وهو ثلثه فأقل ان تبرع لولده بخمسمائة أو بألفين كما هو ظاهر فاذا
قبل وأدى لابن مباشر عليه أخذ الوصية ولم يشارك بقية الورثة الابن فيما حصل
له ومن الوصية له ابرأؤه وهبته والوقف عليه نعم لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث
على قدر نصيبهم نفذ من غير اجازة فليس لهم نقضه والوصية لكل وارث بقدر حصته
كنصف وثلث لغولانه يستحقه بغبروصية ولا يأتى بذلك وبعين هي قدر حصته
كأن ترك ابنين وقتنا ودارا قيمته ما سواء نخص كلاهما احد صحيحه ان أجازا ولو
أوصى لافقراء بشئ لم يجز لاوصي أن يعطى منه شيئا الورثة الميت ولو فقراء كإعص
عليه في الام وانما تصح الوصية (بأعطوه كذا) وان لم يقل من مالي أو وهبته له
أو جعلته له (أو هو له بعد موتي) في الاربعة وذلك لان اضافة كل منها للموت صيرتها

بمعنى الوصية (و بأوصيت له) بكذا وان لم يقل بعدم موقى لوضعها شرعا لذلك فلو اقتصر على نحو وهبته له فهو هبة ناجزة او على نحو ادفعوا اليه من مالى كذا او اعطوا فلانا من مالى كذا فتوكيل يرتفع بنحو الموت وليست كناية وصية او على جعلته له احتمل الوصية والهبة فان علمت نيته لاحدهما والابطال او على ثلث مالى للفقراء لم يكن اقرارا ولا وصية وقيل وصية للفقراء قال شيخنا ويظهر انه كناية وصية او على هوله فاقرار فان زاد من مالى فكناية وصية وصرح جميع متأخرون بهمة قوله لمدينه ان مت فاعط فلانا ديني الذي عليك او فقره على الفقراء ولا يقبل قوله في ذلك بل لا بد من بينة به وتنفذ بالكناية كقوله عيذت هذا او ميرته له او عيذى هذا والسكينة كناية فتعقد بهما مع النية ولومن ناطق ان اعترف نطقا هو اقرارته بنية الوصية بها ولا يكفي هذا خطي وما فيه وصيتي وتصح بالا فاط المذكورة من الموصى (مع قبول) موصى له (معين) محصور ان تأهل والا فتحول وليه (بعد موت موصى) ولو بترأخ فلا يصح القبول كالرد قبل موت الموصى لان الموصى ان يرجع فيها فلن رد قبل الموت القبول بعده ولا يصح الرد بعد القبول ومن يرجع الرد ردتها اولا قبلها ومن كنيته لا حاجة لي بها وأنا غني عنها ولا يشترط القبول في غير معين كالفقراء بل تلزم بالموت ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم واذا قبل الموصى له بعد الموت بان به اى بالقبول الملك له في الموصى به من الموت فيحكم بترتيب احكام الملك حينئذ من وجوب نفقة وفطرة والفوز بالفوائد الحاصلة وغير ذلك (لا) تصح الوصية (في زائد على ثلث في) وصية وقعت في (مرض مخوف) لتولد الموت عن جنسه كثيرا (ان رده وارث) خاص مطلق التصرف لانه حقه فان كان غير مطلق التصرف فان توقعت أهليته عن قرب وقف اليها والابطالت ولو أجاز بعض الورثة فقط صح في قدر حصته من الزائد وان أجاز الوارث الاهل فجازته تنفذ للوصية بالزائد والمخوف كسهال متتابع وخروج الطعام بالاستحالة هضم او كان يخرج بشدة ووجع او مع دم من عضو شريف كالكبدة دون البواسير او بالاستحالة وحي مطبقة و كطلق حامل وان تكررت ولادتها اعظم خطره ومن ثم كان موتهامنه شهادة وبقاء مشيمة والتهام قتال بين متكافئين واضطراب ريج في جنورا كب سفينة وان احسن السباحة وقرب من البر وأما زمن الوباء والطاعون فتصرف الناس كلهم فيه محسوب من الثلث وينبغي لمن ورثه اغنياء

(قوله مخوف) بأن لا يندر الموت منه حل وفي شرح مران المخوف ما يكثر فيه الموت عاجلا وان خالف المخوف عند الأطباء فلا يشترط في كونه مخوفا غلبة حصة حصول الموت بل عدم ندرته كالبرسام الذي هو مرض في حجاب القلب أو السكب يصعد أثره الى الدماغ كانه قلاه عن الامام واقره وهو المعتمد

أوفقراء أن لا يوصى بزائد على ثلث والا حسن ان يتقص منه شيئا (و يعتبر منه) أي
 الثلث أيضا (عتق علق بالموت) في الهبة أو المرض (و) تبرع بنجز في مرضه
 (كوقف وهبة) وأبراء ولو اختلفا الوارث والمتهب هل الهبة في الهبة أو المرض
 صدق المتهب بيمينه لان العين في يده ولو وهب في الهبة وأقبض في المرض اعتبر من
 الثلث أما المنجز في صحته فيجب من رأس المال كحجة الاسلام وعتق المستولدة
 ولو ادعى الوارث موته في مرض تبرعه والمتبرع عليه شفاء وموته من مرض آخر
 أو وفاة كان مخوفاً صدق الوارث والا فالآخر ولو اختلفا في وقوع التصرف في
 الهبة أو في المرض صدق المتبرع عليه لان الأصل دوام الهبة فان أقاما بينتين
 قدمت بينة المرض ~~ففرع~~ ولو اوصى لجيرانه فلا ريب من كل جانب فيقسم
 حصة كل دار على عدد سكانها والعلما فامحدث يعرف حال الراوى قوة وضدها
 والمروى صحة وضدها ومفسر يعرف معنى كل آية وما أريد به أو فقيه يعرف
 الأحكام الشرعية نصا واستنباطا والمراد هنا من حصل شيئا من الفقه
 بحيث يتأهل به لفهم باقيه وليس منهم مخوى وصرفي ولغوى ومتكلم ويكفي ثلاثة
 من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو اوصى لأهل الناس اختص بالفقهاء
 أو للقراء لم يعط الأمن يحفظ كل القرآن عن ظهر قلب أو لأهل الناس صرف
 لعباد الوثن فان قال من المسلمين من يسب الصحابة ويدخل في وصية الفقراء
 المساكين وعكسه ويدخل في أقارب زيد كل قريب وان بعد لأصل وفرع ولا
 تدخل في أقارب نفسه ورثته (وتبطل) الوصية المتعلقة بالموت ومثلها تبرع علق
 بالموت سواء كان التعليق في الهبة أو المرض فالله موصى الرجوع فيها كالهبة قبل
 القبض بل أولى ومن ثم لم يرجع في تبرع بنجزه في مرضه وان اعتبر من الثلث
 (برجوع) عن الوصية (بنحوه وضتها) كأبطالها أو ردتها أو أزالتها أو أوجه
 صحة تعليق الرجوع فيها على شرط لجواز التعليق فيها فأولى في الرجوع عنها
 (و) بنحو (هذا الوارثي) أو ميراث عنى سواء أنسى الوصية أم ذكرها وسئل
 شيخنا عما لو أوصى له بثلاث ماله إلا كتبه ثم بعد مدة أوصى له بثلاث ماله ولم يستثن
 هل يعمل بالأولى أو بالتأني فاجاب بأن الذي يظهر العمل بالأولى لانها نص في
 اخراج الكتب والتأني محتمل انه ترك الاستثناء فيها لتعريفه في الأولى
 وانه تركه ابطالا له والنص مقدم على المحتمل (و) بنحو (بيع رهن) ولو بلا قبول

(قوله وعتق المستولدة)
 اعلم ان الوصية بنحو الثلث
 لنحو مستولدة صحيحة
 وان تأخر العتق والثلث
 من موت الموصى وتقدم
 سبب ملك المستولدة
 بالوصية اهل الايمنة تأخر
 عتقها بموت سيدها
 خلافا لما سبق في ذهن
 بعض الطلبة وبنى عليه
 عدم صحة وصية السيد
 مستولدة اهـ

(وعرض عليه) وتوكل فيه (و) نحو (غراس) في أرض أوصى بها بخلاف
زرعهما ولو اختص نحو الغراس ببعض الأرض اختص الرجوع بحله وليس من
الرجوع انكار الموصى الوصية ان كان الغرض ولو أوصى بشئ زيد ثم أوصى به
لهمرو فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو أوصى به لثلاث كان بينهم أثلاثا
وهكذا قاله الشيخ زكريا في شرح المنهج ولو أوصى لزيد بمائة ثم بخمسين فليس له الا
خمسون لفهم الثانية الرجوع عن بعض الاولى قاله النووي (وتنفع ميتا) من
وارث وغيره (صدقة) عنه ومنها وقف لمصنف وغيره وبناء مسجد وحفر بئر وغرس
شجرة منه في حياته او من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له اجماعا وصح في الخبر ان الله
تعالى يرفع درجة العبد في الجنة باستغفار ولده له وقوله تعالى وأن ليس للانسان
الا ما سعى فامم مخصوص بذلك وقبل منسوخ ومعنى نفعه بالصدقة انه يصير كأنه
تصدق قال الشافعي رضي الله عنه وواسع فضل الله أن يثيب المصدق أيضا ومن
ثم قال أصحابنا ليس له نية الصدقة عن أبيه مثلا فله تعالى يثيبهما ولا ينقص من
أجره شيئا ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعوية له اذا استجيب واستجابته محض
فضل من الله تعالى أما نفس الدعاء وثوابه فهو للداعي لانه شفاعته أجرها للشافع
ومقصودها للتشفع له نعم دعاء الولد يحصل ثوابه لنفسه لا لوالده الميت لان عمل
ولده تسببه في وجوده من جملة عمله كما صرح به خبر يقطع عمل ابن آدم الا من
ثلاث ثم قال او ولد صالح أي مسلم يدعوه له جعل دعاءه من عمل الوالد أما القراءة
فقد قال النووي في شرح مسلم المشهور من مذهب الشافعي انه لا يصل ثوابه الى
الميت وقال بعض أصحابنا يصل ثوابه للميت بمجرد دعائه ولو بعد موته عليه
الاثمة الثلاثة واختاره كثيرون من أئمتنا واعتمدوا السبكي وغيره فقال والذي دل
عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن اذا دعاه الميت نفع الميت نفعه وبين ذلك وحمل
جمع عدم الوصول الذي قاله النووي على ما اذا قرأ لا بحضرة الميت ولم ينو القارئ
ثواب قراءته له أو ثوابه ولم يدع وقد نص الشافعي والاصحاب على نذب قراءة ماتيمر
عند الميت والدعاء حقها أي لانه حينئذ أرجى للاجابة ولان الميت تناله ببركة
القراءة كالحى للحاضر قال ابن الصلاح وينبغي الجزم بنفع اللهم اوصل ثواب
ما قرأته أي مثله فهو المراد وان لم يصرح به لان لانه اذا نفعه الدعاء بما ليس
للداعي فماله أولى ويجرى هذا في سائر الاعمال من صلاة وصوم وغيرهما

(قوله الفرائض) قد ورد
الحث على تعلم الفرائض
وتعليمها في خبر ضعيف
تعلموا الفرائض وعلموها
فانه نصف العلم أي
صنف منه اوله وعاقبه
بالموت المقابل للحياة
وهو اوله لم ينزع من
اهتى أي بموت اهله
وصح تعلموا الفرائض
وعلموها في امر ومعهروض
وان العلم سيقبض وتظهر
الفن حتى يخلف
الرجلان في الفريضة
فلا يجدان من يقضى
بينهما

أى مسائل قسمة الموارث جمع فرضة بمعنى مفروضة والفرض لغة التقدير وشرا
هنا نصيب مقدر لا وارث وهو من الرجال عشرة ابن وابنه وأب وأبوه وأخ مطلقا
وابنه الامن الام وعم وابنه الالام وزوج وذولاء ومن النساء سبع بنت وبنت
ابن وأم وجددة وأخت وزوجة وذات ولأ ولولة قد الورثة كلهم فأصل المذهب انه
لا يورث ذو والارحام ولا يرد على أهل الفرض فيما اذا وجد بعضهم بل المال ليبت
المال ثم ان لم ينتظم بيت المال رد ما فضل عنهم عليهم غير الزوجين بنسبة الفروض
ثم ذوى الارحام وهم أحد عشر ولد بنت وأخت وبنت أخ وعم وعم لام وخال
وخالة وعممة وأبوام وأم أبي أم وولد أخ لام (الفروض) المقدرة (في كتاب الله)
سبعة ثلثان ونصف وربع وثمان وثلاث وسدس فالثلثان فرض أربعة (لاثنين)
فأكثر (من بنت وبنت ابن وأخت لابوين ولأب وعم بنت كلا) من البنت وبنت
الابن والأخت لابوين ولأب (أخ ساوى) له في الرتبة والادلاء فلا يصعب ابن
الابن البنت ولا ابن ابن الابن بنت ابن اعمد المساواة في الرتبة ولا يصعب
الاخ لابوين الأخت لأب ولا الاخ لأب الأخت لابوين اعمد المساواة في الادلاء
وان تساوى في الرتبة (و) يصعب (الاخريين) أى الأخت لابوين ولأب (الاوليان)
وهما البنت وبنت الابن والمعنى ان الأخت لابوين ولأب مع البنت أو بنت الابن
تكون مصبة فتسقط أخت لابوين ولأب اجتمعت مع بنت أو بنت ابن أخ لأب
كما يسقط الاخ الاخ لأب (ونصف) فرض خمسة (اهن) أى لمن ذكر نكاح كونهن
(منفردات) عن اخواتهن وعن مصبهن (ولزوج ليس لزوجته فرع) وارث ذكر
كان أو أنثى (وربع) فرض اثنين (له) أى لازوج (معه) أى مع فرعها (وربع
لها) أى لزوجته فأكثرونه أى دون فرع له (وثنانها) أى لازوجة (معه) أى
مع فرع لزوجها (وثلاث) فرض اثنين (لام ليس لمتها فرع) وارث (ولا عدد)
اثنتان فأكثر (من اخوة) ذكر كان أو أنثى (ولولديها) أى ولدى أم فأكثر
يستوى فيه الذكر والأنثى (وسدس) فرض سبعة (لأب وجد لمتها فرع) وارث
(وأم لمتها ذلك أو عدد من اخوة) وأخوات اثنتان فأكثر (وجددة) أم أب وأم أم
وان علمت اسواء كان معها ولأ أم أم لا هذا ان لم يدل به كرمين أنثيين فان أدلت به
مأم أبي أم لم ترث بخصوص القرابة لانها من ذوى الارحام (وبنت ابن فأكثر مع
بنت أو بنت ابن اعلى) منها (وأخت فأكثر لأب مع أخت لابوين وواحد من ولد

(قوله فرع وارث) اما
الفرع الغير الوارث لنحو
فتى أو اخت لافدين
فوجوده كعدمه (قوله فى
الاولى) أى فى صورة
زوج وأب وأم (قوله
وفى الثانية) هى زوجة
وأب وأم (قوله بابن) أى
وان انفرد لانه يجوز
الجميع

أم) ذكرها كان أو غيره (وثالث باقي) بعد فرض الزوج أو الزوجة (لام مع أحد
 زوجين وأب) لاثلاث الجميع لياخذ الأب متى ما تأخذ الأم فان كانت مع زوج
 وأب فالمسئلة من ستة للزوج ثلاثة وللأب اثنان وللأم واحد وان كانت مع زوجة
 وأب فالمسئلة من اربعة للزوج واحد وللأم واحد وللأب اثنان واستبقوا فيهما
 لفظ الثالث محافظة على الادب في موافقة قوله تعالى وورثه أبواه فلأمه الثلث والا
 فما تأخذ الأم في الاولى سدس وفي الثانية ربع (ويحجب ولد ابن وابن اب وابن ابن
 اقرب منه و) يحجب (جد باب و) يحجب (جدة لام بأم) لانها أدلت بها (و) جدة
 (لاب باب) لانها أدلت به (وأم) بالاجماع (و) يحجب (أخ لابوين باب وابن وابنه)
 وان نزل (و) يحجب (أخ لابيهما) أي باب وابن (وبأخ لابوين) وبأخت لابوين
 معها بنت أو بنت ابن كما سيأتي (و) يحجب أخ (لام باب) وأبيه وان علا (وفرع)
 وارث للبيت وان نزل ذكرها كان أو غيره (و) يحجب (ابن أخ لابوين باب وجد
 وابن) وابنه وان نزل (وأخ) لابوين اولاب (و) يحجب ابن أخ (لابيهؤلاء) الستة
 (وبابن أخ لابوين) لانه أقوى منه ويحجب عم لابوين بهؤلاء السبعة وبابن أخ
 لاب وعم لاب بهؤلاء الثمانية وعم لابوين وابن عم لابوين بهؤلاء التسعة وعم
 لاب وابن عم لاب بهؤلاء العشرة وبابن عم لابوين ويحجب ابن ابن أخ لابوين بابن
 أخ لاب لانه أقرب منه وبنات الابن بابن او بنتين فأكثر لليت ان لم يعصب أخ
 أو ابن عم فان عصبت به أخذت معه الباقي بعد ثلثي البنتين بالتعصيب والاخوات
 لاب بأختين لابوين فأكثر الا ان يكون معهن ذكر فيعصبن ويحجبن ايضا
 بأخت لابوين معها بنت أو بنت ابن واعلم ان ابن الابن كالابن الا أنه ليس له مع
 البنت مثلاًها والجد كالأب الا أنه لا يحجب الاخوة لابوين أولاب وبنات الابن كالبنات
 الا انها تحجب بالابن والاخ لاب كالأخ لابوين الا أنه ليس له مع الأخت لابوين
 مثلاًها (وما فضل) من التركة ممن له فرض من أصحاب الفروض (أو الكل) أي
 كل التركة ان لم يكن له ذو فرض (اعصبة) ويسقط عند الاستغراق (وهي ابن
 ف) بعده (ابنه) وان سفل (فأب فأبوه) وان علا (فأخ لابوين و) أخ (لاب فينوهما)
 كذلك (فعم لابوين فلاب فينوهما) كذلك ثم عم الأب ثم بنوه ثم هم الجد ثم بنوه
 وهكذا (ف) سبعة النسب عصبه الولاء وهو (معتق) ذكرها كان أو أنثى

(ق) بعد المعتقد (ذ كور عصبة) دون اناتهم و يؤخر هنا الجد عن الاخ وابنه فمعتقد
المعتقد فمعبته (فلو اجتمع بنون و بنات أو اخوة وأخوات فالتركة) اهم (لذا كرر
مثل حظ الانثيين) وفضل الذكر بذلك لاختصاصه بلزوم مالا يلزم الانثى من
الجهاد وغيره وولد ابن كولد واخ لاب كاخ لابوين فيما ذكر

* (فصل) في بيان أصول المسائل *

(أصل المسئلة عدد الرؤس ان كانت الورثة عصبات) كثة ثلاثة بنين أو اعمام
فأصلها ثلاثة (وقدر الذا كرا انثيين ان اجتمعا) اي الصنفان من نسب ففي ابن و بنت
يقسم المتر و لى على ثلاثة لابلن اثنان و للبنات واحد و مخرج الفروض اثنان
و ثلاثة و أربعة و ستة و ثمانية و اثنا عشر و أربعة عشر و ثمان و ثمان و ثمان و ثمان
فرضان فاكثرا كتنفى عند مسائل المخرجين بأحدهما كنصفين في مسئلة زوج
وأخت فهى من الاثنين وعند تداخلهما بأكثرهما كسدس و ثلث في مسئلة أم
وولديها و أخ لابوين اولاب فهى منه من ستة و كذا يكتفى في زوجة و ابوين وعند
توافقهما بمضروب وفق أحدهما في الآخر كسدس و ثمن في مسئلة أم و زوجة و ابن
فهى من اربعة و عشرة بن حاصل ضرب وفق أحدهما و نصف الستة أو الثمانية
في الآخر وعند تباينهما بمضروب أحدهما في الآخر كثلث و ربع في مسئلة
أم و زوجة و أخ لابوين اولاب فهى من اثني عشر حاصل ضرب ثلاثة في اربعة
(وأصل) مسئلة (كل فريضة فيها نصفان) كزوج و أخت لاب (أو نصف و مابقي)
كزوج و أخ لاب (اثنان) مخرج النصف (أو) فيها (اثنان و ثلث) كاختين لاب
و أختين لام (أو اثنان و مابقي) كبنتين و أخ لاب (أو ثلث و مابقي) كام و هم
(ثلاثة) مخرج الثلث (أو) فيها (ربع و مابقي) كزوجة و عم (أربعة) مخرج
الربع (أو) فيها (سدس و مابقي) كام و ابن (أو سدس و ثلث) كام و أخوين لام
(أو) سدس (و ثلثان) كام و أختين لاب (أو) سدس (ونصف) كام و بنت
(ستة) مخرج السدس (أو) فيها (ثمان و مابقي) كزوجة و ابن (أو) ثمن (ونصف
و مابقي) كزوجة و بنت و أخ لاب (ثمانية) مخرج الثمن (أو) فيها (ربع
و سدس) كزوجة و أخ لام (اثنا عشر) مضروب وفق احد المخرجين في الآخر
(أو) فيها (ثمان و سدس) كزوجة و جد و ابن (أربعة و عشرون) مضروب
وفق أحدهما في الآخر (وتعول) من أصول مسائل الفرائض ثلاثة (ستة الى

(قوله فان كان في المسئلة
فرضان الخ) هذا شروع
في تهيج المسائل والحاصل
ان الفرضي أول ما ينظر
الى مخرج الفروض
المسئلة كورة الموجودة في
المسئلة فان وجدها متماثلة
كنصفين و ثلثين أخذ من
المماثلين واحد أو ان
وجد المخرج متداخلة
أى يقنى أصغرهما أكبرهما
لوزيد بالضعف أخذ
أكبر وان وجدها
متوافقة كمخرج الربع
والسدس أخذ وفق
أحدهما و ضرب به في كامل
الآخر فحاصل جعله
أصلا للمسئلة وان كان
بينهما تباين كمخرج
النصف و الثلث فيضرب
كامل أحدهما في كامل
الآخر و يجعل المتحصل
أصلا للمسئلة ثم متى صحت
المسئلة من أصلها و اتسمت
على الورثة فلا يثبت كاف شئ
غير ذلك

عشرة) وزاوشة فاعواها الى سبعة كزوج وأختين غير أم وإلى ثمانية كهم
 وأم وإلى تسعة كهم وأخ لام وإلى عشرة كهم وأخ آخر لام (و) تقول (اثنا
 عشر إلى سبعة عشر وترا) فاعواها الى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين غير أم وإلى
 خمسة عشر كهم وأخ لام وإلى سبعة عشر كهم وأخ آخر لام (و) تقول (اربعة
 وعشرون لسبعة وعشرين) فقط كبنتين وابوين وزوجة للبنتين ستة عشر وللأبوين
 ثمانية وللزوجة ثلاثة وتسمى بالمنبرية لان عليا رضى الله عنه كان يخطب على منبر
 الـ كرفة قال الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه
 المآب والرجى فمثل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجلا صار ثمن المرأة ثلثها
 ومضى في خطبته وانما عا لواليد دخل النقص على الجميع كراباب لديون والوصايا
 اذا ضاق المال عن قدر حاجتهم

* (فصل) *

صح ايداع محترم بأودعتك هذا أو استخفظة كـ وبجذعه مع نية وحرم على عاجز عن
 حفظ الوديعة أخذها وكره على غيره واثق بأمانته ويضمن وديع بايداع غيره ولو
 قاض بابل اذن من المالك لا ان كان لعذر كمرض وسفر وخوف حرق واشراف حرز
 على خراب وبوضـع في غـير حرز مثلهما أو بنقلها الى دون حرز مثلهما وبترك دفع
 متلفاتها كتهوية ثياب صوف أو ترك لباسها عند حاجتها وبعدول من الحفظ المأمور
 به من المالك ويجحد هـا وتأخير تسليمها المالك بلا عذر بعد طلب مال كـها وباتـه فاع
 بها كلبس وركوب بلا غرض المالك وبأخذ درهم مثلا من كيس فيه دراهم مودعة
 منه واررد اليه مثله فيضمن الجميع اذا لم يتم بـ الدرهم المردود عن البقية لانه
 خاطها بجمال نفسه بلا تمييز فهو متعمد فان تميز بخوسكة أو رد اليه عين الدرهم ضمنه
 فقط وصدق وديع كوكيل وشريك وعامل قراض يميز في دعوى ردها على مؤتمنه
 لا على وارثه وفي قوله مال لا عـدى وديعة وفي تلفها مطلقا وبسبب خفي كسرقة
 أو بظاهر كحريق عرف دون عمومه فان عرف عموم لم يحلف حيث لا تـمة

* (فائدة) * الكذب حرام وقد يجب كما اذا سأل ظالم عن وديعة يريد أخذها فيجب
 انكارها وان كذب وله الحلف عليه مع التورية واذا لم يـرها ولم يمنع من
 اعلامه بها جده ضمن وكذا لو رأى معصوما اختفى من ظالم يريد قتله وقد يجوز كما
 اذا كان لا يتم مقصود حرب واصلاح ذات البين وارضاء زوجته الا بالكذب فيباح

(قوله ويضمن وديع بايداع
 غيره) فائدة كل من ضمن
 الوديعة بالاتلاف منها
 بالتفريط الا الاصل المميز
 فانه يضمن بالاتلاف في
 الاطهر ولا يضمنها
 بالتفريط قطعا لان
 المفريط هو الذي أودعه

ولو كان تحت يده ودبيرة لم يعرف صاحبها وأيس من معرفته بعد البحث التام
معرفة ما يجب على الامام الصريف فيه وهو أهم مصالح المسلمين مقدما اهل
الضرورة وشدة الحاجة لا في بناء نحو مسجد فان جهل ما ذكر دفعه ثقة عالم
بالمصالح الواجبة التقديم والاورع العلم أولى

* (فصل) *

لو التقط شيئا لا يخشى فساد كنفه ونحاس به مارة أو مفازة عرفه سنة في الاسواق
وابواب المساجد فان ظهر مال كره والاتكاه بلفظ تملك وان شاء باعه وحفظ
ثمنه أو ما يخشى فساد كهر يسه وبقل وفا كره ورطب لا يتم في تحريم لقطه بين
أكله ممتلكا له ويغرم قيمته وبين بيعه ويعرفه بعد بيعه ليمتلك ثمنه بعد التمر يف
فان ظهر مال كره اعطاه قيمته ان أكله او ثمنه ان باعه وفي التمر يف بعد الاكل
وجهان أحدهما في العمارة وجوبه وفي المفازة قال الامام الظاهر أنه لا يجب لانه
لا فائدة فيه ولو وجد بيته درهما مثلا وجوز ان يدخلونه عرفه اهم كاللقطه
قاله القفال ويعرف حقير لا يعرض عنه غالبا وقيل هو درهم زنا يظن ان فاقده
يعرض عنه بعد غالبا ويختلف ذلك باختلاف المال فدائق الفضة حالا والذهب
نحو ثلاث ايام اما ما يعرض عنه غالبا كحبة زبيب امتد به واجده بلا تعريف ومن
رأى لقطه فرفعه ابرج له ايم عرفها ونزكه لم يضمها ويجوز أخذ نحو سنان بل
الحصادين التي اعتيد الاعراض عنها ولو بمسافيه زكاة خلافا للزركشي وكذا ابرادة
الحذادين وكسرة خبز من رشيد ونحو ذلك مما يعرض عنه عادة فملكه آخذه
وينفذ تصرفه فيه اخذ اظاها احوال السلف ويحرم اخذ تمر تساقط ان حوط
عليه وسقط داخل الجدار قال في المجموع ما سقط خارج الجدار ان لم يعتد
اباحته حرم وان اعتيدت حل عملا بالعادة المستمرة المغلبة على الظن اباحته له

* (باب النكاح) *

وهو لغة الضم والاجتماع ومنه قولهم تناكحت الاشجار اذا تمايلت وانضم
بعضها الى بعض وشرعا عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح او تزويج وهو
حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح (سن) أي النكاح (اثائق) أي محتاج
للوطء وان اشتغل بالعبادة (قادر) على مؤنة من مهر وكسوة فصل تمكين ونفقة
يومه للاخبار الثابتة في السنن وقد اوردت جملة منها في كتابي احكام احكام

(قوله عرفه) أي وجوبا
ان لقط لقط فان لقط
لم يمانع امتنع تعريفها
لاحل التملك ولو دفع
لقطه لعارض لزمه قبولها
وليعرف الا لقط جنس
مال لقطه وصفتة وقدره
ووكاه ثم يعرفه في نحو
سوق (قوله النكاح) قال
الباقين ليس لنا عبادة
شرعت في عهد آدم ثم
تستمر في الجنة الا
الايمان والنكاح اه
اشباه وعبارة شيخنا
البحوري يجوز للانسان
النكاح أي في الجنة ولو
لمحارمه ما عد الأصول
والفروع فلا ينكح أمه
ولا بنته (قوله أي محتاج)
قال في المعنى ولو خصما
كما قضاه كلام الاصحاب

النكاح ولما فيه من حفظ الدين وبقاء النسل وأما التناثق العاجز عن المؤن
فالأولى له تركه وكسر حاجته بالصوم لا بالدواء وكره العاجز عن المؤن غسيراثنائ
ويجب بالثذر حيث نذب (و) سن (نظر كل) من الزوجين بعد العزم على النكاح
وقبل الخطبة (الآخر غير عورة) مقررة في شروط الصلاة فينظر من الحرة وجهها
ليعرف جمالها وكفها يظهر أو بطنها ليعرف خصوصية بدنها وعن بهارق ما عدا ما بين
السرة والركبة وهما ما تنظران منه ذلك ولا بد في حل النظر من ثيقن خاتوها من
نكاح وعدة وأن لا يغلب على ظنه أنه لا يحجب ونذب إن لا يتيسر له النظر أن يرسل
نحو امرأة ليتأملها ويصفها له وخرج بالنظر المس فيحرم إذا حاجته إليه
* (مهمة) يحرم على الرجل ولو شجاء ما نعهده أنظر شيء من بدن الأجنبية حرة
أو أمة باغت حداً تشتهي فيه ولو شوهاء أو عجوزة وعكسه خلافاً للعاوي كالرافعي
وإن نظر بغير شهوة أو مع أمن الفتنة على المعتمد لا في نحو امرأة كما أفق به غير
واحد وقول الأسنوي تبعاً لاروضة الصواب حل النظر إلى الوجه والكفين عند
أمن الفتنة ضعيف وكذا اختيار الأذرعى قول جمع يحل نظر وجهه وكف عجوز
يؤمن من نظرها ما الفتنة ولا يحل النظر إلى عنق الحرة ورأسها قطعا وقبل يحل مع
الكراهة النظر بلا شهوة وخوف فتنة إلى الأمة إلا ما بين السرة والركبة لأنه
عورتها في الصلاة وإيس من العورة الصوت فلا يحرم سماعه إلا أن خشي منه فتنة
أو اتذبه كما يحجب الزركشي وأفتى بعض المتأخرين بجواز نظر الصغير للنساء في
الولائم والأفراح والمعتمد عند الشيخين عدم جواز نظره فرج صغيرة لا تشتهي
وقيل بكره ذلك وصحح المتولي حل نظره فرج الصغير إلى التمييز وجزم به غيره وقيل
يحرم ويجوز لنحو الألام نظره فرجها أو مسه زمن الرضاع والتربية لا ضرورة ولا عيب
أعدل النظر إلى سديته المتصفة بالعدالة ما عدا ما بين السرة والركبة كهي
ولمحرم ولو فاسقاً وكافراً انظر ما وراء سرة وركبة منها كنظرها إليه ومحرم ومما ثل
مس ما وراء السرة والركبة نعم مس ظهر أو ساق محرمه كأمه وبنته وعكسه
لا يحل إلا الحاجة أو شفقة وحيث حرم نظره حرم مسه بلا حائل لأنه يبلغ في اللذة نعم
يحرم مس وجهه الأجنبية مطلقاً وكل ما حرم نظره منه أو منها متصلاً لا حرم نظره
منفصلاً كقلامه يد أو رجل وشعر امرأة وعانة رجل فيجب مواراتهما وتحتجب
وجوباً مسلمة عن كفرة وكذا عفيفة عن فاسقة أي بسحاق وزنا أو قيادة ويحرم

مضا جعفر جليلين أو امرأتين عاريتين في ثوب واحد وإن لم يتماسا أو تباعدا مع
 اتحاد الفراش خلافا للسبكي وبحسب استثناء الأب أو الأم لخبر فيه بعيد جدا ويجب
 التفريق بين ابن عشر سنين وأبويه وأخوته في المصباح وإن نظرت فيه بعضهم بالنسبة
 للأب أو الأم ويستحب تصافح الرجلين أو المرأة أو ابنتها أو ابنتها أو ابنتها أو ابنتها
 الجليل كنظره شهوة ويكره مصافحته من به عاهة كالبرص والاحذم ويجوز
 نظره وجه المرأة عند المعاملة يبيع وغيره للحاجة إلى معرفتها وتعليم ما يجب تعلمه
 كالمناخنة دون ما يسن على الأوجه والتمادة تحمله لا وأداءها أو علمها أو تعلمها
 النظر لاثمادة لا يضر وإن تبسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الأوجه (و)
 يسر (خطبة) يضم الخاء من الولي (له) أي للزكاح الذي هو العقد بأن تكون قبل
 إيجابه فلا تنسب أخرى من المخاطبة قبل قبوله كما صححه في المنهاج بل يستحب
 تركها لخروجها من خلاف من أبطلها كما صرح به شيخنا وشيخنا زكريا رحمهما
 الله - كن الذي في الروضة وأما ما ذهبوا إليه من أن خطبة إضا قبل الخطبة وكذا قبل
 الإجابة فيبدأ كل بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم يوصي بالتقوى ثم يقول في خطبة الخطبة جئتكم راغبيا في
 كرميتكم أو فتاتكم وإن كان وكيلًا قال جاءكم موكلًا أو جئتكم عنده خالطًا
 كرميتكم فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول استمروا عنكم ويستحب أن
 يقول قبل العقد أن وجهك على ما أمر الله به عز وجل من أمالك بمعروف
 أو تنكر بمعصية الله * (فروع) * يحرم التصريح بخطبة المعتدة من غير رجعية
 كانت أو بائنا بطلاق أو فسخ أو موت ويجوز التعريض بها في عدة غير رجعية وهو
 كانت جميلة ورب راغب فيك ولا يحل خطبة المطلقة منه ثلاثا حتى تحلل وتنقضي
 عدة المحلل إن طلق رجعيًا أو لا جازا التعريض في عدة المحلل ويحرم على عالم بخطبة
 الغير والإجابة له خطبة على خطبة من جازت خطبته وإن كرهت وقد صرح لفظا
 بإجابته إلا بأذنه من غير خوف ولا حياء أو بأعراضه كأن طال الزمن بعد إجابته
 ومنه سفره البعيد ومن استشير في خاطب أو نحو عالم يريد الاجتماع به ذكر وجوبا
 مساويه صدق بدلا للنصيحة الواجبة (ودينة) أي نسكاح المرأة الدينية التي وجدت
 فيها صفة العدالة أولى من نسكاح الفاسقة ولو بلغ برئها زنا للخبر المتفق عليه فاطفر
 بذات الدين (ونسبية) أي معروفة الأصل وطيبته نسبها إلى العلماء والعلماء

(قوله مساويه) بفتح الميم
 صيو به أي ذكر عيوبه
 الشرعية وكذا المعرفة
 فيما يظهر أخذنا من
 الخبر الآتي وأما مساوية
 فمعلوم لا مال له هذا إن
 لم يتزجر المستشير بقول
 المستشار ما يصلح كما قاله
 النووي كالغزالي والا
 اقتصر المستشار على أقل
 ما يتزجر به المستشير

أولى من غيرها لخبر تخير والنطفة لكم ولا تضعوها في غير الأكفاء وتكره بنت
الزنا والفاسق (وجيلة) أولى لخبر خيرا للنساء تسرا إذا نظرت (و) قرابة (بعيدة)
عنه ممن في نسبه أولى من قرابة قرينة وأجنبية لضعف الشهوة في القرينة فيجئ
الولد تخيفا والقرينة من هي في أول درجات العمومة والخزولة والاجنبية أولى
من القرابة القرينة ولا يشك كل ما ذكر بتزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب
مع أنها بنت عمته لأنه تزوجها بآية اللجواز ولا بتزوج علي فاطمة رضي الله عنهما
لأنهما بعيدة اذ هي بنت ابن عمه لا بنت عمه (وبكر) أولى من الثيب للامرأة في
الأخبار الصحيحة إلا أنه ذكر كضعف آله عن الاقتضا (و) ولد (و) دود (أولى)
للامرأة ما يعرف ذلك في البكر بأقاربها والأولى أيضا أن تكون وافرة العقل
وحسنة الخلق وأن لا تكون ذات ولد من غيرها المصلحة وأن لا تكون شقراء ولا
طويلة مهزولة للنهي عن نكاحها ومحل رعاية جميع ما مر حيث لم تتوقف العفة
على غير متصفاتها والأفهي أولى قال شيخنا في شرح المنهاج ولو تعارضت تلك
الصفات فلا يظهر أنه يقدّم الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم
النسب ثم البكارة ثم الجمال ثم المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده انتهى وجزم
في شرح الارشاد بتقديم الولادة على العقل ونذب الولي عرض مواليته على ذوى
الصلاح ويسن أن ينوي بالنكاح السنة وصون دينه وانما يثاب عليه ان قصده
طاعة من نحو عفة أو ولد صالح وان يكون العقد في المسجد ويوم الجمعة وأول
النهار وفي شوال وأن يدخل فيه أيضا (أركاه) أى النكاح خمسة (زوجة وزوج
ورلى وشاهدان وصيغة وشرط فيها) أى الصيغة (ايجاب من الولي وهو كزوجتك
أو أنكحتك) مواليته فلا ينعى إلا بحد هذين اللفظين لخبر مسلم
اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله
وهي ما ورد في كتابه ولم يرد فيه غيرها ولا يصح بأزواجك وأنكحتك على الوجه
ولا بكناية كالحللتك ابنتي أو عقدتها لك (وقبول متصل به) أى بالايجاب من
الزوج وهو (كزوجتها أو أنكحتها) فلا بد من دال عليها من نحو اسم أو ضمير
أو إشارة (أو قبلت أو رضيت) على الأصح خلافا للسبكي لافعلت (نكاحها)
أو تزويجها أو قبلت النكاح أو التزويج على المعتمد لا قبلت ولا قبلتها مطلقا
أى المنكحة ولا قبلته أى النكاح والأولى في القبول قبلت نكاحها لأنه

القبول الحقيقي (وصح) النكاح (بترجمة) أي ترجمة أحد اللفظين بأي لغة ولو بمن
يحسن العربية لكان يشترط أن يأتي بما يفهمه أهل تلك اللغة من يحاكي لغتهم هذا
أن فهم كل كلام نفسه وكلام الآخر والشاهد أن وقال العلامة التي السبكي
في شرح المنهاج لو توأما أهل قطر على لفظ في إرادة النكاح من غير صريح ترجمته
لم ينعقد النكاح به انتهى والمراد بالترجمة ترجمة معناه اللغوي كالمضم فلا ينعقد
بالألفاظ اشتهرت في بعض الأقطار للنكاح كما أفنتي به شيخنا المحقق الزمري ولو
عقد القاضي النكاح بالصيغة العربية لجهل لا يعرف معناه الأصلي بل يعرف
انها موضوع لعقد النكاح مع كذا أفنتي به شيخنا والشيخ عطيبة وقال في شرحي
الأرشاد والمنهاج انه لا يضر لمن العامى كفتح ناء المتكلم وابدال الجيم زاي أو عكسه
وينعقد بإشارة آخر من مفهومة وقيل لا ينعقد النكاح إلا بالصيغة العربية فعليه
يصر عند العجز أن يتعلم أو يوكل وحكي هذا عن أحمد وخرج بقولي متصل ما إذا
تخلل لفظ أجنبي من العقد وان قل كأنك كنت ابنتي فاستوص بها خيرا ولا يضر
تخلل خطبة خفيفة من الزوج وان قلنا بعدم استحبابها خلافا للسبكي وابن أبي
الشريف ولا يقل قبات نكاحها لأنه من مقتضى العقد فلو أوجب ثم رجع عن
إيجابه أوجعت الأذنة في اذنه سابقا قبل القبول أو جنت أو ارتدت امتنع القبول
* (فرع) * لو قال الولي زوجه جنتكها بمهر كذا فقال الزوج قبات نكاحها ولم يقل
على هذا المداق صح النكاح بمهر المثل خلافا للبارزي (لا) يصح النكاح (مع
تعليق) كالبيع بل أولى لاختصاصه بمزيد الاحتياط كأن يقول الأب للآخر
إن كنت بنتي طمعت واعتدت فعد زوجه جنتكها فقبل ثم بان انقضاء عدتها وانها
أذنت له فلا يصح افساد الصيغة بالتعليق وبحث بعضهم الصحة في أن كانت قلانة
موايتي فعد زوجه جنتكها وفي زوجه جنتكها ان شئت كالبيع اذ لا تعليق في الحقيقة
(و) (لامع) (تأقبت) للنكاح بمدة معلومة أو مجهولة فيفسد لصحة النكاح عن نكاح
المتعة وهو المؤقت ولو بألف سنة وليس منه ما لو قال زوجه جنتكها مدة حياتك
أو حياتها لأنه مقتضى العقد بل يبقى أثره بعد الموت ويلزمه في نكاح المتعة المهر
والنسب والمدة ويسقط الحدان عقد بولي وشاهدین فان عقد بينهما وبين المرأة
وجب الحدان ومات وحديث وجب الحد لم يثبت المهر ولا ما بعده و ينعقد النكاح
بلاذكره مهر في العقد بل يسن ذكره فيه وكرهه خلاؤه عنه نعم لو زوج أمته

(أوله ولا يضر تخلل خطبة
الحج) المراد بالخطبة هنا
الحمد لله والصلاة على
نبيه وآله وصحبه بالتقوى
لا غير (قوله وان قلنا
بعدم استحبابها) أي وهو
المعتمد خلافا لما في
الروضة فعلى هذا يكون
المطلوب للنكاح ثلاث
خطب واحدة للخطبة
بالحكمس وثانية لقبولها
وثالثة من الموجب للعقد

بعبده لم يستحب (و) شرط (في الزوجة) أي المتكوجة (خاتون نكاح
 وعدة) من غيره (وتعين) لها فزوجتك احدى بناتي باطل ولو مع الاشارة ويكفي
 التعيين بوصف أو اشارة كزوجتك بنتي وليس له غيره أو التي في الدار وليس
 فيها غيره أو هذه وان سماها بغير اسمها في الكل بخلاف زوجتك فاطمة وان
 كان اسم بنته الا ان نواها ولو قال زوجتك بنتي الكبرى وسماها باسم
 الصغرى صح في الكبرى لان الكبرى صفة قائمة بذاتها بخلاف الاسم فقد تم عليه
 ولو قال زوجتك بنتي خديجة فبانت بنت ابنه صح ان نواها أو عينها باشارة أولم
 يعرف لصلبه غيرها والا فلا (و) شرط فيها أيضا (عدم محرمية) بينها وبين
 الخاطب (بنسب فحرم) به لآية حرمت عليكم (نساء قرابة غير) ما دخل في
 (ولدهم) وخولة) فبانت محرم نكاح أم وهي من ولدك أو ولدك من ولدك
 ذكر را كان أو انتى وهي الجدة من الجهة التي و بنت وهي من ولدتها أو ولدك
 من ولدها ذكر را كان أو انتى لا مخلوقة من ماء زناه وأخت و بنت أخ وأخت
 وعممة وهي أخت ذكر ولدك وخالة وهي أخت انتى ولدك (فرع)
 لو تزوج بجهولة النسب فاستلحقها أبوه ثبت نسبها ولا ينسخ النكاح ان كذبه
 الزوج ومثله عكسه بأن تزوجت بجهولا فاستلحقه أبوها ولم تصدقه (أو رضاع
 فبحرم به) أي بالرضاع (من يحرم بنسب) للخبر المتفق عليه يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب فمرضعتك ومرضعتها ومرضعة من ولدك من نسب أو رضاع
 وكل من ولدت مرضعتك أو ذالبتها أمك من رضاع والمرضة بلبنتك ولبن فرعك
 نسباً أو رضاعاً وبناتها كذلك وان سفلت بنتك والمرضة بلبنتك ولبن فرعك
 نسباً أو رضاعاً أختك وقس على هذا بقية الاصناف المتقدمة ولا يحرم عليك
 برضاع من أرضعت أخاك أو ولدك ولا أم مرضعة ولدك وبناتها وكذا أخت
 أخيك لا يملك من نسب أو رضاع (تنبيه) الرضاع المحرم وصول
 ابن آدمية بلغت سن حيض ولو قطرة أو مختلطاً بغيره وان قل جوف رضيع
 لم يبلغ حولين يقينا خمس مرات يقينا عرفا فان قطع الرضيع اعراضا وان لم يشغل
 بشئ آخر أو قطعه المرضعة ثم عاد اليه فمافور ارضعتان أو قطعه لنحوه و
 كتوم خفيف وعاد حالا أو طال والذي يفهمه أو تحول ولو يتحو إليها من ثدي
 لآخر أو قطعه اشغل خفيف ثم عادت اليه فلا تعدد في جميع ذلك ونصير

(قوله لا مخلوقة من ماء
 زناه) أي ولا فرق بين أن
 تكون المرنى بها مطاوعة
 أو غير مطاوعة ومواء
 تحقق أنها من مائه أم لا
 فلا تحرم عليه بل تحل له
 لأنها أجنبية عنه أفلا
 حرمة لاء الزنا بدليل
 انتفاء سائر أحكام النسب
 من ارث وغيره عنها اهـ مـ

المرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة من الرضيع إلى أصولهما وفعولهما
وحواشيهم ما نسبوا ورضاعا وإلى فروع الرضيع لا إلى أصوله وحواشيه ولو أقر
رجل وامراة قبل العقد أن بينهما أخوة رضاع وأمكن حرمتنا كحماوان
رجعاهن الاقرار أو بعده فهو باطل فيفرق بينهما وان أقر به فأنكرت صدق
في حقه ويفرق بينهما ما أقرت به دونه فان كان بعد ان عينته في الاذن للتزويج
أو مكنته من وطئه أياها لم يقبل قواها والا صدقت بيمينها ولا تسع دعوى نحو
أب محرمية بالرضاع بين الزوجين ويثبت الرضاع برجل وامراةين وبأربع
نسوة ولو فهن أم المرضعة ان شهدت بحسبة بلا سبق دعوى ككشادة أب
امراة وابنتها بطلانها كذلك وتقبل شهادة مرضعة مع غيرها لم تطلب أجرة
الرضاع وان ذكرت فعلها كأشهد اني أرضعتها وشرط شهادة الرضاع
ذكر وقت الرضاع وعدده وتفرق المرات ووصول اللبن إلى جوفه في كل رضعة
ويعرف بغيره نظرحلب وإيجار وازدراد أو بقرائن كامتصاص ثدي وحركة حلقه
بعد علمه انها ذات لبن والالم يحل له أن يشهد لان الأصل عدم اللبن ولا يكفي
في أداء الشهادة ذكره القرائن بل يعتمد عليها ويجزم بالشهادة ولو شهد به دون
النصاب أو وقع شك في تمام الرضعات أو الحواين أو وصول اللبن جوف الرضيع
لم يحرم النكاح لكن الورع الاجتناب وان لم يخبره الا واحدة نعم ان صدقتها
يلزم الاخذ بقواها ولا يثبت الاقرار بالرضاع الا برجلين عدلين (أو مصاهرة
فتحرم زوجة أصل) من أب أو جد لأب أو أم وان علام من نسب أو رضاع (وفصل)
من ابن وابنه وان سفل منه ما وأصل زوجة أي أمها انها نسب أو رضاع وان
علمت وان لم يدخل بها لالاية وحكمته ابتداء الزوج ~~بما~~ كالماتهما والخلوة لترتيب
أمر الزوجة فخرمت كسابقتها بنفس العقد لا يمكن من ذلك واعلم انه يعتبر في
زوجتي الاب والابن وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن ان يكون العقد صحيحا
(وكذا فصلها) أي الزوجة بنسب أو رضاع ولو بواسطة سواء بنت ابنها وبنت
ابنتها وان سفلت (ان دخل بها) بأن وطئها ولو في الدبر وان كان العقد فاسدا
وان لم يطأها لم تحرم بنتها بخلاف أمها ولا تحرم بنت زوج الام ولا أم زوجة الاب
والابن ومن وطئ امراة بملك أو شبهة منه كان وطئ بغا سدنكاح أو شراء أو بطن
زوجته حرم عليه أمهاتها وابنتاتها وحرمت على آباءه وأبنائه لان الوطء بملك المهرين

نازل بمنزلة عقد النكاح وبشبهة يثبت التسبب والعدة لاحتمال حملها منه سواء أوجد
 منها شبهة أيضا أم لا لكن يحرم على الواطئ بشبهة نظراً لموطوعة وبتنها ومسهما
 (فرع) لو اختلطت محرمة بنسوة غير محصورات بأن بعد مدتهن على الآحاد
 كالف امرأة نسكح من شاء منهن إلى أن تبقى واحدة على الأربع وإن قدر ولو
 بسهولة على متيقنة الحل أو محصورات كعشرين بل مائة لم ينكح منهن شيئاً نعم إن
 قطع بتميزها كسوداء اختلطت بمن لا سوداء فممن لم يحرم غيرها كما استظهره
 شيخنا (تبيينه) اعلم أنه يشترط أيضاً في المنكوحة كونها مسلمة أو كتابية
 خالصة ذميمة كانت أحرية فحل مع الكراهة نكاح الامراتلية بشرط أن لا يعلم
 دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة عيسى عليه السلام وإن علم دخوله فيه بعد
 التحريف ونكاح غيرها بشرط أن يعلم دخول أول آبائها فيه قبلها ولو بعد
 التحريف إن تجنب والمحرف ولو أسلم كتابي ونحوه كتابية دام نكاحه وإن كان قبل
 الدخول أو وثني ونحوه وثنية فتخافت قبل الدخول تنجزت الفرقة أو بعده وأسلمت
 في العدة دام نكاحه والافا فرقة من أسلامه ولو أسلمت وأمر على الكفر فإن
 دخل بها وأسلم في العدة دام النكاح والافا فرقة من أسلامها وحيت أدمن لا يضر
 مقارنة مفسده وزائل عند الإسلام فتقر على نكاح في عدة هي منقضية عند
 الإسلام وعلى غصب حربي لحريية أن اعتقه دونه نكاحاً كالغصب المطاوعة قاله
 شيخنا ونكاح الكفار صحيح على الصحيح ولا يصح نكاح الجنية كعكسه على ما عليه
 أكثر المتأخرين (و) شرط (في الزوج تعين) فزوجت بنتي أحد كما باطل
 ولو مع الإشارة (وعدم محرمة) كأخت أو عممة أو خالة (للخطوبة) بنسب
 أو رضاع (نحوه) أي الزوج ولو في العدة الرجعية لأن الرجعية كالزوجة
 بدليل التوارث فإن نسكح محرمين في عقد بطل فيه ما إذا مرجع أو في عقد بطل
 الثاني وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع يحرم
 تناكحهما إن فرضت أحدهما ذكراً أو بشرط أيضاً إن لا تكون نكحة أربع من
 الزوجات سوى الخطوبة ولو كان بعضهن في العدة الرجعية لأن الرجعية في حكم
 الزوجة فلونكح الحرة خمساً مرتباً بطل في الخامسة أو في عقد بطل في الجميع
 أو زاد العبد على الثنتين بطل كذلك إذا كانت المحرمة للخطوبة أو إحدى
 الزوجات الأربعة في العدة البائن فيصح نكاح محرماتها والخامسة لأن البائنة

(قوله لو اختلطت محرمة
 أي بنسب أو رضاع أو
 ماهرة أو محرمة بنسب
 آخر كل عان أو نوثن) قوله
 على الأربع) أي خلافاً
 لاسبكي وقال الرواني
 ورجحه أنه ينكح إلى أن
 يبقى عدد محصور فقط
 وعليه قول الخطيب
 والذي مال إليه حج هو ما
 جرى عليه مؤلفنا اهـ

اجنبية (و) شرط (في الشاهدين اهاية شهادة) تأتي شروطها في باب الشهادة وهي حرية كاملة وذكورة محقة وعدالة ومن لازمها الاسلام والتكليف وسمع ونطق وبصر لما يأتى ان الاقوال لا تثبت الا بالمعانة والسمع وفي الاصح وجه لانه اهل للشهادة في الجملة والاصح لا وان عرف الزوجين ومثله من بظلمة شديدة ومعرفة لسان المتعاقدين (وعدم تعينهما) او احدهما (للولاية) فلا يصح النكاح بحضرة عيدين او امرأتين او فاسقين او اعميين او اخرسين او اعميين او من لم يفهم لسان المتعاقدين ولا بحضرة متعين للولاية فلو وكل الاب والاخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح لانه ولي عاقد فلا يكون شاهدا ومن ثم لو شهد اخوان من ثلاثة وعقد الثالث بغير وكالة من احدهما صح والا فلا

(تنبيه) لا يشترط الاشهاد على اذن معتبرة الاذن لانه ليس ركنا للعقد بل هو شرط فيه فلم يجب الاشهاد عليه ان كان الولي غير حاكم وكذا ان كان حاكما على الاوجه ونقل في البحر عن الاصحاب انه يجوز اعتماده حتى ارسله الولي الى غيره ليزوج موليته اى ان وقع في قلبه صدق المخبر **(فرع)** لو زوجها ولها قبل بلوغ اذنها اليه صح على الاوجه ان كان الاذن سابقا على حالة التزويج لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكاف (وصح) النكاح (بمستورى عدالة) وهو ما من لم يعرف له ما مفسق كما نص عليه واعتمده جميع والظاهر انه وبطلان السر بتجربته على عدل واذ اتاب الفاسق لم ياتحق بالمستور ويسن استتابة المستور عند العقد ولو علم الحاكم فسق الشاهدين لزمه التفريق بين الزوجين ولو قبل الترافع اليه على الاوجه وبصح ايضا بابني الزوجين او عدوقهم ما وقد يصح كون الاب شاهدا ايضا كان تكون بنته قنة وظاهر كلام الحنابلة بل صريحه انه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود قال شيخنا وهو كذلك ان لم يظن وجوده فسد للعقد (وبان بطلانه) اى النكاح (بجملة فيه) اى في النكاح من بينة او علم حاكم (او باقرار الزوجين في حقهما بما يمنع صحته) اى النكاح كفسق الشاهد او الولي عند العقد والرق والصبي لهما وكوفوعه في العدة وخرج بنى حقهما حق الله تعالى كأن طلقها ثلاثا ثم اتفقا على فساد النكاح بشئ مما ذكر واراد انكاحا جديدا فلا يقبل اقرارهما بل لابد من محال لاثمة ولانه حق الله ولو اقاما عليه بينة لم تسمع اما بينة الحسبة فتسمع نعم محل عدم قبول اقرارهما في

(قوله بمستورى عدالة قيد)
خرج به مستورا الاسلام
والحرية بان لم تعرف
حالتهم ما منهم بالظن وان
كان يعمل كل اهل مسلمون
او احرار لسهولة
الوقوف على الباطن
فيهما وكذا البلوغ ونحوه
بما مر نعم ان بانام مسلمين
أرحرين أو بالغين مثلا بان
انعقاده كالوبان الخنثى
ذكر اهلهم ومثله ج

الظاهر ما في الباطن فالنظر لما في نفس الامر ولا يتبين البطلان باقرار الشاهدين
بما يمنع العجة فلا يؤثر في الابطال كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهما وان الحق
ليس لهما فلا يقبل قوله ما اذا اقرب الزوج دون الزوجة في فرق بينهما ما واخذة
له باقراره وعليه نصف المهران لم يدخل بها والا فلكه اذ لا يقبل قوله عليها في المهر
بخلاف ما اذا اقرب به دونه فيصدق هو يمينه لان العصمة بيده وهي تزيد رفعها
فلا نطال به بهران طلق قبل وطء وعليه ان وطئ الاقل من المسمى ومهر المثل
ولو اقرب بالاذن ثم ادعت انها انما اذنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد ودون في
الزوج ذلك صدقت يمينها فيما استظهره شيخنا (و) اذا اختلفا فادعت انها
محرمة بنحو رضاع وانكر (حلفت مدعية محرمية) وصدقت وبان بطلان
النكاح في فرق بينهما ان (لم ترضه) أي الزوج حال العقد ولا عقبه لا جبارها
او اذنها في غير مدين ولم ترض بعد العقد بنطق ولا تمكين لاحتمال ما تدعيه مع عدم
سبق مناقضة فهو كقوله اية - ادعاء فلان انخى من الرضاع فلا تزوج منه فان رضيت
ولم تعذر بنحو نسيان أو غلط لم تسمع دعواها (و) ان اعذرت سمعت دعواها
لاعذر ولكن (حلف) هو أي الزوج (راضية اعذرت) بنسيان أو غلط
(و) شرط (في الولي عدالة وحرية ونكاح) فلا ولاية لفاسق غير الامام الاعظم
لان الفسق نقص يفسد في الشهادة فيمنع الولاية كالرق هذا هو المذهب للخبر
الصحيح لان نكاح الابوي مرشده أي عدل وقال بعضهم انه يلي والذي اختاره
التنوير كابن الصلاح والسبكي ما افتى به الغزالي من بقاء الولاية لفاسق حيث
تتقبل لما كم فاسق ولوناب الفاسق توبة صحيحة تزوج حاله على ما عتمده شيخنا
كغيره لكن الذي قاله الشيخان انه لا يزوج الاباء والاستبراء واعتمده السبكي
ولا لرفيق كله أو بعضه لنقصه ولا لصبي ومجنون لنقصهما أيضا وان تقطع الجنون
تغلبا الزمان المقتضي لسلب العبارة فيزوج الا بعد زمانه فقط ولا تنتظر افاقة -
نعم ان قصر زمن الجنون كيوم في سنة انتظرت افاقة وكذا الجنون ذوالم
يشغله عن النظر بالمصلحة ومختل النظر بنحو هرم ومن به بعد الافاقة آثار خيل
توجب حدة في الخلق (وينقل ضد كل) من الفسق والرق والصبا والجنون (ولاية
لا بعد) لا لما كم ولو في باب الولاء حتى لو اعتق شخص أمة ومات عن ابن صغير واخ
كبير كانت الولاية للاخ لا لهماكم على المعتد ولا ولاية أيضا لانتى فلا تزوج

(قوله فلا ولاية لفاسق)
وأما الكافر الأصلي غير
الفاسق في دينه فبلى
الكافرة وان اختلف
دينهما سواء كان الزوج
مسلم أم ذميا وهي مجبرة
أو غير مجبرة له وله تعالى
والذين كفروا بعضهم
أو ايساء بعض لا المسلمة
اجماعا ولا المسلم الكافرة
الا لامام أو نائبه فانه
يزوج من لا ولي لها ومن
عضلها ولها به يوم
الولاية اه

امرأة نفسها ولو باذن من ولها ولا يثبت لها خلافا في حنيقة فيها ما يقبل اقرار
مكافئة بمصدقها وان كذبها وانها لان النكاح حق الزوجين فيثبت بتصدقها
(وهو) أي الولي (أب) من عدمه حسا أو شرعا (أبوه) وان هلا (فيزوجان) أي
الأب والجد حيث لا عداوة ظاهرة (بكر أو ثيبا بلاوط) لمن زالت بكارتها بنحو
اصبع (بغير اذنها) فلا يشترط الاذن منها بالغة كانت أو غير بالغة لسكما لشفقته
ولغير الدار قطنى الثيب أحق بنفسها من ولها والبكر يزوجهما أبوها (الكف)
موسر بمهر المتسل فان زوجها المجبر أي الأب أو الجد لغير كف لم يصح النكاح
وكذا ان زوجها الغير موسر بالمهر على ما عتده الشبان لكن الذي اختاره
جمع محققون الصحة في الثانية واعتمده شيخنا ابن زياد ويشترط لجواز مباشرة
لذلك لا يصحته ~~كونه~~ بمهر المتسل الحال من نقد البلد فان انتفيا صبح بمهر
المثل من نقد البلد ~~فرع~~ لو أقر مجبر بالنكاح لكف قبل اقراره وان
انكرته لان من ملك الانشاء ملك الاقرار بخلاف غيره (لا) يزوجان (ثيبا بلاوط)
ولوزنا وان كانت ثيبا بتم ابقواها ان حلفت (الا باذنها نطقا) للغير السابق (بالغة)
فلا تزوج الثيب الصغيرة العاقلة الحرة حتى تبلغ لعدم اعتبار اذنها خلافا في
حنيقة رضي الله عنه (وتصدق) المرأة البالغة (في) دعوى (بكارة بلا عيني وفي
ثبوت قبل عقد) عليها (ييمينها) وان لم تزوج ولم تذكر سببا فلا تسأل عن السبب
الذي صارت به ثيبا وخرج بقولي قبل عقد دعوها بالثبوت بعد أن يزوجهما الأب
بغير اذنها بظنه بكرا فلا تصدق هي الساقية تصديقها من ابطال النكاح مع ان
الاصل بقاء البكارة بل لو شهدت أربع نسوة بشيورها عند العقد لم يبطل لاحتمال
ازالتها بنحو اصبع أو خلعت بدونها وفي فتاوى السكما لرد ادبيحوز للاب تزويج
صغيرة أخبرته ان الزوج الذي طلقها لم يطأها أي اذا غلب على ظنه صدق قولها
وان طأها الزوج أياما ولا ينتظر بلوغها للتزويج (ثم) بعد الاصل (عصبتها
وهو) من على حاشية النسب فيقدم (اخ لا يوين فأخ لاب فينوهما) كذلك
فيقدم بنو الاخوة لا يوين ثم بنو الاخوة لاب (ب) بعد ابن الاخ (عم) لا يوين ثم
لاب ثم بنوه ~~ما~~ كذلك ثم عم الاب ثم بنوه كذلك وهكذا (ثم) بعد ذلك عصبة
النسب من كان عصبة بولاء ~~كترتيب~~ ترتيب اربهم فيقدم (معتق فعصباته) ثم معتق
المعتق ثم عصباته وهكذا (فيزوجون) أي الاولياء المذكورون على ترتيب ولايتهم

(بالغة) لا صغيرة خلافاً لابي حنيفة (بإذن ثيب بوطاً نطقاً بالخبر الدار قطنى
السابق ويجوز الاذن منها بلفظ الوكالة كوكلتك في تزويجي ورضيت بمن
رضاه أبى أو أمى أو بما يفعله أبى لا بما تفعله أمى لأنها لا تعقد ولا إن رضى أبى
أو أمى للتعلق ورضيت فلا نازوجاً أو رضيت أن أزوج وكذا إذا أذنت له أن يعقدلى
وإن لم تذكر نسكاً على ما بحث ولو قيل لها ما رضيت بالتزويج فمما الترضيت كفى
(وصمت بكراً) ولو عتيقة (استؤذنت) فى كفء وغيره وإن بكت لكن من غير
صياح أو ضرب خد نظير البكر تستأمر واذن أسكوتهما وخرج بشيب بوطاً من الرألة
البكارة بنحو أصبع فكدها حكم البكر فى الاكتفاء بالسكوت بعد الاستئذان
ويندب للاب والجد استئذان البكر البالغة تطيباً لمخاطبتها أما الصغيرة فلا اذن
أما وبحث فيه فى المميزة وغيرهما الأشهاد على الاذن **(فرع)** لو أعتق
جماعة أمة اشترط رضا كلهم فيكون واحد منهم أو من غيرهم ولو أراد أحدهم
أن يتزوجها زوجها الباقيون مع القاضي فإن مات جميعهم كفى رضا كل واحد من
هصبة كل واحد ولو اجتمع عدد من هصبات المعتق فى درجة جاز أن يزوجهما
أحدهم برضاها وإن لم يرض الباقيون (ثم) بعد فقد هصبة النسب والولاء (قاض)
أونائبه أقوله صلى الله عليه وسلم السلطان أولى من لولى أهله والمراد من له ولاية من
الامام والقضاة ونوابهم (فيزوج) أى القاضي (بكفء) لا بغيره (بالغة) كائنة
فى محل ولايته حالة العقد ولو مجتازة به وإن كان اذنها له وهى خارجة عما إذا كانت
خارجة عن محل ولايته حالته فلا يزوجهما وإن أذنت له قبل خروجها منه أو كان
هو فيه لأن الولاية علمها لا تتعلق بالمخاطب وخارج بالبالغة البتة فلا يزوجهما
القاضى ولو حنيفاً لم يأذن له سلطان حنفى فيه وتصدق المرأة فى دعوى البلوغ
بمحض أوامرها بملايين إذا يعرف الامنألا فى دعوى البلوغ بالسن الابينة خبره
تذكر عدد السنين (عدم وليها) الخاص بنسب أو ولاء (أو غاب) أى أقرب
أولبائها (مرحلتين) وأيسر له وكيل حاضر فى التزويج وتصدق المرأة فى دعوى
هبة الولي وخلوها من النكاح والعدة ولم تقم بينة بذلك ويسن طلب بينة بذلك منها
فتجلبفها ولو تزوجهما الغيبة الولي فبان أنه قريب من بلد العقد وقت النكاح لم
يحد أن ثبت قربه فلا يقدح فى صحة النكاح مجرد قوله كنت قريباً من البلد بل
من بينة على الوجه خلافاً لما نقله الزركشى والشيخ زكريا عن فتاوى البغوى

(قوله ولفـ برهما) أى
الاب والجد أى ويندب
لغيرهما الأشهاد على
الاذن المعتبر ولا يشترط
ذلك لصحة النكاح (قوله
مع القاضي) أما الباقيون
فعن أنفسهم وأما القاضي
فعن المزوج إذ ليس له أن
يزوج نفسه بنفسه فليس
له أن يتولى الطرفين

(أو) غاب إلى دونهم السكن (تعذر وصول إليه) أي إلى الولي (الخوف) في الطريق من القتل أو الضرب أو أخذ المال (أو فقد) أي الولي بأن لم يعرف مكانه ولا موته ولا حياته بعد غيبة أو حضور فقال أو انكسار سفينة أو أسرع وهذا إن لم يحكم بموته والازوجها لا بعد (أو عضل) الولي ولو مجبراً أي منع (مكافئة) أي بالغة عاقلة (دعت إلى) تزويجها من (كفء) ولو بدون مهر من قبل من تزويجها به (فروع) لا يزوج القاضى إن عضل مجبر من تزويجها بكفء معينة وقد عين هو كفء آخر غير معينة وإن كان معينة دون معينة كفافة ولا يزوج غير المجبر ولو أباً أو جداً إن كانت ثيباً لا آمن عيقتة والا كان حاضراً ولو ثبت تواري الولي أو تعززه زوجها الحاكم وكذا يزوج القاضى إذا أحرم الولي أو أراد نكاحها كابن عم فقده من يساويه في الدرجة ومعتق فلا يزوج إلا بعد في الصور المذكورة لبقاء الأقرب على ولايته وانما يزوج للقاضى أو طفله إذا أراد نكاح من ليس أهلاً أو قاض آخر يعمل ولايته أي إذا كانت المرأة في حمله أو نائب القاضى الذي يتزوج هو أو طفله (ثم) إن لم يوجد ولي ممن مرفق زوجها (محكم عدل) حر واته مع خاطبها امرها بالزوجهما منه وإن لم يكن مجتهداً إذا لم يكن ثم قاض ولو غير أهل ولا يشترط كون المحكم مجتهداً قال شيخنا نعم إن كان الحاكم لا يزوج إلا بدراهم كما حدث الآن فيجبه أن لها أن تولى عدلاً مع وجوده وإن سلمنا أنه لا ينعزل بذلك بأن علم موليه ذلك منه حال التولية انتهى ولو وطئ في نكاح بلا ولي كأن تزوجت نفسها ولم يحكم حاكم بصحة ولا يبطل لاندلزمه مهر المثل دون المسمى لفساد النكاح ويعز به معتقد تخريمه ويسقط عنه الحد (و) يجوز (لقاض تزويج من قالت أختلية عن نكاح وعدة) أو طلقني زوجي واعتدت (مالم يعرف لها زوجاً) معينة (والا) أي وإن عرف لها زوجاً باسمه أو شخصه أو عينته (شروط) في صحة تزويج الحاكم إهادون الولي الخاص (اثبات إفراقه) بنحو طلاق أو موت سواء أظلم حاضر وانما فرقوا بين المعين وغيره مع أن المدار العلم بسبق الزوجية أو بعده حتى يعمل بالأصل في كل منهما إلا أن القاضى لما تعين الزوج عنده باسمه أو شخصه تأكد له الاحتياط والعمل بأصل بقاء الزوجية فاشترط الثبوت ولا نعم المأذ كرت معينة باسم العلم كأنها ادعت عليه بل صرحوا بانها دوى عليه فلا بد من اثبات ذلك بخلاف ما إذا عرف مطلق الزوجية من غير تعيين بما ذكرنا كتنفى بانخبارها بالخلو

(قوله معتقد تخريمه) أما من لا يعتقد تخريمه كخفي أو ملة كخفي فلا يعز به وهذا هو المعتد خلافاً لما أسلفناه من ابن الصلاح المبنى على الضعيف (قوله طلب فاعل يسن) (قوله اثبات ذلك) اسم الإشارة عائد على الطلاق

عن الموانع لقول الاصحاب ان العبرة في العقد بقول اربابها واما الولي الخاص
فزوجها ان صدقها وان عرف زوجها الاول من غير اثبات طلاق ولا يمين لكن
يسن له كقاضي لم يعرف زوجها طلب اثبات ذلك و فرق بين القاضي والولي حيث
فصل بين المعين وغيره في ذلك دون هذا لان القاضي يجب عليه الاحتياط اكثر من
الولي (و) يجوز (للمجبر) وهو الاب والجد في البكر (توكيل) معين صحيح تزوجه
(في تزويج مواليته بغير اذنها) وان لم يعين المجبر الزوج في توكيله (وعلى وكيل)
ان لم يعين الولي الزوج (رعاية حظ) واحتياط في امرها فان زوجها بغير كفء
أو بكفء وقد خطبها أو كفأ منه لم يصح التزويج لمخالفتها الاحتياط الواجب
عليه (و) يجوز التوكيل (لغيره) أي غير المجبر بأن لم يكن أباً ولا جداً في البكر أو
كانت مواليته ثيباً فليوكل (بعد اذن) حصل منها (له فيه) أي التزويج ان لم
تنه عن التوكيل واذا عينت لولي رجلاً فلا يعينه للوكيل والا لم يصح تزويجه ولو
لم يعينه لان الاذن المطلق مع ان المطلوب معين فاسد وخرج بقولي بعد اذنها
للولي في التزويج مالم يملكه قبل اذنها له فيه فلا يصح التوكيل ولا النكاح نعم لو وكل
قبل ان يعلم اذنها له طائفاً جواز التوكيل قبل الاذن فزوجها الوكيل صح ان تبين أنها
كانت أذنت قبل التوكيل لان العبرة في العقد بما في نفس الامر لا بما في ظن
المكاف والافلا **﴿فروع﴾** لو زوج القاضي امرأة قبل ثبوت توكيله بل بخبر
عدل نفذ وصح لكنه غـير جائز لانه تعالى عقد افساد في الظاهر كما قاله بعض
أصحابنا ولو باغت الولي امرأة اذن مواليته فيه فصدقها او وكل القاضي فزوجها
صح التوكيل والتزويج ولو قالت امرأة لو ايسر اذنت لك في تزويجي لمن اراد تزويجي
الآن وبعد طلاق وانقضاء عدتي صح تزويجهم هذا الاذن ثانياً ولو وكل الولي
أجنبياً بهذه الصفة صح تزويجه ثانياً أيضاً لانه وان لم يملكه حال الاذن لكنه
تابع اسامته حال الاذن كما أفتى به الطيب الناشري وأقره بعض أصحابنا ولو أمر
القاضي رجلاً بتزويج من لولي لها قبل استئذانها فيه فزوجها باذنها جاز بناءً
على الاصحاب استنابته في شغل معين استخلاف لا توكيل **﴿فروع﴾** لو استخلف
القاضي فقهاً في تزويج امرأة لم يكف الكتاب فقط بل يشترط اللفظ عليه منه
وليس لاكتوب اليه الاعتماد على الخط هذا ما في أصل الروضة وتضعيف البلقيني
له مردود بتصریحهم بأن الكتاب وحده لا تفيد في الاستخلاف بل لا بد

من اشهاد شاهدين على ذلك قاله شيخنا في شرحه الكبير (و) يجوز (لزوج وكيل
 في قبوله) أي النكاح فيقول وكيل الولي للزوج زوجته فلانة بنت فلان بن
 فلان ثم يقول موكل أو وكالة عنه ان جهل الزوج أو الشاهدان وكالاته والالم
 يشترط ذلك وان حصل العلم باخبار الوكيل ويقول الولي لو وكيل الزوج زوجته
 بنتي فلان بن فلان فيقول وكيله كما يقول ولي العبد حين يقبل النكاح له قبلت
 نكاحها له فان ترك لفظه له فهم الم يصح النكاح وان نوى الموكل أو الطفل كالموكل
 زوجته بدل فلان لعدم التوافق فان ترك لفظه له في هذه انعقد للوكيل وان نوى
 موكله * (فروع) من قال أنا وكيل في تزويج فلانة فلن صدقه قبول النكاح
 منه و يجوز ان أخبره عدل بطلاق فلان أو موته أو توكيله ان يعمل به بالنسبة لما
 يتعلق بنفسه وكذا خطه الموثوق به وأما بالنسبة لحق الغير أو لما يتعلق بالحماكم فلا
 يجوز اعتماده عدل ولا خط قاض من كل ماليس بحجة شرعية * (فروع) زوج عتيقة
 امرأة حية) عدم ولي عتيقتها نسبا (وايها) أي المعتقة تبعها لولايتها علمها
 في زوجها أبو المعتقة ثم جدها بترتيب الاولياء ولا يزوجه ابن المعتقة مادامت حية
 (بأذن عتيقة) ولولم ترض المعتقة اذ لا ولاية لها فاذا ماتت المعتقة زوجها البتة (و)
 يزوجه (أمة) امرأة (بالغة) رشيدة (وايها) أي ولي السيدة (بأذن واحد) لها
 لانها المالكة لها فلا يعتبر اذن الامه لان لسيدها اجبارها على النكاح ويشترط
 ان يكون اذن السيدة نطقا وان كانت بكرا (و) يزوجه (أمة صغيرة بكرا وصغيرا
 أب) فانوه (لغبطة) وجدت كتحصيل مهر أو نفقة (لا يزوجهما) لانقطاع كسبه
 عنهما خلافا لما لك ان ظهرت مصلحة ولا أمة ثيب صغيرة لانه لا يلي نكاح مالكتها
 ولا يجوز للقاضي أن يزوجه أمة الغائب وان احتاجت الى النكاح وتضررت
 بعدم النفقة نعم ان رأى القاضي بيعها لان الحظ فيه للغائب من الاتفاق علمها
 باعها (و) يزوجه (سيدا) بالملك ولو فاسقا (أمة) المملوكة كلها لا المشتركة ولو
 باعتهام بينه وبين جماعة أخرى بغير رضا جميعهم (ولو) بكرا (صغيرة) أو ثيبا غير
 بالغة أو كبيرة بلا اذن منها لان النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وله
 اجبارها عليه لكان لا يزوجه الغير كف عيب مثبت للخيار أو فسق أو حرفة دنيسة
 الا برضاها له وله تزويجها برفيق ودنيء نسب لعدم النسب لها وللمالك ان يكتب لاسيده
 تزويج أمة ان اذن له سيده فيه ولو طلبت الامه تزويجها لم يلزم السيد لانه ينقص

قوله من اشهاد شاهدين
 الى ذلك) أي على
 لا اختلاف (قوله فيهما
 في المورثين السابقين
 قوله مادامت حية) قيد
 خرج به ما اذا ماتت
 المعتقة فزوج عتيقتها
 بها لا تنقل الولاية اليه
 هو اقرب مصداق
 العتيق

قيمتها قال شيخنا زوج الحاكم أمة كافر أسلمت باذنه والموقوفة باذن الموقوف عليهم
 أي ان انحصروا والالم تزوج فيما يظهر (ولا ينكح عبد) ولو مكاتباً (الاباذن
 سيده) ولو كان السيد أثنى سواء أطلق الاذن أم قيد بامرأة معينة أو قبيلة فبذلك
 بحسب اذنه ولا يعدل عما اذن له فيه مراعاة لحقه فان عدل عنه لم يصح النكاح
 ولو نكح العبد بلا اذن سيده بطل النكاح ويفرق بينهما خلافاً للمالك فان وطئ فلا
 شيء عليه لرشيدة مختارة أما السفينة والصغيرة فيلزم فيه ما مهر المثل ولا يجوز
 للعبد ولو مأذوناً في التجارة أو مكاتباً أن يتسرى وان جازله النكاح بالاذن لان
 المأذون له لا يملك واذا عرف الملك في المكاتب ولو طلب العبد النكاح لا يجب على
 السيد اجابته ولو مكاتباً ولا يصح مدعي عتق من عبد أو أمة الا بالبيعة المعتمدة
 الآتي بها في باب الشهادة وصدق مدعي حرية اصالة يمين مالم يبق اقرار برق
 أو لم يثبت لان الاصل الحرية

﴿فصل في الكفاءة﴾

وهي معتبرة في النكاح لا لصحته بل لانها حق للمرأة والولي فله ما اسقاطها
 (لا يكافئ حرة) أصلية أو عتيقة ولا من لم يمسها الرق أو آباءها أو الاقرب اليها منهم
 غيرها بأن لا يكون مثلاً في ذلك ولا أثر لمس الرق في الامهات (ولا عتيقة) وبنية
 غيرها من فاسق ومبتدع فالفاسق كفء للفاسقة أي ان استوى فقههما (و) لا
 (بنية) من عربية وقرشية وهاشمية أو مطلوبة غيرها يعني لا يكافئ عربية أباً
 غيرها من العجم وان كانت امه عربية ولا قرشية غيرها من بقية العرب ولا هاشمية
 أو مطلوبة غيرها من بقية قریش وصح * نحن وبنو المطلب شيء واحد فهم ما
 متكافئان ولا يكافئ من أسلم بنفسه من اهل آب أو أكثر في الاسلام ومن له أبوان
 من اهل ثلاثة آباء في نفسه على ما مر جوابه لكن - كي القاضي أبو الطيب وغيره فيه
 وجهان هما كفؤان واختاره الرواني وجرمه صاحب العباب (و) لا (سلمية) من
 حرف دنيئة) وهي مادلات ملاسته على انحطاط المروءة غيرها فلا يكافئ من هو أو
 أبوه حجام أو كناس أو راع بنت خياط ولا هو بنت تاجر أو من يحجب البضائع من
 مبرقعيه بجنس أو براز هو بائع البرز ولا هو ما بنت عالم أو قاض عدل قال الرواني
 وهو به الاذرعى ولا يكافئ عامة جاهل خـ لا فالاروضة والاصح ان اليسار لا يعتبر
 الكفاءة لان المال ظل زائل ولا يفخر به اهل المروآت والبصائر (و) لا سلمية

(قوله في الكفاءة) هي
 لغة المساواة في نحو الرتبة
 (قوله من فاسق) أي
 فوجود الفسق فيه أو في
 احد آباءه مانع للكفاءة
 مالم تكن هي مثله أو أكثر
 منه (قوله ولو متقطعا)
 تبع في هذا التعميم شيخه
 حج قال من يستثنى من
 التقطع كما قاله المتولي
 الخفيف الذي يطرأ
 في بعض الازمان اه قال
 ع ش أي كيوم في سنة اه

حالة العقد (من عيب) مثبت لخيار (نكاح) لجاهل به حالته (كجنون) ولو تم تقطعا
وان قل وهو مرض يزول به الشعور من القلب (وجذام) مستحكم وهي علة يحمر
منها العضو ثم يسود ثم يتقطع (وبرص) مستحكم وهو يياض شديد يذهب دموية
الجلد وان قلا وعلامة الاستحكام في الاول اسوداد العضو وفي الثاني عدم احمراره
عند عصره (غير) ممن به عيب منها لان النفس تعاف صفة من به ذلك ولو كان بها
عيب أيضا فلا كفاءة وان اتفقا أو كان ما هما أقبح أما العيوب التي لا تثبت الخيار
فلا تؤثر كالعوى وقطع الطرف وتشوه الصورة خلافا لجمع متقدمين (تنمة) ومن
عيوب النكاح رتق وقرن فيها واجب وعنة فيه فلا كل من الزوجين الخيار فورا
في فسخ النكاح بما وجد من العيوب المذكورة في الآخر بشرط أن يكون بحضور
الحاكم وليس منها استحاضة وبخروصنان وقروح سيالة وضيق منفذ ويجوز
لكل من الزوجين خيار بخلاف شرط وقع في العقد لا قبله كأن شرط في أحد
الزوجين حرية أو نسب أو جمال أو يسار أو بكرة أو شباب أو سلامة من عيوب
كزواجتك بشرط أنها بكر أو حرة مثلا فان بان أدنى مما شرط فله فسخ ولو بلا قاض
ولو شرطت بكرة فوجدت ثيبا وادعت ذهابها عنده فأنكر صدقت بيمينها بالدفع
الفسخ أو ادعت افتضاها فأنكر فاقول قولها يمينها بالدفع الفسخ أيضا لكن
يصدق هو يمينه لتبطل المهران طلق قبل الدخول (ولا يقابل بعضها) أي بعض
خصال الكفاءة (ببعض) من تلك الخصال فلا تزوج حرة بحرية برفيق عربي
ولا حرة فاسقة بعبد عفيف قال المتولي وليس من الحرف الدينية خبازة ولو اطرده
عرف ببلد بتفضيل بعض الحرف الدينية التي نصوا عليها لم يعتبرو يعتبر عرف ببلدها
فيمالم ينصوا فيه وليس للاب تزويج ابنه الصغيرة لأنه مأمون العنت (وزوجها
بغير كفء ولي) بنسب أو ولاء (لا قاض برضا كل) منها ومن ولها أو أوليائها
المستوين الكماين لزال المانع برضاها أما القاضى فلا يصح له تزويجها الغير
كفء وان رضيت به على المعتمد ان كان لها ولي غائب أو مفقود لانه كالتائب عنه
فلا يترك الحظ له ويبحث جمع متأخرون أنهم لو لم تجدد كفؤا وخافت الفتنة لزم
القاضى اجابته بالضرورة قال شيخنا وهو متجه - ذكر كما من ليس لها ولي أصلا
فتزويجها القاضى لغير كفء بطاها التزويج منه صحيح على المختار خلافا للشيخين
❦ فرع ❦ لو زوجت من غير كفء بالاجبار أو بالاذن المطلق عن التقييد بكفء

(قوله ويعتبر عرف ببلدها
الح) أي ببلد الزوجة لا ببلد
العقد لان المدار على عاها
به وعدمه وذلك انما
يعرف بالنسبة لعرف
بلدها أي التي هي بها
حالة العقد كما في حج

أو بغيره لم يصح التزويج لعدم رضاها به فإن أذنت في تزويجها بمن ظننته كفؤاً فإن
 خلافة مع النكاح ولا خيار لها التمسيرها بترك البحث نعم له الخيار إن بان معيباً
 أو رقيقاً وهي حرة ﴿تمة﴾ يجوز للزوج كل تمتع منها بما سوى حلقة دبرها ولو
 بمص بظرها أو استمناؤه لا يدها لا يده وإن خاف الزنا خلاً فلا حد ولا افتضاض
 بالصبي وسن ملاءمة الزوجة أينا ساوياً لا يخلطها عن الجماع كل أربع ليال
 مرة بلا عذر وإن يتحرى بالجماع رقت السجود وأن يمهل لتنزل إذا تقدم أنزاله وأن
 يجامعها عند القدوم من سفره وأن يطيب باللغشيان وإن يقول كل ولومع اليأس
 عن الولد بسم الله الله - ثم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقته ساوياً ما في
 فراش واحد والتقوى له بأدوية مباحة بقصد صالح كعفة ونسل أذهو وسيلة المحبوب
 فليكن محبوباً فيما يظهر قاله شيخناو يحرم عليها من استمتاع جائز ويكرهها
 أن تصف لزوجها أو غيره امرأة أخرى لغير حاجة وله الوطء في زمن يعلم دخول
 وقت الحج كتوبة فيه وخروج وجه قبل وجود الماء وإنه لا تغتسل عقبه وتفتت
 الصلاة

﴿فصل في نكاح الأمة﴾

(حرم الحر) ولو عقيماً أو آيساً من الولد (نكاح أمة) لغيره ولو بمبعضة (ال) بثلاثة
 شروط أحدها (بعجز عن تصالح تمتع) ولو أمة أو رجعية لأنها في حكم الزوجية ما لم
 تنقض عدتها بدليل التوارث بأن لا يكون تحتها شيء من ذلك ولا قادر على نكاح حرة
 لعدمها أو فقره أو التسري بعدم أمة في ملكه أو ثمن شرائها ولو وجد من يقرض
 أو يهب مالا أو جارية لم يلزمه القبول بل يحل مع ذلك نكاح الأمة لا لمن له ولد مويراً ما
 إذا كان تحتها صغيرة لا تحتل الوطء أو هرمة أو مجنونة أو مجزومة أو برصاء أو رتقاء
 أو قرناء فتحل الأمة وكذا إن كان تحتها زانية على ما أفتى به غير واحد ولو قدر على غائبة
 في مكان قريب لم يشق قصدها وأمكن انتقالها إلى بلد لم تحل الأمة أماً لو كان تحتها
 غائبة في مكان بعيد عن بلده ولحقه مشقة ظاهرة بأن ينسب متحملاً لها في طلب
 الزوجة إلى مجاوزة الحد في قصدها أو يخاف الزنا مدة قصدها فهي كالعدم كالتى
 لا يمكن انتقالها إلى وطنه لمشقة الغربة له (و) ثانياً (بخوفه زناً) بغلبة شهوة وضعف
 تقوى فتحل للأمة فإن ضعفت شهوته وله تقوى أو مروءة أو حياء يستتبع مع الزنا
 أو قويت شهوته وتقوى لم تحل له الأمة لأنه لا يخاف الزنا ولو خاف الزنا من أمة

(قوله بظرها بالباء الهنة
 التى تقطعها الخاتنة من
 فرج المرأة عند الختان
 كفى مـ)

بغيرها القوة مبله اليه الم تحل له كما صرحوا به والشرط الثالث أن تكون الامة مسلمة
يمكن وطؤها فلا تحل له الامة الكناينة وعند أبي حنيفة رضي الله عنه يجوز للحر
نكاح امة غيبه ان لم يكن تحت حرة (فروع) لو نكح الحر الامة بشروطه ثم أيسر
أو نكح الحر لم ينسخ نكاح الامة وولد الامة من نكاح او غيره ~~كزنا~~ او شبهة بأن
نكحه او هو وميرقن لما نكحه او لو غروا واحد بغير امة وتزوجها فاولادها
الحاملون منه احرار ما لم يعلم برقة او ان كان عبدا ويلزمه قيمته يوم الولادة (وحل
المسلم) حر (وطء) امة (الكتابية) لا الوثنية والمجوسية (تتمة) لا يضمن سيد باذنه
في نكاح عبده مهر او لا مؤنة وان شرط في اذنه ضمان بل يكونان في كسبه وفي مال
تجارة اذن له فيها ثم ان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا فهم في ذمته فقط كزائد على
مقدار له ومهر وجب بوطء في نكاح فاسد لم يأذن فيه سيده ولا يثبت مهره - ~~را~~ لا
يتزوج امة لغيره وان سماه وقبل يجب ثم يسقط

✽ فصل في الصداق ✽

وهو ما وجب به نكاح او وطء وسمى بذلك لاشعاره بصداق رغبة باذنه في النكاح
الذي هو الاصل في ايجابه ويقال له ايضا مهر وقيل الصداق ما وجب بتسمية
في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك (سن) ولو في تزويج امة بعبده (ذكر صداق
في عقد) وكونه من فضة لا اتباع فيه او عدم زيادة على خمسمائة درهم اصدقة بناته
صلى الله عليه وسلم او نقصان عن عشرة دراهم خالصة وكره اخلاؤه عن ذكره
وقد يجب لعارض كأن كانت المرأة غير جائرة التصرف (وما صح) كونه (ثمان ص)
كونه (صداقا) وان قل اهمة كونه عوضا فان عقد بمال ايتمول كنواة وحصة
وقع باذنه وان ترك حدة دقذ فسدت التسمية لخروجه عن العوضية (واها)
كولي ناقصة بصغرا و جنون وسيد امة (حبس نفسها التقبض غير مؤجل) من المهر
المعين او الحال سواء كان بعضه ام كله املو كان مؤجلا فلا حبس لها وان حل قبل
تسليمها لنفسها هاله ويسقط حق الحبس بوطئه اياها طائفة كاملة فالخيرها الحبس
بعد الكمال الا ان يسلمها الولي بمصلحة وتمهل وجوب النكاح وتنظف بالطالب منها أو من
وامها ما يراه قاض من ثلاثة ايام فأقل لا لا تقطاع حبس ونفاس نعم لو خشيت انه
يطؤها سلمت نفسيها واعلمها الامتناع فان علمت ان امتناعها لا يفيد واقتضت القرائن
بالقطع بأبه يطؤها لم يبعد ان اها بل علمها الامتناع حينئذ على ما قاله شيخنا (ولو

(قوله في ذمته) اي
يطالب به ما بعد المتفق
واليسار لو جوبها برضا
مستحقها وفي قول على
السيد لان الاذن ان
هذا حاله التزام للمؤن
وللا سيد المسافرة به ان
تسكن بالمهر والنفقة
و يفوت الاستمتاع عليه
لما كره الرقبة وتقديم حقه
(قوله ذكر صداق) اي
في باب العقد فلا اعتبار
بالتوافق قبله او بعده
في استحباب او التزام
حتى لو خالف المسمى فيه
المتفق عليه قبله او بعده
كان المعتبر ما في صلب
العقد

أنكح) الولي (صغيرة) او مجنونة (او رشيدة بكر بلا اذن بدون مهر مثل او عينت له قدر انقص منه) او اطلقت الاذن ولم تنه مرض لمهر فنقص عن مهر مثل (صح) النكاح على الاصح (بمهر مثل) لفساد المسمى كما اذا قبل النكاح اطفله بفوق مهر مثل من ماله ولو ذكر واهرا سراوا اكثر منه جهر الزهراء مائة مائة اعتبارا بالعدد واذا عقد سرايا ألف ثم اعيد جهر اياها فنحن لا نلزم ألف (وفي وطء نكاح) او شراء (فاسد) كافي وطء شبهة يجب (مهر مثل) لاستيفائه منفعة البضع ولا يثبت بدبته عدد الوطء ان اتحدت الشبهة (وبتقرر كاه) اي كل الصداق (بموت) لاحدهما ولو قبل الوطء لاجماع الصحابة على ذلك (او وطء) اي بغية المشقة وان بقيت البكارة (ويسقط) اي كاه (بفراق) وقع منها (قبله) اي قبل وطء (كنسخها) بيمينه ارباعا - اربعة وكردتها او بيمينها كنسخها بيمينها (ويتشطر) المهر اى يجب نصفه فقط (بطلاق) ولو اختارها كان فوض الطلاق اليها فطلقت نفسها او علقه بقولها ففعلت او فترقت بالخام وبانفساخ نكاح برزته وحده (قبله) اي الوطء (ومدق نافي وطء) من الزوجين بيمينته لان الاصل عدمه الا اذا نكحها بشرط البكارة ثم قال وجدتها ثيبا ولم أطأها فقالت بل زالت بوطئك فتصدق بيمينها بالدفع الفسخ ويصدق هو انشطيره ان طلق قبل وطء (واذا احتملما) اي الزوجان (في قدره) اي المهر المسمى وكان ما يدعيه الزوج أقل (أو) في (صفته) من شيوخ جنس كدنانير وحلول وقد راجل وصحة وضدها (ولا يثبت) لاحدهما او تعارضت بينهما ما (نخالفا) كافي البيوع (ثم) بعد التحالف (بفسخ المسمى ويجب مهر المثل) وان زاد على ما ذكروه الزوجة وهو ما يرغب به عادة في مثلها انسابا وصفة من نساء عصابات فتقدم اخت لا يوين فلا يثبت أخ فعمه كذلك فان جهل مهرهن فيعتبر مهر رحمها كحدة وخالة قال الماوردي والرويانى تقدم الام مالاخت للام فالجدات فالخاله فبنت الاخت اي للام فبنت الخالة ولو اجتمع أم أب وأم أم فالذي يتجه اليه - متواوهم فان تعذر اعترفت بمثلها في الشبهة من الاجنبيات ويهتبر مع ذلك ما يختلف به غرض كسرو يسارو بكارة وجمال وفصاحة فان اختصت عنهن بفضل أو نقص زيد عليه أو نقص منه لائق بالجمال بحسب ما يراه قاض ولو ساحت واحدة لم يجب موافقتها (وليس لولي عفوعن مهر) لموايته كسائر ديونها وحقه واهلها ووجدهت من خط العلامة الطنبدارى أن الحيلة في

(قوله واذا اختلفا أى الزوجان في قدره الخ) قد عقد صاحب المهر ما جاز هذا المبحث فصلا (قوله أى المهر المسمى) انما قيد به بالمسمى لئلا يخرج ماله وجب مهر مثل لنحو فساد تسمية ولم يعرف اهما مهر مثل فاختلفا فيه فيصدق الزوج بيمينته لانه غارم (قوله ولو دفع لخطوبته الخ) مفعول دفع محذوف أى مالا أو شيئا

برأية الزوج عن المهر حيث كانت المرأة صغيرة أو مجنوننة أو سفهة أن يقول الولي
مثلا طلق موأيتي على خمسة مائة درهم مثلا على فيطلق ثم يقول الزوج أحلت عليك
موأيتك بالصداق الذي أها على فيقول الولي قبلات فيبرأ الزوج حينئذ من الصداق
انتهى ويصح التبرع بالمهر من مكافئة بل لفظ الأبراء والعفو والاستقاط والاحلال
والتحليل والاباحة والهبه وان لم يحتمل قبول **مهمات** لو خطب امرأة
ثم أرسل أو دفع باللفظ اليها ما قبل العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض
منها أو منه رجوع بما وصلها منه كما مر به جمع محققون ولو أعطاهما مالا ففالت
هدية وقال صدق صدق يمينه وان كان من غير جنسه ولو دفع لخطوبته
وقال جعلته من الصداق الذي سيجب بالعقد أو من الكسوة التي ستجب بالعقد
والتمكين وقالت بل هي هدية فالذي يتجه تصديقها اذ لا قرينة هنا على صدقه في
فصده ولو طلق في مسئلتنا بعد العقد لم يرجع بشئ كما رجحه الأذرعى خلافا للبعوى
لأنه إنما أعطى لأجل العقد وقد وجد **تتمة** تجب عليه لزوجة موطوءة
ولو أمة متعة بفراق بغير سببها أو بغير موت أحدهما وهي ما يتراضى الزوجان عليه
وقيل أقل مال يجوز جعله صداقا ويسن أن لا ينقص عن ثلاثين درهما فان تنازعا
قدرها القاضي بقدر حاله ما من يساره واعساره ونسبها وصفاتها **خاتمة**
الوليمة عرس سنة مؤكدة للزوج الرشيد وولي غيره من مال نفسه ولا حد لها
اكن الأفضل للأقارب شاة ووقتها الأفضل بعد الدخول لا تباع وقبله بعد العقد
يحمل بها أصل السنة والمتجه استمرار طلقها بعد الدخول وان طال الزمن
كالعقيقة أو طلقها وهي لبلا أولى وتجب على غيره عند ذور بأعذار الجمعة وقاض
الاجابة الى وليمة عرس حملت بعد عقد لا قبله ان دعاهم لم اليها بنفسه أو نائبه الثقة
وكذا لم يزل يعهد منه كذب وعم بالدعاء الموصوفين بوصف قصده كبرانه وعشيرته
أو أوصافه أو أهل حرقة فلو كثر نحو عشيرته أو عجز عن الاستيعاب لفقره لم
يشترط عموم الدعوة على الأوجه بل الشرط أن لا يظهر منه قصد تخصيص الغنى
أو غيره وان يعين المدعو بعينه أو وصفه فلا يكفي من أراد فليحضر أو ادع من شئت
أو أقيمت بل لا تسن الاجابة حينئذ وان لا يترتب على اجابته خلوة محرمة فالمرأة
تجيبها المرأة ان أذن زوجها أو سيدها لا الرجل الا ان كان هناك مانع خلوة
محرمة كحرم لها أوله أو امرأة أمامه الخلوة فلا يجيبها مطلقا وكذا مع عدمها

(قوله اغنى) خرج مالو
نخص الفقراء لفقرهم
فلا يمنع من الوجوب وهو
صادق بثلاث صور بان
يعم النوعين أو يخص
الفقراء لفقرهم أو يخص
الاغنياء لكونهم أهل
حرقة أو جبرانه

ان كان الطعام خاصا به كان جالسا بيت وبعث له الطعام الى بيت آخر من
دارها خوف الفتنة بخلاف ما اذا لم تخف فقد كان سهيا وان ضرا به يزورون رابعة
العدوية وسمعون كلامها فان وجد رجل كسهيا وان امرأة كرابعة لم تخرم
الاجابة بل لا تذكره وان لا يدعي نحو خوف منه او طمع في جاهه او لا عاتيه على
باطل ولا الى شبهة بأن لا يعلم حرام في ماله اما اذا كان فيه شبهة بأن علم اختلاطه
او الطعام الواسية بحرام وان قل فلا يجب اجابة بل تذكره ان كان أكثره حراما
فان علم ان من الطعام حرام حرمت الاجابة وان لم يرد الا كل منه كما استظهره
شيخنا ولا الى محل فيه منكر لا يزول بحضوره ومن المنكر مترجدار بحري وقرش
مغصوبة او مبرونة وجوده في هذا الحاضر من بالفحش والكذب فان كان
حرمت الاجابة ومنه صورة حيوان مشتملة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه وان لم
يكن له انظير كفر من بأجنحة وطير بوجه انسان على سقف أو جدار أو ستر عاق
لزينة أو ثياب ملبوسة أو وسادة منصوبة لانها تشبه به الا نمام فلا تجب الاجابة
في شيء من الصور المذكورة بل تخرم ولا أثر لوجه النقاد الذي عليه صورة كالة
لانه للساجدة ولانها ممتنة بالعاملة بهم سار يجوز حضور محل فيه صورة تمتمن كالصور
بساط يد امر ومخدة نيام أو بتسكا علىها وطبق وخوان وقصعة وابر يق وكذا
ان قطع رأسه لزوال ما به الحياة ويحرم رم ولوعلى نحو ارض تصوير حيوان وان لم
يكره له نظيره لم يجوز تصوير اربع النباتات لان عائشة رضي الله عنها كانت تلعب
بها عندده صلى الله عليه وسلم كافي لم وحكمته تدريهن أمر التربة ولا يحرم
أيضا تصوير حيوان بالاراس خلافا للأنولي ويجوز لصوغ حلي ونسج حرير لانه محل
لنساء نعم منعه لمن لا يحل له استعماله حرام ولودعا ان كان اجاب اسبغها
دهوة فان دعياهما اجاب الا قرب رحمة فدارا ثم بالقربة وتسبب اجابة سائر
الولا ثم كما عمل للختان والولادة وسلامة المرأة من الطلق وقدم المسافر وختم
القرآن وهي مستحبة في كلها (فروع) يندب الا كل في صوم نفل ولو
ؤكد الارضاء ذى الطعام بان شق عليه اما كنه ولو آخر النهار لا امر بالفطر
ويشأب على ماضى ونفى نذبا يوما كانه فان لم يشق عليه اما كنه لم يندب الا فطار
بل الامساك أولى قال الغزالي يندب ان ينوي يفطره ادخال السرور عليه ويجوز
لالمضيف ان يأكل مما قدم له بلا لفظ من المضيف نعم ان انتظر رغبته لم يجوز قبل

(قوله وفرش مغصوبة)
عبارة غيره وفرش مالا
يجل قال الجبيري هذا
لا يتناول نصيبه على الجدران
مع انه حرام على الرجال
وانساء قال الزركشي
ومحله بالنسبة للمضور
اما مجرد الدخول فلا يحرم
بل يكره كما في الشرح
الصغير عن الاكثرين
فقال غيره عنهم من التهميم
ضعيف

حضوره الا بلا فظ منه وصرح الشيخان بکراهة الاكل فوق الشبع وآخرين بحرمته
 وورد بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى
 عند الاكل قال مالك هو نوع من الاتكاه فالسنة للاكل أن يجلس جاثيا على
 ركبتيه وظهور قدميه او ينصب رجله اليمنى ويجلس على اليسرى ويذكره
 الاكل كثيرا وهو المعتد على وطء تحت يده فطبعه الا فيما ينتقل به لا قائما
 والشرب قائما خلاف الاولى ويسن للاكل ان يغسل اليدين والاقم قبل الاكل
 وبعده وبقراءة سورتي الاخلاص وقريش بعده ولا يتلع ما يخرج من انثائه
 بالخلال بل يرميه بخلاف ما يجمع به لسانه من بين يديه فانه يتلعه ويحرم أن يكره الاقم
 مسرعا حتى يستوي أكثر الطعام ويحرم غيره ولو دخل على آكلين فأذنوا له لم
 يجوز له الاكل معهم الا ان ظن أنه عن طيب نفس لا لتجريحه ولا يجوز للضيف أن
 يطعم سائلا أو هرة الا ان علم رضا الداعي ويكره للداعي تخصيص بعض الضيفان
 بطعام نفيس ويحرم للاراذل أكل ما قد دم لادمائل ولو تناول ضيف انا طعام
 فأكسره منه ضيفه كما يحسنه الزركشي لانه في يده في حكم العارية ويجوز للانسان
 اخذ من نحو طعام صديقه مع ظن رضا مالكة بذلك ويختلف بقدر ما أخذ
 وجنسه وبحال المضيف ومع ذلك ينبغي له مراعاة نصفه أو ثلثه فلا يأخذ الا ما
 يخصه أو يرضونه عن طيب نفس لا عن حياء وكذا يقال في قسرات نحو تمرتين
 أما عند الشك في الرضا فيحرم الاخذ كالتطفل ما لم يعلم كأن فتح الباب لي يدخل
 من شاء ولزم مالك طعام الطعام مضطرة درسه ان كان معه وما مسلما أو ذميا
 وان احتاج به مالكة مالا وكذا يمينه الغير المحترمة بخلاف حربي ومرتد وزان
 محسن وتارك صلاة وكاب عة ورفان منع فله أخذ فله رابع عوض ان حضر والا
 فثلاثة ولو اطعمه ولم يذكره عوضا فلا عوض له اتفق به ولو اختلفا في ذكر
 العوض صدق المالكية يمينه ويجوز نثر نحو سكر وتبيل وتركه أولى ويحل التقاطه
 للعالم برضا مالكة ويكره أخذ لانه دناءة ويحرم أخذ فرخ طير عيش مالك الغير
 وسهل دخل مع الماء حوضه

(قوله وتارك صلاة) أي
 بعد امر الامام ولم يفعله
 أما قبل أمر الامام فمحترم
 كما هو ظاهر (قوله صدق
 المالكية يمينه) أي في
 استحقاق أصل العوض
 لا في قدره اما اذا اختلفا في
 قدره فالله صدق اغار
 يمينه حيث لا بينة
 للاخر (قوله تبيل) شجر
 معروف عند أهل اليمن
 (قوله وصغيرة) أي
 وغصوبة ومحبوسة
 وأما لم يكمل تسليمها
 ومدعية عليه أنه طلقها
 كما في حج

﴿فصل في القسم والتسوية﴾

(يجب قسم الزوجات) ان باتت عند بعضهن بقرة أو غنم فليزمنه قسم لمن بقي
 منهن ولو قام بهن عذر كمرض وحيض وتسوية يمينهن في سائر أنواع

الاستمتاع ولا يؤخذ بميل القلب الي بعضهن وأن لا يعطيهن بأن يبيت عندهن ولا
 قسم بين اماء ولا اماء وزوجة ويجب على الزوجين ان يتعاشرا بالمعروف بأن يمتنع كل
 عما يكرهه صاحبه ويؤدي اليه حقه مع الرضا وطلاقة الوجه من غير ان يحوجه الى
 مؤنة وكافة في ذلك (فهر) معتدة عن وطء شبهه لتحريم الخلوة بها وصغيرة
 لا تطبق الوطء (ناشرة) أي خارجة عن طاعته بأن تخرج بغير اذنه من منزله
 أو تمنعه من التمتع بها أو تغلق الباب في وجهه ولو بمحتونة وغير مسافرة وحدها
 لحاجتها ولو بإذنه فلا قسم اهن كما لا نفقة اهن (فرع) قال الا ذرهي نقلا
 عن تحزئة الرويانى ولو ظهر زناها محل له منع قسمها وحقوقها اتفتدى منه نص
 عليه في الام وهو أصح القولين انتهى قال شيخنا وهو ظاهر ان أراد به أنه يحل له
 ذلك بالظن معاينة لها التلطيح فراشه أما في الظاهر فمدعواه عليها ذلك غير مقبولة
 بل ولو ثبت زناها لا يجوز للقاضي أن يمكنه من ذلك فيما يظهر (وله) أي للزوج
 (دخول في ليل) لواحدة (على) زوجة (أخرى اضرورة) لا غيرها كرضها
 المخوف ولو ظنا (و) له دخول (في غير الحاجة) كوضع متاع أو أخذه وعبادة
 وتسليم نفقة وتعرف خبر (بلااطالة) في مكث عرفا على قدر الحاجة وان أطال
 فوق الحاجة عصى لجوره وقضى وجوب الذات النوبة بقدر ما مكث من نوبة
 المدخول عليها هذا ما في المذهب وغيره وقضية كلام المهاج والروضة وأصلهما
 خلافه فيما إذا دخل في الهل بالحاجة وان طال فلا تجب تسوية في الإقامة في غير
 الأصل كأن كان في أي في قدرها لانه وقت التردد وهو يقل ويكثر وعند
 حل المدخول يجوز له أن يتمتع ويحرم بالجماع لالذاته بل لا يخرج ولا يلزم قضاء
 الوطء له ملقه بالنشاط بل يقضى زمته ان طال عرفا واعلم ان أقل القسم ليلة لكل
 واحدة وهي من الغروب الى الفجر (وأكثره) ثلاث فلا يجوز أكثر منها وان
 تفرق في البلاد الا برضاها وعليه يحمل قول الامية قسم مشاهرة ومساخنة
 والأصل فيه لمن عمل به نهار الليل والنهار قبيله أو بعده وهو أولى تسع ولحرة
 ليلتان ولامه سلمت له ليل ونهار الليلة ويبدأ وجوبا في القسم بقراءة (ولجديدة)
 نكحها وفي عصمته زوجة فأكثر (بكر سبع) من الايام يقيمها عندها متواليه
 وجوبا (و) لجديدة (ثب ثلاث) ولا بلا قضاء ولو أمته ففيها القول صلى الله
 عليه وسلم سبع لا يكره ثلاثا ثيب ويسن تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء

وسبع نساء ثلاثاً بغير ثبته يجب عند الشك في إبطال الأذرع كالزكشي
 في رده أن يخلف ليلالي مدة الرقاف عن نحو الخروج للجماعة ونشيع الجنائز
 وأن يروي ليلالي القسم بينهما في الخرج لذلك أو عدمه فيأثم بتخصيص ليلة
 واحدة بالخروج لذلك (و) وعظ زوجته بذلاً لاجل خوف وقوع نشوز منها
 كالأعراض والعروس بعد الإقبال وطلاقة الوجه والكلام الحسن بعد
 لينه و (مجرم) ان شاء (مضجها) مع وعظها لا في الكلام بل يكره فيه ويحرم
 المسجرة ولو اغتصب الزوج فوق ثلاثة أيام للخبر الصحيح نعم ان قصده ردها عن
 المعصية وامسح لاجل دينها جاز (وضربها) جوارضها غير مبرح ولا مدم على
 غير وجهه ومقتل ان أفاذا ضرب في ظنه ولو بسوط وعصا لكن نقل الروابي
 تعيينه بيده أو بمندبل (بنشوز) أي بسببه وان لم يتكرر خلافاً للمعروفي سقط
 بذلك القسم ومنه امتناعه ان ادعاهن الى بيته ولولا اشتغالها بالحاجة لمخافتها
 نعم ان هذرت بخومر ض أو كانت ذات قدر وخفرت نعمتد البروز لم تلزمها اجابته
 وعليه أن يقسم لها في بيتها ويجوز له أن يؤذيها على شتمها له (تمة) يهوى
 بطلاق من لم تستوف حقها بعد حضور وقتها وان كان الطلاق رجعي قال ابن
 الرفعة ما لم يكن بسؤالها

❦ فصل في الخلع ❦

بضم الخاء من الخلع بفتحها وهو التزع لان كلام الزوجين لباس لا آخر كما في الآية
 وأصله مكروه وقد يستحب كالطلاق ويذهب له من حلف بالطلاق الثلاث
 على شيء لا بد له من فعله قال شيخنا وفيه نظر لكثرة القائلين بعود الصفة فالوجه
 أنه مباح لذلك لا مندوب وفي شرح المنهاج والارشاد له لو منعها نحو نفقة اجتماع
 منه بمال ففعلات بطل الخلع ووقع رجعي كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد
 أولاً بقصد ذلك وقع بائناً وعليه يحمل ما نقله الشيخان عنه انه يصح وبأثم بفعله
 في الحالين وان تحقق وزناها لكان لا يكره الخلع حينئذ (الخلع) شرعاً (فرقة
 بهوض) مقصود كميته من زوجة أو غيرها راجع (لزوج) أو سيده (بلفظ
 طلاق أو خلع) أو مفاداة ولو كان الخلع في رجعية لانها كالزوجة في كثير من
 الأحكام (فلو جرى) الخلع (بلا) ذكر (عوض) معها (بنية التماس قبول) منها
 كأن قال خالعتك أو فاديتك ونوى التماس قبولها فقبيلات (فهرشيل) يجب

(قوله وسبع نساء) أي
 نساء جميع السبع نساء
 بخبره صلى الله عليه وسلم
 أم سلمة فاختارت
 ثلاثاً ومن سافرت وحدها
 بغير إذنه ولو لحاجة
 تأتية فلا قسم لها نعم
 لو سافرت بالسيد وقد
 بات عند الحرة لباتين
 فضاءها إذا رجعت
 إيمان سافرت بأذنه
 لحاجة فقط أو لحاجة
 معها فيقضى لها

عليها لا طراد العرف يجريان ذلك بعوض فان جرى مع اجنبي طاعت مجانا كما لو كان
 معه والعوض فاسد واو اطلاق فقال خالعتك ولم ينو القياس قبولها ورفع رجوعها وان
 قبلت (واذا بدأ) الزوج (ب) صيغة معاوضة (كطاعتك) او خالعتك (بأف معاوضة)
 لا خذنه عوضا في مقابلة البضع المستحق له وفيها شوب تعاقب التوقع وقوع الطلاق بها
 على القبول (فله رجوع قبل قبولها) لان هذا شأن المعاوضات (ويشترط قبولها
 فورا) أي في مجلس التواجب بافظ كقبول أو ضمنت أو بفعل كاعطائها اذ اف
 على ما قاله جمع محققون فلو تخال بمرافعة وقبولها زمن او كلام طويل لم ينفذ
 ولو قال طاعتك ثلاثا بأف فقبول واحدة بأف فتقع الثلاث وتجب الاف فاذا
 بدأت الزوجة بطالب طلاق كطاعتني بأف وان طاعتني فلك على كذا فأجابها
 الزوج بمعاوضة من جانبها فلهما رجوع قبل جوابه لان ذلك حكم المعاوضات ويشترط
 الطلاق بعد ذلك فورا فان لم يطلعهما فورا كان تطايقهما ابتداء لا طلاق
 قال الشيخ زكريا لو ادعى انه جواب وكان جاهلا معذور صدق بيمينه (او بدأ
 ب) صيغة (تعليق) في اثبات (كثي) أو أي حين (اعطيتني) كذا فأنت طالق
 (تعليق) لاقتضاء الصيغة له (فلا) طلاق الا بعد تحقق الصفة ولا (رجوع له) عنه
 قبل الصفة كسائر التعليقات (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظا (ولا اعطاء فورا)
 بل يكفي الاعطاء ولو به - وان تفرقا عن المجلس لدلالة على استغراق كل الزمة
 منه مريحا وانما وجب الفور في قولها متى طاعتني فلك كذا لان الغالب على
 جانبها المعاوضة فان لم يطلعهما فورا حمل على الابتداء لقدرته عليه أما اذا كان
 التعليق في النفي كمتي لم تعطيني ألفا فأنت طالق فلا وفور فطلق بمضي زمن يمكن فيه
 الاعطاء فلم تعطه (ويشترط فور) أي الاعطاء في مجلس التواجب بان لا يتخلل
 كلام او سكوت طويل عرفا من حرة حاضرة أرغاية علمه (في ان) أو اذا
 (اعطيتني) كذا فأنت طالق لانه مقتضى اللفظ مع العوض وخلاف في نحو متى
 اصراحتما في جواز التأخير لكن لا رجوع له عنه قبله ولا يشترط القبول لفظا
 (تنبيه) الا براء فيماد كرا لا اعطاء في ان أبرأتني لا بد من ابرائها فورا براءة
 صحيحة عقب علمها والالم يقع وانما بعضهم بأنه يقع في الغائبة مطلقا لانه لم
 يخاطبها بالعوض بعيد مخالف لكلامهم ولو قال ان أبرأتني فأنت وكيل في طلاقها
 فأبرأتني ثم الوكيل مخير فان طلق وقع رجوعا لان البراءة وقع في مقابلة التوكيل

(قوله لان ذلك) أي
 التخيير المستفاد من
 التفريع (قوله ولا
 يشترط فيه) أي في التعليق
 (قوله ان أبرأتني فأنت
 وكيل في طلاقها الخ)
 مريحة هذه الوكالة
 وليس كذلك لوجود
 التعليق فيها فلو قال بدل
 ذلك ولو وكل غيره في
 طلاق زوجته ثم قال له
 لا تطلقها الا ان أبرأتني
 لاستقامت العبارة
 وصحت

ومن علق طلاق زوجته بإبرائها إياها من صداقتها لم يقع عليه إلا أن وجدت براءة
صحة من جميعه فيقع باثنا بأن تكون رشيدة وكل منهما إيه لم قدره ولم تتعلق به فزكاة
خلافا لما أطل به الرعي أنه لا فرق بين تعلقاتها وعدمه وإن نقله عن المحققين وذلك
لأن الإبراء لا يصح من قدرها وقد علق بالإبراء من جميعه فلم توجد الصفة المعلق عليها
وقيل يقع باثنا بمهر المثل ولو أبرأته ثم ادعت الجاهل بقدره فإن زوجت صغيرة
صدق بيمينها وبالغية ودل الحال على جهلها به لكونها مجبرة لم تستأذن
فكذلك والاصدق يمينه ولو قال إن أبرأتني من مهرك فأنت طالق بعد شهر
فأبرأته برئ مطلقا ثم إن عاش إلى مضي الشهر طلقت والا فلا وفي الأنوار في
أبرأتك من مهرى بشرط أن تطلقني فطلق وقع ولا يبرأ الكن الذي في الكافي
وأقره الباقريني وغيره في أبرأتك من صداقتي بشرط الطلاق أو على أن تطلقني
تبين ويبرأ بخلاف أن طلقت فمري فأنت برى من صداقتي فطلق الضرر وقع
الطلاق ولا براءة قال شيخنا والمتجه ما في الأنوار لأن الشرط المذكور متضمن
للتعليق ~~فروع~~ لو قال إن أبرأتني عن صداقتك أطلقت فأبرأت فطلق برى
وطلقت ولم تكن مخالفة ولو قالت طلقني وأنت برى من مهرى فطلقها بان
لأنها صيغة التزام أوقالت إن طلقني فقد أبرأتك أو فأنت برى من صداقتي
فطلقها بان بمهر المثل على المعتمد لفساد العوض بتعليق الإبراء وأفتى أبو زرعة
فمن سأل زوج بنته قبل الوطء أن يطلقها على جميع صداقتها والتزم به والدها
فطلقها واحتمل من نفسه على نفسه إهلا وهي محجورة بأنه خلعت على نظير صداقتها
في ذمة الأب نعم شرط صحة هذه الحوالة أن يحيله الزوج به ابنته إذ لا بد فيها من
إيجاب وقبول ومع ذلك لا تصح إلا في نصف ذلك أسقوط نصف صداقتها عليه
بينونتها منه فيبقى للزوج على الأب نصفه لأنه لما سأل به نظير الجميع في ذمته
فاستحقه والمستحق على الزوج النصف لا غير فطريقه إن يسأله الخلع بنظر النصف
الباقى لمحجورته لبراءته حينئذ بالحوالة عن جميع دين الزوج انتهى قال شيخنا
وسيعلم مما يأتي أن الضمان يلزم به مهر المثل فلا التزام المذكور مثله وإن لم توجد
الحوالة ولو اختلع الأب أو غيره بصداقتها أو قال طلقها وأنت برى منه وقع رجوعها
ولا يبرأ من شيء منه نعم إن ضمن له الأب أو الأجنبي الدرك أو قال على ضمان ذلك وقع
باثنا بمهر المثل على الأب أو الأجنبي ولو قال الأجنبي سل فلانا أن يطلق زوجته بأمر

اشتراط في لزوم الالف أن يقول على بخلاف سـل زوجي أن يطلقني على كذا فإنه
توكيد وان لم يقل على ولو قال طلق زوجتك على أن أطلق زوجتي ففعله لا باتت لأنه خلع
غير فاسد لان العوض فيه مقصود بخلافه بعضهم فاسك على الآخر مهر مثل زوجته
تتبعه الفرقة بلفظ الخلع طـ لاق يتقص العدد وفي قول نص عليه في القديم
والجديد الفرقة بلفظ الخلع اذ لم يقصـ ديه طلاقا فسم لا يتقص عدد فيجوز تجديد
النكاح بعد تكرره من غير حصر واختاره كثيرون من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين
بل تكرره من الباقين الا فتاؤه أما الفرقة بلفظ الطـ لاق بعوض فطـ لاق يتقص
العدد قطعا كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق اسكن نقل الامام عن المحققين القطع بأنه
لا يصير طلاقا بالنية

﴿فصل في الطلاق﴾

وهو اذ حل القيد وشراعهـ ل عقد النكاح باللفظ الآتي وهو ما واجب كطلاق
مول لم يرد الوطء أو مندوب كان يحجز عن القيام بحقوقها ولو اهدم الميل اليها
أو تكون غير عفيفة ما لم يخش الفجور بها أو سيئة الخلق أي بحيث لا يصـ برءـ على
عشرتها عادة فيما استظهره شيخنا والافـ تي توجد امرأ غير سيئة الخلق وفي
الحديث المرأة المألحة في النساء كالغراب الا عصم كناية عن قدر وجودها
اذا الا عصم هو ابيض الجناحين أو يأمر به احد والديه أي من غير تعنت او حرام
كالبدعي وهو طلاق مدخول بها في نحو حيض بلا عوض منها أو في طهر جاعها
فيه وكطلاق من لم يتوف دورها من القسم وكطلاق المريض بقصد الحرمان
من الارث ولا يحرم جمع ثلاث طلاقات بل يسن الاقتصار على واحدة أو مكرره بأن
سلم الحال من ذلك كما للخبر الصحيح أبغض الحـ لال الى الله الطلاق واثبات بغضه
نعمالي له المقصود منه زيادة التفسير عنه لاحقية لمنافاتها لحله انما (يقع لغـ بر
بائن) ولورجعية لم تنقض عدتها فلا يقع لختناعة ورجعية انقضت عدتها (طلاق)
مختار (مكاف) أي بالغ عاقل فلا يقع طلاق صبي ومجنون (ومنه مذسكر) أي بشرب
خمر أو كل ينج او حشيش اعصابه بازالة عقل بخلاف سكران لم يتعد بتناول مسكر
كأن أكره عليه اولم يعلم أنه مسكر فلا يقع طلاقه اذا صار بحيث لا يميز اهـ دم
تعديه وصدق مدعي اكره في تنبيهه ان وجدت قرينة عليه كعبس والا
فلا بد من البينة ويقع طـ لاق الهازل به بان قصد افظه دون معناه أو اواب به بأن لم

(قوله وشراعهـ ل) قال من
وعرفه المصنف في
تهذيبه بأنه تصرف بمول
للزواج يحدث به لاسباب
فيقطع النكاح والاصل
فيه قبل الاجماع الكتاب
كقوله تعالى الطـ لاق
مرتان فامسالك بمعروف
او تبرج باحسان وقوله
تعالى يا أيها النبي اذا
طلقت النساء فطلقوهن
اهدن والسنة كقوله
صلى الله عليه وسلم ليس
شي من الحلال أبغض
الى الله تعالى من الطلاق
رواه أبو داود باسناد
صحيح والحاكم ومجمعه

يقصد شيئا ولا أثر لكتابة طلاق الغير ونصو يرالفقيه ولا تلفظ به بحيث لا يسمع
نفسه واتفقوا على وقوع طلاع الغضبان وان ادعى زوال شعوره بالغضب (لا)
طلاق (مكره) بغير حق (محذور) مناسب كحبس طويل وكذا اقاله لذي مروءة
وصفة له في الملا وكاتلاف مال يفيق عليه بخلاف نحو خمسة دراهم في حق موسر
وشرط الاكراه قدرة المكره على تحقيق ما به تدبه عاجلا بولاية او تغلب وعجز
المكره عن دفعه بفرار او اواسه تغاثة وطمئه انه ان امتنع فعل ما خوفه به ناجزا فلا
يتحقق العجز بدون اجتماع ذلك كله ولا يشترط التورية بأن ينوي غير زوجته
او يقول مراة قبه ان شاء الله فاذا قصد المكره الايقاع لاطلاق وقع كما اذا اكره
بحق كأن قال مستحق اقود طلاق زوجتك والقتلتك بقتلك أبي او قال رجل لا آخر
طاعة الا قتلتك غدا فاطاق فيقع فيه ما (د) صريح وهو مالا يحتمل ظاهره غير
الطلاق كـ (مشتق طلاق) ولومن عجمي عرف انه موضوع لحل عصمة النكاح
او بعد عنها وار لم يعرف معناها الاصل كما أنقته شيخنا (وفراق وسراح
لتكررها في القرآن كطاعتك وفارتك وسرحتك او زوجتي وكانت طاق
او طاعة بتشديد اللام المفتوحة ومفارقة ومسرحة امام صادرها فكناية كانت
طلاق او فراق او سراح ^{بالتنبيه} يشترط ذكر مفعول مع نحو طلقت ومبتدا
مع نحو طالق فلينوي احدهما لم يؤثر كما لو قال طالق ونوي أنت او امرأتى ونوي لفظ
طالق الا ان سبق ذكرها في سؤال في نحو طاق امرأتك فقال طلقت بلام مفعول
او فوض اليها بطاقي نفسك فقلت ولم نقل نفسي فيقع فيها (وترجمته) أي
مشتق ما ذكر بالجمجمة وترجمة الطلاق صريح على المذهب وترجمة صاحبيه صريح
أيضا على المعتد ونقل الاذرعى عن جميع الجزم به (و) منه (أعطيت) أو قلت
(طالقتك وأوقعت) أو اقبلت او رضعت (عليك الطلاق) او طلاقى ويا طالق
ويا طلقة بتشديد اللام لا أنت طلاق ولا طلاق بل هما كنايةتان كان فعلت
كذا فقيه طلاقك او فوطلاقك فيما استظهره شيخنا لان المصدر لا يستعمل
في العين الا توسعا ولا يضر الخطأ في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى كالخطأ في الاعراب
^{في فروع} لوقالت له طاقنى فقال هي مطاعة فلا يقبل ارادة غيرها لان تقدم
سؤالها بصرف اللفظ اليها ومن ثم لم يقدّم لها ذكر رجوع لثبته في نحو أنت
طاق وهي غائبة او هي طاق وهي حاضرة قال البغوى ولو قال ما كدت أن

(قوله او بعد عنها) أي
او صرف أن ذلك اللفظ
موضوع لاجل البعد عنها
أي من عصمة النكاح
(قوله ويا طلقة بتشديد
اللام) أي المفتوحة وأما
بكسرهما فكناية لافرق
بين نحوي وفيره فيقتصر
على نية وأما طلقك الله
فصريح وقد أحسن
من قال في ذلك ما فيه
الاستقلال بالانشاء
وكان مستند الذي الآله
فهو صريح ضده كناية
فيكون لذا الضابط ذا دراهم

الطلاق كان اقرارا بالطلاق انتهى ولو قال لولم ازوجها فمقر بالطلاق قال المزني
لو قال هذه زوجة فلان حكم بارتفاع نكاحه وأفتى ابن الصلاح فيما لو قال رجل
ان غبت عنها سنة فمأنا له ازوج بأنه اقرار في الظاهر بزوال الزوجية بعد
غيبته السنة فلها بعد ما ثم بعد انقضاء عدتها تزوج غيره **فوائد** ولو قال
لا خرا طلاقك زوجتك ملتمس الانشاء فقال نعم او اى وقع وكان صريحا فاذا قال
طلقت فقط كان كناية لان نعم متعينة للجواب وطلقت مسئلة فاحتملت
الجواب والابتداء أما اذا قال له ذلك مستخبرا فاجاب بنعم فاقرار بالطلاق ويقع
عليه ظاهرا ان كذب ويدين وكذا الوجه في حال السؤال فان قال اردت طلاقا
ماضيا وراجعت صدق بيمينه لاحتماله ولو قيل المطلق اطلقت زوجتك ثلاثا فقال
طلقت وأراد واحدة صدق بيمينه لان طلاق محتمل للجواب والابتداء ومن ثم
لو قالت طلقني ثلاثا فقال طلقتك ولم ينو عددا فواحدة ولو قال لام زوجته ابنتك
طالق وقال اردت بنتها الاخرى صدق بيمينه كما لو قال لزوجتي وأجنبية احدا كما
طالق وقال قصدت الأجنبية لتردد اللفظ بينهما فصحت ارادتها بخلاف ما لو قال
زيتب طالق واسم زوجته زيتب وقصد اجنبية اسمها زيتب فلا يقبل قوله ظاهرا
بل يدين **مهمة** ولو قال عامي اعطيت تلاق فلانة بالتاء او طلاقها بالتكاف
او دلاقها بالذال وقع به الطلاق وكان صريحا في حقه ان لم يطاوعه لسانه الاعلى
هذا اللفظ المبدل او كان عن لغته كذلك كما صرح به الجلال البلقيني واعتمده
جميع متأخرون وأفتى به جمع من مشايخنا والافه وكناية لان ذلك الابدال له
اصل في اللغة (و) يقع (بكناية) وهي ما يحتمل الطلاق وغيره ان كانت (معنية)
لايقاع الطلاق (مقترنة بأولها) أى الكناية وتعبرى بمقترنة بأولها هو ما رجحه
كثيرون واعتمده الاسنوي والشيخ زكريا تبعه الجمع محققين ورجح في أصل
الروضة الاكتفاء بالمقارنة لبعض اللفظ ولولا آخره وهي (كأنت على حرام)
أو حرمك أو حلال الله على حرام ولو تعارفوه طلاقا خلافا لرافعي ولو نوى تحريم
عينا أو تخوف فرجها أو وطئها لم تحرم وعليه مثل كفارة يمين وان لم يبطأ ولو قال
هذا الثوب أو الطعام حرام على فلان ولا شئ فيه (و) أنت (خالية) أى من الزوج
فعيلة بمعنى فاعلة او برتبة منه (وباش) أى مفارقة (و) كأنت (حرة) ومطلقة
بتخفيف اللام أو اطلاقك (و) أنت (كأنى) أو بنتى أو أختى (و) (كيا بنتى)

لممكنة كونها بنته باحتمال السن وان كانت معلومة النسب (و) كـ (أعتقتك
وتركتك) وقطعت نسكحك (وأزالتك) وأحلتك أي للأزواج وأشركتك مع
فلانة وقد طاعت منما ومن غيره (و) كـ (ترجى) لاني طاعتك وانت حلال لغيري
بخلاف قوله لا ولي زوجي سافانه صريح واعدى أي لاني طاعتك وودعي من
الوداع أي لاني طاعتك (و) كـ (خذى طلاقك ولا حاجة لي بك) أي لاني طاعتك
واستزوجتي ان لم يقع في جوابدهوى والافانرار (و) كـ (سذهب طلاقك
أودع طلاقك) ان فعلت كذا (و) كـ (طلاقك واحد) وثنتان فان قصد به الإيقاع
وقع والا فلا وكلت الطلاق او طلقت وكذا سلام عليك على ما قاله ابن الصلاح ونقله
شيخنا في شرح المنهاج (لا) منها (كطلاقك عيب) او نقص (ولا قلت) او
أعطيت (كلمتك أو حكمك) فلا يقع به الطلاق وان نوى به المتلفظ الطلاق لانها
ليست من الكنايات التي تحتل الطلاق بلا تعسف ولا أثر لاشتراكها في الطلاق
في بعض المقامات أفنتي به جميع من محقق مشايخ عصرنا ولو فطقت بلفظ من هذه
الألفاظ المملغة عند ارادة الفراق فقال له الآخر مستخبرا أطلقت زوجتك فقال
نعم طانا وقع الطلاق باللفظ الا قول لم يقع كما أفنتي به شيخنا وسئل البلقيني عما لو قال
ها أنت على حرام وطقن أنها طاعتك به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا ووقع
الثلاث بالعبارة الاولى فأجاب بأنه لا يقع عليه طلاق بما أخبر به ثانيا على الظن
المذكور انتهى ويجوز ان ظن صدقه أن لا يشهد عليه ^ب فرع ^ب لو كتب صريح
طلاق أو كناية ولم ينو إيقاع الطلاق فلفظ ما لم يتلفظ حال الكتابة أو بعدها
بصريح ما كتبه نهم يقبل قوله أردت قراءة المكتوب لا الطلاق لاحتماله ولا
يلحق الكناية بالصريح طاب المرأة الطلاق ولا فريضة غضب ولا اشتهاى بعض
الفاظ الكنايات فيه (وصدق منكرية) في الكناية (بيمينه) في أنه ما نوى بها
طلاقا فالقول في النية اثباتا ونفيًا قول النوى اذا تعسف الامنه فان لم تمكن
مراجعة نيته بموت أو فة لم يحكم بوقوع الطلاق لان الأصل بقاء العصمة
^ب فرع ^ب قال في العباب من اسم زوجته فاطمة مثلا فقال ابتداء أو جوا بالمطلبها
الطلاق فاطمة طالق وأراد غيرها لم يقبل ومن قال لامرأته يا زينب أنت طالق
واسمها عميرة طلقت للإشارة ولو أشار الى اجنبية وقال يا عميرة أنت طالق واسم
زوجته عميرة لم تطلق ومن قال امرأتى طالق مشير بالأحدى امرأتيه وأراد

(قوله مشير بالأحدى
امرأتيه وأراد الأخرى
الح) هذه في اجتماع
الإشارة والنية مع
اختلاف موجبها فتقدم
النية على الإشارة اما اذا
اجتمعت الإشارة
والعبارة واختلاف
موجبها غابت الإشارة
على العبارة فلو قال طلقت
فلانة هذه وهما ما يغبر
اسمها مع

الآخرى قبل بيميته ومن له زوجتان اسم كل واحدة منهما فاطمة بنت محمد ومحمد
 أحمد - ما يزيد فقال فاطمة بنت محمد طالق ونوى بنت زيد قبل انتهى قال شيخنا
 لم يقبل في المسئلة الاولى اى ظاهر ابل يدين نعم يتجه قبول ارادته لاطلاقه اسمها
 فاطمة انتهى ولو قال زوجتي عائشة بنت محمد طالق وزوجته خديجة بنت محمد
 طلقت لانه لا يضر الخطأ في الاسم ولو قال لابنه المكلف قل لأمك أنت طالق ولم يرد
 التوكيد لم يحتمل التوكيد فاذا قال اه اطلقت كما تطلق به لو اراد التوكيد
 ويحتمل انهما طالق وكون الابن مخبرا له بالحال قال الاسنوي ومدرك التردد ان
 الامر بالامر باشي ان جعلناه كصدور الامر من الاول كان الامر بالاخبار
 بمنزلة الاخبار من الاب فيقع والافلا انتهى قال الشيخ زكريا وبالجملة فينبغي
 ان يستغفر فان تدراسة فسار همل بالاحتمال الاول حتى لا يقع الطلاق بقوله
 بل بقول الابن لانه لان الطلاق لا يقع بالثبوت (ولو قال طلقت ونوى عددا) اثنتين
 أو واحدة (وقع منوى) ولو في غير موطن أو فان لم ينو وقوع طلاق واحدة ولو شك في
 العدد المفقود أو المنوى فبأخذ بالاقول ولا يخفى الورع **(فرع)** لو قال طلقتك
 واحدة وثنتين فيقع به الثلاث كما هو ظاهر وبه أفى بعض محققى علماء عصرنا
 ولو قال للدخول بها أنت طالق طلقتك بل طلقتين فيقع به ثلاث كما مرح به الشيخ
 زكريا في شرح الروض (ويقع طلاق الوكيل) في الطلاق (طلقت) فلانه ونحوه
 وان لم ينو عند الطلاق انه مطلق او كاه (ولو قال لا خرا عطين) أوجعت يديك
 (طلاق زوجتي) أو قال له رج بطلاقتها وأعطها (فهو توكيل) يقع الطلاق بتطبيق
 الوكيل لا بقول الزوج - هذا اللفظ بل تحصل الفرقة من حين قول الوكيل متى
 شاء طلقت فلانه لا باع لأمها الخبر بأن فلانا أرسل يدي طلاقك ولا باع لأمها ان
 زوجك طالق واذا قال له لا تعطه الا في يوم كذا فيطلق في اليوم الذي عينه او بعده
 لا قبله ثم ان قصد التقييد بيوم طلق فيه لا بعده (ولو قال لها) اى الزوجة المكافئة
 منجزا (طالقتك ان شئت فهو تعليق) للطلاق لا توكيل بذلك ويبحث أن منه
 قوله طلقيني فقالت أنت طالق ثلاثا لكنه كناية فان نوى التفويض اليها طلقت
 والا فلا وخرج بتقييدى بالمكافئة غيرها الفساد عبارتها ومنجزا المعلق فلو قال اذا
 جاء رمضان فطالقتي نفسك لغا واذا قلنا انه تعليق (في شرط) لوفوع الطلاق
 المفوض اليها (تطليقها) ولو بكناية (فورا) بأن لا يتخلل فاصل بين تفويضه

(قوله تعليقك) أى يعطى
 حكم التعليك على المعقد
 لان ما يتعلق بغرضه ما
 كغيره من التعليكات
 فنزل منزلة قوله ملكتك
 طلاقك ولذا اشترط
 تكليفها وتكليفه (قوله
 لغا) اى على قول التعليك
 لان التعليك لا يصح تعليقه
 كما اذا قال ملكتك هذا
 العبد اذا جاء رأس الشهر
 وجاز على قول التوكيل كما
 في توكيل الاجنبى اه كذا
 في الروضة

وايقاه انعم لوقال لها طالق في نفسك فقالت كيف يكون تطليق نفسي ثم قالت
طلقت وقع لانه فصل يسير (بطلقت) نفسي او طلقت فقط لا بقبات وقال بعضهم
كمختصري الروضة لا يشترط الفور في متى شئت فتطلق متى شئت وجزم به صاحبا
التنبيه والكفاية لكن المعتمد كما قال شيخنا انه يشترط الفورية وان أتى بنحو
متى ويجوز له الرجوع قبل تطليقها كسائر العقود (فائدة) يجوز تعليق الطلاق
كالعق بالشروط ولا يجوز الرجوع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع قبل وجود
الشرط ولو عاقبه بفعلة شيئا ففعلة تأسى باللعليق أو جاهلا بأنه المعلق عليه لم تطلق
ولو عاقب الطلاق على ضرب زوجته بغير ذنب فشمته فضر به لم يحنث ان ثبت ذلك
والاصدق فتخاف (مهمة) يجوز الاستثناء بنحو الا بشرط أن يسمع نفسه وان
يتصل بالعدد الملفوظ كطلعت ثلاثا لا اثنتين فيقع طاعة أو الواحدة فطاعتان
ولو قال انت طالق ان شاء الله لم تطلق (وصدق مدعي الكراه) على طلاق
(او انشاء) حالته (أو سبق لسان) الى لفظ الطلاق (بيينه ان كان ثم قرينة)
كحبس وغيره في دعوى كونه مكرها ومكرض واعتياد صرع في دعوى كونه
مغشيا عليه وككون اسمها طامعا او طامعا في دعوى سبق اللسان (والا) تكن
هناك قرينة (فلا) يصدق الا بيينة (تمة) من قال لزوجته يا كافرة مریدا
حقيقة الكفر جرى فيها ما تقر في الردة أو الشتم فلا طلاق وكذا ان لم يرد شيئا
لا صل بقاء العصمة وجريان ذلك للشم كغير امر ادا به كفر النعمة

❦ فرع في حكم المطالبة بالثلاث ❦

(حرم لحرم طاقها) ولو قبل الوطء (ثلاثا واعد من طاقها اثنين) في نكاح
او انكحة (حتى تنكح) زوجها غيره بنكاح صحيح ثم يطلقها او تنقض عدها منه كما
هو معلوم (ويوجب) بقائها (حشفة) منه او قدرها من فاقدها مع افتضاء ابكر
وشرط كون الايلاج (بانتشار) لاذ كراى موه وان قل او عين بنحو اصبغ ولا
يشترط انزال وذلك للاية والحكمة في اشتراط التحليل التنفير من استيفاء
ما يملكه من الطلاق (ويقبل قولها) أي المطالبة (في تحليل) وانقضاه عدة عند
امكان (وان كذبها الثاني) في وطئه لها العسر اثباته (و) اذا ادعت نكاحا وانقضاه
عدة وحلفت عليهم اجاز (الزوج) (الاول نكاحها) وان ظن كذبها لان العبرة
في العقود بقول اربابها ولا عبرة بظن لا مستند له ولو ادعى الثاني الوطء وأنكرته

(تولدة) قال الجبيري
امرأته بذهب الامام أحمد
الح (يحبيل أن الولد اذا
ال زدون عشر سنين يصح
انكاحه بنفسه ويصح
طلاقه ولا عدة عليه فان
بانع عشر اوجبت العدة
وهذا العمل بها أحسن
من العمل بالمفقة فان
بعض العلماء دعا على
من يعمل بها ومحملة مالم
يعلم أنه محلل فلا يكفي
عندهم كما أخبرنا بذلك
بعض علماء الجنبالة

لم يحل للأول ولو قالت لم انكح ثم كذبت نفسها وادعت نكاحا بشرطه جارا للأول
 نكاحها ان صدقتها (ولو أخبرته) أي المطلقة زوجها الأول (أنها انحلت ثم
 رجعت) وكذبت نفسها (قبلت) دعواها (قبل عقد) علمها للأول فلا يجوز له
 نكاحها (لا بعده) أي لا يقبل انكارها التحليل بعده قد الأول لان رضاها
 بنكاحه يتضمن الاعتراف بوجود التحليل فلا يقبل منها خلافا (وان صدقتها
 الثاني) في عدم الاصابة لان الحق تعاقب الأول فلم تقدر هي ولا مصدقها على رده
 كما أفق به جمع من مشايخنا المحققين **﴿نقطة﴾** انما يثبت الطلاق كالاقرار به
 بشهادة رجلين حريين عدلين فلا يحكم بوقوعه بشهادة الاناث ولو مع رجل او كن
 اربعا ولا بالعبيد ولو صلحاء ولا بالفاسق ولو كان الفاسق باخراج مكتوبة عن وقتها
 بلا عذر ويشترط الاداء والقبول أن يسمعا ويرى المطلق حين النطق به فلا يصح
 قائلهم الشهادة اعتمادا على الصوت من غير أن يراى المطلق لجوارشة به
 الاصوات وأن يبين اللفظ الزوج من صريح أو كناية ويقبل فيه شهادة أبي المطلقة
 وابنها ان شهدا حصة ولو تعارضت بينتات تعاقب وتخير قدمت الاولى لان معها
 زيادة علم بسماع التعليق

﴿فصل في الرجعة﴾

هو لغة المرة من الرجوع وشرعا رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة
 (مع رجوع مفارقة بطلاق دون أكثره) فهو ثلاث لحر وثنتان لعبد (مجانا) بلا
 عوض (بعدوط) أي في عدة وطء (قبل انقضاء عدة) فلا يصح رجوع مفارقة
 بغير طلاق كفسخ ولا مفارقة بدون ثلاث مع عوض كخلع لبيئونها ومفارقة قبل
 وطء اذ لا عدة علمها ولا من انقضت عدتها لانها صارت أجنبية ويصح تجديد
 نكاحهن باذن جديد وولي وشهود ومهر آخر ولا مفارقة بالطلاق الثلاث فلا يصح
 نكاحها الا بالتحليل وانما يصح الرجوع (براجعت) او رجعت (زوجتي) أو فلانة
 وان لم يقل الى نكاحي أو الى لى لكن يسن أن يزيد احدهما مع الصيغة ويصح بردها
 الى نكاحي وبأمسكتها وأما عقد النكاح علمها بانجاب وقبول فكناية تحتاج الى
 نية ولا يصح تعليقها **﴿كرا﴾** جعلت ان شئت ولا يشترط الاشهاد علمها بل يسن
﴿فروع﴾ يحرم التمتع برجعية ولو مجرد نظر ولا حدان وطئ بل يعزر وتصدق
 بهما في انقضاء العدة بغير الاشهر من اقراء أو وضع اذا أمكن وان أنكره الزوج

أو خالفت عاداتها لأن النساء وثمنات على إرحامهن ولو ادعى رجعة في العدة وهي منقضية ولم تنكح فإن اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعدده خالفت إنما لا تعلم أنه راجع فتصدق لأن الأصل عدم الرجعة قبله نكحوا اتفاقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس وقال بل انقضت يوم السبت صدق بيمينه إنما ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والأصل عدم انقضاء العدة قبله (ولو تزوج) رجل (مغارقتها) ولو بخلع (بدون ثلاث ولو بعد) أن نسكت (انزوج آخر) ودخولها (عادت) إليه (بيمينته) أي بقية الثلاث فقط من اثنتين أو واحدة

(فصل)

الإيلاء حلف زوج بتهور وطؤه على امتناعه من وطء زوجته مطاوعة أو فوق أربعة أشهر من أن يقول لا أطولك أو لا أطولك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان فإذا مضت أربعة أشهر من الإيلاء وطء فلها مطاوعة بالفيضة وهي الوطء أو بالطلاق فإن أبي طلق عليه القاضى وينعقد الإيلاء بالحلف بالله تعالى ويتعلق طلاق أو عتق أو التزام قربة وإذا وطئ مخنرا بطلان الإيلاء أو دون الزمة ككفارة يمين أن خلف بالله

(فصل)

انما يصح اظهار من يصح طلاقه وهو أن يقول لزوجته أنت كظهر أمي ولو بدون على وقوله أنت كأمي كناية وكلام محرم لم يطرأ تحريمها وتلزمه كفارة اظهار بالعود وهو أن يمسكها زمنا يمكن فراقها فيه

(فصل في العدة)

هي مأخوذة من العدد لاشتغالها على عدد أقراء وأشهر غالبا وهي شرعية عامة تنبرص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها من الحمل أو للتعبيد وهو أصل طلاقا لا يعقل معناه عبادة كان أو غيره أوله فحجها على زوج مات وشرعت أصالة صوتا لا نسب عن الاختلاط (تجب عدة لفرقة زوج حي) بطلاق أو فسخ نسكاح حاضر أو غائب مدة طويلة (وطئ) في قبل أو دبر بخلاف ما إذا لم يكن وطئ وإن وجدت خلوة (وان تيقن براءة رحم) ككافي صغيرة وصغير (ولو طء) حصل مع (شبهة) في حله كافي نسكاح

(قوله لا أطولك خمسة أشهر ولو قال والله لا وطئتك أربعة أشهر فلا يصح قول ولو قال لا وطئتك خمسة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئتك سنة فإلا آن لكل من - ما حكمه اه (قوله بالعود) أي المفسر بقوله وهو أن يمسكها الخ (قوله فراقها) أي بطلاق أو غيره فلو طاهر منها فأتبع صبغة الظهار بصيغة فراق فلا كفارة عليه

فاسد وهو كل ما لم يوجب هذا على الوطئ * (فرع) * لا يستمتع بموطوءة بشبهة
مطلقة مادامت في عدة شبهة حملا كانت أو غيره حتى تنقضي بوضع أو غيره لا اختلال
النكاح بتعلق حق الغير قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة
والخلوة بهما وانما يجب لما ذكر عدة (بثلاثة قروء) والقرء هنا طهر بين دمي
حيضتين أو حيض ونفاس فلو طلق من لم تحض أولا ثم حاضت لم يحسب الزمان
الذي طلق فيه قرأ اذ لم يكن بين دميين بل لا بد من ثلاثة اطهار بعد الحيضة المتصلة
بالطلاق ويحسب بقية الطهر طهرا في غيرها وتجب العدة بثلاثة اقراء (على حرة
تحيض) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فن طلقت طاهرا
وقد بقي من الطهر لحظة انقضت عدتها بالطعن في الحيضة الثالثة لا طلاق القرء
على أقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه او حائضا وان لم يبق من زمن الحيض الا
لحظة فتتقضي عدتها بالطعن في الحيضة الرابعة وزمن الطعن في الحيضة ليس من
العدة بل يبين به انقضاؤها (و) تجب عدة (بثلاثة أشهر) هلاية ما لم تطلق أثناء
شهر والائتم المنكسر ثلاثين (ان لم تحض) أي الحرة أصلا (أو) حاضت أولا ثم
انقطع و (بثنت) من الحيض به ولو غمها الى سن تباين فيه النساء من الحيض
غالب او هوائتان وستون سنة وقيل خمسون ولو حاضت من لم تحض قط في أثناء
العدة بالاشهر اعدت بالاطهار أو بعدهم الم تنسأف العدة بالاطهار بخلاف
الآيسة (ومن انقطع حيضها) بعد أن كانت تحيض (بلاعدة) تعرف (لم تنزوج
حتى تحيض أو تباين) ثم تعد بالاقراء أو الاشهر وفي القديم وهو مذهب مالك
وأحمد أنها تتربص تسعة أشهر ثم تعد بثلاثة أشهر ليعرف فراغ الدم اذ هي غالب
مدة الحمل وانتصر له الشافعي بأن عمر رضي الله عنه قضى به بين المهاجرين
والانصار ولم ينكر عليه ومن ثم أفنى به ساطان العلماء عز الدين بن عبد السلام
والبارزي والريعي واسمعييل الحضرمي واختاره الباقيني وشيخنا ابن زياتر جمعهم
الله تعالى أما من انقطع حيضها بعدة تعرف كرضاع ومرض فلا تنزوج اتفاقا حتى
تحيض أو تباين وان طالت المدة (و) تجب العدة (لوفاة) زوج حتى (على) حرة
(رجعية وغير موطوءة) اصغرا أو غيره وان كانت ذات اقراء (بأربعة أشهر
وعشرة أيام) وليا لها الكتاب والسنة وتجب على المتوفى عنها زوجها العدة بما
ذكر (مع احدا) يعني يجب الاحدا عليها أيضا بأي صفة كانت للخبر المتفق

(قوله وتجب العدة لوفاة
زوج الخ) هذا شروع
منه في بيان الضرب الثاني
وهي فرقة الموت وقد عقد
هذا المبحث غير المصنف
فصل فقال فصل عدة حرة
حائلا أو حاملا بحمل
لا يلحق صاحب العدة
لوفاة وان لم تولد أربعة
أشهر وعشرة أيام وليا لها
لقوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون أزواجا
يتربصن بأنفسهن
أربعة أشهر وعشرا

عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تختد على ميت فوق ثلاث الأعل
 زوج أربع أشهر وعشر أي فإنه يحل لها الإحداد عليه هذه المدة أي يجب أن
 ما جاز بعد امتناعه واجب وللإجماع على إرادته إلا ما حكى عن الحسن البصري
 وذكر الأيمان للغالب أولاً لأنه أبعد على الامتناع والافن إيمان يلزمها ذلك
 أيضاً ويلزم الولي أمره وليته به * (تنبيه) * الإحداد الواجب على المتوفى منها
 زوجها ولو صغيرة تركها ليس مصبوعاً لينة وان خشن و يباح إرضاء لم يصبح
 وترك التطيب ولو بالليل والتحلّى نهاراً يحلّ ذهباً وفضة ولو نحو خاتم أو قرط أو تحت
 الثياب للنهي عنه ومنه ممّوه بأحد هذه أو أواثر ونحوه من الجواهر التي تحلّى بها
 ومنها العقيق وكذا نحو نحاس وعاج إن كانت من قوم يتحلّون بهما وترك الإكتحال
 بأحد الحاجة وإن كانت سوداء ودهن شعر رأسها إلا ما أثر البدن وحلّ تنظيف
 به غسل وإزالة وسخراً كل تنبل ونذب أحد ابائهن بخاع أو فسخ أو طلاق ثلاث ثلاثاً
 يغضى ترينها فسادها وكذا الرجعية إن لم ترجع عوداً بالترين فيندب وتجب على
 المعتدة بالوفاء وبالطلاق بائن أو فسخ ملازمة مسكن كانت فيه عند الموت أو الفرة
 إلى انقضاء عدة وإلّا الخروج منها الشراء نحو طعم عام وبيع غزل ونحو احتطاب
 لا ليلاً ولو أوله خلا فابعضهم إكن إلهما خروج إله إلى دار جاره الملائق لغزل
 وحديث ونحوهما إكن بشرط أن يكون ذلك بقدر العادة وأن لا يكون عندها
 من يحدثها أو يؤنسها على الوجه وأن ترجع وتبيت في بيتها أما الرجعية فلا تخرج
 إلا بإذنه أو اضرورة لأن عليه القيام بجميع مؤنّها كالزوجة ومثلها بائن حامل
 وتنتقل من المسكن لحرف على نفسها أو ولدها أو على المال ولو أغيرها كودبعة
 وإن قل وخوف هدم أو حرق أو سارق أو نأذت بالجيران أذى شديداً وعلى الزوج
 سكنى المفارقة ولو بأجرة ما لم تكن ناشرة وإيس له مساكنتها ولا دخول محل هي
 فيه مع انتفاء المحرم فيحرم عليه ذلك ولو أعمى وإن كان الطلاق رجعي لأن ذلك
 يحجر إلى الخلوة المحرمة بها ومن ثمّ لزمها منه أن قدرت عليه (و) كما تعتد حرة بما
 ذكر (تعتد فبرها) أي غير الحرة (بنصف) من عدة الحرة لأنها على النصف في
 كثير من الأحكام (وكل الطهر الثاني) إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور ركبه فلا بد من
 الانتظار إلى أن يعود الدم (وتعتدان) أي الحرة والإمته لو فاة أو غيرها وإن كانتا
 تحيضان (بوضع حمل) حملتا صاحب العدة ولو مضغة تتصور ولو بقيت لا بوضع

(قوله تتصور لو بقيت)
 عبارة غيره وتنقض العدة
 ببيت لا علاقة وبمضغة فمها
 صورة آدمي أخيه برهما
 أهل الخبرة بطريق
 الحزم ومنهم القوابل وإن
 خفيت تلك الصورة على
 غير أهل الخبرة إذا العبرة
 بهم لا بكل أحد فإن لم يكن
 فيها صورة إكن قالوا لو
 بقيت اتخلفت فكأني
 فيها صورة

علاقة **﴿فرع﴾** يلحق ذا العدة الولد الى أر بع سنين من وقت طلاقه لان
 أنت به بعد نكاح اغير ذى العدة وامكان لان يكون منه بأن أنت به ستة أشهر بعد
 نكاحه (وتصدق) المرأة (في) دعوى (انقضاء عدة) بغير أشهران (أمكن)
 انقضاءها وان خالفت عاداتها أو كذبها الزوج اذ يعسر عليهم إقامة البينة بذلك
 ولانها مؤتمنة على ما في رحمها وامكان الانقضاء بالولادة ستة أشهر ولحظتان
 وبالأقراء الحرة طلقت في طهر اثنان وثلاثون يوما ولحظتان وفي حيض سبعة
 وأربعون يوما ولحظة **﴿فائدة﴾** ينبغي تخليف المرأة على انقضاء العدة (ولا
 يقبل دعواها) أي المرأة (عدم انقضائها) أي العدة (بعد تزوج) لاخر لان
 رضاها بالنكاح يتضمن الاعتراف بانقضاء العدة فلواذعت بعد الطلاق الدخول
 فأنكره صدق بيمينته لان الأصل عدمه وعليها العدة مؤاخذاة بما باقرارها وان
 رجعت وكذبت نفقها في دعوى الدخول لان النكاح بعد الاقرار غير مقبول
﴿فرع﴾ لو انقضت عدة الرجعية ثم نكحت آخر فادعى مطلقها عليها أو على
 الزوج الثاني رجعة قبل انقضاء العدة فأثبت ذلك ببينة أو لم يثبت لكن أقر أي
 الزوجة والثاني له به أخذها لانه قد ثبت بالبينة أو الاقرار ما يستلزم فساد النكاح
 وإها عليه بالوطء المثل فلوانسكرا الثاني الرجعة صدق بيمينته في انكاره لان
 النكاح وقع صحيحا والأصل عدم الرجعة أو أقرت هي دون الثاني فلا يأخذها
 لتعلق حق الثاني حتى تبين من الثاني اذ لا يقبل اقرارها عليه بالرجعة مادامت في
 عصمته اتعلق حقه بها أما اذا بان منه فقد لم للأول بلا عقد وأعطت وجوباً للأول
 قبل بينونتها مهر المثل للحيلولة الصادرة منها بينه وبين حقه بالنكاح الثاني حتى لو
 زال أخذت المهر لارتفاع الحيلولة ولو تزوجت امرأة كانت في حيلة الزوج بأن
 ثبت ذلك ولو باقرارها به قبل نكاح الثاني فادعى عليها الأول بقاء نكاحه وأنه لم
 يطلقها وهي تدعى انه طلقها وانقضت عدتها منه قبل أن تنكح الثاني ولا بينة
 بالطلاق فخلف انه لم يطلقها أخذها من الثاني لانها أقرت له بالزوجية وهو اقرار
 صحيح اذ لم يتفقا على الطلاق (وتنقطع عدة) بغير حمل (بخالطة) ومفارق لمفارقة
 (رجعية فيها) لا بائن ولو بخالطة الزوج زوجته بأن كان يختلي بها ويتمكن
 عامه أو لوفى الزمن اليسير سواء أحصل وطء أم لا فلا تنقضي العدة لكن اذا زالت
 المعاشرة بأن نوى انه لا يعود اليها كملت على ما مضى وذلك اشبهة الفراش كالأول

نسكها حائلا في العدة فلا يحسب زمن اشتفر اشهر عنها بل تنقطع من حين الخلو
ولا يبطل بها ما مضى فتبني عليه اذا زالت ولا يحسب الاوقات المتخللة بين الخلو
(و) اكن (لارجعة) له عليها (بعدها) أي بعد العدة بالاقراء أو الاشهر على
المعتد وان لم تنقض عدتها ~~لم يكن~~ يلحقها الطلاق الى انقضائها والذي رجعه
الباقيني انه لا مؤنة اها بعد ما وجزم به غيره فقال لا توارث بينهما ولا يحد بوطئها
﴿تمة﴾ لو اجتمع عدتنا شخص على امرأة بأن وطئ مطلقته الرجعية مطلقا
أو البائن بشبهة تكفي عدة أخيرة منهما فاعتدهى من فراغ الوطء وتدرج فيها
بقية الأولى فان كرر الوطء استأنفت ايضا لكن لا رجعة حيث لم يبق من الأولى
بقية ﴿فرع﴾ في حكم الاستبراء وهو شرعاً ترصد بمن فها رقى عند وجود
سبب مما يأتى للعالم ببراءة رحمها أو لتهجد (يجب استبراء الحبل) تمتع أو تزويج
(بملك أمة) ولو معتدة بشراء أو وارث أو وصية أو هبة مع قبض أو سبي بشرطه من
القسم أو اختيار تلك (وان تيقن براءة رحم) كصغيرة وبكر وسواء أملكها
من صبي أم امرأة أم من بائع استبرأها قبل البيع فيجب فيما ذكر بالنسبة لحبل
التمتع (وبزوال فراش) له (عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بعقها)
أي باعتاق السيد كل واحدة منهما أو موته لأن استبرأ قبل اعتاق غير مستولدة
ممن زال عنها الفراش فلا يجب بل تزويج حالاً اذا نشبه هذه من كوحدة بخلاف
المستولدة (و) يحرم بل (لا يصح تزويج موطوءة) أي المالك (قبل) مضى (استبراء)
حذراً من اختلاط الماء من أنما غير موطوءة فان كانت غير موطوءة لا حد فله
تزويجها مطلقاً أو موطوءة غيره فله تزويجها من الماء منه وكذا من غيره ان كان
الماء غير محترم أو مضى مدة الاستبراء منه ولو اعتق موطوءة فله نكاحها بلا
استبراء (وهو) أي الاستبراء (لذات أنسراء حيضة) كاملة فلا تكفي بقيتها
الموجودة حالة وجوب الاستبراء ولو وطئها في الحيض فحلت منه فان كان قبل
مضى أقل الحيض انقطع الاستبراء وبقى التحريم الى الوضع كالأوجبات من
وطئه وهي طاهرة وان حبلت بعد مضى أقله كفي في الاستبراء لمضى حيض كامل
أما قبل الحمل (ولذات أشهر) من صغيرة أو آيسة (شهر والحامل لا تعتد بالوضع)
أي بوضع الحمل وهي التي حملا من الزنا أو المسبية الحامل أو التي هي حامل
من السيد وزال عنها فراشه بعق سواء الحامل المستولدة وغيرها (وضعه) أي

(قوله كما لو حبلت من
وطئه وهي طاهرة) أي
ولا فرق بين أن يكون
ذلك الوطء حراماً كان
كان لغبر شبهة أو ليس
بحرام كان كان لشبهة
أو خوف زنا فتنبه

الحمل **﴿فرع﴾** لو اشترى نحو وثنية او مرتدة فخاضت ثم بعد فراغ الحيض اولى
اثنا عشر ومثله الشهر في ذات الاشهر اسلمت لم يكف حيضها او نحو في الاستبراء لانه
لا يستعقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء (وتصدق) المملوكة باليمين
(في قوله احضت) لانه لا يعلم الامنها (وحرم في غيره سببية تمتع) ولو بنحو نظر
بشهوة ومس (قبل) تمام (استبراء) لادائه الى الوطء المحرم ولا حتمال ان احامل
بحر فلا يصح نحو بيعها نعم تحل له الخلوة بها اما في المسبية فيحرم الوطء لا الاستمتاع
بغيره من تقبيل ومس لانه صلى الله عليه وسلم لم يحرم منها غيره مع غلبة امتداد
الاعين والايدي الى مس الاماء سيما الحسان ولان ابن عمر رضي الله عنه قبل امة
ونعت في سهمه من سبايا اوطاس والحق الماوردى وغيره بالمسبية في حل الاستمتاع
بغير الوطء كل من لا يمكن حملها كصبيبة وآيسة وحامل من زنا **﴿فرع﴾** لا تصير
امة فراشا لبيدها الا بوط منه في قبلها او يعلم ذلك باقراره او بيينة فاذا ولدت
للا مكان من وطئه ولد الحقة وان لم يعترف به

﴿فصل﴾ في النفقة

من الانفاق وهو الاخراج (يجب) المد الآتي وماء عطف عليه (لزوجته) ولو امة
ومريضة (مكنت) من الاستمتاع بها ومن نقلها الى حيث شاء عند امن
الطريق والمقصود لو بركوب بحر غلبت فيه السلامة فلا تجب بالعقد خلافا
لقديم وانما تجب بالتمكين يوما فيوما ويصدق هو بيئته في عدم التمكين وهي
في عدم النشوز والانفاق عليها واذا مكنت من يمكن التمتع بها ولو من بعض
الوجوه وجبت مؤنتها ولو كان الزوج طفلا لا يمكن جماعه اذ لا يمنع من جهتها
وان عجزت عن وطء بسبب غير الصغر كرتق أو مرض او جنون لان عجزت بالصغر
بأن كانت طفلة لا تختمل الوطء فلا نفقة لها وان سلمها الولي الى الزوج اذ لا يمكن
التمتع بها كالنائرة بخلاف من تختمله ويثبت ذلك باقراره وبشهادة البيينة
ه أو بانها في غيبته باذلة للطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك وانها مطالبة به بان
أراد سفرها ولا (ولو رجعية) وان كانت حائلا أي يجب لها ما ذكر ماء عدا آلة
التنظيف لبقاء حبسها وقدرته على التمتع بها بالرجعية ولا امتناعه عنها لم يجب
لها آلة التنظيف ويسقط مؤنتها ما يسقط مؤنة الزوجة كالنشوز وتصدق في
قدر أقرانها بيمين ان كذبها والا فلا يمين وتجب النفقة أيضا المطلقة حامل بائن

(قوله لم يحرم منها غيره)
أي في قوله صلى الله عليه
وسلم في سبايا اوطاس
الآتي بيانه ألا لا توطأ
حامل حتى تضع ولا غير
ذات حمل حتى تحيض
حيضة (قوله ويثبت
ذلك) أي التمكين المعتبر
(قوله ولو رجعية) أي
لا فرق بين من طلقت
رجعا ومن لم تطلق أصلا
بخلاف من طلقت طلاقا
بائنا فانها ان كانت
حائلا فلا نفقة لها وان
كانت حاملا فسيصرح
الشارح بوجودها لها ما لم
تثبت

بالطلاق الثلاث أو الخلع أو الفسخ بغير مقارن وإن مات الزوج قبل الوضع مالم تنشر
 ولو أنفق بظنه فبان عدمه رجع عليها أما إذا بان الحامل بموته فلا نفقة وكذا
 لا نفقة لزوجته تلبست بعدة شبهة بأن وطئت بشبهة وإن لم تحبل لانتفاء التمسكين إذ
 يحال بينه وبينها إلى انقضاء العدة ثم الواجب لنحو زوجة عن سر (مد طعام)
 من غالب قوت محل إقامتها لا إقامته ويكفي دفعه من غير إيجاب وقبول كالدين في
 الذمة قال شيخنا ومنه يؤخذ أن الواجب هنا عدم الصارف لأقصد الاداء خلافا
 لابن المقرئ ومن تبعه (على معسر) ولو بقوله مالم يتحقق له مال وهو من لا يملك
 ما يخرج من المسكنة (ولو مكتسبا) وإن قدر على كسب واسع (و) على (رفيق) ولو
 مكاتباً وإن كثر ماله (ومدان على موسر) وهو من لا يرجع بنكاحه مدين معسرا
 (ومد ونصف على متوسط) وهو من يرجع بذلك معسرا وإنما تجب النفقة وقت
 طلوع فجر كل يوم فيوم (إن لم توثا كاه) على العادة برضاها وهي رشيدة فلو أكت
 معه دون الكفاية وجب لها تمام الكفاية على الأوجه وتصدق هي في قدر
 ما أكت ولو كافها ماؤها كته من غير رضاها أو أكتها غير رشيدة بلا إذن ولي
 فلا تسقط نفقتها به وحينئذ هو متطوع وزعم أنه مؤدع عن النفقة صدق بيمينه على
 الأوجه وفي شرح المنهاج لو أضافها رجل أكراماً له سقطت نفقتها ويكف من
 أراد سفره ولو يلاطها أو توكل من ينفق عليها من مال حاضر ويجب
 ما ذكر (بأدم) أي مع آدم اعتيد وإن لم تأكله كسمن وزيت وتمر ولو تنازعا
 فيه أوفى اللحم الآتي قدره قاض باجتهاده ما وافي قدر ذلك بين الموسر وغيره
 وتقدير الحماوى كالنص بأوقية زيت أو سمن تقريب ويجب أيضاً اللحم اعتيد قدره
 ووقتاً بحسب يساره وعساره وإن لم تأكله أيضاً فإن اعتيد مرة في الأسبوع
 فالأولى كونه يوم الجمعة أو مرتين فالجمعة والثلاثاء والنص أيضاً رطل لحم في
 الأسبوع على المعسر ورطلان على الموسر محمول على قلة اللحم في أيامه بمصرفه
 بقدر الحاجة بحسب عادة المحل والأوجه أنه لا آدم يوم اللحم أن كفاها غداء
 وعشاء والأوجب (و) مع (ملح) وخطب (وماء شرب وملح) لتوقف الحياة عليه (و)
 مع (مؤنة) كأجرة طحن وعجن وخبز وطبخ مالم تكن من قوم اعتادوا ذلك بأنفسهم
 كما جزم به ابن الرفعة والأذرعى وجزم غيرهما بأنه لا فرق (و) مع (آلة) لطبخ وأكل

(قوله ويجب ما ذكر)
 أي من المدونين

وشرب كقصعة وكوز وجرة وقدر ومغرفة وابر يق من خشب او خزف او حجر ولا
يجب من نحاس وصيني وان كانت شريفة (و) يجب لها على الزوج ولو معسرا اول
كل ستة أشهر كسوة تسكنها طولا وضخامة فالواجب (فحص) ما لم تسكن عن
اعتدن الا زار والرداء فيجب ان دونه على الاوجه (وازار) وسراويل (وخمار) أى
مفنة ولولامة (ومكعب) أى ما يلبس في رجلاه ويعتبر في نوعه عرف بلدها نعم
قال الماوردي ان كانت من يعتدن أن لا يلبس في أرجلهم شيئا في البيوت لا يجب
لأرجلها شي ويجب ذلك لها (مع لحاف الشتاء) يعني وقت البرد ولو في غير الشتاء ويزيد
في الشتاء جبة محشوة أما في غير وقت البرد ولو في وقت الشتاء في البلاد الحارة
فيجب لها رداء أو نحوه ان كانوا من يعتادون غطاء غير لباسهم أربعة أمون عربيا كما
هو السنة فان لم يعتادوا النوم غطاء لم يجب ذلك ولو اعتادوا ثوبا للنوم وجب كما جزم
به بعضهم ويختلف جودة الكسوة وضدها بيساره وضده ويجب عليه ثوابع ذلك
من نحو تسكة وسراويل وزر ونحوه فيص وخيط وأجرة خياط وعليه فراش لنومه
ومخدة ولو اعتادوا على السرير وجب **﴿فرع﴾** يجب تجديد الكسوة التي
لا تدوم سنة بأن تعطاها كل ستة أشهر من كل سنة ولو تلفت أثناء الفصل ولو بدلا
تقصير لم يجب تجديد ها ويجب كونها جديدة (و) لها (عليه آلة تنظف) أبدنها
وثوبها وان غاب عنها الاحتياجا اليه كالادم فها سدر ونحوه (كشط) وسوال
وخلال (و) عليه (دهن) لرأسها وكذا البدنها ان اعتيد من شبرج أو من يجب
الدهن كل أسبوع مرة فأكثر بحسب العادة وكذا دهن اسراجها وليس لحامل
بائن ومن زوجه غائب الا ما يزيل الثعث والوسخ على المذهب ويجب عليه الماء
للغسل الواجب بسببه كغسل جماع ونفاس لا حيمس واحتلام وغسل نجس ولا ماء
وضوء الا اذا نقضه بلمسه (لا) عليه (طيب) الا لقطع ريح كريه ولا لكل (ودواء)
لمرضها وأجرة طبيب ولها طعام أيام المرض وأدمها وكسوتها وآلة تنظفها وتصرفه
للدواء وغيره **﴿تنبيه﴾** يجب في جميع ما ذكر من الطعام والادم والآلة ذلك
والكسوة والفرش وآلة التنظيف أن يكون تمليك بالدفع دون ايجاب وقبول وتمليك
هي بالقبض فلا يجوز أخذها منها الا برضاها أما المالك فيكون امتا عا حتى يسقط
بعضي الزمان لانه مجرد الانتفاع كالخادم وما جعل تمليكها بغيره بغير الزمان
ويعتاض عنه ولا يسقط بموت أثناء الفصل (و) لها (عليه مسكن) تأمن فيه ولو

(قوله كل ستة أشهر الخ)
في حاشية شيخنا البجوري
على ابن قاسم ويجب
لكل فصل من فصل
الشتاء والصيف كسوة
والمراد بالشتاء ما يشمل
الربيع والصيف
ما يشمل الخريف فالسنة
عند الفقهاء فصلان
وان كانت في الاصل
اربعة فصول واذا حصل
التمكين في أثناء الفصل
وجب من الكسوة بقسطه
مما يجب فيه اها باختصار
كتبه معجيه

خرج عنها على نفسها وأموالها وان قل للحاجة بل للضرورة اليه (يليق بها) عادة
 وان كانت ممن لا يعتادون السكنى (ولو معارفا) ومكثرى ولو سكن معها في منزلها
 باذنها أو لامتناعها من النقطة معه أو في منزل نحو أبيها باذنه لم يلزمه أجرة لان
 الاذن العرى عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة (و) عليه ولو مهر
 خلا فالجمع اوقنا (اخذام حرة) بواحدة لا أكثر لانه من المعاشرة بالمعروف
 بخلاف الامة وان كانت جميلة (تخدم) أي بخدمة مثلها عادة عند أهلها فلا عبرة
 بترفها في بيت زوجها وانما يجب عليه الاخذام ولو بحرة صحبتها أو مستأجرة
 أو محرم أو مملوك لها ولو عبدا أو بصبي غير مرأوق فالواجب للخادم الذي عينته
 الزوج مدة وثلاث على مواسر ومدة على معسر ومتوسط مع كسوة امثال الخادم
 من قيص وازار ومقنعة ويزاد للخدمة خف ومحففة اذا كانت تخرج وان كانت
 قنة اعتادت كشف الرأس وانما لم يجب الخف والمحففة للخدمة على المعتمد لان
 له منهن من الخروج والاحتياج اليه لنحو الحمام نادر **تنبيه** ليس على
 خادمها الا ما يخصها وتحتاج اليه كحمل الماء للمستحم والشرب وصبه على بدنها
 وغسل خرق الحيز والطبخ لا كلها أما ما لا يخصها **الطبخ** لا كله وغسل
 ثيابه فلا يجب على واحد منهن ما بل هو على الزوج فيوفيه بنفسه أو غيره
مهمان من شرح المنهاج لشيخنا واشترى حليبا أو ديبا جال زوجته وزينها به
 لا يصير ملكا لها بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومنه
 وارثه ولو جهز بنته بجهاز لم تمامه الا بايجاب وقبول القول قوله في أنه لم يملكها
 ويؤخذ مما قرر ان ما يعطيه الزوج صلحة أو صباحية كما اعتيد ببعض البلاد لا تمامه
 الا بلفظ أو قصد اهداء خلافا لما مر عن فتاوى الحنابلة واقتضاء غير واحد بأنه
 لو أعطاهام مبرور فالعرس ودفعها وصباحية فنشزت استرد الجميع غير صحيح اذ
 التقييد بالنشوز لا يتأتى في الصباحية لما قررته فيها انها كالصلحة لانه ان تلفظ
 باهداء أو قصد ماله كنه من غير جهة الزوجية والافهوما كنه وأما مبرور فالعرس
 فليس بواجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه وأما الدفع أي المهر فان كان قبل الدخول
 استرده والا فلا تفرقة به فلا يسترد بالنشوز (وتسقط) المون كلها (بنشوز)
 منها اجماعا أي بخروج من طاعة الزوج وان لم تأثم كصغيرة ومجنونة ومكرهة
 (ولو ساعة) أو ولو لحظة فتسقط نفقة ذلك اليوم وكسوة ذلك الفصل ولا توزع

(قوله المون كلها) وكذلك
 يسقط نفسه في الدور
 الذي نشزت فيه وما بعده
 ما دامت ناشزة وان لم تأثم
 بالنشوز **كـ** صغيرة
 ونحوها ما لم ترجع قبل
 ثوبتها **هـ** مختصرا من
 حاشية ابن قاسم زهـ له
 مذهب

على زمانى الطاعة والنشوز ولو جهل سقوطها بالنشوز فأنفق رجوع عامها ان كان
 ممن يخفى عليه ذلك وانما لم يرجع من أنفق في نكاح أو شراء فاسد وان جهل ذلك
 لانه شرع في عقدها على أن يضم من المؤن بوضع اليد ولا كذلك هنا وكذا من وقع
 عليه طلاق باطنا ولم يعهلم به فأنفق مدة ثم عهلم فلا يرجع بمسا أنفقه على الوجه
 ويحصل النشوز (بمنع) الزوجة الزوج (من تمتع) ولو بنحو اس أو بموضع
 عينه (لا) ان منعه عنه (اعذر) ككبرائه بحيث لا تختمله ومرض بها
 يضره الوطء وفرج في فرجها وكنحو حيض ويثبت كبرائه باقراره أو برجلين
 من رجال الختان ويحتملان لا انتشار ذكره بأي حيلة غير الابلاج ذكره في فرج
 محرم أو دبر أو بأربع نسوة فان لم يمكن معرفته الابنظره من الهـ ما مكشوف في
 الفرجين حال انتشار عضوه جازايشمـ دن ~~فرع~~ الهـ منع التمتع لقبض
 الصداق الحال أصالة قبل الوطء بالغة مختارة اذ لها الامتناع حينئذ فلا يحصل
 النشوز ولا تسقط النفقة بذلك فان منعت لقبض الصداق المؤجل أو بعد الوطء
 طائفة فتسقط فلو منعه لذلك بعد وطئها مكرهة أو صغيرة ولو بتسليم الولي فلا ولو
 ادعى وطأها بتمكينها وطلب تسليمها اليه فأنكرته وامتنعت من التسليم
 صدقت (وخروج من مسكن) أى المحل الذى رضى باقامتها فيه ولو بينهما أو
 بيت أبيهما ولو اعيادة وان كان الزوج غائبا بصفة له الآتى (بلا اذن) منه ولاطن
 لرضاه فخرجها بغير رضاه ولو لم يارة صالح أو عبادة غير محرم أو الى مجلس ذكر
 عصيان ونشوز وأخذ الأذرى وغيره من كلام الامام أباهما اعتمادا الى عرف الدال
 على رضا أمثاله بمثل الخروج الذى تريده قال شيخنا وهو محتمل ما لم تعلم منه غيره
 تقطعه عن أمثاله فى ذلك ~~تنبيه~~ يجوز لها الخروج فى مواضع منها اذا
 اشرف البيت على الانـ بدام وهل يكفى قواها خشيت ان يدامه أو لا بد من قرينة
 تدل عليه عادة قال شيخنا كل محتمل والا قرب الثمانى ومنها اذا خافت على نفسها
 أو مالها من فاسق أو سارق ومنها اذا خرجت الى القاضى لطلب حقها منه ومنها
 خروجها تلم العلوم العينية أو للاسـ تفتاء حيث لم يغنها الزوج الثقة أو نحو
 محررها فيما استظهره شيخنا ومنها اذا خرجت لاكتساب نفقة بتجارة أو سؤال
 أو كسب اذا أفسر الزوج ومنها اذا خرجت على غير وجه النشوز فى غيبة الزوج
 عن البلد بلا اذنه لز يارة أو عبادة فـ ريب لا أجنبي أو أجنبية على الوجه لان

(قوله بموضع عينه) أى
 كبرائها وعينها ونفوذها
 (قوله اعذر) ومثله ما اذا
 منعه تدلا فانه لا يعتد
 بنشوزها شيخنا بجورى
 كنبه

الخروج لذلك لا يعد نشوزا عرفا قال شيخنا وظاهر أن محل ذلك أن لم يمنعهما من
 الخروج أدبره - بل المباح بالمتع (وبسفرها) أي بخروجها وحدها إلى محل
 يجوز القصر منه للمسافر ولولز يارة أبو يها أول الحج (بلاذن) منه ولو اغرضه
 مالم تضر كأن ج - لا جميع أهل البلد أو بقي من لا تأمن معه (أو) بآذنه ولو سكن
 (اغرضها) أو اغرض أجنبي فتسقط المؤن على الظاهر لعدم التمكن ولو سافرت
 بآذنه اغرضه ما عدا مقتضى المرجع في الإيمان فيما إذا قال لزوجته ان خرجت لغير
 الحمام فأنت طاق فخرجت لها وأغريها أنها لا تطلق عدم السقوط هنا لكن
 نص الام والمختصر يقتضي السقوط (لا) بسفرها (معه) أي الزوج بآذنه ولو
 في حاجتها ولا بسفرها بآذنه لحاجته ولو حاجة غيره فلا تسقط المؤن لأنها ممكنة وهو
 المفقوت لحقه في الثانية وفي الجواهر وغيرها عن الماوردي وغيره لو امتنعت من
 النفقة معه لم تجب النفقة إلا ان كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويسير مقتضى
 بهما عفا عن النفقة حينئذ انتهى قال شيخنا وقضية جريان ذلك في سائر صور
 النشوز وهو محتمل وتسقط المؤن أيضا باغلاقتها بالباب في وجهه وبدعها طلاقا
 بانثا كذبها وليس من النشوز شتمه وايداؤه باللسان وان استحققت التأديب
مهمة لو تزوجت زوجة المفقود غيره قبل الحكم بموته سقطت نفقتها ولا تعود
 الابعامه عودها إلى طاعته بعد التفريق بينهما **فائدة** يجوز للزوج منعهما
 من الخروج من المنزل وأول موت أحدهما أو شهاده وجنازته ومن أن تمكن من
 دخول غير خادمة واحدة المنزل ولو أبويها أو ابنتها من غيره لم يكن يكره منع أبويها
 حيث لا عذر فان كان المسكن ملكا لم يمنع شيئا من ذلك الا عند الرية
تتمة لو نشزت بالخروج من المنزل فغاب وأطاعت في غيبته بنحو عودها للمنزل
 لم تجب وثمنها مادام غائبا في الاصح لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم
 وتسليم ولا يحص - لان مع الغيبة فالطريق في عودها لا يستحق أن يكتب الحاكم إلى
 قاضي بلده ليثبت عودها للطاعة عنده فاذا علم وعادا وأرسل من يتسلمها له أو ترك
 ذلك اغبر عذرهما عاد الاستحقاق وتضيعة قول الشانبي في القديم أن النفقة تعود
 عند عودها للطاعة لان الموجب في القديم العقد لا التمكن وبه قال مالك ومروا
 أن نشوزها بالردة يزول باسلامها طاعة الزوال المسقط وأخذ منه الاذرعى انها لو
 نشزت في المنزل ولم تخرج منه كأن منعهته نفسها فغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت

(قوله ثم عادت للطاعة)
 انظر إلى أي شيء يعود
 هو دها هل هو بنفسها
 الرجوع إلى طاعته
 أو بعلمه بذلك القصد
 أولا بد من صريح انظر يدل
 على طاعتها وببلاغ الخبر
 وهو مذاهب والمتبادر ولم
 يتوقف على قاض

نفقة من غير قاض وهو كذلك على الأصح ولو التمس زوجة غائب من القاضى أن
يفرض لها فرضا عليه اشترط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه وحالفها على
استحقاق النفقة وانما لم تقبض منه نفقة مدة مستقبلة فيثبت فرضها عليه نفقة
المعسر الا ان ثبت يساره **﴿فرفع في فسخ النكاح﴾** وشرع دفعها لضرر
المرأة يجوز (لزوجته مكافئة) أى بالغة مائة لاولى غير المكافئة (فسخ نكاح من)
أى زوج (أعسر) مالا وكسب بالاثقاب حلالا (بأقل نفقة) تجب وهو -
(أو) أقل (كسوة) تجب كفه يص ونحوه زوجة شتاء بخلاف نحو سراويل ونعل
وفرش ومخدة والا واني اعدم بقاء النفس بدونهما فلا فسخ بالاعسار بالادم وان لم
يسخ القوت ولا بنفقة الخادم ولا بالعجز عن النفقة الماضية كنفقة الامس وما قبله
لتنزيلها منزلة دين آخر (أو) أعسر (بمسكن) وان لم يعتاده (أو) أعسر
(بمهر) واجب حال لم تقبض منه شيئا حال كون الاعسار به (قبل الوطء) طائفة
فلهما الفسخ للعجز عن تسليم العوض مع بقاء العوض بحاله وخيارها حقة - فذهب
الرفع الى القاضى فوري فيسقط الفسخ بتأخير رد الا عذر كجهل ولا فسخ بعد الوطء
اتلف العوض به وصيرورة العوض ديناً في الذمة ولو وطئها مكرهة فلهما الفسخ
بعده أيضا قال بعضهم الا ان سلمها الولي له وهى صغيرة بغير مصلحة فتجب نفسها
بغير دلوغها فلهما الفسخ حيثئذ ان عجز عنه ولو بعد الوطء لان وجوده هنا كعدمه
أما اذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما أفتى به ابن الصلاح واعتمده الاستوى
والزركشى وشيخنا وقال البارزى كالجورجى لها الفسخ أيضا واعتمده الا ذرعى
﴿تنبيه﴾ يتحقق العجز عما يرغب به ماله لمسافة القصر فلا يلزمها العسر الا ان
قال أحضره مدة الامهال أو بتأجيل دينه بقدر مدة احضار ماله الغائب بمسافة
القصر أو بحلوله مع اعسار الدين ولو الزوجة لانها في حالة الاعسار لا تصل لحقة
والمعسر منظر وبعدم وجدان المكاتب من يستعمله ان غلب ذلك أو بعروض
ما يمنعه عن الكسب **﴿فائدة﴾** اذا كان للمرأة على زوجها الغائب دين حال
من صداق أو غيره وكان عندها بعض ماله ودية فهل لها أن تستقل بأخذ دينها
بل ارفع الى القاضى ثم تفسخ به أو لا فأجاب بعض أصحابنا بالنسبة للمرأة المذكورة
الاستقلال بأخذ ذمتها بل ترفع الامر الى القاضى لان النظر في مال الغائبين
للقاضى نعم ان علمت أنه لا يأذن لها الا بشئ يأخذ منه ما جازها الاستقلال بالأخذ

(قوله اعدم بقاء النفس)
باسكان الفاء أى اعدم
توقف بقاء الروح عليها

وإذا فرغ المال واراقت الفسخ بأعسار الغائب فإن لم يعلم المال أحد أذعت أعساره
 وأنه لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الأعسار وحلفت على الأخيرين ناوية
 بعدم ترك النفقة عدم وجودها الآن وفدت بشروطه وإن علم المال فلا بد من
 بيعة بفراغه أيضا انتهى (فلافسخ) على المعتمد (بامتناع غيره) موسرا أو
 متوسطا من الاتفاق حضر أو غاب (إن لم يقطع خبره) فإن انقطع خبره ولا مال
 له حاضر جازها الفسخ لأن تعذر واجبها بانقطاع خبره كتعذر بالأعسار كما جزم به
 الشيخ زكريا وخالفه تليذه شيخنا واختار جمع كثيرون من محقق المتأخرين في
 غائب تعذر تحصيل النفقة منه الفسخ وقواه بر الصلاح وقال في فتاويه إذا تعذرت
 النفقة لعدم مال حاضر مع عدم إمكان أخذها منه حيث هو بكتاب حكمي وغيره
 لكونه لم يعرف موضعه أو عرف ولكن تعذرت مطالبة عرف حاله في الأعسار
 والأعسار ولم يعرف فاه الفسخ بالحكم والافتاء بالفسخ هو الصحيح انتهى ونقل
 شيخنا كلامه في الشرح الكبير وقال في آخره وأفتى بما قاله جمع من متأخري اليمن
 وقال العلامة المحقق الطنيداري في فتاويه والذي نختاره تبعا للآئمة المحققين أنه إذا
 لم يكن له مال كما سبق لها الفسخ وإن كان ظاهرا المذهب خلافه لقوله تعالى وما جعل
 عليكم في الدين من حرج وأقوله صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة ولأن
 مدار الفسخ على الأضرار ولا شك أن الضرر موجود فيها إذا لم يمكن الوصول إلى
 والنفقة منه وإن كان موسرا أفسر الفسخ هو تضرر المرأة وهو موجود لا سيما مع
 أعسارها فيكون تعذر وصولها إلى النفقة حكمه حكم الأعسار انتهى وقال تليذه
 شيخنا خاتمة المحققين وابن زياد في فتاويه وبالجملة فالذهب الذي جرى عليه الرافعي
 والنووي عدم جواز الفسخ كما سبق والختار الجواز وجزم في فتياه أخرى بالجواز
 (و) لا فسخ بأعسار بنفقة ونحوها أو بمهر (قبل ثبوت أعساره) أي الزوج
 بإقراره أو بيعة تذكرة أعساره الآن ولا تكفي بيعة ذكرت أنه غاب معسرا ويجوز
 للبيعة الاعتماد في الشهادة على استحباب حاله التي غاب عليها من أعسار أو يسار
 ولا تسأل من أين لك أنه معسر الآن فلو مرجح بمسندته بطلت الشهادة (عند
 قاض) أو محكم فلا بد من الرفع إليه فلا ينفذ ظاهرا ولا بالثنا قبل ذلك ولا يحسب
 عدتها إلا من الفسخ قال شيخنا فان فقد قاض ومحكم عجزا أو عجزت عن الرفع إلى
 القاضي كأن قال لا أفسخ حتى تهطني مالا استقلت بالفسخ للضرورة وينفذ

(قوله إذا لم يكن له مال)
 أي أصلا أو كان وتعذر
 الاستيفاء منه ولو انتغاب
 الزوج لشوكتة (قوله
 بالحنيفية) أي المائلة
 إلى الدين القسيم بمعنى
 المستقيم أي التي لا اعوجاج
 فيها بل هي غاية
 الاستقامة والسمحة
 الهالة التي لا يكاف فيها
 أحد الأوسعة

ظاهرا وكذا باطنا كما هو ظاهر خلافنا فيه بالاقل لان الفسخ مبني على أصل
 صحيح وهو - تلزم للنفوذ باطنا ثم رأيت غير واحد - دجزموا بذلك انتهى وفي فتاوى
 شيخنا ابن زياد لو عجزت المرأة عن بيعة الا - اوجازها الا - بة لال بالفسخ انتهى
 وقال الشيخ عطية المسكي في فتاويه اذا تعدد القاضى أو تعدد اثباتات عند مفقد
 اليهود أو غيبته - لم قلها ان تشهد بالفسخ وتفسخ بنفسها كما قالوا في المرتين اذا
 غاب الراهن وتعددت اثباتات الرهن عند القاضى اهـ مع الرهن دون مراجعة
 قاض بل هذا أهم وأهم وقوعا انتهى (هـ) اذا توفرت شروط الفسخ من ملازمتها
 المسكن الذى غاب عنها أو هي فيه وعدم - دورث وزمها وحلفت عليها أو هي
 أن لا مال له حاضر ولا ترك نفقة واثبتت الا - بار بنحو النفقة على المعتمد
 أو تعددت تحصيلها على المختار (بمهل) القاضى أو المحكم وجوبا (ثلاثة)
 من الايام وان لم يستعمله الزوج ولم يرج حصول شئ في المستقبل ليحقق
 اعساره في فسخ اغتراع - ارضه به رفاه على الفور أو أفنى شيخنا انه لا امهال في فسخ
 نكاح الغائب (ثم) بعد امهال الثلاث بليا اليها (يفسخ هو) أى القاضى
 أو المحكم أثناء الرابع لخبر الدار طنى واليه في الرجل لا يحدث شيئا ينفق على
 امرأته يفرق بينهما وقضى به عمره - لى وأبو هريرة رضى الله عنه - قال الشافعى
 رضى الله عنه ولا أهل أحد من الصحابة خالفهم ولو فسخت بالحاكم على غائب
 فعادوا دعى ان له مالا بالبلد لم يبطل كما أف - تى به الغزالي الا ان ثبت انما تعلمه
 وبمهل عليها أخذ النفقة منه بخلاف نكح عمار وعرض لا يتيسر بيعه فانه كالعدم
 (أو) تفسخ (هى باذنه) أى القاضى بلفظ فسخت النكاح فلو سلم نفقة الرابع
 فلا تفسخ بما مضى لانه صار ديناً ولو أعسر بعد ان سلم نفقة الرابع بنفقة الخامس
 ثبت على المدة ولم تستأنفها أو ظاهراً فواهم أنه لو أعسر بنفقة السادس استأنفها وهو
 محتمل ويحتمل - هل انه ان تخللات ثلاثة وجب الاستئناف أو أقل فلا كما قاله شيخنا
 ولو تبرع رجل بنفقة تها لم يلزمها القبول بل اهما الفسخ (فرع) لها في مدة
 الامهال والرضا باعساره الخروج منها فورا عليه لسؤال نفقة أو اكتسابها
 وان كان لها مال وأمكن كسبها في بيتها وليس له منعها لان حبسه اهما انما هو في
 مقابلة انفاقه عليها وعليها رجوع الى مسكنها لئلا تلاقه وقت الايواء دون العمل
 ولها منعه من التمتع بها نهاراً وكذا بالبلد لكن تسقط نفقتها عن ذمتها مدة المنع

في الليل قال شيخنا وقياسه أنه لا نفقة لها زمن خروجها إلى كسب انتهى
 ﴿فروع﴾ لا فسخ في غيره راسد أمة وليس له منعها من الفسخ بغيره ولا
 الفسخ به عند رضاها بأمره أو عدم تكليفها لأن النفقة في الأصل لها بدل له
 الحماؤها إليه بأن لا ينفق عليها ويقول لها افسخي أو جوعي دفعا للضرر عنه ولو
 زوج أمته بعبد واستخدمه فلا فسخ لها ولا له اذ مؤنتها عليه ولو أعسر سيد
 المستولدة عن نفقتها قال أبو زيد أجبر على عتقها أو تزويجها * (فائدة) * لو فقد
 الزوج قبل التمكن فظاهر كلامهم لا فسخ ومذهب مالك رحمه الله لا فرق
 بين الممكنة وغيرها اذ اتعت ذرت النفقة وضربت المدة وهي عنده شهر للتفحص
 عنه ثم يجوز الفسخ * (تمة) * يجب على مؤسر ذكر أو أنثى ولو بكسب يلحق به
 بما فضل عن قوته وقوت محبته يومه وإيلته وإن لم يفضل عن دينه كفاية نفقة
 وكسوة مع ادم ودواء لاصل وان علاذ كر أو أنثى وفرع وان نزل كذلك اذالم
 بما كاهوا وان اختلفا دينه لا ان كان أحدهما حريبا أو مرتدا قال شيخنا في شرح
 الارشاد ولا ان كان زانيا محصنا أو تاركا للصلاة خلافا لما قاله في شرح المنهاج ولا ان
 بلغ فرع وترك كسبه بالانقضاء أو اثر اقدرة أم أو بنت على النكاح لكن تسقط
 نفقتها ابا العقد وفيه نظران نفقتها على الزوج انما تجب بالتمكن كما مر وان كان
 الزوج معسر مالم تفسخ ولا تصير مؤن القريب بفوته اذ بنا عليه الا بانتراض قاض
 غيبته منفق أو منع صدر منه لا باذن منه ولو منع الزوج أو القريب الانفاق أخذها
 المستحق ولو بغير اذن قاض * (فرع) * من له أب وأم فنفقة على الأب وقيل
 هي عليهما ابا الفروع ومن له أصل وفرع فعلى الفرع وان نزل أوله محتاجون من اصول
 وفروع ولم ينفدر على كفايتهم قدم نفسه ثم زوجته وان تعددت ثم الاقرب
 فالأقرب نعم لو كان له أب وام وابن قدم الابن الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد
 الكبير ويجب على ام ارضاع ولدها اللبأ وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة وقيل
 يقدر بثلاثة أيام وقيل سبعة ثم بعده ان لم توجد الا هي أو أجنبية وجب ارضاعه
 على من وجدت ولها طلب الاجرة ممن تلزمه مؤنته وان وجدت تالم تجبر الام خلية
 كانت أو في نكاح أبيه فان رغبت في ارضاعه فليس لبيته منعها الا ان طلبت فوق
 أجره المثل وعلى اب اجرة مثل لام لا رضاع ولدها حيث لا متبرع بالارضاع وكسبرع
 راض بما رضيت

(قوله أجبر على عتقها
 أو تزويجها) وفي مرولو
 عجز السيد عن نفقة أم
 ولده أجبر على تخليتها
 لتكسب وتنفق على
 نفسها أو على أيجارها
 ولا يجبر على عتقها
 وتزويجها كما لا يرفع ملك
 اليمن بالعجز عن الاستمتاع
 فان عجزت عن الكسب
 فنفقة في بيت المال اه
 بحروقه (قوله أو تاركا للصلاة)
 أي بعد أمر الامام وكان
 على الشارح ان يزيد ذلك
 الا ان يقال انه متى اطلق
 تارك الصلاة فالمراد منه
 التارك لها بعد أمر الامام
 (قوله الابأ) بهم زوجه
 لان الولد لا يعيش غالبا
 ونه وابأ غيره لا يغني
 عنه ولها أخذ الاجرة على
 ذلك ان كان مماثلة اجرة
 ولا يلزمها التبرع بارضاعه
 كما لا يلزمه بذل الطعام
 للضطر الا بالبدل

* (فصل) *

والاولى بالخضانة وهي تربية من لا يستقل الى التمييز لم تتزوج بها آخر فامهاتها
وان علمت فأب فامهاتها فأخت فخاله فبنت أخت فبنت أخ فعمه والمميزان افترق
ابواه من النكاح كان عند من اختاره منهما ولاب اختير من مع الانثى لا الذكركر
زيارة الام ولا تمنع الام من زيارتها على العادة والام اولى بتمرير رضعها عند الاب
ان رضى والا فعنددها وان اختارها ذكر فعندها ابلا وعندها انثى او اختارها
أنثى فعندها أبدا و يزورها الاب على العادة ولا يطالب احضارها عنده ثم ان لم يختار
واحد منهم ما فالام اولى وايسر لاحدهما فطمه قبل حولين من غير رضا الآخر
واهم ما فطمه قبلها ما ان لم يضره ولا حدها بعد حولين وانما الزيادة في الرضاع
على الحولين حيث لا ضرر لكان أفتى الحنابلة بأنه يسن عدمها الحاجة * ويجب
على مالك كفاية رقيقه الامم كاتبا ولو أعمى أو زمننا ولو غنيا أو أوكولا نفقة
وكسوة من جنس المعتاد له من ارقاء البلد ولا يكفي ساترا العورة وان لم يتأذيه
نعم ان اعتبر دلو به لادالعرب على الوجه كفى اذ لا تحقير حينئذ وعلى السيد
ثم دوائه واجرة الطبيب عند الحاجة وكسب الرقيق لسيده بنفقة منه ان شاء
و يسقط ذلك بمضي الزمان كنفقة القريب ويسن أن يتناولهم بما ينضم به من
طعام وادم وكسوة والافضل اجلاسهم معه للاكل ولا يجوز أن يكافه كالدواب على
الدوام عما لا يطيقه وان رضى اذ يحرم عليه اضرار نفسه فان أبى السيد الا ذلك
بيعه عليه أى ان تعين البيع طريقا والا أوجر عليه أما في بعض الاوقات فيجوز أن
يكافه عملا شاقا ويتبع العادة في اراحته وقت القيلولة والاستمتاع وله منعه من نقل
صوم وصلاة * وعلى مالك علف دابته المحترمة ولو كلبا محترما وسقها ان لم تألف الرعى
ويكفها والا كفى ارسالها للرعى والشرب حيث لا مانع فان لم يكفها الرعى لزمه
التكميل فان امتنع من علفها أو ارسالها أجبر على ازالة ملكه أو ذبح المأكولة
فان أبى فعل الحاكم الاصلح من ذلك ورقيق كدابة في ذلك كله ولا يجب علف غير
المحترمة وهي الفواسق الخمس ويحلب مالك الدواب ما لا يضر بهما ولا يولد
مما يضر احدهما ولولقة العلف والظاهر ضبط الضرر بما يمنع من نمو أمثالهما
بسطه فيه بما يحفظه من الموت توقف فيه الراعى فالواجب الترك له قدر ما يقيم
في لا يموت ويسن أن لا يبالغ الخالب في الحلب بل يسقى في الضرر ع شيئا وأن

يقص الظفار يديه ويجوز الحلب وان مات الولد بأي حيلة كانت ويحرم التهريش
بين الهمائم ولا يجب عمارة داره أو قنانه بل يكره تركه الى ان تحترق بغير عذر كترك
سقي زرع وشجر دون ترك زراعة الارض وغرسها ولا يكره عمارة لحاجة وان طالت
والاخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع محمولة على من فعل ذلك للخيلاء
والنفاق على الناس والله سبحانه أعلم

• (باب الجنابة) •

من قتل وقطع وغيرهما والقتل ظلماً كبر الكبائر بعد الكفر وبالقود والعفو
لا تبقى مطالبة بخروجه والفعل المزهق ثلاثة عمد وشبه عمد وخطأ (لا قصاص الا
في عمد) بخلاف شبهه والخطأ (وهو قصد فعل) ظلماً (و) عين (شخص)
يعني الانسان اذ لو قصد شخصاً ظنه طبيياً فبان انساناً كان خطأ (بما يقتل)
غالباً جارحاً كان كفر زارة بمقتل كدماغ ووهين وخاصرة واحليل ومثانة وعمان وهو
ما بين الخصية والوبرا ولا كنجوي مع وسهر (وقصد هما) اي الفعل والشخص
(بغيره) اي غير ما يقتل غالباً (شبه عمد) سواء اقتل كثيراً نادراً كفرية
يمكن عادة احالة الهلاك عليهم بخلافها بخوف لم اومع خفتها اجداً فهدر ولو غر زارة
بغير مقتل كآلية ونفذ وتالم حتى مات فعمد وان لم يظهر اثر ومات حالاً فشبه عمد ولو
حيسه كأن اغلق باباً عليه ومنعه الطعام والشراب او احدهما والطاب لذلك
حتى مات جوعاً أو عطشاً فان مضت مدة يموت مثله فمما غالباً جوعاً أو عطشاً فعمد
اظهره ورصد الا هلاكه ويختلف ذلك باختلاف حال المحبوس والزمن وقوة وحرارة
وحدة الاطباء الجوع المهلك غالباً باثني عشر ساعة متصلة فان لم تمض المدة
المذكورة ومات بالجوع فان لم يكن به جوع أو عطش سابق فشبه عمد فيجب نصف
دينه لحصول الهلاك بالامرين ومال ابن العماد فيمن اشار لانياس بسكين فخوفها
له فسقط عليه من غير قصد الى انه عمد موجب للقود قال شيخنا وفيه نظر لانه
لم يقصد حينه بالآلة فالوجه انه غير عمد انتهى (تنبيه) يجب قصاص بسبب
مكروه مباشرة فيجب على مكروه بغير حق بأن قال اقل هذا والا قتلته فقتله
وعلى مكروه ايضاً وعلى من ضيف بمسوم يقتل غالباً بغير عمد فان ضيف به عجزاً
أو دمه في طعامه الغالب اكله منه فأكاه باهلاً فشبه عمد فيلزمه دينه ولا قود
تنسأله الطعام باختياره وفي قول قصاص للتغريم وفي قول لا شيء تغايير المباشرة

قوله لذلك أي الطعام
والشراب أو احدهما
وهل مثله ما الدواء
المتوقف عليه البرية قول
الطبيب نعم كالدواء عند
شدة البرية تنبيه (قوله)
على مكروه بغير حق وعلى
مكروه فان وجبت الدية في
صورة الا كراه كان عفي
عن القصاص عليها
وزعت عليهم بالسوية
كأنه يكون في القتل
ولا يولي العفو من
احدهما بأخذ نصف الدية
من الآخر باختصار

وعلى من ألقى في ماء مغرق لا يمكنه التخلص منه بعموم أو غيره وإن التقهه حوت
 ولو قبل وصوله الماء فإن أمكنه التخلص بعموم أو غيره ومنه منه عارض كروج
 ور يجمع له لك فشيء عمد فقيه مدبته وإن أمكنه تركه خوفا أو عنادا فلا دية * (فرع) *
 لو أمسكه شخص ولو لاقتل فقتله آخر فافصاخص على القاتل دون الممسك ولا
 فصاص على من أكره على صعود شجرة فزلق ومات بل هو شبه عمد إن كانت مما
 يزلق على متاعها غالبا والخطأ (وعدم قصد أحدهما) بأن لم يقصد الفعل
 كأن زلق فوقه على غيره فقتله أو قصد فقط كأن رمى أهداف فأصاب إنسانا ومات
 (نخطأ أو لو وجد) شخص (من شخصين هما) أي حال كونهما مقترنين في زمن
 الجناية بأن تقاربا في الإصابة (فقتلان مرقان) للروح (مذفقان) أي
 ممرعان لاقتل (كخر) للرقبة (وقد) للجنة (أولا) أي غير مذفقين (كقطع
 عضوين) أي جرحين أو جرح مر واحد وعشرة مثلا من آخر فمات منهما
 (فقتلان) فيقتلان أذرب جرح له نسكاية باطنا أكثر من جروح فان ذفف أي
 أسرع لاقتل أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر وإن شككتا في تدفيف
 جرحه لأن الأصل عدمه والقود لا يجب بالشك (أو) وجدا به منهما (مرتبا
 ة) بالقاتل (الاول أن أنساه إلى حركة مذبوح) بأن لم يبق فيه إدراك وإبصار ونطق
 وحركة اختيارات ويعزر الثاني وإن جنى الثاني قبل انتهاء الأول اليها وذفف
 كخر به بعد جرح فالاتل الثاني وعلى الأول فصاص العضو أو مال بحسب الحال
 وإن لم يذفف الثاني أيضا ومات المجنني بالجنايتين كأن قطع واحد من السكوع
 والآخر من المرفق فقتلان لوجود السراية منهما * (فرع) * لو اندملت الجراحة
 واستمرت الحمى حتى مات فان قال - دلأطب انهم من الجرح فالقود والافلاضمان
 (وشرط) أي لا فصاص في النفس في القتل كونه عمدا ظاهرا فلا قود في الخطأ
 وشبه العمد وغیر الظلمو (في قتيل عصمة) بإيمان أو أمان يحقق دمه به قد
 وقمة أو عهد فهدر الحربى والمراد وزان محصن قتله مسلم ليس زانيا محصنا سواء
 ثبت زناه ببينة أم باقرار لم يرجع عنه وخرج بقولي ليس زانيا محصنا الزاني
 المحصن فيقتل به مالم يأمره الإمام بقتله قال شيخنا و يظهر أن الحق بالزاني المحصن
 ذلك كل مهدر كتارك - لالة وقاطع طريق متحتم قتله والحاصل أن المهور
 وعم على مثله في الأهدار وإن اختلفا في سببه وبذلك سارق مهبرة الا على

مثله سواء المسروق منه وغيره ومن عليه قصاص كغيره في العصمة في حق غيره
المستحق فيقتل قاتله ولا قصاص على حربي وان قصص بعد عدم التزامه ولما تواتر
عنه صلى الله عليه وسلم ولم ومن أمهاته من عدم الاقامة عن أسلم كوحشي قاتل
حزرة رضى الله عنهم بخلاف الخمي فعليه القود وان أسلم (و) شرط (قاتل
تكليف) فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل والمذهب وجوبه على السكران
المتعدي بتناول مسكر فلا قود على غيره متعديه ولو قال كنت وقت القتل صبيا
وأمكن صباه فيه أو مجنونا وعده جنونه فيصدق بيمينه (ومكافأة) أي مساواة
حال جنائيه بان لا يفضل قتيله حال الجنائيه (باسلام أو حرية أو أصالة) أو زيادة فلا
يقتل مسلم ولو مهدد بالخوفا بكافرو ولا حر من فيه رق وان قل ولا أصل بفرقه وان
سفل ويقتل الفرع بأصله (ويقتل جمع بواحد) كأن جرحوه جراحات اهدخل
في الزهوق وان فخر بعضهم الوتفا وتوفي مددها وان لم يتموا طخوا وكان ألقوه من
عال أو في بحر لما روى الشافعي رضى الله عنه وغيره أن عمر رضى الله عنه قتل خمسة
أوسبعة قتلوا رجلا غيلة أي خديعة بموضع خال وقال ولو تملا عليه أهل صنعاء
لقتلهم به جميعا ولم يسكر عليه فصا راجعا ولأولى العفو عن بعضهم على حصته من
الدية باعتبار عدد الرأس دون الجراحات ومن قتل جمعا مرتبة يقتل بأولهم
﴿فرع﴾ لو تصار عاملا ضمن بقود اودية كل منهما ما تولد في الآخر من الصراعة
لان كلام يأذن فيما يؤدي الى نحو قتل أو تلف عضو قال شيخنا ويظهر أنه لا أثر
لاعتياد ان لا مطالبة في ذلك بل لا بد في انتفائهما من مخرج الاذن ﴿تنبيه﴾
يجب قصاص في أعضاء حيث أمكن من غير ظلم كيد ورجل وأصابع وأنامل
وذكروا أنثيين وأذن وسن ولسان وشفة وعين وجفن ومارن أنف وهو مالا من
و يشترط قصاص الطرف والجرح مائطرط للنفس ولا يؤخذ يمين بيد أو أعلى
بأسفل وعكسه ولا قصاص في كسر عظم ولو قطعت يده من وسط ذراع اقتص في
السكف وفي الباقي حكومة و يقطع جمع يده تمام لو اعلم سادفة واحدة بمحدد
فأبأنها أو من قتل محددا وخذق أو شجوع أو تغرير بجماع اقتص ان شاء بمثله أو
بسحره بسيف (ووجب القود) أي قصاص سمي ذلك قود لانهم يقولون الجاني
يجعل وغيره قاله الأزهرى (والدية) عند سقوطه بعفو عنه علمها أو بعفو (بدل)
عنه فلو عفا المستحق عنه مجانا أو طاقا فلا شيء (وهي) أي الدية لقتل حر مسلم ذكر

(قوله قتل بأولهم) فان
قتلهم معا قدم بالقرعة
وجوبها اذا اقتص منه
الاولا ومن خرجت
قرعة اخذ الباقيون
الديات من مال القاتل
فلو بادر الى قتله غيره من
استحق التقدم به عصى
ووقع قصاصا واباقي
المستحقين الديات تعذر
القصاص عليهم بغير
اختيارهم اه باختصار

معصوم (مائة بهير مثلثة في عهد وشبهه) أي ثلاثة أقسام فلا نظراتها وتم لها هددا
 (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه) أي حاملا بقول خبيرين (ومخمسة
 في خط آمن بنات مخاض و) بنات (لبون و بنى لبون وحقاق و جذاع) من كل منها
 عشرون لخبر الترمذي وغيره (الا) ان وقع الخطأ (في) حرم (مكة أو) (في) (أشهر حرم)
 ذى القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب (أو محرم رجم) بالإضافة كأم وأخت
 (قائمة) كما أنه جمع من الهابة رضى الله عنهم وأقرهم الباقون وأعظم حرمة
 الثلاثة زجر عنها بالتغليظ من هذا الوجه ولا يلحق بها حرم المدينة ولا الاحرام
 ولا رمضان ولا أثر لمحرم رضاع ومصاهرة وخرج بالخطأ ضدا فلا يزيد واجبه ما
 به هذه الثلاثة اكتماء بما فهم ما من التغليظ وأما دية الانثى فتصنف دية الذكر
 (ودية عمده على جان مجحلة) كسائر أبدال المتلفات (و) دية (غيره) من شبهه عهد
 وخطأ وان تئمت (على عاقلة) للجاني (مؤجلة بثلاث سنين) على الغنى منهم نصف
 دينار والمتوسط ربع كل سنة فان لم يقو ذن بيت المال فان تعذر فعلى الجاني لخبر
 الصيحين والمعنى في كون الدية على العاقلة فهم ما أن القبائل في الجاهلية كانوا
 يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك
 النصرة ببدل المال وخص تحملهم بالخطأ وشبهه العمدا لأنهما مما يكثر لا سيما في
 متعلات الأسلحة فحسنت اعانتها لتلايت ضرر بمصاهرة ومعدور فيه وأجلت الدية
 عليهم رفقاً بهم وعاقلة الجاني عصبانته المجمع على ارثهم بنسب أو ولاء إذا كانوا
 ذكورا مكافين غير أصل وفرع ويقدم منهم الأقرب فالأقرب ولا يعقل فقهير ولو
 كسوبا وامرأة وخنثى وغير مكاف (ولو عدت ابل) في المحل الذي يجب تحصيلها
 منه حسا أو شرعا بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن المتل أو بعدت وعظمت المؤنة
 والمثقة (ف) الواجب (قيمتها) وقت وجوب التسليم من غالب نقد البلد وفي القديم
 الواجب عند عددها في النفس السكاملة ألف مثقال ذهباً أو اثنا عشر ألف درهم
 فضة تنبيه * وكل عضو مفرد فيه جمال ومنفعة إذا قطعه وجبت فيه دية كاملة مثل
 دية صاحب العضو إذا قتله وكذا كل عضو من جنس إذا قطعهما ففهم الدية
 وفي أحدهما نصفها ففي قطع الأذن الدية وفي أحدهما النصف ومثلها العينان
 والشفتان والكفان بأصبعيهما والأقدامان بأصبعيهما وفي كل أصبع عشر من الأبل
 وفي كل سن خمس (و) يثبت (القود للورثة) العصبية وذى الفروض بحسب ارثهم

(قوله على عاقلة) هذا ان
 وجدت له عاقلة غنية والا
 فترد عليه مؤجلة

المال ولو مع بعد القرابة كذى رحم ان ورثناه او مع عدمها كأحد الزوجين
والمعتق ومهملته **﴿تنبيه﴾** يجبس الجاني الى كمال الصبي من الورثة بالبلوغ
وحضور الغائب او اذنه فلا يخلى بكفيل لانه قد يهرب فيفوت الحق والكلام في غير
قاطع الطر بقا ما هو اذا تختم قتله فيقتله الامام مطلقا ولا يستوفي القود الا واحد
من الورثة او من غيرهم بتراض منهم او من باقهم او بقرعة بينهم اذا لم يتراضوا ولو
بادر احد المستحقين فقتله عالما بتحريم المبادرة فلا قصاص عليه ان كان قبل هذو
منه او من غيره والا فعليه القصاص ولو قتله اجنبي اخذ الورثة الدية من تركته
الجاني لا من الاجنبي ولا يستوفي المستحق القود في نفس او غيرها الا باذن الامام
او نائبه فان استعمل به عذر **﴿تنبيه﴾** يجب عند هيجان البحر وخوف الغرق
القائه غير الحيوان من المتاع لسلامة حيوان محترم والقائه الدواب لسلامة الآدمي
المحترم ان تعين لدفع الغرق وان لم يأذن المالك اما المهدر كربي وزان محصن فلا
يأق لا جله مال مطلقا بل ينبغي أن ياتي هو لاجل المال كما قاله شيخنا ويحرم القاء
العبيد للاحرار والدواب بالارواح له ويضمن ما ألقاه بلا اذن مالكه ولو قال لرجل
ألق متاع زيد وعلى ضمانه ان طالبك ففعل ضمنه الملقى لا الأمر **﴿فرع﴾** افق
أبو اسحق المروزي بحل سفي امنه دواء ليطه ولفها مادام علقه أو مضغته وبيع
الخفية ففعلوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يعدل على التحريم مطلقا قال شيخنا
وهو الاوجه **﴿خاتمة﴾** تجب الكفارة على من قتل من يحرم قتله خطأ كان
أو عمدا وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين

﴿باب﴾ في الردة

(الردة) لغة الرجوع وهي أخسر أنواع الكفر ويحبط بها العمل ان اتصلت
بالموت فلا يجب اعادته اذ انه التي قبل الردة وقال أبو حنيفة تجب وشرا (قطع
مكاف) مختار فتاغ ومن صبي ومجنون ومكره علمها اذا كان قلبه مؤمنا (اسلاما
بكفر عزم) جالا او مآ لا في كفر به حالا (او قولا او فعلا باعتماد) لذلك الفعل او
القول اي معه (أو) مع (عناد) من القائل او الفاعل (أو) مع (استهزاء) أي
استخفاف بخلاف ما لو اقره تر به ما يخرج من الردة كسبق لسان او حكاية كفر
او خوف قال شيخنا **﴿كشحه﴾** كذا قول الولي حال غيبته أنا الله ونحوه مما وقع
لائمة من العارفين كبن عربي وأتباعه بحق وما وقع في عباراتهم مما يوههم كفرا

(قوله في الردة) أي في
بيان ما به تحصل الردة وما
يترتب على من ارتد أعادنا
الله تعالى والمساكين منها (قوله
لسلامة) علم منه ان المنتقل
من دين لا خير لا يسمى
مرتدا وان كان حكمه
حكم المرتد فلا يقبل منه
الا الاسلام به بجوري
باختصار

(قوله أو مع استهزاء) أي
قوله تعالى قل أيا الله
وأياته ورسوله كنتم
تستهزؤون لا تعتذروا قد
كفرتم بعد ايمانكم

غير مراد به ظاهره كما لا يخفى على الموفقين نعم يحرم على من لم يعرف حقيقة
اصطلاحهم وطريقتهم مطالعة كتبهم فانها منزلة قدم له ومن ثم نسل كثيرون
اغتروا بظواهرها وقول ابن عبد السلام يعزروا لي قال أنا الله فيه نظر لانه ان قاله
وهو مكاف فهو كاذر لا محالة وان قاله حال الغيبة المانعة للتكليف فأى وجه
للتعزير انتهى وذلك (كتفى صانع) نفي (نبي) أو تكذيبه (ووجد مجمع عليه) معلوم
من الدين بالضرورة من غير تأويل وان لم يكن فيه نص كوجوب نحو الصلاة
المكتوبة ونحو البيع والنكاح وتحريم شرب الخمر واللاواط والزنا
والإكس ونذب الرواتب والعيد بخلاف مجمع عليه لا يعرفه الا الخواص ولو كان
فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت وكحرمة نكاح المعتدة للغير كما
قاله النووي وغيره وبخلاف المعتد ركن قرب عهده بالاسلام (وموجود للخلق)
اختيارا من غير خوف ولونيبا وان أنكر الاستحقاق او لم يطابق قلبه جوارحه لان
ظاهر حاله يكذبه وفي أصل الروضة عن التهذيب من دخل دار الحرب فسجد لصنم
او تلفظ بكفر ثم ادعى اكرامها فان فعله في خلوة لم يقبل او بين أيديهم وهو أسير
قبل قوله أو تاجر فلا وخرج بالسجود الركون لان صورته تقع في العادة للمخلوق
كغيره بخلاف السجود قال شيخنا نعم يظهر أن محل الفرق بينهم ما عند الإطلاق
بخلاف ما لو قصد تعظيم مخلوق بالركون كما يعظم الله تعالى به فانه لا شك في الكفر
حينئذ انتهى وكفى إلى الكنائس برزهم من زنا وغيره كإلقاء ما فيه قرآن في
مستند قال الروياني او علم شرعي ومثله بالاولى ما فيه اسم معظم (وتردد في كفر)
أي فعله اولا وكتبه كغيره لم لذنبه بل اتاويل لانه سمي الاسلام كفرا وكالرضا بالكفر
كن قال ان طاب منه تلقين الاسلام اصب ساعا فيكفر في الحال في كل ما مر لنا فانه
الاسلام وكذا يكفر من أنكر اعجاز القرآن أو حرفا منه أو صحبة أبي بكر أو قذف
عائشة رضي الله عنها ويكفر في وجهه حكاة القاضي من سب الشيخين أو الحسن
والحسين رضي الله عنهم لا من قال لمن أراد تخليفه لا أريد الحلف بالله بل بالطلاق
مثلا وقال رؤي اياك كروية ملك الموت **تنبية** ينبغي للفتي ان يحتاط في
التكفير ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصد سبهم من العوام وما زال أئمتنا على
ذلك قديما وحديثا (وبسنتاب) وجوبا (مرتد) ذكرنا كان وانتهى لانه كان محترما
بالاسلام ورجعنا عرضت له شبهة فنزال (ثم) ان لم يتب بعد الاستنابة (قتل) أي قتله

تنبية وله المرتدان
ان اعتقد قبل الردة فهو مسلم
لانه ان اعتقد في حال الاسلام
فحكم عليه بالاسلام
تبعوا ولا يؤثر فيه طرودة
أبيه أو أحدهما وكذا
ان اعتقد في الردة وكان
في أصوله الذين يفسب
الهم مسلم وان كان أصوله
مرتدين فهو مرتد تبعا لهم
لا يفتل حتى يبلغ
يستتاب ولو كان أحد أبويه
مرتدا والآخر كافرا صلى
كافرا صلى كما قاله البغوي اه
ملته من حاشية شيخنا
البيجوري

الحاكم ولو بناثبه بضرب الرقبة لا بغيره (بلا امهال) أي تكون الاستتابة والقتل
 حال الخبر البخاري من بدل دينه فاقتلوه فاذا أسلم مع اسلامه وترك وان تكررت رده
 لا طلاق النصوص نعم يعز من تكررت رده لا في أول أمره اذا تاب خلافا لما زعمه
 جهلة القضاة **تتمة** انما يحصل اسلام كل كافر أصلي أو مرتد بالتلفظ بالشهادتين
 من الناطق فلا يكفي ما بقلبه من الايمان وان قال به الغزالي وجمع محققون ولو
 بالجممية وان أحسن العرب ية على المنقول المعتمد لا بلغة لغتها بل افهم ثم بالاعتراف
 برسالة صلى الله عليه وسلم الى غير العرب ممن ينكرها فيزيد العيب وي من اليهود
 محمد رسول الله الى جميع الخلق أو البراءة من كل دين يخالف دين الاسلام
 فيزيد المشرك كفرت بما كنت أنكر كتب به وبرجوعه عن الاعتقاد الذي
 ارتد بسببه ومن جعل القضاة أن من ادعى عليه عندهم بردة أو جاءهم
 يطالب الحكم باسلامه يقولون له تلفظ بما قلت وهذا غلط فاحش فقد قال الشافعي
 رضي الله عنه اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقلت له
 قل أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وأنت بريء من كل دين يخالف
 الاسلام انتهى قال شيخنا ويؤخذ من تكريره رضي الله عنه لفظ أشهد أنه لا بد
 منه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفارة وغيرها لكن
 خالف فيه جمع وفي الأحاديث ما يدل على انتهى ويندب أمر كل من أسلم لم
 بالايمان بالبعث ويترط لنفع الاسلام في الآخرة مع ما مر تصديق القلب
 بوحدة انية الله تعالى ورسوله وكتبه واليوم الآخر فان اعتقد هذا ولم يأت بما مر لم
 يكن مؤمنا وان أتى به بلا اعتقاد ترتب عليه الحكم الدنيوي ظاهرا

باب الحدود

أولها حد الزنا وهو أكبر الكبائر بعد القتل وقيل هو مقدم عليه (يجلد) وجوبا
 (امام) أو ناثبه دون غيره ما خلا فالله قال (حرام كفازي) بإيلاج حشفة أو قدرها
 من فاقدها في فرج آدمي حي قبل أو دبر ذكر أو أنثى مع علم تخريبه فلا حد بمقاخذة
 ومساخنة واستمناة بيد نفسه أو غير حلية لمته بل يعز رفاع ذلك ويكره بنحويدها
 كتمكينها من العبث بذكره حتى ينزل لانه في معنى العزل ولا بإيلاج في فرج
 بهيمة أو ميت ولا يجب ذبح الهيمة المأكولة خلافا لمن وهم فيها وانما يجلد من ذكر

(مائة) من الجلدات (ويعرب عاما) ولا لمسافة تصرفا كثر (ان كان) الواطئ
 أو الموطوء حرا (بكرا) وهو من لم يوطأ أو توطأ في نكاح صحيح (لا) ان زنى (مع ظن)
 حل بأن ادعاه وقد قرب عهده بالاسلام أو بعد عن أهله (أو مع تحليل عالم)
 يعتد بخلافه لشبهة اباحتهم وان لم يقلده الفاعل كنكاح بالاولى ككذب أبي حنيفة
 أو بلاشهود ككذب مالك بخلاف الخالي عنهم ما وان نقل عن داود وكنكاح مائة نظرا
 لخلاف ابن عباس ولو من معتد بتحريمه نعم ان حكم حاكم بابطال النكاح المختلف
 فيه حد لا ارتفاع الشبهة حينئذ نقله الماوردي ويحد في مستأجرة الزنا بها اذا لا شبهة
 لعدم الاعتداد بالعقد الباطل بوجه وقول أبي حنيفة انه شبهة ينافيه الاجماع على
 عدم ثبوت النسب بذلك ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافه وكذا في مبيحة لان
 الاباحة هنا الغو ومحرمه عليه لتوثن أو انحو وبينونة كبرى وان كان قد تزوجها خلافا
 لأبي حنيفة لانه لا هبة بالعقد الفاسد أما مجوسية تزوجه فلا يحسد بوطئها
 للاختلاف في حل نكاحها ولا يحد بإيلاج في قبل مملوكة له حرمت عليه بنحو محرمية
 أو شركة غيرها فيها أو توثن أو تمس ولا بإيلاج في أمة فرع ولو من ولادة لشبهة الملك
 فيما عدا الأخيرة وشبهة الاعفاف فيها وأما حد ذى رق محسن أو بكر ولو مبهضا
 فنصف حد الحرون غريبه في جلد خمس مائة ويعرب نصف عام ويحد الرقيق للاسلام أو
 السيد (ويرجم) أى الامام أو نائبه بأن يأمر الناس ليحيطوا به فيرموه من
 الجوانب بججارة معتدلة ان كان (محسنا) رجلا كان أو امرأة حتى يموت اجماعا
 لانه صلى الله عليه وسلم رجم معازا والغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جماهير
 العلماء وتعرض عليه توبة لتسكون خاتمة أمره ويؤمر بصلاة دخل وقتها ويحجب
 لشرب لا أكل ولصلاة ركعتين ويعتد بقتله بالسيف لكانت الواجب والمحسن
 مكلف حروطى أو وطئت بقبل في نكاح صحيح وفي حيض فلا احصان لصبي أو
 مجنون أو قنوطى في نكاح ولا من وطئ في ملك عيين أو نكاح فاسد ثم زنى (وأخر)
 وجوبا (رجم) كقود (لوضع حمل وفطام) لا لمرض يرجى برؤه منه وحرور برده فمرطين
 نعم يؤخر الجلد لهما والمرض يرجى برؤه منه أو لا يكون حاملا لان القصد الردع لا
 القتل (ويثبت) الزنا (بافرار) حقيقى مفصل نظير ما في الشهادة ولو بإشارة آخر من
 ان فهمها كل أحد ولو مرة ولا يشترط تكرره أو بها خلافا لأبي حنيفة (وبينة)
 فصلت بذكر الزنى بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كاشهدها أنه أدخل حشفته

(قوله أو بعد عن أهله)
 أى أهل الاسلام (قوله)
 بخلاف الخالي عنهما)
 تقدم له أن لا يحد
 فلا يحد الخالي والحق
 ما هنا فتدبه (قوله فيما عدا
 الأخيرة) هي أمة الفرع
 (قوله بججارة معتدلة)
 تكون بقدر مل الكفة
 لا بحصا صغيرا لا بطول
 عليه الامر ولا بصغر
 أى بججارة كبيرة
 لا يموت حالا فيفوت
 التنكيل الذى هو المقصود
 من الرجم

في فرج فلانة نحل كذا وقت كذا على سبيل الزنا (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك قبل الشروع في الحد أو بعده بنحو كذبت أو ما زنت وإن قال بعده كذبت في رجوعي أو كنت فاخذت فظنته زنا وإن شهد حاله بكذبه فيما استظهره شيخنا بخلاف ما أقررت به لانه مجرد كذب للبيئة الشاهد به (سقط) الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عزب بالرجوع فلو لا أنه لا يفيد لما عرض له به ومن ثم سن له الرجوع وكالزنا في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كشرط وسرقة بالنسبة للقطع وافهم كلامهم انه اذا ثبت بالبيئة لا يتطرق اليه رجوع وهو كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملاك أمة وطن كونها حليلة وثانها حد القذف وهو من السبع الموبقات (وحد قاذف) مكاف مختار ملتزم للاحكام عالم بالتحريم (محضنا) وهو هنا مكاف حرم لم عفيف من زنا ووطء برحليته (ثمانين) جملة ان كان القاذف حرا والافار بعين ويحصل القذف برتيت أو يازاني أو يامخنت أو باطت أو لاط بك فلان أو يالاط أو يالوطى وكذا يا حبة لامرأة ومن صريح قذف المرأة أن يقول لا بنهما من زيد مثلا لست ابنه أو لست منه لا قوله لانه لست ابني ولو قال لولده أو ولد غيره أو ولد الزنا كان قذفا لانه (ولا يحد أصل) لقذف فرع بل يعزرك قاذف غيره مكاف ولو شهد برنادون أربعة من الرجال أو نساء أو عبيد حدوا ولو تقاذفتم تقاضا أو قاذف تخلف مقذوفه انه مازنى قط وسقط بعفو من مقذوف أو وارثه الحائز ولا يستقل المقذوف باستيفاء الحدود لزوج قذف زوجته التي علم زناها وهي في نكاحه ولو بظن ظنا مؤكدا مع قرينة كأن رآها أو اجنبيا في خلوة أو رآه خارجا من عندها مع شيوخ بين الناس بأنه زنى بها أو مع خبر ثقة انه رآه زنى بها أو مع تكرار رؤيته لهما كذلك مرات ووجب انفى الولد ان يثق انه ليس منه وحيث لا ولد ينفيه فلا ولي له الاسترعاها وأن يطلقها ان كرهها فان أحبها أمسكها المصاح ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال امرأتى لا تريد لامس فقال طلقها قال اني أحبها قال أمسكها ﴿فرع﴾ اذا سب شخص آخر فلا آحر أن يسبه بقدر ما سبه عملا كذب فيه ولا قذف كإطالم ويا أحمق ولا يجوز سب أبيه وأمه وبناتها أحد الشراب (ويجحد) أى الامام أو نائبه (مكافا) مختارا (عالميا) بتحريم الخمر (شرب) لغيره (خمر) وحقيقتهما عند أكثر اصحابنا المسكر من عصير العنب وإن لم يقذف بالزبد فتحريم غيبرها

(قوله وقاذف تخلف
الح) أى رجاء أن ينكل
المقذوف فيحلف القاذف
فيسقط حد القذف

قياسي اي بفرض عدم ورود ما ياتي والافيه علم منه ان تحريم الكل منصوص
عليه. وعند اقلهم كل مسكر وان كان لا يكفر مستحل المسكر من عصم بر الغيب
للخلاف فيه اي من حيث الجنس لحل قايله على قول جماعة اما المسكر بالفعل فهو
حرام اجماعا كما حكاه الحنفية فضا. لانه غيرهم بخلاف مستحله من عصم بر الغيب
الصرف الذي لم يطبخ ولو قطرة لانه مجمع عليه ضروري وخرج بالقبول المذكورة
فيه اضدادها فلا حد على من انصف بشئ منها من صبي ومجنون ومكره وجاهل
بتحريمه او بكونه خمر ان قرب اسلامه او بعد عن العلم ولا على من شرب
اتداوان وجد غيرها كما نقله الشيخان عن جماعة وان حرم التداوي بها فافادة
كل شراب اسكر كثيره من خمر او غيرها حرم قليله وكثيره لخبر الصحيحين كل شراب
اسكره وحرام وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام ويحد شاربه وان لم يسكر اى
متعاطيه وخرج بالشراب ما حرم من الجامدات فلا حد فيها وان حرمت واسكرت
بل التعزير ككثير البنج والحشيشة والافيون وبكرها كل يسير منها من غير قصد
المداومة ويباح الحاجة التداوي (اربعين) جملة ان كان (حرا) في مسلم عن
انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والنعال اربعين جملة
وخرج بالحرق الرقيق ولو لم يعضا في جلد هشرين جملة وانما يجلد الامام شارب
الخمر ان ثبت (باقراره او شهادة رجلين) لا بربح خمر وهبته سكر وفيه وحده عثمان
رضي الله عنه بالنفي اجتهاده ويحد الرقيق ايضا علم السيد دون غيره (تمة)
جرم صاحب الاستقصاء بحل اسقائه الالهائم وللزركشي احتمال انها كالا دمي
في حرمة اسقائه الالهائم ورابعها قطع السرقة (ويقطع) اى الامام وجوبه بعد طلب
المالك وثبوت السرقة (كوع بين بالغ) ذكره كان او انشئ (سرق) اى اخذ
خفية (ربيع دينار) اى من قال ذهبا مضروبا خالصا وان نحو من مغشوش
(او قيمته) بالذهب المضروب الخالص وان كان الربع لجماعة فلا يقطع بكونه
ربيع دينار ببيكة او حلبا لا يساوى ربعا مضروبا (من حرز) اى موضع بحر فيه
مثل ذلك المروق عز ولا قطع بما لا سارق فيه شركة ولا بما سكره وان اتفق به نحو
رهن ولو اشترك اثنان في اخراج نصاب فقط لم يقطع واحده منهما وخرج بسرق
مالوا خلتس معتمدا الهربا واتهب معتمدا القوة فلا يقطع بماله للخبر الصحيح به
ولا مكان دفعهم بالاطان وغيره بخلاف السارق لا خذه خفية فشرع قطعه زجرا

(قوله بالقبول المذكورة)
اى بقوله مكافاة مختارا
عالم الغيرة او خمر الكن
كلامه شامل للذي
فيقتضى انه يجوز شرب
الخمر وليس كذلك
(قوله صاحب الاستقصاء)
هو الامام محمد بن محمد
الغزالي

(لا) حال كون المال (مغصوباً) فلا يقطع سارقته من حرز الغاصب وان لم يعلم انه
مغصوب لان مال كنه لم يرض باحراره او حال كونه (فيه) اي في مكان مغصوب
فلا يقطع ايضاً بسرقته من حرز مغصوب لان الغاصب مخير من الاحراز بخلاف نحو
مستأجر ومعار و يختلف الحرز باختلاف الاموال والاحوال والافات فحرز الثوب
والنقد والسند وق المنقل والامتنعة الدكاكير وثمن حارس ونوم بمسجد او شارع على
متاع ولو بتوسده حرز له لان وضعه بقربه بلام - لاحظ قوى يمنع السارق بقوة
او استغاثة او انقلاب عنه ولو بقاب السارق فليس حرز له (ويقطع بمال وقف) اي
بسرقته مال موقوف على غيره (و) مال (مسجد) كبابه وساربه وقتد يلزبه (لا)
بنحو (- صره) وقتد يلزبه تسرج وهو - لم لانها اعدت لانتفاع بها (ولا بمال صدقة)
اي زكاة (وهو - تنق) ام ابوه فقرا وغيره ولو لم يكن له فيه حق كغنى اخذ مال
صدقة وايس غار مالا - لاح ذات البين ولا غار يقطع لانتفاء الشبهة (و) لا بمال
(مصالح) كبيت المال وان كان غنياً لان له فيه حقاً لان ذلك قد يصرف
في عمارة المساجد والرباطات فينتفع به الغني والفقير من المسلمين (و) لا بمال
(بعض) من اصل او فرع (وسيد) شبهة استحقاق النفقة في الجملة (والاظهر
نقطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقته ماله المحرز عنه (فان عاد) بعد قطع بمناء
الى السرقة ثانياً (ف) تقطع (رجله اليسرى) من مفصل الساق والقدم (ف) ان عاد
ثالثاً تقطع (يده اليسرى) من كوعها (ف) ان عاد رابعاً تقطع (رجله اليمنى ثم) ان
سرق بعد قطع ماذكر (عزر) ولا يقتل وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قتله
من وخ أرمه وقل بقتله لاستحلال بل ضعفه الدار قطن وغيره وقال ابن عبيد البر انه
منكر لأصل له ومن سرق مراراً بلا قطع لم يلزمه الا حد واحد على المعتمد فتكفي
بمينه عن الكل لا فساد السبب فتداخلت (وثبت) السرقة (برجائين) كسائر
العقوبات غير الزنا (واقرار) من سارق بعد دعوى عليه مع تفصيل في الشهادة
والاقرار بأن تبين السرقة والمسروق منه وقد راى المسروق والحرز بهمينه (و)
ثبت السرقة خلافاً لما عتمده جمع (بمين رد) من المدعى عليه على المدعى
لانها كاقرار المدعى عليه (وقبل رجوع مقر) بالنسبة لقطع بخلاف المال فلا
يقبل رجوعه فيه لانه حق آدمي (ومن أقر بعقوبة الله) تعالى أي بوجوبها كزنا
وسرقة وشرب خمر ولو بعد دعوى (فلقاض) أي يجوز له كما في الروضة واصاها

(قوله فينتفع به الغني
والفقير من المسلمين)
الذين فيقطع الذي
بسرقته ذلك ولا نظر لانفاق
الامام عليه من بيت
المال عند الحاجة لانه
انما ينفق عليه لضرورة
وبشرط الضمان اه
بحورى (قوله غير الزنا)
أي أما الزنا فلا يثبت بأقل
من اربعة كما تقدم

استمكن نقل في شرح مسلم الاجماع على نذبه وحكاه في البحر من الاصحاب وقضية
تخصيصهم القاضى بالجواز خروجه على غيره قال شيخنا وهو محتمل ويحتمل غير ان
القاضى اول منه لامتناع التلقين عليه (تعريض) له (رجوع) عن الاقرار
أو بالانكار فيقول له انك فاذنت أو أخذت من غير حرز أو ما علمته خيرا لانه صلى الله
عليه وسلم عرض لما عرض وقال لمن أقر عنده بالسرقه ما خالك سرقت وخرج
بالتعريض التصريح كرجوع عنه أو أوجده فبأنتم به لانه أمر بالكذب ويحرم
التعريض هذه أيام البيعة ويجوز للقاضى أيضا التعريض للشهود بالتوقف في حد
الله تعالى ان رأى المصلحة في السر والافلا به يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولا اهم
التوقف ان ترتب على ذلك ضياع المبروق أو حد الغير كحد القذف (خاتمة)
في قاطع الطريق بقوله علم الامام فوما يجنبه من الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا
مزرهم وجوباً بحبس وغيره وان أخذ القاطع المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله
اليسرى فان طاف فرجله اليمنى ويده اليسرى وان قتل قتل عتماً وان عفا مستحق
القتل وان قتل وأخذ نفسه أباقتل ثم صلب بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه ثلاثة
أيام حتما ثم ينزل وقيل يبقى وجوباً حتى ينهري ويسيل صديده وفي قول بصلاب حيا
قائلاً ثم ينزل فيقتل

(فصل في التعزير)

(ويعزير) أى الامام أو نائبه (لمعصية لا حداها ولا كفارة) سواء كانت حقا لله
تعالى أم لأدى كبائنة أجنبية في غير فرج وحب ليس بقذف وضرب الغيب حق
(غالباً) وقد بشرع التعزير بلا معصية كمن يكذب بالله والذى لا معصية فيه وقد
يقتضى مع انتفاء الحد والكفارة كصغيرة صدرت ممن لا يعرف بالشرب الحديث صححه
ابن حبان أقبلوا ذوى الهيات عثراتهم الا الحد ودونى رواية زلاتهم وفسرهم
الشافعى رضى الله عنه ممن ذكر وقيل هم اصحاب الصغار وقيل من يدم على الذنب
ويتوب منه ويكف عنه من رآه يرتكب باهله صلى الله عليه وسلم ما حكاه ابن الرفعة لاجل الحمية
والغضب ويحل قتله بالطنان وقد يجامع التعزير الكفارة كجماع حليته في نهار
رمضان ويحصل التعزير (بضرب) غيره برج أو صفع وهو الضرب بجمع الكف
(أو حبس) حتى عن الجمعة أو توبيع الكلام أو تغريب أو إقامة من مجلس ونحوها
كما يراه المعزرجنسا وقد رالا بحق الحية قال شيخنا وظاهره حرمة حلقها وهو انما

(قوله وضرب الغيب حق)
وكسرة مالا قطع فيه
وتزوير أى محاكاة الخطأ
وتحسين الكلام على الناس
أبى دخل عليهم اء حق
وهو بالحل وشهادة زور
ومنع حق مع القدرة عليه
وموافقة الكفار في
أعيادهم ونحوها ومسل
الحيات ودخول النار وان
يقول لذى باحاج فلان
اه يجوزى ملخصا
كفيه به

يجب على حرمة التي علمها أكثرنا آخرين أما على كراهة التي علمها الشيخان
 وآخرون فلا وجه لمنع إذا أراد الإمام انتهى ويجب أن ينقص التعزير عن أربعين
 ضرباً في الحر والعشرين في غيره (وعزرب) وإن علا والحق به الرافعي الأم وإن
 هلت (وما أدونه) أي من أذن له في التعزير كالعلم (صغيراً) وسفها بارتكابها
 مالا يابق زجر الهما عن سيء الأخلاق وللعلم تعزير المتعلم منه (و) عزير (زوج)
 زوجته (لحقه) كنشوزها لا لخلق الله تعالى وقضية أنه لا يضربها على ترك الصلاة
 وأفقي بعضهم بوجوبه والوجه كما قال شيخنا جوازها ولا يحد تعزير رقيقه
 وحق الله تعالى وإنما يعزرها من ضرب يضرب غيره مبرح فإن لم يحد تعزيرها لا يجزئ
 ترك لأنه مهلك وغيره لا يفيد وسئل شيخنا عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى عن
 عبد مملوك عصي سبده وخالف أمره ولم يخدمه خدمة مثله هل لسبده أن يضربه
 ضرباً غير مبرح أم ليس له ذلك وإذا ضرب به سبده ضرباً مبرحاً ورفع به إلى أحد أحكام
 الشريعة فهل للحاكم أن يمنع عن الضرب المبرح أم ليس له ذلك وإذا منعه
 الحاكم مثلاً ولم يمنع فهل للحاكم أن يبيع العبد ويسلم ثمنه إلى سبده أم ليس له
 ذلك وبما إذا يبيعه بثمن الثمن الذي اشتراه به سبده أو بما قاله المقومون أو بما
 انتهت إليه الرغبات في الوقت فأجاب إذا امتنع العبد من خدمة سبده الخدمة
 الواجبة عليه شرعاً فلا سبده أن يضربه على الامتناع ضرباً غير مبرح إن أفاد الضرب
 المذكور وإيسره أن يضربه ضرباً مبرحاً ومنعه الحاكم من ذلك فإن لم يمنع من
 من الضرب المذكور فهو كالمالك كفه من العمل مالا يطيق بل أولى إذا ضرب المبرح
 وبما يؤدي إلى الزهوق بجماع التحريم وقد أفنى القاضي حسين بأنه إذا كلف
 بموكله مالا يطيق أنه يباع عليه بثمن المثل وهو ما انتهت إليه الرغبات في ذلك الزمان
 والممكن انتهى

(قوله وهو) أي الصبيل
 ومثله المداولة وأدرج
 المصنف في الفصل حكم
 الختان وضمان الهاتم

فصل في الصبيل

وهو الاستطالة والوثوب على الغير (يجوز) للشخص (دفع) كل (صائل) مسلم
 وكافر مكاف وغيره (على معصوم) من نفس أو طرف أو منفعة أو بضع ومنفتماته
 كتقبيل ومعاذته أو مال وإن لم يتمل على ما اقتضاه الملاقهم كجبة بر أو اختصاص
 كخدمته سواء كانت للدافع أم لغيره وذلك للحديث الصحيح أن من قتل دون دمه
 أو ماله أو أهله فهو شهيد ويلزم منه أن له القتل والقتال أي وما يسرى اليهما كل

لجرح (بل يجب) عليه ان لم يخف على نفسه او عضوه الدفع (عن بضع) ومقدماته
ولو من غير اقاربه (ونفس) ولو عملوا كذا (قصدها كافر) او بهيمة او مسلم غير محقون
الدم كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق تختم قتله فيكرم الاستسلام اهم فان
قصدها مسلم محقون الدم لم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام له بل يسن للامر به
ولا يجب الدفع من مال لا روح فيه لفسده (وليدفع) الصائل المعصوم (بالاخف)
فالاخف (ان أمكن) كهرب فزجر بكلام فاستغاثة او تحصن بحصانة فضرب يده
فبسط فبعضا قطع فقتل لان ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة للاتقاء - بل مع إمكان
الانف في خاف وعدل الى رتبة مع إمكان الاكتفاء بدونه ضمن بالعود وغیره
دم و حكم ينال بينهما واشتد الامر من الضبط فقط مراعاة الترتيب ومحل
رعاية الترتيب ايضا في غير الفاحشة فليرأه قد اوجب في اجنبية فله ان يبدأ بالقتل
وان اندفع بدونه لانه في كل لحظة موافق لا يستدرك بالاناء قاله الماوردي والرويانى
والشيخ زكريا وقاله شيخنا وهو ظاهر في المحصن اما غيره فالمنجى انه لا يجوز قتله الا ان
ادى الدفع بغيره الى مضي زمن وهو متلبس بالفاحشة انتهى واذا لم يمكن الدفع
بالاخف كان لم يجد الا نحو سيف فيضرب به اما اذا كان الصائل غير معصوم فله
قتله بلا دفع بالاخف لعدم حرمة ~~الفرع~~ يجب الدفع عن منكر كضرب
مسكرو ضرب آلهة او وقتل حيوان ولولة اكل (ورجب ختان) المرأة والرجل
حيث لم يولد المختونين لقوله تعالى ان اتبع ابراهيم ومنها الختان اختن وهو ابن
ثمانين سنة وقبل واجب على الرجال وسنة لافاء ونقل عن اكثر العلماء (بيلوغ)
وعقل اذ لا تكايف قبلهما فيجب بعدهما فوراً ويبحث الزكشى وجوبه على ولي
مميز وفيه نظره فالواجب في ختان الرجل قطع ما يغطي حشفته حتى تكشف كلها
والمرأة قطع جزء يقع عليه الاسم من اللحم الموجودة بأعلى الفرج فوق ثقبه
البول تشبهه عرف الديك وتسمى البظر بموحدة مفتوحة الحجمة ساكنة ونقل
الاردبيلي عن الامام ولو كان ضعيف الخلقة بحيث لو ختن خيف عليه لم يحنن الا ان
يغلب على الظن سلامته ويندب تعجيله سابع يوم الولادة للاتباع فان أخره ففي
الاربعين والاف في السنة السابعة لانها وقت أمره بالصلاة ومن مات بغير ختان
لم يحنن في الاصح ويسن اظهار ختان الذكر واخفاء ختان الانثى وأما مؤنة
الختان ففي مال المختون ولو غير مكاف ثم على من تلزمه نفقته ويجب أيضا قطع مرة

(قوله بالاخف فالاخف)
ولو علم المصول عليه ان
الصائل لا يدفع عنه الا
بالقتل من ابتداء الامر
فهو له ابتداءه بذلك أو
يجب الترتيب حسب
الامكان وان لم يقد شيئا حرره

المولود بعد ولادته بعد نحو ربطها لتوقف امسالك الطعام عليه (وحرم تنقيب)
 أنف مطلقا و (أذن) صبي قطعا وصبيته على الاوجه لتعليق الحلق كما صرح به
 الغزالي وغيره لانه ايلام لم تدع اليه حاجة وجوز الزركشي واستدل بما في حديث
 أم زرع في الصحيح وفي فتاوى قاضي خان من الحنفية أنه لا بأس به لانهم كانوا يفعلونه
 في الجاهلية فلم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الرعاية للعنابة يجوز
 في الصبي لغرض الزينة ويكره في الصبي انتهى ومقتضى كلام شيخنا في شرح
 المنهاج جوازه في الصبي لا الصبي لما عرف أنه زينة مطلوبة في حقهن فديما
 وحديثنا في كل محل وقد جوز صلى الله عليه وسلم اللعب لهن بما فيه صورة المصلحة
 فكذا هذا أيضا والتمهيد في مثل هذه الزينة المدعوة لرغبة الأزواج اليهن سهل
 محتمل ومقتضى تلك المصلحة فتأمل ذلك فانه مهم * (نقطة) * من كان مع دابة يضمن
 ما أتلفته ليل أو نهارا وان كانت وحدها فأتلفت زرعاً أو غيره نهارا لم يضمن صاحبها
 أو ليل يضمن إلا أن لا يفرط في ربطها وأتلاف نحوهرة طـيرا أو طعاما عهدا أتلفها
 ضمن مالكها ليل أو نهارا ان قصر في ربطه وتدفع الهرة الضارية على نحو طير أو
 طعام لتأكله كصائل برعاية الترتيب السابق ولا تقتدر ضارية ساكنة خلافا لجمع
 لا مكان التمرز من شرها

باب الجهاد

(هو فرض كفاية كل عام) ولو مرة اذا كان الكفار يهددون بتهديد اذا دخلوا
 بلادنا كما يأتي وحكم فرض الكفاية أنه اذا فعله من فهم كفاية سقط الحرج عنه
 وعن الباقي ويأثم كل من لاء - نذر له من المسلمين ان تركوه وان جهلوا وفروضها
 كثيرة (كقيام بجميع دينية) وهي البراهين على اثبات الصانع سبحانه وما يجب له
 من الصفات ويسمى عليه منها وعلى اثبات النبوات وما ورد به الشرع من المعاد
 والحساب وغير ذلك (وعلم شرعية) كتفسير وحديث وفقه زائد على ما لا بد منه
 وما يتعلق بها بحيث يصلح للقضاء والافتاء للعاجلة اليها (ودفع ضرر معصوم) من
 مسلم وذمي ومن تأمن جانح لم يصلح الحاجة الاضطرار أو عارا ونحوهما والمخاطب
 به كل مؤسر مجازا على كفاية سنة له ولمونه عند اختلال بيت المال وعدم وفاء
 زكاة (وأمر معروف) أي واجبات الشرع والكف عن محرمة فشم المسمى
 عن منكر أي المحرم لكن محله في واجب أو حرام مجتمع عليه أو في اعتقاد الفاعل

(قوله ما أتلفته) أي من
 نفس أو مال وانما يضمن
 من كانت معه لانها في يده
 وعليه تعهدا وحفظا
 ولان فعلها منسوب اليه
 متى كان معها والا نسب
 لها كالكاتب اذا أرسله
 صاحبه وقتل الصيد حل
 وان استرسل بنفسه فلا

والخاطب به كل مكاف لم يخف على نحو عضو ومال وان قل ولم يغاب على طئه أن
 فاعله يزيد فيه عنادا وان علم عادة أنه لا يفيد به بأن يفيد به بكل طريق أمكنه من يد
 فاسان فاستغاثه بالغير فان عجز أنكره بقلبه وائس لاحد البحث والتجسس واقتحام
 الدور بالظنون نعم ان أخبره ثقة بمن اختفى بمنكر لا يتدارك كالقتل والزنا لزمه
 ذلك ولو توقف الانكار على الرفع لسلطان لم يجب لمسا فيه من هتك حرمة وتغريم
 مال قاله ابن القشيري قال شيخنا وله احتمال بوجوبه اذا لم ينزج لاله وهو الاوجه
 وكلام الروضة وغيرهما صريح فيه انتهى (وتحمل شهادة) على أهل له حضرا اليه
 المشهود عليه أو طلبه ان عذر بعد رجعة (وادائها) على من تحملها ان كان أكثر
 من نصاب والافه وفرض عين وكا حياء كعبه بحج وعمرة كل عام وتشيع جنازة
 (ورد سلام) مسنون (عن جمع) أي اثنين فأكثر فيسقط الفرض عن الباقيين
 ويختص بالثواب فان ردوا بكاهم ولو مرتباً أثيبوا ثواب الفرض كالمسلمين على
 الجنازة ولو سلم جمع مرتبون على واحد فرد مرة قاصدا جميعهم وكذا لو أطلق على
 الاوجه أجزاء ما لم يحصل فصل صار ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة
 أو نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا على أجنبي وهي يجوز لا تشتمى ويلزمها في هذه
 الصورة رد سلام الرجل أمام انتهاء ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها رد سلام
 أجنبي ومثله ابتداءؤه ويكره رد سلامها ومثله ابتداءؤه أيضا والفرق أن ردها
 وابتداءها يطعمه اطعمه فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده قاله شيخنا ولو سلم
 على جمع نسوة وجب رد واحد من اذ لا يخشى فتنة حينئذ وخرج بقول عن جمع
 الواحد فالرد فرض عين عليه ولو كان المسلم صبيا مميزا ولا بد في الابتداء والرد
 من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع المحقق ولو في ثقل الجمع نعم ان مر
 عليه سر بها بحيث لم يبلغه صوته فالذي يظهر كما قاله شيخنا انه يلزمه الرفع
 وسعيه دون العدو خلفه ويجب اتصال الرد بالسلام كاتصال قبول البيع
 بايجابه ولا بأس بتقديم عليك في رد سلام الغائب لان الفصل ليس بأجنبي وحيث
 زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يرويه كلام الرويان ويجب في الرد على الاسم
 أن يجمع بين اللفظ والاشارة ولا يلزمه الرد الا ان جمع له المسلم عليه بين اللفظ
 والاشارة (وابتداءؤه) أي السلام عند اقباله وانصرافه على مسلم غير نحو فاسق أو
 مبتدع حتى الصبي المميز وان ظن عدم الرد (سنة) حينئذ الواحد وكفاية للجماعة

(قوله ان هذا به جذر
 جمعة) قال حج أي ولم يعذر
 المطلوب ولو بنحو جمعة
 أيضا فيما يظهر اهـ

كالسمية للكل خبر ان أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وأفتى القاضي بأن
الابتداء أفضل كما أن ابراهيم المعبر أفضل من انظاره وصيغة ابتداءه السلام
عليكم او سلام عليكم وكذا عليكم السلام او سلام عليكم مكرره لله في عنه ومع
ذلك يجب الرد فيه بخلاف وعليك السلام بالواو اذ لا يصلح للابتداء والافضل في
الابتداء والرد الا تبيان بصيغة الجمع حتى في الواحد لاجل الملازمة والتعظيم
وزيادة ورحة الله وبركاته ومغفرته ولا يكفي الافراد للجماعة ولو سلم كل صلى الآخر
فان ترتيبا كان الثاني جوابا لأي مالم يقصد به الابتداء وحده كما يحتمل بعضهم والالزم
كلا الرد **فروع** **١** من ارسال السلام للغائب ويلزم الرسول التبليغ لانه
أمانة ويجب أدائها ومحملة ما اذا رضى بتحمل تلك الأمانة أما لو ردها فلا وكذا
ان سكت وقال بعضهم يجب على الموصى به تبليغه ومحملة كما قال شيخنا ان قبل
الوصية باللفظ يدل على التحمل ويلزم المرسل اليه الرد فوراً باللفظ في الارسال
وهو أو بالكتابة فمما ويندب الرد أيضا على المبلغ والابتداء به فيقول وعليك وعليه
السلام للخبر المشهور فيه وحكي بعضهم نذب البداءة بالمرسل ويحرم أن يبدأ بمذمبا
ويستثنى وجوبا بقلبه ان كان مع مسلم ويسن لمن دخل محلا خاليا ان يقول السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين ولا يندب السلام على قاضي حاجة يول او غائط أو
جماع او استنجاء ولا على شارب رآ كل في فيه الاقمة لشغله ولا على فاسق بل يسن
تركه على مجاهر بقسقه ومتركب ذنب عظيم لم يندب منه ومبتدع الا لعذر أو
خوف مفسدة ولا على مهمل وساجد ومؤذن ومقيم وخطيب ومستمع ولا رد عليهم
الا مستمع الخطيب فانه يجب عليه ذلك بل **٢** كره الرد لقاضي الحاجة والجماع
والمستنجي ويسن لكل وان كانت الاقمة بفيه نعم يسن السلام عليه بعد البلع
وقبل وضع الاقمة بفيه ويلزمه الرد ويسن الرد لمن في الحمام وملا ببالفظ ولصلى
ومؤذن ومقيم بالاشارة والاف بعد الفراغ اي ان قرب الفصل ولا يجب عليهم ويسن
هند التلاقي سلام صغير على كبير وماش على وانف وراكب عليهم وقليلين
على كثيرين **٣** فوائد **١** يحسن الظهور مكرره وقال كثير من حرام وأفتى النووي
بكرهه الا تخنأ بالرأس وتقبيل نحو رأس او يد او رجل لا سيما الخوف غنى الحديث
من تواضع لغنى ذهب ثلثا دينه ويندب ذلك لخصوص صلاح أو علم أو شرف لانه أبا عبدة
قبل يد عمر رضى الله عنهما ويسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة من نحو صلاح

(قوله ويلزم المرسل
اليه الرد فوراً) أي متى
تلفظ الرسول بصيغة
السلام او قال له فلان
يسلم عليك بشرط أن
يكون المرسل قد أتي
بصيغة سلام ولا يضر
الكلام السابق على نحو
صيغة السلام من المرسل
اليه أو الرسول او منهما
وهل يضر سبق كلام المرسل
بحضرة المرسل اليه فيما
اذا تأخر تبليغ الرسول
اولا يضر فيتعلم الرد
بقول الرسول فلان
يسلم عليك او يقول لك
السلام عليكم تدبراه

أول علم أولادة أولاد به مضمومة بصيغة قال ابن عبد السلام أولان يرجى خبره أو
يحشى شربه ولو كافر أخشى منه ضررا عظيما ويحرم على الرجل أن يحب نساءهم
هو يسن تقبيل قادم من سفر ومعاينة للاتباع (كشيميت عاظم) بالغ (حمد
الله تعالى) بريحك الله أو رحمتك الله وصغير من حمد الله بنحو أصلحك الله فانه سنة
على الكفاية أن يسمع جماعة وسنة عين أن يسمع واحدا إذا حمد الله العاظم
المميز عقب عطايه بأن لم يتخلل بينهم ما فوق سكتة تنفس أو يحى فانه يسن له أن يقول
عقبه الحمد لله وأفضل منه الحمد لله رب العالمين وأفضل منه الحمد لله على كل حال
وخرج بقولي حمد الله من لم يحمده عقبه فلا يسن التسميت له فان شك قال يرحم
الله من حمده ويسن تذكرة الحمد عند توالي العطايا يشتمه ثلاث ثم يدعو له
بالشفاء ويسر به المصلي ويحمد في نفسه أن كان مشغولا بنحو قول أرباع ويشترط
رفع يكل بحيث يسمع صاحبه ويسن للعاظم وضع شيء على وجهه وخفض صوته
ما أمكنه واجابة مشتمه بنحو يديكم الله ويصلح اليكم أو يغفر الله لكم ولا ضرب به
ويسن للثلاثاء رد الثأوب طائفة وسترفيه ولو في الصلاة يسن البسري ويسن
اجابة الداعي بلبيك والجاهد فرض كفاية (على) كل مسلم (مكاف) أي بالغ عاقل
لرفع القلم عن غيرهما (ذكر) لضعف المرأة عنه قالبا (حر) فلا يجب على ذريق
ولو مكاتب أو مفضل أو أذن له سببه لنفسه (مستطيع له سلاح) فلا يجب على غير
مستطيع كقطع وأهمل وفادته عظم أصابع يده ومن به عرج بين أو مرض أعظم
مشقة وكعادم مؤن ومركوب في سفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه مؤنته كما
في الحج ولا على من أيسر له سلاح لأن عادم ذلك لا نصرة به (وحر) على مدين مؤسر
عليه دين حال لم يوق كل من يقضى عنه من ماله الحاضر (سفر) لجهاد وغيره وان
قصر وان لم يكون مخوفا أو كان الطالب علم رعاية لحق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل
في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين (بلا اذن غريم) أو وطن رضاه وهو من أهل
الاذن ولو كان الغريم ذميا أو كان بالدين رهن وثيق أو كفيل مؤسر قال الاستوى
في المهمات أن سكرت رب الدين ليس بكاف في جواز السفر معتمدا في ذلك على
ما فهم من كلام الشيخين هنا وقال ابن الرقعة والقاضي أبو الطيب والبنديجي
والقزويني لا بد في الحرمة من التصريح بالنع ونفعه القاضي إبراهيم بن طهيرة
ولا يحرم السفر بل ولا يمنع منه أن كان معسرا أو كان الدين مؤجلا وان قرب

(قوله فرض كفاية) أي
في كل سنة لا فرض
عين ولا تعطيل
المعاش (قوله على كل
مسلم) أي لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا قاتلوا
الذين يلوونكم من الكفار
فما لم يلب به المؤمنين دون
غيرهم فلا جهاد على كافر
ولو ذميا لأنه يسئل
الجزية لانه يب عنه
لا يذب عنها الله ملخصا
من حاشية الشيخ البيجوري
مع الشرح

حلوله بشرط وصوله لما يحل له فيه القصر وهو مؤجل (و) حرم السفر لهما دوج
تطرح بلا اذن (أصل) مسلم أب وأم وابن عليا ولو اذن من هو أقرب منه وكذا يحرم
بلا اذن أصل سفر لم تغلب فيه السلامة لتجارة (لا) سفر (لتعلم فرض) ولو
كفاية كطلب النحر ودرجة الفتوى فلا يحرم عليه وان لم يأذن أصله (وان
دخلوا) أي الكفار (بلدة ثلثين) الجهاد (على أهلها) أي يتعين على أهلها
الدفع بما أمكنهم وللدفع ضربان أحدهما أن يحتمل الحال اجتماعهم
وتأهيم للعرب فوجب الدفع على كل منهم بما يقدر عليه حتى على من لا يلزمه
الجهاد نحو فقير وولد ومدين وعبد وامرأة فيها قوة بلا اذن مما ضر ويغفر ذلك
لهذا الخطب العظيم الذي لا سبيل لاهماله وثانيته ما أن يغشاهم الكفار ولا
يتمكنون من اجتماع وتأهيم فنفسه كافر أو كفار وعلم انه يقتل ان أخذه
فعليه أن يدفع عن نفسه بما أمكن وان كان ممن لا جهاد عليه لا متناع الاستسلام
لكافر ~~فروع~~ واذا لم يكن تأهيم لقتال وجوز اسرا وقتلا فله قتال
واستسلام ان علم انه ان امتنع منه قتل وأمنت المرأة فاحشة ان أخذت والاعتين
الجهاد فن علم اوطن انه ان أخذه قتل هينا امتنع عليه الاستسلام كما مر آنفا ولو
أسروا مسلما يجب النروض الهم فوراعلى كل قادر لخلاصه ان رجي ولو قال لكافر
أطلق أسيرك وعلى كذا فاطلعه لزمه ولا يرجع به على الأسير الا ان أذن له في
مفاداته فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع (و) تعين على (من دون مسافة
قصر منها) أي من البلدة التي دخلوا فيها وان كان في أهلهم كفاية لانهم في حكمهم
وكذا من كان على مسافة القصر ان لم يكف أهلها ومن يلزمهم فيصير فرض عين في
حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وحرم) على من هو من أهل فرض
الجهاد (انصراف عن صف) بعد التلاقي وان غلب على ظنه انه اذا ثبت قتل لعدة
ضلى الله عليه وسلم الفرار من الزحف من السبع المربعات ولو ذهب سلاحه
وأمكن الرمي بالحجارة لم يجز له الانصراف على تناقض فيه وجزم بعضهم بانه اذا
غلب ظن الهلاك بالثبات من غير نكابة فيهم وجب الفرار (اذا لم يزيدوا) أي
الكفار (على مثلنا) للآية وحكمة وجوب مصابرة الضعف ان المسلم يقاتل
على إحدى الحسنين الشهادة والفوز بالغبية مع الاجر والكافر يقاتل على
الفوز بالدنيا فقط أما اذا زادوا على المثليين كاثني وواحد من مائة فيجوز الانصراف

(قوله فيجوز الانصراف
مطلقا) أي غلب على
الظن الهلاك أولا

مطلقا وحرمة جمع مجتهدون الانصراف مطلقا اذا بلغ المسلمون اثني عشر ألفا
 لخبر ان يغلب اثنا عشر ألفا من قلة وبه خصت الآية ويجاب بأن المراد من الحديث
 ان الغالب على هذا العدد الظفر فلا تعرض فيه - لحركة فرار ولا لعدمها كما هو
 واضح وانما يحرم الانصراف ان قاومناه - لم الامتحر فالثقل او متحيزا الى فئة
 يستجديهم على العدو ولو بعيدة (ويرق ذراري كفار) وعبيدهم ولو مسلمين
 كاملين (بأسر) كما يرق حربى مفهور لحربى بالفهر أى يصيرون بنفس الاسر أرقاء
 لنا ويكفون كسائر أموال الغنيمة ودخل في الذرارى الصبيان والمجانين
 والنسوان ولا حدان وطئ غانم او بوه أو سبيده أمة في الغنيمة ولو قبل اختيار
 التملك لان فيها شبهة ملك ويعزر عالم بالتحرىم لاجاهل به ان عذر اقرب اسلامه
 او بعد محله عن العلماء * (فرع) يحكم باسلام غير بالغ ظاهرا وباطنا ما تبعنا
 لاسابى المسلم ولو شاركه كافر في سبييه واماتبعا لاحد أصوله وان كان اسلامه قبل
 علوقه فلو أقر أحداهما بالكفر بعد البلوغ فهو مرتد من الآن (ولامام) أو أمير
 (خيارى) أسير (كامل) يبلوغ وعقل وذكورة وحرية (بين) أربع خصال
 من (قتل) بضرب الرقبة لا غير (ومن) عليه بتخلية سبيله (وفداء) بأسرى منا
 ارمال فيخمش وجوبا وبخوس لاحتنا و يفادى سلاحهم بأسرانا على الاوجه
 لاجمال (واسترقاق) فيفعل الامام أو نائبه وجوبا لاحظ للمسلمين باجتهاده ومن
 قتل أسيرا غير كامل لزمته قيمته او كاملا قبل التخيير فيه عزز فقط (واسلام كافر)
 كامل (بعد أسر يعصم دمه) من القتل لخبر الصحاحين أمرت أن أقاتل الناس حتى
 يشهدوا أن لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها ولم يذكروا
 هنا وماله لانه لا يعصمه اذا اختار الامام رقه ولا صغار اولاده لالعلم باسلامهم تبعا
 له وان كانوا بدار الحرب او ارقاء واذ اتبعوه في الاسلام وهم أحرار لم يرة والامتناع
 طرق الرق على ما قارن اسلامه حريته ومن ثم أجمعوا على ان الحر المسلم لا يسي
 ولا يسترق او ارقا لم ينتز رقتهم ومن ثم لو ملك حربى - غير اثم حكم باسلامه تبعا
 لاصله جاز سبييه واسترقاقه ويبقى الخيار فى باقى الخصال السابقة من المن أو الفداء
 أو الرق ومحل جواز المفاداة مع ارادة الإقامة فى دار الكفر ان كان له ثم عشرة يأمن
 معها على نفسه ودينه (واسلامه) قبله أى قبل أسير بوضع أيدينا عليه (يعصم دما)
 أى نفسا عن كل ماصر (ومالا) أى جميعه بدارنا ودارهم وكذا فرعه الحسر الصغير

(قوله اذا بلغ المسلمون اثني
 عشر ألفا) أى كما كان
 ذلك فى غزوة هوازن (قوله
 لخبر ان يغلب الخ) قال
 قائل من - ل ذلك فى غزوة
 حنين متعجبا فذكره عليه
 الصلاة والسلام - هذه
 المقالة فانزل الله تعالى
 و يوم حنين اذا عجزتكم
 الآية وتقدم أن النبي
 صلى الله عليه وسلم لم ومن
 معه لم ينم - زموا بل نصروا
 على عدوه - فاصبحوا
 ظاهرين اه

والمجنون عند السبي عن الاسترقاق لا زوجته فاذا سبيت ولو بعد الدخول انقطع
 نكاحه حالا واذا سبي زوجان او احدهما انفسخ النكاح بينهما لما في خبر مسلم
 انهم لما امتنعوا يوم اوطاس من وطء المسيبات المتزوجات نزل والمحصنات أي
 المتزوجات من النساء الامام عليه السلام كتب أيمانا لكم في رد الله تعالى المتزوجات الا
 المسيبات ﴿فرع﴾ لو ادعى أسير قد أرق اسلامه قبل أسره لم يقبل في الرق ويجعل
 مسلما من الآن ويثبت بشاهد وامرأتين ولو ادعى أسيرانه مسلم لم فان أخذ من
 دارنا صدق بيمينه او من دار الحرب فلا (واذا أرق) الحربي (وعليه دين) مسلم
 أودى (لم يسقط) وسقط ان كان لحربي ولو اقترض حربي من حربي أو غيره أو
 اشترى منه شيئا ثم أسلما أو أحدهما لم يسقط لالتزامه به قد صحح ولو أتلف حربي
 على حربي شيئا أو غصبه منه فأسلما أو أسلم المتألف فلا ضمان لانه لم يلتزم شيئا به قد
 تنبأ بسند ام حكمه ولان الحربي لو أتلف مال مسلم لم يضمنه فأولى مال
 الحربي ﴿فرع﴾ لو فهر حربي دانه او سيدة او زوجة ملكه وارتفع الدين والرق
 والنكاح وان كان المقهور كاملا وكذا ان كان القاهر بعضا للمقهور ولا يمكن ليس
 للقاهر بيع مقهوره البعض لعنقه عليه خلافا لاسمهودي ﴿مهمة﴾ قال شيخنا
 في شرح المنهاج قد كثرا اختلاف الناس وتأليفهم في السراري والارقاء المجلوبين
 من الروم والهند وحوصل معتد مذهبنا فهم ان من لم يعلم كونه غنيمه لم تخمس ولم
 تقسم بحل شراؤه وسائر التصرفات فيه لاحتمال ان أسره البائع له أو لا حربي أو ذمي
 فانه لا يخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان أخذه مسلم بنحو سرقة أو
 اختلاس لم يجز شراؤه الا على الوجه الضعيف انه لا يخمس عليه فقول جمع
 متقدمين ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السراري المجلوبه من
 الروم والهند الا أن ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف بتعين حمله على ما علم أن
 الغنائم للمسلمون وانه لم يسبق من أميرهم قبل الاغتنام من أخذ شيئا فهو له
 لجوازه عند الأئمة الثلاثة وفي قول لاشافعي بل زعم التاج الفزارى انه لا يلزم
 الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله أن يحرم بعض الغنائم لكن رده المصنف
 وغيره بأنه مخالف للاجماع وطريق من وقع بيده غنيمه لم تخمس ردها المستحق
 علم والا فلا فاضى كالمال الضائع أي الذي لم يقع اليأس من صاحبه والا كان ملك
 بيت المال فلن له فيه حق الظفر به على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كما مر ان من

(قوله و ثبت) أي
 الاسلام قبل الاسير الذي
 بثبوت يمنع استرقاقه (قوله
 خلافا لاسمهودي) أي
 القائل بأن له بيعه هكذا
 يؤخذ من سياق الشارح

وصل له شيء يستحقه منه حل له أخذه وإن ظلم الباقيون نعم الورع لم يرد التسري أن
يشترى ثانياً من وكيل بيت المال لأن الغالب عدم التخميس واليأس من معرفة
ماله كما فيكون ما كاليبيت المال انتهى **تقريباً** يعتقدون حربي إذا هرب ثم أسلم
ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم هرب قبلها وإن لم يجر اليأس إلا عكسه بأن أسلم بعد
هدنة ثم هرب فلا يمتنع أن لا يرد إلى سيده فإن لم يمتنع بآءه الإمام من مسلم أو دفع
لسيده قيمته من مال المصالح وأعتقه عن المسلمين والولاء لهم وإن أتانا به داهية
وشروط ردم من جاء منهم البناحر ذكراً مكاف مسلماً فإن لم تسكن له ثم عشرة تخميه
لم يردوا إلا رد عليهم بطلمهم بالخلافة بينه وبين طالبه بلا إجبار على الرجوع مع
طالبه وكذا لا يرد صبي ومجنون وصفاً لاسلام أم لا وامرأة وحشي أسلمت أي
لا يجوز ردهم ولو أنحو الأب اضعفهم ويغرمون لئلا قيمة رفيق ارتدون الحر
المرتد

باب القضاء

بالمذاي الحكم بين الناس والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وإن احكم بينهم
بما أنزل الله وقوله فاحكم بينهم بالقسط واخبار كخبر الصحيحين إذا حكم حاكم أي
أراد الحكم فاجتهدهم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهدهم ثم أخطأ فله أجر و
رواية بدل الاولى فله عشرة أجور قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على أنه إذا في
حاكم عالم مجتهد أضافه يره فأنتم بجميع أحكامه وإن وافق الصواب لأن أصابته
اتفاقية وصح خبر القضاء ثلاثة قاض في الحنة وقاضيان في النار وفسر الاول بأنه
عرف الحق وقضى به والآخرا بمن عرف وجار في الحكم ومن قضى على جهل
وما جاء في التحذير منه كخبر من جعل قاضياً قد ذبح بغير سكين محمول على عظم
الخطرفيه أو على من يكره له القضاء أو يحرم (هو) أي قبوله من متعدي دين
صالحين له (فرض كفاية) في الناحية بل أسنى فروض الكفايات حتى قال
الغزالي أنه أفضل من الجهاد فإن امتنع الصالحون له منه أثموا ما تولى الإمام
لا حدهم في إقليم ففرض عين عليه ثم على ذي شوكة ولا يجوز إخلاء مسافة
العدوى عن قاض **فرع** لا بد من تولية من الإمام أو ما ذونه ولولم تعين
للقضاء فإن فقد الإمام فتولية أهل الحل والعقد في البلد أو بعضهم مع رضا الباقين
ولو ولاه أهل جانب من البلد صح فيه دون الآخر ومن صريح التولية وليتك

(قوله وصفاً لاسلام الخ)
أنما لم يقل اسماً لعدم
صحة اسلامه ما اذ شرط
الاسلام البلوغ والعقل
(قوله على أن هذا في حاكم
عالم) الخ عبارة مر عن
شرح مسلم في حكم عالم
أهل للحكم أن أصاب
فله أجران باجتهاده
وأصابته وإن أخطأ فله
أجر باجتهاده في طلب
الحق (قوله ما تولى به
الإمام لا حدهم الخ) وأما
إبقا مع القضاء بين
المتنازعين ففرض عين
على الإمام بنفسه أو
نائبه وإذا ترفعوا إلى
النائب فإيقاع القضاء
بينهم ما فرض عين عليه
ولا يجوز له الرفع إذا كان
فيه تعطيل وتطويل
نزاع

أوقلد تلك القضاء ومن كذايتها هولت واعتمدت عليك فيه ويشترط القبول
لفظا وكذا فوراً في الحاضر وعند بلوغ الخبر في غيره وقال جمع محققون الشرط
عدم الرد ومن تعين في ناحية لزمه قبوله وكذا طلبه ولو يبدل مال وان خاف من
نفسه الميل فان لم يتعين فيها كره للقبول والطلب ان لم يمتنع الا فضل
ويحرم طلبه بعزل صالح له ولو مفضولاً (وشرط قاض كونه أهلاً للشهادات) كلها
بان يكون مسلماً كافراً ذكراً عاقلًا بالغاً بصرًا فلا يولي من ليس
كذلك ولا أعمى وهو من يرى الشئ ولا يميز الصورة وان فرقت بخلاف من يميزها
اذا فرقت بحيث يعرفها ولو بتكليف وضرب تأمل وان عجز عن قراءة المكتوب
واختبر صحة ولاية الأعمى (كافياً) للقيام بمنصب القضاء فلا يولي مغفل ومختل نظر
بكبر أو مرض (مجتهداً) فلا يصح تولية جاهل ومقلد وان حفظ مذهب امامه المجزؤه
من ادراك غوامضه والمجتهد من يعرف بأحكام القرآن من العام والخاص
والجمل والمبين والمطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ والمحكم
والمتشابه وبأحكام السنة من المتواتر وهي ما تعددت طرقه والآحاد وهو بخلافه
والمتصل باتصال روايته اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع او الى الصحابي
فقط ويسمى الموقوف والمرسل وهو قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كذا أو فعل كذا أو بحال الرواية قوة وضعفاً وما تواترناقلوه وأجمع السلف على
قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله وله الاكتفاء بتعديل امام عرف صحة مذهبه في
الجرح والتعديل ويقدم عند التعارض الخاص على العام والمقيد على المطلق
والنص على الظاهر والمحكم على المتشابه والناسخ والمتصل والقوى على
مقابلها ولا تنحصر الاحكام في خمسة مائة آية ولا خمسة مائة حديث خلافاً لراعيهما
و بالقياس بأنواعه الثلاثة من الجلي وهو ما يقطع فيه بنى الفارق كقياس ضرب
الوالد على تأفيفه او المساوي وهو ما يبعد فيه انتفاء الفارق كقياس احراق مال
اليتيم على كراهة او الادون وهو ما لا يبعد فيه انتفاء الفارق كقياس الذرة على
البر في الربا بجامع الطعم وبلسان العرب لغة ونحو او صرفاً وبلاغة وبأقوال العلماء
من الحسابات فمن بعدهم ولو فيما يتكلم فيه فقط لتلايخ الفهم قال ابن الصلاح
اجتماع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه
امام مقيد لا يعد ومذهب امام خاص فليس عليه غيره معرفة قواعد امامه وإيراعها

ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع فإنه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن
ثم لم يكن له عدول عن نص إمامه كما لا يجوز الاجتهاد مع النص انتهى (فان ولي)
سلطان ولو كافرا أو (ذو شوكة) غيره في إبداء أن انحصرت فتواه فيه (غير أهل)
للقضاء كقلد وجاهل وفاسق أي مع علمه بنحو فسقه والابان ظن عدالة مثلا ولو علم
فسقه لم يوله فالظاهر كما جزم به شيخنا لا ينقد حكمه وكذا لو زاد فسقه أو ارتكب
مفسقا آخر على تردد فيه انتهى وجزم بعضهم بنفوذ توليته وإن ولاه غير عالم لفسقه
وكعبد واعمراه وأعمى (نفذ) ما فعله من التولية وإن كان هناك مجتهد عدل على
المعتمد فيه فنقض قضاء من ولاه للضرورة ولئلا تعطى لمصالح الناس وإن نازع
كثيرون فيما ذكر في الفاسق وأطالوا وصوبه الزر كشي قال شيخنا وما ذكر في
المقلد محله أن كان ثم مجتهد ولا نفذت توليته المقلد ولو من غير ذي شوكة وكذا
الفاسق فإن كان هناك عدل اشترطت شوكة والا فلا كما يفيد ذلك قول ابن
الرفعة الحق أنه إذا لم يكن ثم من يصلح للقضاء نفذت توليته غير المصالح قطعاً والوجه
أن قاضي الضرورة يقضى بعلمه ويحفظ مال اليتيم ويكتب إقراض آخر خلاف
للحضر محمى ومخرج جمع متأخرون بأن قاضي الضرورة يلزمه بيان مستنده في سائر
أحكامه ولا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان مستنده فيه ولو طلب الخصم من
القاضي الفاسق تبين الشهود التي ثبت بها الأمر لزم القاضي بيانهم والالم ينقد
حكمه **﴿فرع﴾** يندب للإمام إذا ولي قاضياً أن يأذن له في الاستخلاف وإن أطلق
التولية استخلف فيما لا يقدر عليه لا غيره في الأصح **﴿مهمة﴾** يحكم القاضي
باجتهاده إن كان مجتهداً أو واجتهاد مقلده إن كان مقلداً وقضية كلام الشيخين أن
المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردي وغيره يجوز جمع ابن عبد السلام
والأذري وغيرهما بحمل الأول على من لم ينته لرتبة الاجتهاد في مذهب إمامه
وهو المقلد الصرف الذي لم يأت أهل للنظر ولا للترجيح والثاني على من له أهلية لذلك
ونقل ابن الرفعة عن الأصحاب أن الحاكم المقلد إذا بان حكمه عن خلاف نص
مقلده نقض حكمه ووافقه النووي في الروضة والسبكي وقال الغزالي لا ينقض
وتبعه الرافعي بحثاً في موضع وشيخنا في بعض كتبه **﴿فائدة﴾** إذا تمسك العاصي
بمذهب لزمه موافقته والزمه المذهب بمذهب معين من الأربعة لا غيرها ثم له
وإن عمل بالأول إلا أن يقال إلى غيره بالكيفية أو في المسائل بشرط أن لا يتبع

(قوله وإن أطلق التولية)
أي بأن لم يأذن له في
الاستخلاف ولم يمه عنه
وقوله استخاف أي ولو
بعضه وقوله فيما لا يقدر
عليه أي حاجته إليه
دون ما يقدر عليه ولو
أطلق الأذن بأن لم يعمم
له في الأذن في الاستخلاف
ولم يخص في استخاف مطلقاً
وإن خصه بشئ لا يبعد
أنها عن الاستخلاف
لا يستخاف وبقدر على
ما يمكنه أن كانت توليته
أكثر منه أهله بقوله معجده
من شرح المنهاج ببعض
زيادة

الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأهل منه فيفسق به على الأوجه وفي الخادم
عن بعض المحتاطين الأولى لمن ابتلى بوسواس الأخذ بالأخف والرخص لئلا يزداد
فيخرج عن الشرعي واضده الأخذ بالاثقل لئلا يخرج عن الإباحة وأن لا يلفق
بين قولين يتولد منهما ما حقيقة من كونه لا يقول بها كل منهما وفي فتاوى شيخنا
من قداما في مسألة لزمه أن يجري على قضية مذهب في تلك المسئلة وجميع
ما يتعلق بها فيلزم من انحراف عن الكعبة وصلى إلى جهة ثم أقبل إلى حنيفة
مثلاً أن يسمع في وضوئه من الرأس قدر الناصية وأن لا يسيل من بدنه بعد الوضوء
دم وما أشبه ذلك والا كانت صلاته باطلة باتفاق المذهبين فإيه فطن لذلك انتهى
ووافقه العلامة عبد الله أبو مخرمة العدني وزاد فقال قد صرح بهذا الشرط الذي
ذكرناه غير واحد من المحققين من أهل الوصول والفقهاء منهم ابن دقيق العيد
والسبكي ونقله الأسنوي في التمهيد عن العراقي قلت بل نقله الرافعي في العزيز عن
القاضي حسين انتهى وقال شيخنا المحقق ابن زياد رحمه الله تعالى في فتاويه ان
الذي فهمناه من أمثلتهم أن التركيب القادح انما يمنع اذا كان في قضية واحدة
فن أمثلتهم اذا توضأ ولمس تقليد الأبي حنيفة واتخذ تقليداً للشافعي ثم صلى
فصلاته باطلة لا تفاق الامامين على بطلان ذلك وكذلك اذا توضأ ومس بلا شهوة
تقليد الامام مالك ولم يدلك تقليد الشافعي ثم صلى فصلاته باطلة لا تفاق الامامين
على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من قضيتين فالذي يظهر أن ذلك
غير قادح في التقليد كما اذا توضأ ومس بعضه رأسه ثم صلى إلى الجهة تقليد الأبي
حنيفة فالذي يظهر صحة صلاته لان الامامين لم ينفقوا على بطلان طهارته فان الخلاف
فيه سبحانه لا يقال اتفاقاً على بطلان صلاته لانا نقول هذا الاتفاق نشأ من التركيب
في قضيتين والذي فهمناه أنه غير قادح في التقليد ومثله ما اذا قلد الامام أحمد في أن
العورة السوأتان وكان ترك المضمضة والاستنشاق أو التسمية الذي يقول الامام
أحمد يوجب ذلك فالذي يظهر صحة صلاته اذا قلده في قدر العورة لانه لم ينفقوا
على بطلان طهارته التي هي قضية واحدة ولا يقدح في ذلك اتفاقهم على بطلان
صلاته فانه تركيب من قضيتين وهو غير قادح في التقاليد كما يفهمه تمثيلهم وقد رأيت
في فتاوى اليلقيني ما يقتضي أن التركيب بين قضيتين غير قادح انتهى ملخصاً
(تتمة) يلزم محتاجاً استفتاء عالم عدل عرف أهليته ثم ان وجد مقتضين فان اعتقد

أحدهما أعلم نعين تقدمه قال في الروضة ليس افت وعامل على مذهبننا في مسألة
 ذات وجهين ارفواين أن يعتمد أحدهما بالانظر فيه بالاخلاف بل يبحث عن
 أرجحهما بنحو تأخره وان كانا لواحد انتهى (ويجوز تحكيم اثنين) ولومن غير
 خصوصية كفاي النكاح (رجلا أهلا قضاء) أي من له أهلية القضاء المطلقة لا في
 خصوص تلك الواقعة فقط خلافا لجمع متأخرين ولومع وجود قاض أهل خلافا
 للروضة أما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والاجاز ولو في
 النكاح وان كان ثم محتمل كما جزم به شيخنا في شرح المنهاج تبع الشيخ هز كريا
 السكن الذي أفتاه أن المحكم العدل لا يزوج الامع فقد القاضى ولو غير أهل ولا
 يجوز تحكيم غير العدل مطلقا ولا يفيد حكم المحكم الا برضاها ما به لفظ الاسكوت
 فيعتبر رضا الزوجين معا في النكاح نعم يكفي سكوت البكر اذا استؤذنت في
 التحكيم ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو الى مسافة القصر ان كان ثم قاض
 خلافا لابن العماد لانه ينوب عن الغائب بخلاف المحكم ويجوز له أن يحكم بعلمه
 على الأوجه (وينعزل القاضى) أي يحكم بانعزاله ببلوغ خبر العزل له ولومن
 عدل (و) ينعزل (نائبه) في عام أو خاص بأن يبلغه خبر عزل مستخافه له أو الامام
 مستخافه ان أذن له أن يستخاف عن نفسه أو اطلق (لا) حال كون النائب نائبا
 (عن امام) في عام أو خاص بأن قال للقاضى استخاف عني فلا ينعزل بذلك وانما
 انعزل القاضى ونائبه (بجبره) أي ببلوغ خبر العزل المفهوم من ينعزل لا قبل بلوغه
 ذلك اعظم الضرر في نهض أفضيته لو انعزل بخلاف الوكيل فانه ينعزل من حين
 العزل ولو قبل بلوغ خبره ومن علم عزله لم ينفذ حكمه له الا ان يرضى بحكمه فيما
 يجوز التحكيم فيه (و) ينعزل أيضا كل منهما بأحد أمور (عزل نفسه) كالوكيل
 (وجنون) وانما وان قلزمهما (وفسق) أي ينعزل بفسق من لم يعلم مواليه
 بفسقه الاصل الى أوالرائد على ما كان حال توليته واذا زالت هذه الاحوال لم تعد
 ولايته الا بتولية جديدة في الأصح ويجوز للامام عزل قاض لم يتهين بظهور خلل
 لا بقتضى انعزاله ككثرة الشكاوى فيه وبأفضل منه وبمصلحة كتسكين فتنة
 سواء أعزله بمثله أم بدونه وان لم يكن شيء من ذلك لم يجوز عزله لانه ثبت وان كان ينفذ
 العزل أما اذا تعين أن لم يكن ثم من يصلح غيره فيحرم على مواليه عزله ولا ينفذ وكذا
 عزله لنفسه حينئذ بخلافه في غير هذه الحالة فينفذ عزله لنفسه وان لم يعلم مواليه

(فائدة) يجب وزن نص
 أكثر من قاض بحمل
 كبد وان لم يخصص كلا
 منهم بمكان أو زمان أو نوع
 كالأموال أو الدماء أو
 الفروج هذا ان لم يشترط
 اجتماعهم على الحكم
 والا فلا يجوز لما يقع
 بينهم من الخلاف في محل
 الاجتهاد اه من شرح
 المنهاج

(قوله وفسق) وينعزل
 أيضا بمجرد لا يرجي
 زواله وقد عجز زمعه عن
 الحكم من مثل ذلك
 العمى والصمم والنسيان
 ان اخل بالضبط لوجود
 المناقاة ولان القضاء عقد
 جائز ثم لو عجز بعد سماع
 البينة وتعديلها ولم يحتج
 لاشارة بفسق حكمه في تلك
 الواقعة اه بحمد المختصا
 من شرح المنهاج
 وحاشيته (قوله ككثرة
 الشكاوى) ومثل ذلك
 بخلافه

(ولا ينعزل قاض بموت امام) أعظم ولا يانعزاله أعظم شدة الضرر بتعطيل
الحوادث وخرج بالامام القاضى فينعزل نوابه عوته (ولا يقبل قول متول في غير
محل ولا يته) وهو خارج عمله (حكمه كذا) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا
ينفذ اقراره به وأخذ الزر كشي من ظاهر كلامهم انه اذاولى يبلد لم يتناول
مزارعه او بساقيه ما فلو زوج وهو بأحد هما من هى بالبلد أو عكسه لم يصح قيل
وفيه نظر قال شيخنا والنظر واضح بل الذى يتجه أنه ان علمت عادة بتبعيه أو
عدمها فذلك والا اتجه ما ذكره اقتصارا على ما نص له عليه وافهم قول المنهاج انه في
غير محل ولا يته كعزول أنه لا ينفذ منه فيه تصرف استباحه بالولاية كايجار وقف
نظيره للقاضى وبيع مال يتيم وتفسير يرفى وظيفة قال شيخنا وهو ظاهر (ك) ما
لا يقبل قول (معزول) بعد انعزاله ومحكم بعد مفارقة مجلس حكمه حكمت
بكذا لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا يقبل اقراره به ولا يقبل أيضا شهادة كل
منهما بحكمه لانه يشهد بفعل نفسه الا ان شهد بحكمه حاكم ولا يعلم القاضى أنه
حكمه فتقبل شهادته ان لم يكن فاسقا فان علم القاضى أنه حكمه لم تقبل شهادته كمالو
صرح به و يقبل قوله بحكمه قبل عزله حكمت بكذا وان قال بعلمى لقدرته على
الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساء هذه القرية أى المحصورات
طوائق من ازواجهن قبل ان كان مجتهدا ولو في مذهب امامه ولا يجوز اقاض ان
يتبع حكم قاض قبله صالح للقضاء (وايدى والقاضى بين الخصمين) وجوباً في
اكرامهما وان اختلفا شرفا وجواب سلامهما والنظر اليهما والاستماع
لا كلام وطلاقة الوجه واقام فلا يخص أحدهما بشئ مما ذكر ولو سلم أحدهما
انته نظر الآخر و يغتفر طول الفصل للضرورة أو قال له سلم ليجيبه امامه ولا
يجزح معه وان شرف بعلم أو حرية والاولى أن يجلسهما بين يديه فرع لو ازدحم
مدعون قدم الاسبق فالاسبق وجوبا كفت ومدرس فيقدمان وجوباً بلسبق فان
استوا وأوجهل سابق أقرع وقال شيخنا وظاهر أن طالب فرض العين مع ضيق
الوقت يقدم كالمسافر ويستحب كون مجلسه الذى يقضى فيه فسيحاً بارزاً ويكره
أن يتخذ المسجد مجلساً للحكم صوناً له عن اللفظ وارتفاع الاصوات نعم ان اتفق
عند جلوسه فيه تضيئة أو قضيتان فلا بأس بفصلها (وحرم قبوله) أى القاضى (هدية
من لا عادة له بما قبل ولاية) أو كان له عادة بها السكنى زاد في القدر أو الوصف (ان كان

في محله) أي محل ولايته (و) هدية (من له خصومة) عنده أو من أحس منه بأنه
 سيخاصم وإن اعتادهما قبل ولايته لأنهما في الأخيرة تدعو إلى الميل إليه وفي
 الأولى سببها للولاية وقد صحت الأخبار الصحيحة بتحريم هدايا الأعمال (والأ) ^د
 بأن كان من عادته أنه يهدي إليه قبل الولاية ولو مرة فقط أو كان في غير محل ولايته
 أو لم يزد المهدى على عادته ولا خصومة له حاضرة ولا مترتبة فيه (جاز) قبوله ولو
 جهزها له من رسوله وليس له محاسبة في جواز قبوله وجهان رجع بعض شراح المنهاج
 الحرمة وعلم مما مر أنه لا يحرم عليه قبولها في غير عمله وإن كان المهدى من أهل عمله
 ما لم يستشعر بأنها مقدمة لخصومة ولو أهدى له بعد الحكم حرم القبول أيضا إن
 كان مجازاة له والأفلا كذا أطلقه بعض شراح المنهاج قال شيخنا ويتعين حمله على
 مهـدمـة تاداهدى إليه بعد الحكم وحيث حرم القبول أو الأخذ لم يملك ما أخذه
 فبرده لمالكه إن وجد والأقلبيت المال وكالهديّة الهبة والضيافة وكذا الصدقة
 على الأوجه وجوز له السبكي في حلبياته قبول الصدقة ممن لا خصومة له ولا عادة
 وخصه في نفسه بما إذا لم يعرف المتصدق أنه القاضي وبحث غيره القطع بحل
 أخذه الزكاة قال شيخنا وينبغي تقييده بما ذكر وتردد السبكي في الوقف عليه من
 أهل عمله والذي يتجه فيه وفي النذر أنه إن عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالهديّة
 له ويصح إبراؤه من دينه إذا يشترط فيه قبول ويكره للقاضي حضور الوليمة التي
 خص بها واحد وقال جمع يحرم أومع جماعة آخرين ولم يعتد ذلك قبل الولاية بخلاف
 ما إذا لم يقصد بها خصوصا كالأول اتخذت للجيران والعلماء وهو منهم أو عموم الناس
 قال في العباب يجوز للقاضي أخذه هدية بسبب التكاح إن لم يشترط وكذا
 القاضي حيث جاز له الحضور ولم يشترط ولا طلب انتهى وفيه نظر (تنبية) ^د
 يجوز لمن لا رزق له في بيت المال ولا في غيره وهو غير متمتع - بين للقضاء وكان عمله مما
 يقابل بأجرة إن يقول لا احكم بينكما إلا بأجرة أو رزق على ما قاله جمع وقال
 آخرون يحرم وهو الاحوط لكن الأول أقرب (وتنقض) القاضي وجوبا (حكما)
 لنفسه أو غيره إن كان ذلك الحكم (بخلاف نص) كتاب أو سنة أو نص مقلده
 أو قياس جلي وهو ما قطع فيه بالماق الفرع للأصل (أو إجماع) ومنه ما خاف
 شرط الواقف قال السبكي وما خاف المذاهب الأربعة كالخالف للإجماع
 (أو مرجوح) من مذهبه فيظهر القاضي بطلان ما خاف ما ذكر وإن لم يرفع إليه

(قوله وينبغي تقييده بما
 ذكر) أي بما إذا لم يعرف
 المزكي أن الأخذ هو
 القاضي وهذا حيث لم
 يتعين الدفع إليه وهبة
 مـر و الضـيافة والهبة
 كالهديّة وكذا الصدقة كما
 قاله شيخنا والزكاة كذلك
 كما قاله بعض المتأخرين إن
 لم يتعين الدفع إليه
 والعارية إن كانت مما
 تقابل بأجرة فحكمها
 كالهديّة والأفلا كما يحتمل
 بعض المتأخرين اهـ

بنحو نقضه أو بطلانه **(تنبيه)** نقل العراقي وابن الصلاح الإجماع على أنه لا
 يجوز الحكم بخلاف الرابع في المذهب وصرح المصنف بذلك في مواضع من فتاويه
 وإطال وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أنزل الله لأن الله تعالى أوجب على
 المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليدهم فيما يجب عليهم العمل
 به ونقل الجلال الباقيني عن والده أنه كان يفتي أن الحكم إذا حكم بغير الصحيح
 من مذهبه نقض وقال البرهان بن ظهيرة وقضية والحالة هذه أنه لا فرق بين أن
 يعضده اختيار لبعض المتأخرين أو بحث **(تنبيه ثان)** اعلم أن المعتقد في المذهب
 للحكم والفتوى ما اتفق عليه الشيوخ فاجزم به التروى فالرافعي فارجحه إلا أكثر
 فالاعلم فالاورع قال شيخنا هذا ما أطبق عليه محققو المتأخرين والذي أوصى
 باعتماده مشايخنا ونقل السهمودي ما زال مشايخنا يوصوننا بالافتاء بما عليه
 الشيوخ وإن تعرض عن أكثر ما خولف به وقال شيخنا ابن زياد يجب علينا في
 الغالب ما رجحه الشيوخ وإن نقل عن الأكثرين خلافه (ولا يقضى) القاضى
 أى لا يجوز له القضاء (بخلاف علمه) وإن قامت به بينة كما إذا شهدت برق أو نكاح
 أو ملك من يعلم جريته أو بينوته أو عدم ملكه لأنه قاطع بطلان الحكم به حينئذ
 والحكم بالباطل محرم (ويقضى) أى القاضى ولو قاضى ضرورة على الوجه
 (بعلمه) إن شاء أى بظنه المؤكد الذى يجوز له الشهادة مستند إليه وإن استفاده
 قبل ولا يثبت نعم لا يقضى به في حدود أو تعزير برقة أو سرقة أو شرب
 لندب الستر في أسبائهم أو ما حدود الأدبين فيقضى فيها به سواء المال والقود وجد
 القذف وإذا حكم بعلمه لا بد أن يصرح بمستند فيه قول علمت أن له عليك ما ادعاه
 وقضيت أو حكمت عليك بعلمى فإن ترك أحدهما من اللفظين لم ينفذ حكمه كما قاله
 المتأوردى وتبعوه (ولا) يقضى لنفسه ولا (لبعض) من أمته وفرعه ولا لشرىكه
 في المشترك ويقضى لكل منهم غيره من إمام وقاض آخر ولو نأثبأ عنهم دفعا للهمة
 ولو (رأى) قاض وكذا شاهد (ورقة في حكمه) أو شهادته (لم يعمل به) في أمضاء
 حكم ولا ادعاء شهادة (حتى يترك) ما حكم أو شهد به لا مكان التزوير ومشابهة
 الخط ولا يكفي تذكرة أنه هذا خطه فقط وفهم ما وجبه أن كان الحكم والشهادة
 مكتوبين في ورقة مصونة عندهما ووثق بأنه خطه ولم يداخله فيه ريبه أنه يعمل به
 (وله) أى الشخص (حاف على استحقاق) حق له على غيره أو أدائه لغيره (اعتمادا)

(قوله أنه) أى المفسر
 وجعله مالا أى فيه من
 عاينه وفاء الدين منه
 (قوله في حد أو تعزير)
 أى أما المال كالزكاة
 والكفارة فيقضى فيها
 بعلمه كباقي حقوق الله
 المالية (قوله ولا يقضى
 لنفسه) أولى منه عبارة
 ولا ينفذ حكمه لنفسه لأنه
 من خصائصه عليه
 السلام واللام نعم
 يجوز له تعزير من أساء
 الأدب عاينه فيما يتعلق
 بأحكامه كقوله حكمت
 بالجور ونحو ذلك

على اخبار عدل و (على خط) نفسه على المعتمد وعلى خط مأذونه ووكيله وشريكه
و (مورثه ان وثق بامانته) بان هلم منه أنه لا يتساهل في شيء من حقوق الناس
اعتضاد ابا القريته ^{في تنبيه} والقضاء الحاصل على أصل كاذب في هذا الظاهر الا باطنا
فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشاهد زور بظاهر العدالة لم يحصل بحكمه
الحل بالظن سواء المال والنكاح أما المرتب على أصل صادق في هذا القضاء فيه
باطنا أيضا قطعا وجاء في الخبر أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وفي
شرح المنهاج الشيخنا ويلزم المرأة المحكوم عليها بالنكاح كاذب الهرب بل والقتل
ان قدرت عليه كاصائل على البضع ولا نظرا لكونه يعتقد الاباحة فان اكرهت فلا
اثم (والقضاء على غائب) من البلاد وان كان في غير عمله أو عن المجلس بتوار
أو تعزز (جائز) في غير عقوبة الله تعالى (ان كان المدعى حجة ولم يقل هو) أي
الغائب (مقر) بالحق بل ادعى بحجوده وأنه يلزمه تسليمه له الآن وأنه مطالب به بذلك
فان قال هو مقر وأنا أقدم الحجة استظهر ارا مخافة أن ينكر أو لا يكتب بها القاضي الى
قاضي بلد الغائب لم تسمع بحجته لتصر بوجهه بالمتأني لسماعها اذ لا فائدة فيها مع الاقرار
نعم لو كان للغائب مال حاضر وأقام البيعة على دينه لا يكتب القاضي به الى حاكم
بلد الغائب بل ليوفيه منه فتسمع وان قال هو مقر وتسمع أيضا ان أطلق (ووجب)
ان كانت الدعوى بدني أو دين أو بعهة عقد أو ابراء كان أحال الغائب على مدين له
حاضر فادعى ابراءه (تخايفه) أي المدعى عين الاستظهار ان لم يكن الغائب متواريا
ولا متعززا (بعد) اقامة (بينة أن الحق) في الصورة الاولى ثابت (في ذمته) الى
الآن احتياطا للمحكوم عليه لانه لو حضر لربما ادعى بما يبرئمو يشترط مع ذلك
أن يقول انه يلزمه تسليمه الى وأنه لا يعلم في شهوده قادحا كفسق وعداوة قال شيخنا
في شرح المنهاج وظاهر كما قال البلقيني ان هذا لا يأتي في الدعوى بعين بل يخلف فيها
على ما يليق بها وكذا نحو البراء أموالو كان الغائب متواريا أو متعززا في قضى
عليه ما يلازم من التصريح ما قال بعضهم لو كان للغائب وكيل حاضر لم يكن قضاء على
غائب ولم يجب بين (كالوادعي) شخص (على) نحو (صبي) لاولي له (وميت)
ليس له وارث خاص حاضر فانه يخلف لما مر أموالو كان نحو الصبي ولي خاص أو
للبيت وارث خاص حاضر كامل اعتبر في وجوب التحليف طلبه فان سكنت عن طلبها
لجمل عرقه الحاكم ثم ان لم يطلبها اتضى عليه بدونها ^{في فرع} لو ادعى وكيل

الغائب على غائب أو نحو سبي أو ميت فلا تخلف بل يحكم بالبينة لان الوكيل لا يتصور حافه على استحقاقه ولا على أن موكله يستحقه ولو وقف الامر الى حضور الموكل لم يذراستيفاء الحقوق بالوكلاء ولو حضر الغائب وقال للوكيل أبرأني موكلك أو وفيت به فأخرا الطلب الى حضوره ليخلف لي ما أبرأني لم يجب وامر بالتسليم له وثبت البراءة بعد ان كان له به حجة لانه لو وقف لم يذراستيفاء بالوكلاء نعم له تخلف الوكيل اذا ادعى عليه علمه بنحو البراءة انه لا يعلم ان موكله ابرأه مثلا لحجة هذه الدعوى عليه (واذا ثبت) عند حاكم (مال) على (الغائب) او المبت وحكم به (وله مال) حاضر في علمه أو دين ثابت على حاضر في علمه (قضاء) الحاكم (منه اذا طلبه المدعي) لان الحاكم يقوم مقامه ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدم وأبطل الدين باثبات ايفائه او بنحو فسق شاهداسترد من الخصم ما اخذه وبطل البيع للدين على الاوجه خلافا للروايات (والا) يكن له مال في علمه ولم يحكم (فان سأل المدعي انهاء الحال الى قاضي بلد الغائب اجابه) وجوبه وان كان المكتوب اليه قاضي ضرورة مسارعة بقضاء حقه (فيتمنى اليه سماع بيئته) ثم ان عداه لم يحتج المكتوب اليه الى تعديله او الا احتاج اليه (ليحكم بما يتم في الحق) وخرج به عامه فلا يكتب به لانه شاهد الآن لا قاض ذكره في العدة وخالفه السرخسي واعتمده الباقين لان عامه كقيام البينة وله على الاوجه ان يكتب سماع شاهد واحد مع المكتوب اليه شاهد آخر ويحافه ويحكم له (او) ينهى اليه (حكما) ان حكم (ايستوفى) الحق لان الحاجة تدعو الى ذلك (والانهاء ان يشهد) ذكرين (عدلين بذلك) اي بما جرى عنده من ثبوت او حكم ولا يكفي غير جانين ولو في مال او هلال رمضان ويستحب كتاب به يذكر فيه ما يميز به الحكم عليه من اسم او نسب واسماء الشهود وتاريخه والانهاء بالحكم من الحاكم بمعنى مع قرب المسافة وبعدها وسماع البينة لا يقبل الا فوق مسافة العدو اذ بهل احضارها مع القرب وهي التي يرجع منها مبكرا الى محله ليلا فلو تسرا حضار البينة مع القرب بخوم مرض قبل الانهاء ~~فرع~~ قال القاضي واقروه لو حضر الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لوفاء دينه به عند الطلب ساغ للقاضي بيعه لقضاء الدين وان لم يكن المال محل ولايته وكذا ان غاب محل ولايته كما ذكره التساج السبكي والعزى وقالا بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته

(قوله وسماع البينة لا يقبل الى فوق مسافة العدو الخ) وقيل العبرة بمسافة القصر لان الشارع اعتبرها في مواضع فسادونها في حكم الحاضر والاطهر جواز القضاء على غائب في عقوبة الادعى فخاص وحده رذنف والاطهر منه في حده والله تعالى اوتهمز بـ لانه لان حق الله تعالى مبني على المسامحة والدرء لاستغنائه تعالى بخلاف حق الادعى فانه مبني على التضييق للاحتياج اه باختصار

لانه لا يمكن نيابته عنه في وفاء الدين حينئذ وحاصل كلامه ما جواز البيع اذا كان
 وارثا له في محل ولايته ومنعه اذا خرجا عنها * مهمة * لو غاب انسان من غير
 وكيل وله مال حاضر فأنهى الى الحاكم انه ان لم يبعه اختل معظمه لزمه يبعه ان
 تعين طريقا لسلامته وقد صرح الاصحاب بأن القاضي انما يتسلط على اموال
 الغائبين اذا اشرفت على الضياع او مست الحاجة اليها في استيفاء حقوق ثبتت
 على الغائب وقالوا ثم في الضياع تفصيل فان امتدت الغيبة وعسرت المراجعة قبل
 وقوع الضياع ساغ التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المعظم
 ولم يكن سارا لا امتناع بيع مال الغائب لمجرد المصلحة والاختلال المؤدى لتلف
 المعظم ضياع نعم الحيوان يباع لمجرد طرق اختلاله اليه لحرمة الروح ولانه يباع
 على مالكة بحضرة اذ لم ينفق عليه ولو نهي عن التصرف في ماله امتنع الا في
 الحيوان * فرع * يحبس الحاكم الا بقا اذا وجد انتظار السيد فان ابطأ
 سيده بابعه الحاكم وحفظ ثمنه فاذا جاء سيده فابس له غير الثمن

* باب الدعوى والبيّنات *

الدعوى لغة الطلب والفعل الثاني وثريا اخبار عن وجوب حق على غيره عند
 حاكم وجمعها ادعوى بفتح الواو وكسرهما كفتاوى والبينة الشهود وهو ما بالان
 بهم يتبين الحق وجمعها اختلاف انواعهم والاصل فيها خبر الصحيحين ولو يعطى
 الناس بدعواهم لادعى اناس دماء رجال واموالهم ولكن اليقين على المدعى عليه
 وفي رواية البينة على المدعى واليمين على من انكر (المدعى من خالف قوله الظاهر)
 وهو براءة الذمة (والمدعى عليه من وافقه) اى الظاهر وشروطه ما تكافى
 والتزام الادعاء فليس الحربي ملتزما لادعاء الحاكم الذي ثم ان كانت الدعوى
 قودا او حذفا او تعزيرا او جبرا فرفعها الى القاضي ولا يجوز للمستحق الاستقلال
 باستيفائها المعظم الخطر فيها او كذا ما اثر العود والفسوخ كالنسكاح والرجعة
 وعيب النسكاح والبيع واستثنى الماوردى من بعد عن السلطان فله استيفاء حد
 قذف وتعزير (وله) اى للشخص (بلا) خوف (فتنة) عليه او على غيره (اخذ ماله)
 استقلالا للضرورة (من) مال مدين له مقر (مما طل) به او جاحد له او متعارف
 وان كان على الجاحد بيعة او رجا اقراره لو رفعه للقاضي لانه صلى الله عليه وسلم
 له انما شكت اليه شعيان ان تأخذ ما يكفها وولدها بالمعروف ولان في

(قوله بخلاف الذي) أى
 فتصح الدعوى منه وعليه
 لانه ملتزم لاحكامنا (قوله)
 ولا يجوز للمستحق
 الاستقلال الخ) فلو خالف
 واستقل بها وقع الموضع
 في القصاص دون حد
 المقذف نعم قال الماوردى
 وصح به شارحنا من
 وجب له التعزير او حد
 قذف وكان في بادية بعيدة
 عن السلطان كان له
 استيفاؤه باختصاص

الرفع للقاضي مشقة ومؤنة وانما يجوز له الاخذ من جنس حقه ثم عند تعذر جنسه
ياخذ غيره ويتعين في اخذ غير الجنس تفديم النقد على غيره ثم ان كان الماخوذ
من جنس ماله يتما كاه و يتصرف فيه بدلا عن حقه فان كان من غير جنسه فيبيعه
الظافر نفسه او ما ذونه لا غير لا لنفسه اتفاقا ولا لمحجوره لا متناع تولى الطرفين
وللتممة هذا ان لم يتيسر لم القاضي به لعدم علمه ولا بينة او مع أحدهما لكنه
يحتاج اثونة ومشقة والا اشترط اذنه ولا يبيعه الا بقدر البلد (ثم ان كان جنس
حقه تما كاه) والا اشترط جنس حقه ومما كاه ولو كان المدين محجورا عليه بفلس
او ميتا وعليه دين لم يأخذ الا قدر حصته بالما اربعة ان علمه او الا احتياط وله الاخذ
من مال غريم غريمه ان لم يظفر بمال الغريم ثم ويجوز غريم الغريم او ما طر واذا
جاز الاخذ ظفرا جاز له كسر باب أو قفل ونقب جدار للمدين ان تعين طريقا للوصول
الى الاخذ وان كان معه بينة فلا يضمنه كالمسائل وان خاف فتنة أي مفسدة تفضي
الى محرم كأخذ ماله لو اطاع عليه وجب الرفع الى القاضي أو نحوه اتمكته من
الخلاص به ولو كان الدين على غير محتج من الاداء طال به ليؤدي ما عليه فلا يحل
أخذ شيء له لان له الدفع من أي ماله شاء فان أخذ شيئا الزمة ردة وضمنه ان تلف ما لم
يوجد بشرط التقاص **فرع** له استيفاء دين له على آخر جاحد له بشهود
دين آخر له عليه قضي من غير علمهم ولا بجحد من بجده اذا كان له على الجاحد مثل
ماله عليه أو أكثر فيحصل التقاص للضرورة فان كان له دون مال لا يخر عليه
بجحد من حقه بقدره (وشرط للدعوى) أي لصحتها حتى تسمع وتخرج الى جواب
(بنقد) خالص أو مغشوش (أو دين) مثلي أو متقوم (ذكر جنس) من ذهب
أو فضة (ونوع) وصحة وتكسر اذ اختلاف بها عرض (وقدر) كماله درهم
فضة خالصة أو مغشوشة أثرية طال به بالآن لان شرط الدعوى أن تكون
معلومة وما علم وزنه كالدينار لا يشترط التعرض لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في
المغشوش ولا تسمع دعوى دائن مفلس ثبت فلسه انه وجد مالا حتى يبين مسبه
كارثا وكتساب وقدره (و) في الدعوى (بعين) تنضبط بالصفات
كحبوب وحيوان **ذكر** (صفة) بان يصفها المدعي بصفات سلم ولا يجب
ذكر القيمة فان تلفت العين وهي متقومة وجب ذكر القيمة مع الجنس كعبد
قيمه كذا (و) في الدعوى (بعقار) ذكر (جهة) ومحل (وحدود)

أربعة فلا يكفي ذكر ثلاثة منها إذا لم يعلم إلا بأربعة فإن علم بواحد منها كفى بل لو
 أغنت شهرته عن تحديد له لم يجب (و) في الدعوى (بنكاح) على امرأة
 ذكر صحتها وشروطه منها من نحو (ولي وشاهدين مدول) ورضاها أن شرط
 بأن كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه الاطلاق فإن كانت الزوجة أمة وجب ذكر العجز
 عن مهر حرة وخوف العنت وأنه ليس تحت حرة (و) في الدعوى (بمقدم مالي
 كبير) وعبء ذكر (صحة) ولا يحتاج إلى تفصيل كما في النكاح لأنه أحوط
 حكما منه (وتأغو) الدعوى (بناقص) فلا يطلب من المدعي عليه
 جوابها (كشهادة خالفت) الدعوى كأن ادعى ملكا بسبب فدكر الشاهد
 سببا آخر فلا تسمع لما فاتها الدعوى وقضيتها أنه لو أعادها على وفق الدعوى قبلت
 وبه صرح الحفري واقتضاه كلام غيره ولا تبطل الدعوى بقوله شهدي فـسـة
 أو مبطلون فله إقامة بيينة أخرى والحلف (ومن قامت عليه بيينة) بحق (ليس
 له تخفيف المدعي) على استحقاق ما ادعاه بحق لأنه تكليف بحجة بعد حجة فهو
 كاطعن في الشهادة ودنعم له تخفيف المدين مع البيينة بأعذاره لجواز أن له مالا باطنا
 ولو ادعى خصمه عتالة كأداء له أو إبراء منه أو شرائه منه فيحلف على نفي ما ادعاه
 الخصم لا حتمال ما يدعيه وكذا الوادعي خصمه عليه عليه بنفي ما ادعاه
 ولا يتوجه حلف على شاهد أو قاض ادعى كذبه قطعا لأنه يؤدي إلى تضادهم ولو
 نكل عن هذه البيتين حلف المدعي عليه وبطلت الشهادة (و) إذا طلب
 الامهال من قامت عليه البيينة (أمهله) القاضى وجوباً لكن بكفيل والافبالترسيم
 عليه أن خيف هربه (ثلاثة) من الأيام (ليأتى بدافع) من نحو أداء أو إبراء
 ويمكن من سفره لحضره أن لم تزد المدة على الثلاث لأنها لا يعظم الضرر فيها (ولو
 ادعى رق بالغ) عاقل مجبول النسب (فقال أنا حر أصالة) ولم يكن قد أقبله
 بالملك قبل وهو رشيد (حلف) فيصدق بيمينته وإن استخدمه قبل إنكاره وجرى
 عليه البيع مراياً أو تداءاته الأيدي لموافقة الأصل وهو الحرية ومن ثم قدمت
 بيينة الرق على بيينة الحرية لأن الأولى معها زيادة على بيينة الأصل وخرج
 بقولي أصالة ما لو قال اعتقتني أو اعتقتني من باعني لأن لا يصدق إلا بيينة وإذا ثبتت
 حرية الأصل بيقوله رجع مشترطه على باعته بثمنه وإن أقبله بالملك لأنه بناء على
 ظاهر البند (أو) ادعى رق (صبي) أو مجنون كبير (ليس في يده) وكذبه

(قوله وجب ذكر العجز
 الخ) ولا بد إذا كان سفها
 أو عبداً من قوله نكحتها
 بأذن ولي أو مالك ولا
 يشترط تعيين الولي
 والشاهدين والدعوى
 على المرأة تكون على ولها
 المحبر بناء على صحة
 إقراره ما به وهو على
 الأصح اهـ

صاحب اليد (لم يصدق الابحجة) من بينة أو علم قاصر أو يمين مردودة لان الاصل عدم الملاك فلو كان الصبي بيده أو بيد غيره وصدقه صاحب اليد حذف لظطر شأن الحرية ما لم يعرف لقطه ولا أثر لانكاره اذا بلغ لان اليد حجة فان عرو لقطه لم يصدق الابينة **﴿ فرع ﴾** لا تسمع الدعوى بدین مؤجل اذا لم يتعلق بها الزام ومطالبة في الحال و يسمع قول البائع والمبيع وقف وكذا بينة ان لم يصرح حال البيع بملكه والا سمعت دعواه التحليف المشتري انه باعه وهو ماله

فصل في جواب الدعوى وماتة علق به

(اذا أقر المدعي عليه ثبت الحق) بلا حكم (وان سكوت من الجواب أمره القاضى) (ه) وان لم يسأل المدعي (فان سكوت فكم منكر) فتعرض عليه اليمين (فان سكوت) أيضا ولم يظهر سببه (فذا كل) فيحلف المدعي وان أنكر اشترط انكار مادعي عليه واجزائه ان تجزأ (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلا (لم يكف) في الجواب (لا تلزمي) (العشرة) (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان توحى اليمين عليه لان مدعيه امدع لكل جزء منها فلا بد ان يطابق الانكار واليمين دعواه فان حلف على نفي العشرة واقتصر عليه قنا كل عمادونه فيحلف المدعي على استحقاق مادون العشرة و يأخذ هذه لان النكول عن اليمين كالاقرار (أو) ادعى (مالا مضافا) لسبب كافتراضك) كذا (كفاء) في الجواب (لا تستحق) أنت (على شيئا) ولا يلزمي تسليم شيء اليك ولو ادعى طرف به وادعى مدعيه قطا طواب بالبينة ولو ادعى عليه ودبعة فلا يكفي في الجواب لا يلزمي التسليم بل لا تستحق على شيئا وتحلف كما أجاب لي مطابق الحلف الجواب ولو ادعى عليه مالا فأنسكرو طلب منه اليمين فقال لا احلف وأعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تحليفه **﴿ فرع ﴾** لو ادعى عليه شيئا فقال ليست لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لابي الطفيل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا وهو ناظر فيه فالاصح انه لا يتصرف الخصومة عنه ولا تنزع العين منه بل يحلفه المدعي انه لا يلزم التسليم للعين رجاء ان يقرأ أو يتكلم فيحلف المدعي وتثبت له العين في الاوان والبدل للحيولة في البقية أو يقيم المدعي بينة انه له ولو أمر المدعي عليه على سكوت عن جواب الدعوى قنا كل ان حكم القاضي بنكوله (واذا ادعى) أي اثنان أي كل منهما (شيئا في يد ثالث) لم يسنده الى أحدهما قبل البينة ولا بعدهما (وأقاما) أي كل منهما (بينه) به (سقطتا) لتعارضهما ولا مرجع

(قوله أو يقيم المدعي الخ)
أي فهو مخير فان اراد
سلامته من اليمين أقام
البينة وان شقت عليه
البينة فعليه اليمين
﴿ قاعدة ﴾ اليمين في
الاثبات على البت
مطلقا وفي النفي كذلك
ان كان على نفي فعل نفسه
أو عبده أو دابته الذين
في يده وان لم يكن ونا
ملكه والا فعلى نفي العلم

فكان كما لا بينة فان أقر ذوال اليد لا حده - ما قبل البينة أو بعدهما رجحت بينته (أو) ادعيا شيئا (بيدهما) وأقاما بينتين (فهولهما) اذ ليس أحدهما أولى به من الآخر أما اذ لم يكن بيد أحد وشهدت بينة كل له بالكل فيجعل بينهما ومحل التسايط اذا وقع تعارض حيث لم يميز أحدهما بمرجح والاقدم وهو بيان نقل الملك ثم اليد فيه للمدعى أولن أقر له أو انتقل له منه ثم شاهدان متلا على شاهد وعين ثم سبق ملك أحدهما بذ كر زمين أو بيان انه ولد في ملكه مثلا ثم يذ كر سبب الملك (أو) ادعيا شيئا (بيد أحدهما) تصرفا أو امساكا (قدمت بينته) من غير عيدين وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداو يميناو بينة الخارج شاهدين أولم تبين سبب الملك من شراء وغيره ترجح البينة صاحب اليد بيده و يسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية أو بينت بينة الخارج سبب ملكه نعم لو شهدت بينة الخارج بأنه اشتراه منه أو من بائعه مثلا قدمت لبطلان اليد حينئذ ولو أقام الخارج بينة بأن الداخل أقر له بالملك قدمت ولم تنفعه بينته بالملك الا ان ذكرت انتقالا ممكنا من المقر له اليه (هذا ان أقامها بعد بينة الخارج) بخلاف ما لو أقامها قبله الا انها انما تسمع بعدها لان الاصل في جانبها اليمين فلا يعدل عنها مادامت كافية * (فروع) ولو أزيلت يده بينة ثم أقام بينة بملكه مستند الى ما قبل ازالة يده واعتذر بخيبة شهوده أو جهله به سمعت و قدمت اذ لم تزل الا له دم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء اسكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال الداخل بل هو ملكي وأقاما بينتين بما قالا قدم الخارج لز يادة علم بينته بانتقال الملك وكذا قدمت بينته لو شهدت انه ملكه وانما أودعه أو آجره أو أعاره لداخل أو انه غصبه أو باعه منه واطلقت بينة الداخل ولو تداعيا دابة أو أرضا أو دارا لا حدهما متاع فيها أو الحمل والزرع قدمت بينته على البينة الشاهدة بالملك المطلق لانفراد به بالانتفاع فإيه له فان اختص المتاع ببيت فاليد له فيه فقط ولو اختلف الزوجان في امتعة البيت ولو بعد الفرقه ولا بينة ولا اختصاص لا حدهما بيد فلكل تحليف الآخر فاذا حلفا جعل بينهما وان صاح لا حدهما فقط أر حلف أحدهما قضى له كما لو اختص باليد وحلف (وترجح) البينة (بتاريخ سابق) فلو شهدت البينة لأحد المتنازعين في عين يدهما أو يد ثالث أو لا يد أحدهما من سنة الى الآن وشهدت بينة أخرى لا تخرب ملكا من أكثر من سنة الى الآن كسنتين فترجح بينة ذي الأكثر

(قوله وان تأخر تاريخها)
أي تاريخ بينة من الشيء
بيده امساكا ومن الشيء
بيده تصرفا

لانما تثبت الملك في وقت لا تعارضها فيه الاخرى واصحاب التاريخ السابق
 اجرة وزيادة حادثة من يوم ملكه بالشهادة لانها فوافوا بملكه واذا كان اصحاب
 متأخرة التاريخ يدلم يعلم انها عادية قدمت على الاصح ولو ادعى في عين يده غيره
 انه اشتراها من زيد من منذ سنتين فأقام الداخل بينة انه اشتراها من زيد من
 منذ سنة قدمت بينة الخارج لانها أثبتت أن يد الداخل عادية بشرائه من زيد
 مازال ملكه عنه ولو اتحد تاريخهما أو اطلقا واحداهما قدم ذو اليد ولو
 شهدت بينة بملك أمس ولم تتعرض للتحال لم تسمع كما لا تسمع دعواه بذلك حتى تقول
 ولم ير ملكه أولا نعم لم له من بلا أو تبين سببه كأن تقول اشتراها من خصمه
 أو أقر له أمس لان دعوى الملك السابق لا تسمع فكذا البينة ولو قال من يده عين
 اشتريتها من فلان من منذ شهر وأقام به بينة فقالت زوجة البائع منه هي ملكي
 تعوضتها منه من منذ شهرين وأقامت به بينة فان ثبت انها بيد الزوج حال التعويض
 حكم بها لها والابقيت بيد من هي يده الآن (و) ترجح (بشاهدين) وشاهد
 وامرأتين وأربع نسوة فيما يقبلان فيه (على شاهد مع يمين) للاجماع على قبول
 من ذكر دون الشاهد واليمين (لا) ترجح (بزيادة) نحو عدالة أو عدد (شهود) بل
 تتعارضان لان ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص ولا برجلين على رجل
 وامرأتين ولا على أربع نسوة (ولا) بينة (مؤرخة على) بينة (مطلقة) لم تتعرض
 لزمن الملك حيث لا يدل أحدهما واستوى في أن لكل شاهد دين ولم تبين الثانية
 سبب الملك فتعارضان نعم لو شهدت أحدهما بدين والاخرى بالبراء رجحت بينة
 البراء لانها انما تكون بعد الوجوب والاصل عدم تعدد الدين ولو شهدت بينة
 بألف وبينة بألفين يجب ألغان ولو أثبت اقرار زيد له بدين فأثبت زيد اقراره بأنه
 لا شيء له عليه لم يؤثر لاحتمال حدوث الدين بعده فروع ولو أقام بينة بملك دابة
 أو شجرة من غير تعرض للملك سابق بتاريخ لم يستحق ثمرة ظاهرة ولا ولدا منفصلا
 عند الشهادة ويستحق الحمل والثمر غير الظاهر عندها تبعه اللام والاصل فاذا
 تعرضت للملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه ولو اشترى شيئا فأخذ منه بحجة
 غير اقرار رجوع على بائعه الذي لم يصدقه ولا أقام بينة بأنه اشتراه من المدعي
 ولو بعد الحكم به بالثمن بخلاف ما لو أخذ منه باقراره أو بخلاف المدعي بعد نكوله
 لانه المقصر ولو اشترى قنا وأقر بأنه فن ثم ادعى بحرية الاصل وحكم له بما رجع

(قوله لان دعوى الملك
 السابق لا تسمع فكذا
 البينة) قال في الاشباه
 الا في مسائل وعندها
 ما ذكره الشارح ثم قال
 ومنها الشهادة بأن هذه
 الثمرة حصلت من شجرة
 في ملكه وان هذا الغزل
 حصل من قطنه والفرخ
 من بيضته والخبر من
 دققة ولا يشترط هنا
 أن يقول هو وفي ملكه
 كما يشترط في الدابة
 اه باختصار

بشئ منه على بائعه ولم يضر امرأته برفقه لانه معتمد فيه على الظاهر ولو ادعى شراءه من
 فشهدت بينة بملكه مطابقا قبلت لانها شهدت بالمقصود ولا تناقض على الاصح
 وكذا لو ادعى ما كان مطلقا فشهدت له به مع سببه لم يضر وان ذكر سببا وهم سببا
 آخر فضر ذلك لالتناقص بين الدعوى والشهادة **﴿ فرع ﴾** لو باع دارا ثم قامت بينة
 حسنة أن أباه وقفها عليه ثم على اولاده انتزعت من المشتري ورجع بشئ منه على
 البائع وصرح له ما حصل في حياته من الغلة ان صدق البائع الشهود والا وفت
 فان مات مصر امرأته فافت لا قرب الناس الى الوانف قاله الرازي كالقفال **﴿ فرع ﴾**
 تجوز الشهادة بل تجب ان انحصر الامر فيه بملك الآن لا عين المدعاة استصحابا لما
 سبق من ارث وشراء وغيرهما اعتمادا على الاستصحاب لان الاصل البقاء
 وللحاجة لذلك والالتفات للشهادة على الاملاك السابقة اذا طاول الزمن
 ومحل ان لم يصرح بأنه اعتمد الاستصحاب والا لم تسمع عند الاكثرين (ولو ادعى)
 أي كل من اثنين (شيأين ثالث) فان اقربيه لاحدهما سلم اليه ولا آخر تخليفه (و)
 ان ادعى شيأ على ثالث و (أقام كل) منهما (بينته انه اشتراه) منه وسلم ثمنه (فان
 اختلف تاريخهما حكم لا سبق) منهما تار يخالفان معهما زيادة علم (والا) يختلف
 تاريخهما بأن أطلقا أو احدهما أو اوارختا بتاريخ متحد (سقطتا) لاستحالة
 اعمالهما ثم ان اقراهما أو احدهما فواضح والاحلف الكل عينا ويرجع ان عليه
 بالثمن لثبوته بالبينة ولو قال كل منهما والمبييع في يد المذعي عليه بعثك به كذا وهو
 ملكي والا لم تسمع الدعوى فان ذكر وأقاما بينتين بما قالوا وطالباه بالثمن فان اتحد
 تاريخهما سقطتا وان اختلف لزمه الثمنان ولو قال آجرتك البيت بعشرة مثلا فقال
 بل آجرتني جميع الدار بعشرة وأقاما بينتين تساقطتا فيتحالفان ثم يفسخ العقد
﴿ تنبيه ﴾ لا يكفي في الدعوى كالشهادة ذكر الشراء الا مع ذكر ملك البائع اذا
 كان غريزي يد أو مع ذكر يده اذا كانت اليد له ونزعت منه تعديا (ولو ادعى) أي
 الورثة كلهم أو بعضهم (مالا) عينا أو دينا أو منفعة (لمورثهم) الذي مات (وأقاموا
 شاهدا) بالمسال (وحلف) معه (بعضهم) على استحقاق مورثه الكل (أخذ نصيبه
 ولا يشارك فيه) من جهة البقية لان الحجة تمت في حقه وحده وغيره قادر على ما
 بالحلف وأن عين الانسان لا يعطى بها غير فلو كان بعض الورثة صبيا أو غائبا
 حلف اذا بلغ أو حضر وأخذ نصيبه بلا علة قد عوى وشهادة ولو أفسر بدین لمیت

فأخذ بعض ورثته قدر حصته ولو بغير دعوى ولا اذن من حاكم فلا بقية مشاركته
ولو أخذ أحد شركائه في دار أو منفعتهم ما يخصه من أجرته لم يشاركه فيه بقية
الورثة كما قاله شيخنا

❦ (فصل في الشهادات) ❦

جميع شهادة وهي اخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص (الشهادة لرمضان)
أي اثبوتته بالنسبة للصوم فقط (رجل) واما امرأة وخنثى (ولزنا) ولو اطلق
(أربعة) من الرجال يشهدون انهم رأوه أدخل مكافأ مختارا حشفته في فرجها
بالزنا قال شيخنا والذي يتجه أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان الا ان ذكره أحدهم
فحبس - وقال الباقيين لاحتمال وقوع تناقض بسقط الشهادة ولا ذكر رأينا
كلارود في المسألة بل يسن ويكفي للاقرار به اثنان كغيره (ولمال) عينا كان
أودينا أو منفعة (وما قصد به مال) من عقد مالي أو حق مالي (كبيع) وحوالة
وضمنان ووقف وقرض وإبراء (ورهن) وصلى وخيار وأجل (رجلان أو رجل
وامرأتان أو رجل وعين) ولا يثبت شيء بامرأتين وعين (واغبر ذلك) أي ما ليس
بمال ولا يقصد منه مال من عقوبة الله تعالى كالتشرب وسرقة أو لادعي كفود
وحدقذف ومنع ارتبأن ادعى بقية الورثة على الزوجة أن الزوج خالعهما حتى
لا ترث منه (ولما يظهر للرجال غالبا كنكاح) ورجعة (وطلاق) منجز أو
أو معاق وفسخ نكاح وبلوغ (وعتق) وموت واعسار وقرض وكالة وكفالة
وشركة ووديعة ووصاية وردة وانقضاء عدة بأشهر ورؤية هلال غير رمضان
وشهادة على شهادة واقرار بما لا يثبت الا برجلين (رجلان) لرجل وامرأتان
لما روى مالك عن الزهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق وقيس بالمد كورات
غيرها مما يشاركها في المعنى (ولما يظهر للنساء) غالبا (كولادة وحيض)
وبكارة وثيبابة ورضاع وعيب امرأة تحت ثيابها (أربع) من النساء
(أو رجلان أو رجل وامرأتان) لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بأنه
يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيره من ولادة النساء وعيوبهن وقيس
بدلائل غيره ولا يثبت ذلك برجل وعين وسئل بعض أصحابنا عما اذا شهد رجلان
أن فلانا بلغ عمره ست عشرة سنة فشهدت أربع نسوة أن فلانة يتيمة ولدت شهر

(قوله اخبار) هذا هو
الصيغة والحق هو
المشهود به والشخص
هو الشاهد والغبر هو
المشهود عليه (قوله بلفظ)
أي لا غير فلا تأنى الإشارة
هنا لما قدمناه لك ان
إشارة الاخير من مثل
نطقه الا في ثلاثة أشياء
جمعت في قوله
إشارة الاخر من مثل نطقه
فمما عدا ثلاثة لحدقه
في الحنث والصلاة والشهادة
تلك ثلاثة بلا زياده

اه

مولده أو قبله أو بعده بشهر مثلا فهل يجوز تزويجها اعتمادا على قولهن أولا
يجوز إلا بعد ثبوت بلوغ نفسها برجلين فأجاب نفعنا الله به نعم ثبت ضمننا بلوغ
من شهدت بولادتها كما ثبت النسب ضمننا بشهادة النساء بالولادة فيجوز تزويجها
بأذن الحاكم ببلوغها شرعا انتهى (فرع) لو أقامت شاهدا باقرار زوجها
بالدخول كفى حلفها معه ويثبت المهر وأقامه هو على اقرارها به لم يكف الحلف
معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وإيسار المال (وشرط في شاهدة تكليف
وحرية ومروءة وعدالة) وتيقظ فلا تقبل من صبي ومجنون ولا من بهرق لنقصه ولا
من غريزي مروءة لانه لا حيائه ومن لا حيائه يقول ما شاء وهي توقي الادناس
عرفا فيسقطها الاكل والشرب في السوق والمشي فيه كاشف رأسه أو بدنه لغير سوق
وقبلة الحليمة بحضرة الناس واكثر ما يضحك بينهم أو لعب شطرنج أو رقص
بخلاف قليل الثلاثة ولا من فاسق واختار جمع منهم الا ذرعى والغزى وآخرون
قول بعض المالكية اذا فقدت العدالة وعم الفسق قضى الحاكم بشهادة الامثل
فلا مثل للضرورة والعدالة تنحقق (باجتناب) كل (كبيرة) من أنواع المكبات
كالقتل والزنا والقذف وأكل الربا و مال اليتيم واليمين الغموس وشهادة الزور
وبخس الكيل أو الوزن وقطع الرحم والفرار من الزحف بلا عذر وعقوق
الوالدين وغصب قدر ربع دينار وتقويت مكتوبة وتأخير زكاة عدوانا ونعمة
وغيرها من كل جريمة تؤذن بقلة اكرام مرتكبها بالدين ورقة الديانة (و)
اجتناب (اصرار على صغيرة) أو صغائر بأن لا تغلب طاعته صغائره فحتى ارتكب
كبيرة بطلت عدالته مطلقا أو صغيرة أو صغائر داوم عليها أولا خلافا من فرق فان
غابت طاعته صغائره فهو عدل ومتى استويا أو غلبت صغائره طاعته فهو فاسق
والصغيرة كنظر الأجنبية ولسها ووطء رجعية وهجر المسلم فوق ثلاث وبيع خمر
ولبس رجل ثوب حرير وكذب لأحد فيه واعن ولو أهمية أو كافر وبيع معيب
بلاذكر عيب وبيع رقيق مسلم لسكافر ومحاذاة قاضي الحاجة الكعبة بفرجه
وكشف العورة في الخلوة عبثا ولعب بنرد لعمدة النهي عنه وغيبة وسكوت عامها
وتقل بعضهم الاجماع على أنها كبيرة لما فيها من الوعيد الشديد محمول على
غيبة أهل العلم وجملة القرآن لعموم البلوى بها وهي ذكرك ولو بنحو إشارة
غيرك المحصور المعين ولو عند بعض المخاطبين بما يكره عرفا واللعب بالشطرنج

(قوله وشرط في شاهدة
الح) قال في الاشباه
قاعدة كل ما شرط في
الشاهد فهو معتبر عند
الاداء لا التحمل الا في
النكاح اه (قوله وعدالة)
استغنى بها عن النص صج
بالاسلام ويشترط أيضا
فيه انتفاء التهمة وبه
صرح في المنهاج فلو زاده
شارحنا كان أولى وزاد
في حج كونه ناطقا رشيدا اه

بكسر أوله وفتح معجمه مكره - ملامكروه ان لم يكن فيه شرط مال من الجانبين
 أو أحدهما أو تفويت صلاة ولو بنسيان بالاشتغال به أو لعب مع معتقد شجرية
 والأفهام ويحمل ما جاء في ذمه من الأحاديث والآثار على ما ذكر وتسهل
 مروعة من مداومة فترد شهادته وهو حرام عند الأئمة الثلاثة مطلقا ولا تقبل
 الشهادة من مغفل ومختل نظر ولا أصم في مسموع ولا أعمى في مبصر كما يأتي
 ومن التيقظ ضبط ألفاظ المشهود عليه بحروفها من غير زيادة فيها ولا نقص قال
 شيخنا ومن ثم لا تجوز الشهادة بالمعنى نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الرديفين عن
 الآخر حيث لا إيهام (و) شرط في الشاهد أيضا (عدم تهمة) بجر نفع اليه أو إلى
 من لا تقبل شهادته له أو دفع ضرر عنه بما (فترد) الشهادة (لرقية) ولو كانتا ولغيرهم
 له مات وان لم تستغرق تركته الديون بخلاف شهادته لغيره - الموصى وكذا المعسر
 قبل موته فتقبل لهما (و) ترد (لبيضة) من أصل وان علا أو فرع له وان سفل (لا)
 ترد الشهادة (عليه) أي لا على أحدهما بشئ إذا لتهمة ولا على أبيه بطلاق ضرة أمه
 طلاقا بائنا وانه تختص أم راجعي فتقبل قطعا هذا كله في شهادة حسبة أو بعد
 دعوى الضرة فان ادعاه الأب لعدم نفقة لم تقبل شهادته للتهمة وكذا لو ادعته أمه
 قال ابن الصلاح لو ادعى الفرع - إلى آخره يدين لموكله فأنه شرف شهادته أبو
 الوكيل قبل وان كان فيه تصديق ابنه وتقبل شهادة كل من الزوجين والآخرين
 والصديقين للآخر (و) ترد الشهادة (بما هو محل تصرفه) كأن وكل أو وصي
 فيه لانه لا يثبت بشهادته ولا يقره - إلى المشهود به نعم لو شهد به بعد عزله ولم يكن
 خاصم قبله قبلت وكذا لا تقبل شهادة وديع أو دعه ومرتحن لراهنه - اتهمة بقاء
 يده - ما أمما ليس وكيلا أو وصيا فيه فتقبل ومن حيل شهادة الوكيل مالو باع
 فأنكر المشتري الثمن أو اشترى فادعى أجنبي بالمبيع فله أن يشهد لموكله بأن له
 عليه كذا أو بأن هذا ملكه ان جازله أن يشهد به للبائع ولا يذكر أنه وكيل وصوب
 الأذرعى حله بالطلاق فيه توصل للحق بطريق مباح وكذا لا تقبل براءة من ضمنه
 الشاهد أو أصله أو فرعه أو عبيده لانه يدفع به الغرم عن نفسه أو عمن لا تقبل شهادته
 له (و) ترد الشهادة (من صدق) على عدوه عداوة دنيوية لاله وهو من يحزن بفرحه
 وعكسه فلو عادى من يريد أن يشهد عليه وبالغ في خصومته فلم يجبه قبلت شهادته
 عليه تنبيه قال شيخنا ظاهر كلامهم - م قبولها من ولد العدو ويوجه بأنه لا يلزم

(نحوه حيث لا إيهام)
 قال حج كما يشير إليه قواعدهم
 لو قال شاهد وكاه أو قال
 قال وكاه - وقال الآخر
 فوض اليه أو أنه قبل
 أو قال واحد قال وكاه
 وقال الآخر قال فوضت
 أي لم يقبل لان كلا
 هما لماق اليه لفظا مغايرا
 إشارة إلى ان الفرض
 نطقه الا في اء على اتحاد
 جمعت في اء ادر منه والا
 فلا مانع أن كلا سمع
 ما ذكره مرة ويحري
 ذلك في قول أحدهما
 قال القاضي ثبت عندى
 طلاق فلانة وآخر ثبت
 عندى طلاق هذه وهى
 تهن فانه يكفي اتفاقا اه
 بحروقه

من عداوة الابن **فائدة** حاصل كلام الروضة وأصلها ان من
 قذف آخر لا تقبل شهادة كل منهما على الآخر وان لم يطلب المقذوف حده وكذا
 من ادعى على آخر أنه قطع عليه الطر يقوا خذ ماله فلا تقبل شهادة احدهما على
 الآخر قال شيخنا يؤخذ من ذلك ان كل من نسب آخر الى فسق اقتضى وقوع عداوة
 بينهما فلا تقبل الشهادة من احدهما على الآخر نعم يتردد النظر فيمن اغتاب
 آخر بفسق يجوز له خيبتة به وان اثبت السبب المجوز لذلك **فرع** تقبل شهادة
 كل مبتدع لا يكفر به بدعته وان سب الصحابة رضي الله عنهم كما في الروضة وادعى
 السبكي والاذري انه غاط (و) ترد (من مبادر) بشهادته قبل ان يسأله ولو بعد
 الدعوى لانه متهم نعم لو أعادها في المجلس بعد الاستشهاد قبلات الا في شهادة
 حسية وهي ما قصد بها وجه الله فتقبل قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى (في حق
 مؤكدة لله) تعالى وهو لا يتأثر برضا الادعى (كطلاق) رجعي أو بائن (وعتق)
 واستيلاء ونسب وعفو عن قود وبقاء عدة وانقضائها وبلوغ واسلام وكفر ووصية
 ووفاء نحو جهة عامة وحق لمسجد وترك صلاة وصوم وزكاة بأن يشهد بتركها
 وتحريم رضاع وصاهرة **تنبيه** انما تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة اليها
 فلو شهد اثنان أن فلانا أعتق عبده او انه أخوة لانه من الرضاع لم يكف حتى يقول
 انه يترقه أو انه يريد نكاحها وخرج بقولي في حق لله تعالى حق الادعى كقود
 وحد قذف ويبيع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة وتقبل في حد الزنا وقطع الطريق
 والسرقة (وتقبل) الشهادة (من فاسق بعد توبة) حاصلة قبل الغرغرة وطلوع
 الشمس من مغربها (وهي يدم) على معصية من حيث انها معصية لا لخوف
 عقاب لو اطاع عليه او لغرامة مال (شرط) (اقلاع) عنها حالا ان كان متلبسا
 او مصرعا على معاودتها ومن الاقلاع رد المغصوب (وعزم أن لا يعود) اليها ما عاش
 (وخرج عن ظلامته آدمي) من مال او غيره فيؤدي الزكاة لمستحقها ويرد
 المغصوب ان بقي وبدله ان تلف لمستحقه ويمكن مستحق القود وحده القذف من
 الاستيفاء أو يبرئه منه المستحق للخبر الصحيح من كانت لايه عنده مظلمة في
 عرض أو مال فليستحله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل
 يؤخذ منه بقدر مظلمته والا أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه وشمل العمل
 الصوم كما صرح به حديث مسلم خلافا لمن استثناه فاذا تعذر رد الظلمة على المالك

(قوله الرجوع عن اقراره)
 قال حج ولا يخالف هذا
 قوله ليس ان ظهر عليه
 حد أي الله ان يأتي الامام
 ليقيم عليه لفوات الستر
 لان المراد بالظهور ان
 يطلع على زناه مثلاً لا من
 لا يثبت الزنا بشهادته
 وليس ذلك اما حد آدمي
 او اقله أو تعدد زوجه
 فيجب الاقرار به ايستوفي
 منه ويسن لشاهد
 الاول ان يترجم بالمصلحة
 في الاظهار اياه باختصار
 (قوله ولا أعني في مرثي)
 قال مر اورد الباقي مني
 صوراً تقبل فيها شهادة
 الاعني على الفعل منها
 الزنا اذا وضع يده على ذكر
 داخل في فرج امرأة
 أو صبي فامسكهما ولزهما
 حتى شهد عند القاضي
 بما عرفت به مقتضى وضع
 اليد فهذا ابلغ من الرؤية
 ومنها الغصب والاتلاف
 لو جلس الاعني في تلك
 الحالة والبساط وتعاق
 به حتى شهد بما عرف جاز
 اه باختصار

او وارثه سلمها القاض ثقة فان تعذر صرفها فيما شاء من المصالح عند انقطاع خبره
 بنية الغرم له اذا وجدته فان أعسر عزم على الاداء اذا أيسر فان مات قبله انقطع
 الطلب عنه في الآخرة ان لم يعص بائنه فالمرجوع من فضل الله الواسع تعويض
 المستحق ويشترط أيضاً في صحة التوبة عن اخراج صلاة أو صوم عن وقتها ما
 تضاعفها ان كثراً وعن القذف أن يقول القاذف قد في باطل وأنا نادم عليه ولا
 أعود اليه وعن الغيبة ان يستحلفها من المغتاب ان بلغته ولم يتعذر بموت أو غيبة
 طويلة والا كفى الندم والاستغفار له كالحاسد واشترط جمع متقدمون أنه لا بد
 في التوبة من كل معصية من الاستغفار أيضاً واعتمده الباقي وقال بعضهم
 يتوقف في التوبة من الزنا استحلال زوج المزني بها ان لم يخف فتنه والا فليتضرع
 الى الله تعالى في ارضائه عنه وجعل بعضهم الزنا مما ليس فيه حق آدمي فلا يحتاج
 فيه الى الاستحلال والوجه الاول ويسن للزاني كل مرتكب معصية الستر
 على نفسه بأن لا يظهرها لحد او يعزرها لان يتحدث بها تفكها او مجاهرة فان
 هذا حرام قطعاً وكذا ليس لمن أقر بشئ من ذلك الرجوع عن اقراره قال شيخنا
 من مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو المطالب به في الآخرة على الأصح (و) بعد
 (استبراء سنة) من حيث توبة فاسق ظهر فقهه لانها قلبية وهو متهم لقبول شهادته
 وعود ولا يثبت فاعث بذلك لتقوى دعواه وانما قدرها الاكثرون بسنة لان لفصول
 الاربعة في تهيج النفوس بشهواتها أثراً ينافيها فاذما مضت وهو على حاله أشعر ذلك
 بحس سريره وكذا لا بد في التوبة من خاتم المروءة الاستبراء كما ذكره الاصحاب
 في فروج لا يقدح في الشهادة جهله بفروض نحو الصلاة والوضوء اللذين
 يؤديهما ولا توقفه في المشهود به ان عاود جزم به فيعيد الشهادة ولا قوله لا شهادة لي
 في هذا ان قل نسب أو امكن حدوث المشهود به بعد قوله وقد اشتهرت ديانتك ولا
 يلزم اقاضي استفساره ان اشتهر ضبطه وديانتك بل يسن كتفرقة الشهود والالزم
 الاستفسار (وشترط لشهادة بئع كزنا) وغصب ورضاع وولادة (ابصار)
 له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير ويجوز تعمد نظر فرج الزانيين التحمل
 شهادة وكذا امرأته تلد لاجها (و) لشهادة (بقول كعقد) وفسخ واقرار (هو) أي
 ابصار (وسمع) اقاله حال صدوره فلا يقبل فيه أصح لا يسمع شيئاً ولا أعني في مرثي
 لانه اد طرق التمييز اشتباه الاصوات ولا يكفي سماع شاهد من وراء حجاب

وان علم صوته لان ما أمكن ادراكه باحدى الحواس لا يجوز أن يهمل فيه بغلبة ظن
 بلواز اشتباه الاصوات قال شيخنا نعم لو علمه يبيت وحده وعلم أن الصوت ممن في
 البيت جازا اعتمادا وتنه وان لم يره وكذا لو لم يأتين يبيت لثالث اهـ ما وسمعهما
 بتعاقداهي وعلم الموجب منهما من القابل لعلمه بمالك المبيع أو نحو ذلك فله
 الشهادة بما سمعه منهما انتهى ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة اعتمادا على صوتها
 كالا يتحمل بصير في ظلمة اعتمادا عليه لاشتباه الاصوات نعم لو سمعهما فتعاقد
 بمحتمالي القاضى وشهد علمها جاز كالأعلى بشرط أن تكشف نقابها ليعرف
 القاضى صورتها وقال جمع لا ينعقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهد ان اسمها
 ونسبها وصورة (وله) أى للشخص (بلام عارض شهادة على نسب) ولو من ام او قبيلة
 (وعتق) ووقف وموت (ونكاح وملك بتسامع) أى استفاضة (من جمع يؤمن
 كذبهم) أى تواطؤهم عليه لكثرتهم فيقع العلم او الظن القوي بخبرهم ولا يشترط
 حريتهم ولا ذكورتهم ولا يكفي أن يقول سمعت الناس يقولون كذا بل يقول أشهد
 أنه ابنه مثلا (و) له الشهادة بلام عارض (على ملك به) أى بالتسامع ممن ذكر
 (او يبد وتصرف تصرف ملك) كالسكنى والبناء والبيع والرهن والاجارة
 (مدة طويلة) عرفا فلا تكفى الشهادة بمجرد اليد لانها لا تستلزمه ولا بمجرد التصرف
 لانه قد يكون بنياية ولا تصرف بمدة قصيرة نعم ان انضم للتصرف استفاضة أن
 الملك له جازت الشهادة به وان قصرت المدة ولا يكفي قول الشاهد رأيت ذلك سنتين
 واستثنوا من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة بمجرد اليد والتصرف في المدة الطويلة
 الا ان انضم لذلك السماع من ذى اليد أنه له كافي الروضة للاحتياط في الحرية
 وكثرة استخدام الاحرار واستصحاب لما سبق من نحو ارث وشراء وان احتمل
 زواله للحاجة الداعية الى ذلك ولان الاصل بقاء الملك بشرط ابن أبي الدم في
 الشهادة بالتسامع أن لا يصرح بأن مستنده الاستفاضة ومثاهم الاستصحاب ثم
 اختار وتبعه السبكي وغيره أنه ان ذكره تقوية لعلمه بأن جزم بالشهادة ثم قال
 مستندى الاستفاضة او الاستصحاب سمعت شهادته والا كأن قال شهدت
 بالاستفاضة ~~بـ~~ كذا فلا خلافا لرافعى وأحترز بقولي بلام عارض عما اذا كان في
 النسب مثلا طعن من بعض الناس لم تجز الشهادة بالتسامع لوجود معارض
(نفيه) يتعين على المؤدى لفظ أشهد فلا يكفي مرادفه كأعلم لانه أبلغ في

الظهور ولو عرف الشاهد السبب كالأقرار هل له أن يشهد بالاستحقاق وجهان
أشهرهما لا كتنقله ابن الرقعة عن ابن أبي الدم وقال ابن الصباغ كغيره تسمع وهو
مقتضى كلام الشيخين (وتقبل شهادة على شهادة) مقبول شهادته (في غير عقوبة
لله) تعالى مالا كان أو غيره ~~ككافة~~ قد وفسخ واقرار وطلاق ورجعة ورضاع
وهلال رمضان ووقف على مسجد أو جهة عامة وقد و قدف بخلاف عقوبة لله تعالى
كحد زنا وشرب وسرقة وانما يجوز التحمل (ب) شروط (تسرا أداء أصل) بغيبة
فوق مسافة المدى أو خوف حبس من غريم وهو معسر أو مرض يشق معه
حضوره وكذا بتعذر موت أو جنون (و) بـ (استرعائه) أي الأصل أي
التماسه منه رعاية شهادته وضبطه حتى يؤديها عنه لان الشهادة على الشهادة
نيابة فاعتبر فيها اذن المتوب عنه أو ما يقوم مقامه (فيقول أنا شاهد بـ كذا)
فلا يكفي أنا عالم به (وأشهدك) أو أشهدتك أو أشهد (على شهادتي) به فلو أهمل
الأصل لفظ الشهادة فقال أخبرك أو أعلمك بكذا فلا يكفي كالأصل في أداء
الشهادة عند القاضي ولا يكفي في التحمل سماع قوله أفلان على فلان كذا أو عندي
شهادة بكذا (أو) (ب) تبين فرع) عند الأداء (جهة تحمل) كاشهد أن فلانا
شهد بكذا أو أشهدني على شهادته أو سمعته يشهد به عند قاض فاذا لم يبين جهة
التحمل ووثق الحاكم بعامة لم يجب البيان فيكفي أشهد على شهادة فلان بكذا
لحصول الغرض (و) (ب) (تسميته) أي الفرع (أي الأصل تسمية تميزه وان
كان هذا لا تعرف عدالتهم فان لم يسمه لم يكف لان الحاكم قد يعرف جرحه لو سماه
وفي وجوب تسمية قاض شهده عليه وجهان وصوب الأذرعى الوجوب في هذه
الزمنة لما غلب على القضاة من الجهل والفسق ولو حدث بالأصل عداوة أو فسق
لم يشهد الفرع فلو زالت هذه الموانع احتيج الى تحمل جديد (فرع) لا يصح تحمل
النسوة ولو على مثلهن في نحو ولادة لان الشهادة مما يطالع عليه الرجال غالباً
(و) يكفي فرعان لأصلين) أي لكل منهما فلا يشترط لكل منهما فرعان ولا تكفي
شهادة واحد على هذا وواحد على آخر ولا واحد على واحد في هلال رمضان
❦ فرع ❦ لو رجعوا عن الشهادة قبل الحكم منع الحكم أو بعده لم ينقض ولو
شهدوا بطلاق بائن أو رضاع محرم وفرق القاضي بين الزوجين فرجعوا عن
شهادتهم دام الفراق لان قواهما في الرجوع محتمل والقضاء لا يرد محتمل ويجب

على الشهود حيث لم يمدد قهرم الزوج مهر مثل ولو قبل وطء أو بعد ابراء الزوجة
 زوجها عن المهر لانه بدل البضع الذي قوتوه عليه بالشهادة الا ان ثبت أن لا نكاح
 بينهم ما بنحو رضاع فلا غرم اذ لم يفوتوا شيئا ولو رجع شهود مال غرموا للمحكوم
 عليه ابدل بعد غرمه لا قبله وان قالوا أخطأنا موزع عليهم بالسوية * (تمة) *
 قال شيخ مشايخنا زكريا كالعزى في تليفيق الشهادة لو شهد واحد باقراره بأنه
 وكاه في كذا وآخر بأنه أذن له في التصرف فيه أو فوضه اليه افقت الشهادتان
 لا يخلو المنقل بالمعنى كالنقل باللفظ بخلاف ما لو شهد واحد بأنه قال وكنت في كذا
 وآخر قال بأنه قال فوضته اليك أو شهد واحد باستيفاء الدين والآخر بالابراء منه
 فلا يلفقان انتهى قال شيخ مشايخنا أحمد المزجد لو شهد واحد ببيع والآخر باقرار
 به أو واحد بملك ما ادعاه وآخر باقرار الدخول به لم تلتق شهادتهما فلورجع
 أحدهما أو شهد كالأخر قبل لانه يجوز ان يحضر الامرين ومن ادعى ألفين وأطلق
 فشده واحد وأطلق وآخر أنه من فرض ثبت أو فشده واحد بألف ثمن مبيع
 وآخر بألف فرضا لم تلتق وله الحلف مع كل منهما ولو شهد واحد بالاقرار وآخر
 بالاستعانة حيث تقبل افا انتهى وصلى الشيخ عطية المكي نفعنا الله به
 عن رجلين سمع أحدهما تطليق شخص ثلاثا والآخر اقرارا به فهل يلفقان أولا
 فأجاب بأنه يجب على سامعي الطلاق والاقرار به أن يشهدا عليه بالطلاق الثلاث
 بتأولا يتعرضا لإنشاء ولا اقرارا وبس هذا من تليفيق الشهادة من كل وجه بل
 صورة إنشاء الطلاق والاقرار به واحدة في الجملة والحكم يثبت بذلك كيف كان
 ولما ضيى بل عليه مما انتهى * (خاتمة في الايمان) * لا ينفق المين الا باسم
 خاص بالله تعالى أو صفة من صفاته كوالله والرحمن والاله ورب العالمين وخالق
 الخلق ولو قال وكلام الله أو وكتاب الله أو وقرآن الله أو والتوراة أو والانجيل فمين
 وكذا والمصحف ان لم ينو بالمصحف الورق والجلد وان قال وربى وكان عرفهم تسمية
 السيد ربنا فكناية والافمين ظاهرا ان لم يرد غير الله ولا ينعقد مخلوق كالنبي
 والكرهية للنهي الصحيح عن الحلف بالآباء ولا امر بالحلف بالله وروى الحماكم
 خبر من حلف بغير الله فقد كفر وحملوه على ما اذا قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى
 فان لم يقصد ذلك اثم عند أكثر العلماء أي تبعا لنص الشافعي الصريح فيه كذا
 قاله بعض شراح المنهاج والذي في شرح مسلم عن أكثر اصحاب الكراهة وهو

(قوله ولو رجع شهود مال
 الخ) وبمحصل الرجوع
 رجعت أو رجعتنا أو
 شهادتنا بالهالة أو لا شهادة
 لي وفي ابطالها أو فسختها
 أو ردتها وجهان وبوجه
 انه غير رجوع اذ لا قدرة له
 على إنشاء ابطالها الذي
 هو ظاهر كلامه بخلاف
 ما لو قال هي بالهالة أو
 مسفولة أو مفسوخة
 لانه أخبر بانها لم تقع
 صحيحة أصلا

المعتد وان كان الدليل ظاهرا في الاثم قال بعضهم وهو الذي ينبغي العمل به في
غالب الاقسام قصد غالبيهم به اعظام المخلوق به ومضاهاته لله تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا واذا حلف بما ينعقد به اليمين ثم قال لم ارد به اليمين لم يقبل ولو قال بعد يمينه
ان شاء الله وقصد اللفظ والاستثناء قبل فراغ اليمين وانصل الاستثناء بهم لم تنفعد
اليمين فلا حنث ولا كفارة وان لم يتلفظ بالاستثناء بل نواه لم يندفع الحنث ولا
الكفارة ظاهرا بل يدين ولو قال لغيره اقسمت عليك بالله أو أسألك بالله فعلن
كذا أو اراد يمين نفسه فيمين ومتى لم يقصد يمين نفسه بل الشفاعة أو يمين المخاطب
أو اطلق فلا تنفعد لانه لم يحلف هو ولا المخاطب ويكره رد السائل بالله تعالى
أو بوجهه في غير المأكروه وكذا السؤال بذلك ولو قال ان فعلت كذا فأنابم ودي
أو نصراني فليس يمين لان نقاء اسم الله أو صفته ولا كفارة وان حنث نعم بحرم
ذلك كغيره ولا يكفر بل ان قصد تبعية نفسه عن المحلوف أو اطاق حرم ويلزمه
التوبة فان علق أو اراد الرضا بذلك ان فعل كفر حالا وحيث لم يكفر سن له أن
يستغفر الله تعالى ويقول لا اله الا الله محمد رسول الله وأوجب صاحب الاستقصاء
ذلك ومن سبق اسأله الى لفظ اليمين بلا قصد كلا والله وبلى والله في نحو غضب
أو صلة كلام لم ينعقد والحلف مكروه الا في بيعة الجهاد والحث على الخير والصدق
في الدعوى ولو حلف في ترك واجب أو فعل حرام عصي ولزمه حنث وكفارة أو ترك
مستحب أو فعل مكرره من حنثه وعليه كفارة أو على ترك مباح أو فعله كدخول
دار أو كل طعام كالأكل أو شرب أو فعل ترك الحنث ابقاء له عظيم الاسم **(فرع)**
يسن تغليظ يمين من المدعي والمدعى عليه وان لم يطلبه الخصم في نكاح وطلاق
ورجعة وعتق ووكالة وفي مال باع عشرين دينارا لا فيما دون ذلك لانه حقه يبري
نظر الشرع نعم لوراء الحاكم لنحو جراءة الحالف فعله والتغليظ يكون بالزمان وهو
بعد العصر وعصر الجمعة أولى وبالمكان وهو للمسلمين عند المنبر وصعودهما
عليه أولى وبزيادة الاسماء والصفات ويسن أن يقرأ على الحالف آية آل عمران
ان الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمثا ليللا وأن يوضع المصحف في حجره ولو
اقتصروا على قوله والله كفي ويعتبر في الحلف بنية الحاكم المستحلف فلا يدفع اثم اليمين
الفاجرة بنحو تورية كاستثناء لا يسمعه الحاكم ان لم يظلمه خصمه كما يحسنه البلقيني
أما من ظلمه خصمه في نفس الامر كأن ادعى على مفسر فيحلف لا تستحق علي شيأ

(قوله لم ارد به اليمين لم يقبل)
أي ظاهرا أما بالهنا
فيمين نعم نيته غير اليمين
في تحليف الحاكم
لا تصرفه عن اليمين وان
قصد الصرف اه (قوله
بل يدين) ان كان في الواقع
قصد بالآتيان بلفظ ان
شاء الله متصلا التعليق
فلا يمين والا انعقدت اه
(قوله صاحب
الاستقصاء) هو الامام
الغزالي نعمنا الله به

اي تسلية له الآن فتتفعه التورية والتأويل لان خصمه ظالم ان علم أو مخطئ ان
جهل فلو حلف انسان ابتداء أو حلفه غير الحماكم اعتبرية الحالف ونفعه
التورية وان كانت حراما حيث يبطل بها حق المستحق واليمين بقطع الخصومة حالا
لا الحق فلا تبرأ ذمته ان كان كاذبا فلو حلفه ثم أقام بينة بما ادعاه حكم بها كالأقرار
الخصم بعد حلفه والشكول أن يقول انا ناكل أو يقول له القاضي احلف فيقول
لا أحلف واليمين المردودة وهي بين المدعي بعد النكول كافر المدعي عليه
لا كالبينة فلو أقام المدعي عليه بعد ما بينة بأداء أو ابراء لم تسمع له كذبه له اباقرارة
وقال الشيخان في محل تسمع وصحح الاسنوي الاول والبلقيني الثاني وقال شيخنا
والمنجى الاول (فرع) يتخير في كفارة اليمين بين عتق رقبة كاملة مؤمنة بلا عيب
يجل بالعمل أو الكسب ولو نحو غائب علمت حياته أو اطعمام عشرة مساكين كل
مسكين مدح من غالب قوت البلد أو كسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو ازار
أو منعة أو منديل يحصل في اليد أو الكسب لا خف فان عجز عن الثلاثة لزمه صوم
ثلاثة ايام ولا يجب متابعتها خلافا لكثيرين

باب في الاعتاق

هو ازالة الرق عن الأدمى والاصل فيه قوله تعالى فكل رقبة وخبر الصحاحين انه صلى
الله عليه وسلم قال من اعتق رقبة مؤمنة وفي رواية امرأ مسلما أعتق الله له كل عضو
منها عضوا ومن اعضائه من النار حتى الفرج بالفرج وعتق الذكرا فضل وروى
أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أعتق ثلاثين ألف نسمة أي رقبة وختمنا
كلاهما بباب العتق تفاؤلا (صح عتق مطلق نصرف) له ولاية ولو كافرا فلا يصح
من صبي ومجنون ومجور بسفه أو فليس ولا من غير مالك بغير نيابة (بخو أعتقتك
أو حررتك) كفك كككك وانت حر أو عتق وبكناية معنية كلامك أو لا سبيل لي
مالك أو ازارات ملكي عليك وانت مولاي وكذا يا سيدي علي المرجع وقوله انت
ابني أو هذا أو هو ابني أو أبي أو أمي اعتاق ان أمكن من حيث السن وان عرف
نسبه مؤاخذه له باقراره أو يا بني كناية فلا يعتق في النداء الا ان قصد به العتق
لاختصاصه بأنه يستعمل في العادة كثيرا للطفة وحسن المعاشرة كما صرح به
شيخنا في شرح المنهاج والارشاد وليس من أفظ الأقرار به قوله لا عتق لعبدى فلان
لأنه لا يصلح موضوعه لا قرار ولا انشاء وان استعمل عرفا في العتق كما أفني به شيخنا

(قوله الاعتاق) هولغة
مأخوذ من قوله سمعت
الفرس اذا سبق وعتق
الفرخ اذا طار واستقل
فكان العبد اذا فلت من
الرق تخلص واستقل اه
(قوله صح عتق مطلق)
الح) أركان العتق معتق
وعتق وصيغة فهنا
شروع منه في بيان شرط
المعتق الذي هو الركن
الاول وأخذ المصنف
من شرطه بالاختيار
فلا يصح اعتاق مكره اه

رحمه الله تعالى (ولو بعوض) أي معه فلو قال أعتقتك على ألف أو بعثتك نفسك بألف فقبل فورا عتق ولزمه الألف في الصورتين والولا للسيد فنهما (ولو أعتق حاملا) مملوكا له هي وحملها (نبيها) أي الحمل في العتق وإن استثناه لانه كالجزء منها ولو أعتق الحمل عتق إن نكحت فيه الروح دونها ولو كانت لرجل والحمل لآخر بنحو وصية لم يعتق أحدهما بعث الآخر (أو) أعتق (مشارك) بينه وبين غيره أي كله (أو) أعتق (نصيبه) منه كنصيب من شرك (عتق نصيبه) مطلقا (وسرى بالاعتاق) من موثر لا دعوى (لما أيسره) من نصيب الشريك أو بعضه لا يمنع السراية دين مستغرق بدون حجر واستيلاء أحد الشريكين الموصري إلى حصته شريكه كالعتق وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته من مهر المثل لا قيمة الولد أي حصته ولا يسرى التدبير (ولو ملك) شخص (بعضه) من أصل أو فرع وإن بعد (عتق عليه) خبره سلم وخرج باليهض غيره كالأخ فلا يعتق بملك (ومن قال لعبد أنت حر بعد موتي) أو أدامت فأنت حر أو أعتقتك بعد موتي وكذا إذا ماتت فأنت حرام أو مسيب مع نية (فهو مدبر يعتق بعد وفاته) من ثلث ماله بعد المدين (وبطل) أي التدبير (بنحو بيع) للمدبر فلا يعود وإن ملكه ثانية أو يبعه بغيره (لأبرجوع) عنه (لفظا) كفسخته أو نقضته ولا بانكار للتدبير ويجوز له وطء المدبرة ولو ولدت مدبرة ولدا من نسكاح أو زنا لا يثبت للولد حكم التدبير ولو كانت حرة لا يثبت له موت السيد فيتبعها جرمها ولو دبر حرة لا يثبت التدبير للحمل تبعها لها إن لم يستثنه وإن انفصل قبل موت سيدها لا إن أبطل قبل انفصاله تدبيرها والمدبر كعبد في حياة السيد ويصح تدبير مكاتب وعكسه كما يصح تعاقب عتق مكاتب ويصدق المدبر بين يمينها وجد معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث بل قبله لأن البدله (الكتابة) شرعا عقد عتق بلفظها معاق بمال منجم بنجمين فأكثر هي (سنة) لا واجبة وإن طلبها الرقيق كالتدبير (بطلب عبد أمين مكتسب) بما بقي مؤنته ونجومه فإن فقدت الشروط أو أحدهما فبإباحة (وشروط في صحتها لفظ يشعر بها) أي بالكتابة (إيجابا ككاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كإثارة (منجم مع) قوله (إذا أدبته فأنت حر وقبولا كقبليت) ذلك (و) شرط فيها (عوض) من دين أو منفعة (مؤجل) ليحصله ويؤديه (منجم بنجمين فأكثر) كما جرى عليه أكثر الصحابة رضوان الله عليهم ولوى

(أوله وشروط في صحتها لفظ الخ) أولى من هذه العبارة بل الصواب أن يزيد ونحوه لتدخل الإشارة من الآخر من الكتابة فبأن يوجه التعبير باللفظ والافتقار عليه من عدم صحتها بغيره ممنوع ثم اللفظ والإشارة ينقسم كل منهما إلى صريح وكناية وأما الكتابة فكناية دائما

بعض (مع بيان قدره) أى العوض (وصفته) وعدد النجوم ونسب كل
نجم (ولزم سيدها) فى كتابة صحفة قبل عتق (حط متقول منه) أى
العوض لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاكم فسر اليتام بما ذكر لان
القصد منه الاعانة على العتق وكونه رعا فسيبعا أولى (ولا يفسحها) أى لا يجوز
فسخ السيد الكتابة (الا ان عجز مكاتب عن اداء) عند المحل لنجم أو بعضه
(أو امتنع عنه) عند ذلك مع القدرة عليه (أو غاب) عند ذلك وان حضر ماله
أو تمت غيبة المكاتب دون مسافة القصر فله فسخها بنفسه وبهاكم متى شاء
لتعذر العوض عليه وليس للحاكم الاداء من مال المكاتب الغائب (وله) أى
للمكاتب (فسخ) كالمهر بالنسبة للزوجة فله ترك الاداء والفسخ وان كان معه
وفاء (وحرم عليه تمتع بمكاتبه) لاختلال ملكه ويجب بوطئه له مهر لا حد
والولد حر (وله) أى للمكاتب (شراء امه لتجارة لا تزوج الا باذن سيده ولا تسر)
ولو باذنه يعنى لا يجوز له وطء مملوكة وما وقع للشيخين فى موضع مما يقتضى جوازه
بالاذن مبنى على الضعيف ان الفسخ غير المكاتب بملك السيد قال شيخنا
ويظهر انه ليس له الاستمتاع بمادون الوطء أيضا ويجوز للمكاتب بيع وشراء
واجارة لاهية وصدقة وقرض بلا اذن سيد (فرع) لو قال السيد بعد قبضه
المال فسخت الكتابة فأنكر المكاتب صدق بيمينه لان الاصل عدم الفسخ
وعلى السيد البينة ولو قال كانتك وأنا صبي أو مجنون أو مجبور على فأنكر المكاتب
حلف السيد ان عرف له ذلك والا فالملك المكاتب لان الاصل عدم ما ادعاه السيد (اذا
أحبل حرأمة) أى من له فيها ملك وان قل ولو كانت مزرعة أو محرمة لان
أحبل أمة تركمة مدين وارث مفسر (فولدت حيا أو ميتا أو مضغة مصورة) بشئ
من خالق الآدميين (عتقت بموته) أى السيد من رأس المال مقدما على الديون
والوصايا وان حبلى فى مرض موته (كولدها) الحاصل (بنكاح أو زنا بعد
وضعها) ولد للسيد فانه يعتق من رأس المال بموت السيد وان ماتت أمه قبل
ذلك (وله وطء أم ولد) اجماعا واستحراما واجازتها وكذا تزويجها بغيرها
(لا تملكها) لغيره ببيع أو هبة فيحرم ذلك ولا يصح وكذا رهنها (كولدها التابع
لها) فى العتق بموت السيد فلا يصح تملكه من غيره كالأمة بل لو حكم به قاض نقض
على ما حكاه الروايات عن اصحاب وتصح كتابتها ويصحها من نفسها ولو ادعى ورثة

(قوله وحرم عليه تمتع
بمكاتبه) فلو شرب ط في
الكتابة أن يطأها أو
بمقتضى ما تقدمت
الكتابة حج

سيد هاملاله يدها قبل موته فادعت تلفه أي قبل الموت صدقت يمينها كما نقله
 الأزرقى فان ادعت تلفه بعد موته لم تصدق فيه كما قاله شيخنا رحمه الله تعالى رحمه
 واسعة وأفتى القاضي فيمن أقر بوطء أمته فادعت أنها أسقطت منه ما تصير
 به أم ولد بأنها تصدق ان أمكن ذلك يمينها فاذا مات عتقت * أعتقنا الله تعالى من
 النار وحشرنا في زمرة المقربين الاختيار البرار وأسكننا الفردوس من دار القرار
 ومن على في هذا التأليف وغيره بقبوله وعموم النفع به وبالاخلاص فيه ليكون
 ذخيرة لي اذا جاءت الطامة * وسبب الرحمة الله الخاصة والعامة * الحمد لله
 بوافي نعمه وبكافئ مزيده وصلى الله وسلم أفضل صلاة وأكمل سلام على أشرف
 مخلوقاته محمد وآله واصحابه وازواجه عدد معلوماته ومداد كاهاته وحسناته الله ونعم
 الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * يقول المؤلف عفا الله عنه وعن
 آبائه ومشايخه فرغت من تبليغ هذا الشرح ضحوة يوم الجمعة الرابع
 والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اثنى عشر وثمانين وتسعمائة وارجو
 الله سبحانه وتعالى أن يقبله وأن يعم النفع به ويرزقنا الاخلاص فيه ويعين ذنابه
 من الهاوية ويدخلنا به في جنة عالية وأن يرحم امرأ أنظر بعين الانصاف اليه
 ووقف على خطأ فأطلعني عليه وأصلحه الحمد لله رب العالمين اللهم صل وسلم على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كما اذ كرك وذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك
 وذكرك الغافلون وعلينا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين



هذه قصيدة من تصنيف الشيخ زين الدين أبي الشيخ عبد العزيز وهو جدمولانا
 الشيخ زين الدين الثاني مصنف قرة العين صنفها في علم التصوف رحمه الله تعالى
 رحمه واسعة وتسمى بهداية الاذكياء

الحمد لله الموفق للعلا * حمد ابوابه بره الله كاملا
 ثم الصلاة على الرسول المصطفى * والآل مع صحب واتباع ولا
 تقوى الا له مدار كل سعادة * وتباعد أهوايا من شر حائل
 ان الطريق شريفة وطريقة * وحقيقة فاسمع لها مامثلا
 فشريعة كسفية وطريقة * كالبحر ثم حقيقة درغلا
 فشريعة أخذ بدین الخالق * وقيامه بالامر والنهي انجلا

(قوله ولا حول الخ) أي
 لا تحول عن معصية الله
 ولا قوة على الوصول إلى
 طاعة الله الا بالله العلي
 العظيم الاول الآخر
 الظاهر الباطن وصلى
 الله على سيدنا محمد النبي
 الامي وعلى آله واصحابه
 وازواجه وذريته وآل
 بيته والحمد لله رب
 العالمين

للجري على عادة المتقدمين
 رحمه الله تعالى من ختم
 الفقه بالتصوف أثبتنا
 هذه القصيدة اتحافا لافائدة
 ولو نصرقنا فهم الخرجت
 عن نفس المؤلف رحمه
 الله فطبعناها كما هي
 تبركا بكلام معور عاية لحفظ
 مقامه اه صحيحه الاول

وطريقة اخذ بأحوط كالورع * وعزيمة كرياضة منتبلا
وحقيقة لوصوله للقصد * ومشاهد نور التجلي بانجلا
من رام درالاسفينة بركب * ويغوص بحر اثم دراحصلا
فكذا الطريقة والحقيقة يا أخى * من غير فعل شريعة ان تحصل
فعليه تزيين لظاهره الجلى * بشريعة لينوز قلب مجتلا
وتزول عنه ظلمة كي يمكننا * لطريقة في قلبه أن تنزلا
واكل واحد هم طريق من طرق * يختاره فيكون من ذا واصللا
كحلوسه بين الانام مرييا * وكثرة الاوراد كالصوم الصلا
وتخدمة للناس والحمل الخطب * لتصدق بحصل متهمولا
من رام أن يسلك طريق الاوابا * فليحفظن هذى الوصايا عاملا
منها التوبة

الطلب متابا بالندامة مقاعا * وبعزم ترك الذنب فيما استقبلا
وبراءة من كل حق الادى * ولهذه الاركان فارع وكملا
واقم دواما بالمحاسبة التى * تهالك تقصير اجرى وتساهلا
ويحفظ عين واللسان وساثر الاعضا جميعا فاجهدن لاتكسلا
فالتوب مفتاح لكل اطاعة * وأساس كل الخير أجمع أشملا
فان ابتليت بغفلة أو صعبة * فى محاسن قدر ارتكبت رولا
ومنها القناعة

واقنع بترك المشتهى والفاخر * من مطعم وملابس ومنازلا
من يطاين ما ليس بعنيه فقد * فات الذى يعنيه من غيراتهلا
ومنها الزهد

وازهد وذا فقد علاقة قلبكا * بالمال لا فقد له تلك أعقلا
والزهد أحسن منصب بعد التقى * وبه ينال مقام أرباب العلا
ومحب دنيا قاتل ابن الطريق إلى الخلاص كسكر شرب الطلا
وانترك من الأزواج من فى طاعة * مساعدت واختر عزوبا فاضلا
لسلامة الدين يا خصال اربع * غفر لجهل القوم منعك تجهلا
وتكون من سيب الاناسى آيسا * واسيب نفسك للاناسى باذلا

ومنها تعلم العلم الشرعي

وتعلمن علما يصح طاعة * وعقيدة ومراعاة قلبك فاصفلا
هذي الثلاثة فرض عين فاعرفن * واعمل بها تحوي نجاة واعتلا
ومنها السنن

حافظ على سنن وآداب أنت * مأثورة عن خير من جامر سلا
ان التصوف كله هو الادب * ومن العوارف فاطلبه وعقولا
اذلا دلائل على الطريق الى الاله الامتابة الرسول المكمل
* في حاله وفعاله ومقاله * فتتبعن وتتابع لاتعدلا
وطريق كل مشايخ قد قديت * بكتاب ربي والحديث تأصلا
طالع رياض الصالحين وأحكام * مافيه تظفر بالسعادة واعملا
واهتم بالفرض الذي لم يدن من * هذا العطاويع مثل ذلك أكلا
ما زال عبدي بالتواقل يقربن * حتى أكون له يدا والارجلا
والسمع منه ثم عينا باصره * أي مثل ذلك في المطالب هو ولا
ومنها التوكل

موتو كان متجربا في رزقك * ثقة بوعده الرب أكرم مفضلا
أما المعين فلا يجوز قعوده * عن مكسب لعياله متوكلا
لاتبدلن للناس عرضك طامعا * في ماله هم أوجاههم متذلا
ومنها الاخلاص

أخلص وذا أن لا تريد طاعة * الا التقرب من الهك ذي العلا
لاتقصدن معه الى غرض الدنا * كثنائهم أو نحو ذلك توصلا
واحذر رياء محبطا لعبادة * وانظر الى نظير العلم فتكملا
لا تظهرن فضيلة كي تعتقد * لاتبرزن ليناكروك رذائلا
ايمان مره لا يكون تكاملا * حتى يرى ناسا بابل مثلا
فيمكون مدحهم وذمهم سوا * لم يخش لومة لائم في ذي العلا
عمل لاجل الناس شرك تركه * للناس ذلك هو الرياء بهلا
لاتطلبن عند المهين منزلا * ان كنت تطلب عند الناس منزلا
ومنها الصبر والعزلة

لا تعجب من كان أهل بطالة * وتساهل في الدين ذاك هو البلاء
والعزلة الأولى إذا فسد الزمان وخاف من فتن بدین مبتلا
وكذا إذا خاف الوقوع بشبهة * أو في حرام أولئك مماثلا
والاختلاط بناسنا في جمعهم * وجماعة أو نحو ذلك فضلا
هذا من بالعرف يقدر يأمر * وعن المنكر قد نهى متحملا
صبرا على كل الأذى لا يغلب * في نفسه عصباه بحافلا
لكن يقول البعض من متأخري الفضلاء عزلة إذا الزمان مفضلا
إذا نادى حقاً خلوق محافل * عن حوبة فانظر انفسك عاقلا
كل المعاصي كالرياء وغيبة * أو نحو ذلك باختلاطك حصلا
ومنها حفظ الاوقات

واصرف الى الطاعات وقتك كله * لا تترك وقتا سدى متساهلا
وتصير أوقات المباح بنية * مصروفة في الخير فاصح بلائلا
وزع بعون الله وقتك واصرفن * كلاهما هلا ثن متبتلا
فاذا بدا فجر فصل تخشعا * متدبرا لقراءة ومكعلا
واجهد لتخضر في صلاتك قلبك * جهدا بليغا كي تنال فضائلا
لا تنس أن الله ناظر قلبك * وحضوره وشهوده لك فاجلا
لا تترك جماعة قد فضلت * بالسبع والعشرين من فضل علا
ولم تعلم ان تكن متساهلا * في مثل هذا الربح أخسر أجهلا
ثم اشتغل بالورد لا تنكح من * مستقبلا ومراقبا وهلا
بطريقة معهودة لمشايع * لتتري به نارا ونورا حاصللا
فيضيء وجه القاب بالنور الجلي * ويصير مذموم الطبائع زائلا
فتصير أهلا للشاهدرة التي * هي نعمة عظيمة فصرمت أهلا
آداب الاشراف

حتى اذا شمس بدت كرميحننا * صلى لاشراف وقرآناتلا
خرافا كثر باعاط مع أدب * وحضور قلب خاشعا ومرتلا
ودواء قلب خمسة فتلاوة * بتدبر المعنى وللطن الخلا
وقيام ليل والتضرع بالسحر * ومجالسات الصالحين الفضلا

آداب القارئ والحافظ

واقارئ ولحافظ يتخلق * بحسن الشيم الرضية مكمل
 كزهادة الدنيا كذا ترك مبالاة بها وبأهلها متقــــــــــــــــلا
 وكذا السخا والجود ثم مكارم الا خلاق ثم طلاقة لاختلا
 والحلم ثم الصبر ثم تنزه * عماد نامن مكسب متجمل
 وملازمات للسكينة والورع * وخشوعه وتواضع متكمل
 واقص شاربه ونسرح اللهي * وازالة طفرا وابطا فاعلا
 وازالة الريح الكريهة والومخ * وملابس مكر وهمة فتكمل
 وكذا اجتناب اللضا حث لازم * وكذلك اكنار امر احازيلا
 واجذرن عجب ارياء والحسد * والاحتقار غيره بالاعتلا
 واستعمل المأثور من ذكر دعا * وكذلك تسبيح وتهليل جلا
 ويراقب المولى بسر والعلن * وعلى الاله بكل امر عولا
 ذابعض آداب لقار والطلبن * باق من التبيان وانح مكمل

ومنها صلاة الفجر

ثم الضحى صل ولا تدع الفكر * هجوم موت والحساب مع البلاء
عمل بلا ذكر المنية لا أثر * وبذكرها حقاً كضرب معاولا
ثم اشتغل بالعلم أو بعبادة * أو بالمعيشة واخترن الأفضلا

فضل العلم

فالعالم فضل على من يعبد * فضل البدور على الكواكب في الخلا

فضل التعلم

ان الاله وأهل كل سمائه * والأرض حتى الحوت مع غل الفلا
كل يصلي يا حبيب على الذي * قد علم الخبير الاناس محصلا
من في طريقك لتعلم يسلك * فالى الجنان له طريق سهلا
وملائك تضع الجناح له اذا * يسعى رضا بمرامه متقبلا
وتعلم للباب من علم له * فضل على مائة الركعة نافلا

توضیح النبیۃ

هــذا اذا قصد الاله وآخره * بالعلم والا فالهــل لا نتحصلا

وليجر من غرف الجنان الفاخرة * وليس قطن في درك نارنازلا
 رجس به يوثق غدا يلقي به * في النار تخرج منه امعاء جلا
 فيها يدور كما يدور حمارنا * برحاء تطحن كالحصير تذلا
 فيجىء من النار يسأله أما * قد كنت تأمرنا وتنهى مقبلا
 فيقول يا قوم بلى لست كنى * ما كنت بالعلم المسكرم عاملا
 يعصى امرؤ قد رام غير الله * وثواب أخرى بالتعلم غافلا
 حرم عليه جراءة المتفقه * الا بعلم نافع متشاغلا
 وكذلك يعصى من يعلم ذالك * الا بعلم نافع لاجاهلا *

كلام على ما يقصد بالعلم

فاذا رأى متعلما يبكى على الشهوات متبعها هواه معاملا
 متكابلا أيضا على روم الدنيا * من غير منهاج مباح ناظلا
 وقد تعاطى علم فرض كفاية * من قبل فرض العين علما وابتلى
 فله قد تبين من قرائن حاله * قصد لغير الله فيه تغلغلا
 وكذا اذا ترك الصلاة جماعة * من غير عذر بل بأن يتكاسلا
 وكذلك ترك لأرواتب والسنن * ان أكدت فاعلم وكن مقاملا

علامة العلماء الخبير

ولعالم الاخرى علامات ترى * لا يطلب الدنيا بعلم سائل
 ولهذا آيات تكون كثيرة * أن لا يخالف قوله ما يفعله
 ويكون بالأمور أول عاملا * وعن الذي ينهى تجنب أولا
 ويكون معتزيا بعلم راغبا * في طاعة ناه عن الدنيا اجتلا
 متوقيا علميا يكون مكثرا * قبل الاوقالا والجداول مسؤلا
 ويكون محتسبا ترفه مطعم * وبمسكن وأثاث ذلك تجملا
 وتنعما وترينا بلباسه * والى القناعة والتقليل مائلا
 ويكون منقبضا عن السلطان اذا * أن لا يكون عليه يوماداخلا
 الا لنصح أو لرد مظالم * أول الشفاعة في المراضى فادخلا
 والى الفتاوى لا يكون مسارعا * ويقول أسأل من يكون تأهلا
 وابى اجتهادا لا يكون تعينا * ويقول لا ادري اذ لم يسهلا

ويكون يقصد بالعلوم وجوده * اسـمادة العقبي العظيمة نائلا
 فيكون مهتما بعلم الباطن * ورقاب قلب لاسياسة فاصلا
 متوقفا لطريق علم الآخرة * مما يكون من المجاهدة النجلى
 ويكون معتمدا على تقليده * لشريعة وعلى بصيرته الجلا
 وائمة كالشافعي ونحوه * كنواع على ست خصال كلا
 زهد صلاح والعبادة علمهم * بعـلوم عقبي نافعات للـلا
 وكذا الفقاهة في مصالح ديننا * وارادة بتفقه رب العـلا
 فقهـاؤنا قد تابـعوا في فقههم * لا غير فاتبـع للجميع لتفضـلا
 * فتعلمن لله علما نافعا * ان كنت تطلب ملك دارين اعتلا
 تعليمه لله خير عبادة * وخلافة ووارثة فتوسـلا

آداب المتعلم

وجه كلام القوم غير مخطئ * ومعلما وقر وامت مجادا
 واستفسر الاستاذ تترك ما بدا * ابديه فهمك من كتاب واسألا
 قابل كتابك قبل وقت مطالعه * بصحيح كتب واضح قد هولا
 طالع مرار امته قبل الشرو * ح فانه اولى واحسن موثلا
 وافهم سطر من متون احسن * من عشر سطر من شروح فاقبلا
 وابدأ بفض العين ثم اعلم به * ثم المـتاب فسنة مترتلا
 واتبع بعلم الفقه ثم اصوله * ثم البواقى راع تدر يجابلا
 وعلوم آداب ثمانية لغه * صرف ونحو والمهاني المفضلا
 وكذا بيان والبديع وقافيه * وكذا عروض فاطلبنها مجملا
 وفروعها انشاء نثر والنظام محاضرات والخطوط فاجلا
 لا تغتر بوقوع أهل زماننا * في منطق ثم الكلام نوعلا
 طالع اخى احيا الغزالي تنل * فيه الشفا من كل داء اعضلا

آداب الاكل

كل بعد ذلك من حلال لا شبه * مالم يذم الشرع ذلك حـلا
 لاشئ أنفع من تعلم أكله * وشرا به للجسم والدين اعتـلا
 آفات شبع ثقل جسم قسوة * لاقاب زالت فطنة متعلملا

تضعيف جسم عن عبادة ربه * جاب لنوم فاحذر نه وعهلا
بل بعد ذلك للسهاد اطاعة * ثم انتبه قبل الزوال تسللا
والظهر وصل جماعة مع سنة * ثم اشتغل بالخير مما قد خلا
فلا طالب علما بعلم يشتغل * واعلم بصلى تلا او هلا
وكذا الى وقت الرقاد فواظب * جدد على هذا ولا تك ذا هلا
آداب النوم

وكتاب اذ كان الواوى طالعن * واعمل بما فيه تنل خيرا جلا
لا تجلب نوم ولا تك نائما * الاعلى ذكروا طهر ركعلا
لا بأس ان ضاجعت زوجك لاتصر * في غفلة وتلامس مسترسلا
فاذا انتهت بلبلة فتهجدن * واستغفرن للمؤمنين وأعو لا
فلركعتان من الصلاة بلبلة * كنز بدار الخلد أديم أنبلا
فاستكثرن من الكنوز افاقة * تأتى عليك ولا نسيب ولا ولا
ويقوت هذا بالكثير من اهتمامك واشتغالك بالدنا متغافلا
وحديث دنيا ثم اغرو والالغط * وكذا باتعاب الجوارح وامتلأ
وبعين تجريد الوضوء وذكركا * قبل الغروب مسجامة تقبلا
وعبادته بين العشاء ومغرب * واترك كلاما بعد ذلك غافلا
والطب على هذا ببقية عمركا * واقصر لآمال وجاهد تنبلا
من لاله شغل بدنيا تارككا * دنيا لهم ما بال ذلك يبطلا
فخدمه الرب العلى تنعمما * بصلاته وتلاوة متشاغلا
واذا السائمة في الصلاة تعرضت * فاقبل القرآن برهبة متأملا
واذا سئمت تلاوة فانزل الى * ذكر بقلب واللسان مكملا
ثم اذ كرن بالقلب وهو مراقب * لا تشتغل بحديث نفس مهمللا
فحديث نفس كالكلام باللسن * يقسو به قلب فلا تك غافلا
قد أجمع العراف جاهم على * أن افضل الطاعات لله الاملا
ومنها المهمة

حفظ الانفاس يكون خروجها * ودخولها بالله في الملائخلا
بالشد ثم المدة تحت فقوفه * صفة له مع برزخ فاستكملا

أوذ كرتهايل وذالذ كرا الحفي * من غير تحريك الشفاة تداولا
 من لم يكن في بدء أمر جاهدا * لم يلق من هذى الطريقة دولا
 وكذا المعرفة تخص عليه * في غالب من غيرها الن تحصلا
 وجهاد نفس أن تركى من رذائلها وتحلية بنور فضائلها
 والعارفون برهم هم أفضل * من أهل فرع والاصول تسكلا
 فلركة من عارف هي أفضل * من ألفها من عالم فتقبلا
 قال الامام السهروردي قدسا * والمقصود الاقصى المشاهدة العلا
 فليكثر العبد التلاوة كثيرا * ذكرا بطيب كلمة متقبلا
 واجتهد بوطاء قلب نطقه * حتى يصير بقلبه متأهلا
 ومزيلة لحديث نفس كى ينور القلب للحال العلية نائلا
 ويفيض نور القلب للقالب قدا * بحاسن الاعمال منه تولا
 ويصير حقا ذكرا ذكرا * هذى المشاهدة الشريفة حصلا
 هذا الذى أوصى الشيوخ الكمل * الله وفقنا له متقبلا *
 والحمد لله فى الرؤف مصليا * أعلى الصلاة على الرسول محولا
 تمت

بحمد الله القوى المتين قد طبع شرح فتح المعين على متن قرعة العين المنسوب كل
 منهم العلامة الذى وقع له لاطالين سارى الشيخ زين الدين بن عبد العزيز
 الملبىارى فيا له من كتاب فائق نفيس مشحون بجواهر المسائل على مذهب ابن
 ادريس محلاة حواشيه بموامش تسر الناظرين من حاشية العلامة الشيخ على
 ابن احمد بن سعيد باصبرين على ذمة من هو بكل خير ممتاز الجناح المكرم الشيخ
 عبد الله الباز وكان تمام طبعه مع حسن شكله ووضع بالمطبعة الوهيبية
 لازالت محفوفة بالاطاف الالهيه فى أواسط شهر رمضان المعظم الذى
 هو من شهر سنة ١٢٩٠ ألف ومائتين وتسعين من هجرة النبى المفخم
 صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه والمؤمنين اليه
 ما تحررت المسائل فى الطروس وقررتها
 المشايخ بالدروس
 آمين

